سلسلة ترجمان

توماس نيل

شخصية المهاجِر

ترجمة: إسلام أحمد





شخصية المهاجِر

========================

توماس نيل

========================

ترجمة: إسلام أحمد

========================

مراجعة: بول طبر

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى "سلسلة ترجمان" بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس "سلسلة ترجمان" وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

الفهرسة في أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

==

نيل، توماس
شخصية المهاجر / توماس نيل؛ ترجمة إسلام أحمد؛ مراجعة بول طبر.
(سلسلة ترجمان)
يشتمل على ببليوغرافية.
ISBN 978 - 614 - 445 - 566 - 1
1. الهجرة - تاريخ. 2. الهجرة - الجوانب الاجتماعية. 3. الهجرة - الجوانب الثقافية. 4. الهجرة - الجوانب الاقتصادية. 5. الهجرة - الجوانب السياسية. أ. أحمد، إسلام (مترجم). ب. طبر، بول (مراجع). ج. العنوان. د. السلسلة.

304.8

==

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من الناشر لكتاب
The Figure of the Migrant
by Thomas Nail

عن دار النشر
Stanford University Press
The Figure of the Migrant, by Thomas Nail,
published in English by Stanford University Press.

الناشر
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
شارع الطرفة - منطقة 70 وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، **قطر**
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 **لبنان**
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى: بيروت، تشرين الثاني / نوفمبر 2023

المحتويات

قائمة الأشكال

شكر وامتنان

عظيمُ امتناني أسديه إلى "رابطة فولبرايت" لمدّي بالوسائل اللازمة لقضاءِ عامٍ في كندا للعمل مع مجموعة No One Is Illegal - Toronto (لا أحد غير قانوني - فرعٌ تورونتو) المعنية بتحقيق العدالة للمهاجرين، ولإنجاز الأبحاث الضرورية لهذا الكتاب. أفاد هذا المشروع كثيرًا من تلك السنة ومن كل هذه الروابط التي نشأت خلالها. أشكر أيضًا جامعات: كونكورديا وتورونتو وماكماستر، لاستضافتي باحثًا زائرًا ضمن برنامج فولبرايت في كندا. حين عدت إلى الولايات المتحدة، كنت محظوظًا بتلقّي الدعم من مركز واين مورس للقانون والسياسة في جامعة أوريغون، الذي أمدّني بالتمويل ووفر لي أيضًا مكتبًا لأواصل بحثي في سياسات الهجرة. قدَّمت جامعة دنفر أيضًا بعض الدعم المالي للمساهمة في تكاليف التحرير والفهرسة.

حين كنت أكتب هذا الكتاب، دعاني العديد من الجامعات للحديث عن أبحاثي في الهجرة والحدود. وعززت الاستجابة والأسئلة التي أعقبَت تلك المحاضرات هذا العمل في نهاية المطاف. لذا، أتقدَّم بالشكر إلى جامعات: تورونتو، ودي بول، وأوريغون، وريدلاندز، وكولورادو في دنفر. وقد غمرني قسم الفلسفة في جامعة دنفر، حيث أعمل، بدعمه لهذا المشروع؛ ولذا أراني محظوظًا أن كنت محاطًا بهؤلاء الزملاء الكرام.

إنني مَدين لعدد من الأشخاص لدعمهم وتشجيعهم هذا المشروع: كولين كووبمان، وتيد تودفين، ودان سميث، ونيكولاي مورار، وروبرت أوركارت، وجوش هانان، وآدم إسرائيل، وآدم بوبيت، وإتيان توربين، وديفيد كريغ، وكيران آرونز، وجوليا سوشيتسكا، وجميع من عملتُ معهم في مجلة *Upping the Anti: A Journal of Theory and Action*. وعليَّ أيضًا الإقرار بفضل مجموعة "لا أحد غير قانوني - فرع تورونتو" لشغفهم الدؤوب وعملهم الجاد من أجل تحقيق العدالة للمهاجرين، ولترحيبهم بي في منظمتهم كزميل ناشط وقتَ إقامتي في تورونتو. شكرٌ خاص أتقدّم به إلى فاريا شودري، وفاريا كمال، وفرح ميراندا، وسيّد حسان. وإنني أكثر من ممتن لبيتر نايرس، لتعليقاته السخية ودعمه المتواصل لعملي. في أثناء عملي مديرًا لدراسات ما بعد الدكتوراه في مجال الهجرة والشتات في جامعة دنفر، أفدت من العمل الرائعِ الذي قام بهِ الباحثون هناك والدعم الذي أبدوه. أنا ممنون للمساعدات التي تلقيتها من كلٍّ من: نيكولاس إسبوزيتو ومايكل ليتشوغا وتيموثي سنيديكر من جامعة دنفر وإميلي جين كوهين وفريدريكا سَندارام وسينتيا ليندلوف من مطبعة جامعة ستانفورد خلال المرحلة الأخيرة لإنتاج هذه المخطوطة. ممتنٌّ أيضًا للتقارير التي قدَّمها مراجعو الكتاب ولإفاداتهم النافعة؛ وأشكر خصوصًا تيم كريسويل

لتعليقاته الشاملة والمدروسة على مدى المخطوطة كاملة. وقبل أيّ أحد، أنا ممتنٌّ كثيرًا لزوجتي كاتي على محبتها ودعمها.

مقدمة

سيكون القرن الحادي والعشرون قرن المهاجِر. مع مطلعِ القرن، كان عدد المهاجرين الإقليميين والدوليين أكثر من أيّ وقت مضى في التاريخ المدوَّن [(1)]؛ وهناك اليوم ما يربو على مليار مهاجر [(2)]. كل عقد يتواصل ازدياد نسبة المهاجرين من مجموع سكان الكوكب؛ وفي خلال ربع القرن المقبل، من المتوقع أن تكون نسبة المهاجرين أعلى ممّا كانت عليه خلال ربع القرن الماضي [(3)]. لقد ازدادت ضرورة وحتمية الهجرة لدى بعضهم، بسبب عدم الاستقرار البيئي والاقتصادي والسياسي. يمكن أن يدفع التغير المناخي، على وجه التحديد، الهجرةَ الدولية إلى التضاعف على مدى الأربعين سنة المقبلة [(4)]. وتتزايد نسبة مجموع المهاجرين الذين ليس لديهم وضعية قانونية أو غير موثَّقين، بما يشكّل تحديًا كبيرًا وجديًّا للديمقراطية والتمثيل السياسي [(5)].

بصيغة أخرى، إننا جميعًا في طريقنا إلى أن نصبح مهاجرين [(6)]؛ فالناس اليوم يرحلون إلى مسافات بعيدة بصورة أكثر تكرارًا من أيِّ وقت مضى في التاريخ الإنساني. وفي حين أن كثيرًا من الناس قد لا يعبرون حدودًا إقليمية أو دولية، إلا أنهم يميلون في كثير من الأحيان إلى تغيير وظائفهم والانتقال إلى أعمالهم لمسافات أطول وأبعد [(7)]، وتغيير مساكنهم بصورة متكررة، والقيام بجولات سياحية في العالم أحيانًا كثيرة [(8)]. بعض هذه الظواهر يتصل ويرتبط مباشرة ببعض الأحداث الأخيرة، من قبيل إفقار الطبقة الوسطى في بعض الدول الغنية بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وما أعقبها من إجراءات التقشف وخفض ميزانيات برامج الرفاه الاجتماعي، وارتفاع معدلات البطالة. أدت أزمة الرهن العقاري إلى إجلاء ملايين الأشخاص في العالم من منازلهم (منهم 9 ملايين في الولايات المتحدة وحدها). لقد استحوذ المستثمرون الأجانب والحكومات على 540 مليون فدّان منذ عام 2006، وهو ما أدى إلى إجلاء ملايين صغار المزارعين في البلدان الفقيرة؛ وقد صارت أنشطة التعدين عملًا مدمِّرًا بصورة متزايدة في العالم - بما في ذلك عمليات التصديع المائي واستخلاص النفط من رمال القار (النفط الرملي). لقد صارت تعرَف - وعلى نطاق واسع - هذه الزيادة العامة في الحِراك البشري (human mobility) والنبذ والترحيل السكاني بأنها إحدى سمات القرن الحادي والعشرين [(9)]. "شبح يجول في العالم؛ ألا وهو شبح الهجرة" [(10)].

إلا أن المهاجرين ليسوا جميعًا سواء في تحركاتهم [(11)]. توفر الحركة لبعضهم فرصًا وتجديدًا ومنافِع، في إثر نبذ وترحيل مؤقتين فحسب؛ وتكون الحركة لآخرين خطِرة واضطرارية، ويكون نبذهم الاجتماعي أكثر حدة وديمومة. اليوم يقع معظم الناس في نقطة ما على طيف الهجرة هذا، بين قطبي

"المشقة" (inconvenience) و"التحجيم" (incapacitation)، إلا أن ما يشترك فيه جميع المهاجرين على هذا الطيف، في لحظة ما، هو استيعابهم وخبرتهم أن **حركتهم** تنتج منها درجةٌ ما من النبذ من وضعيتهم الإقليمية أو السياسية أو القانونية أو الاقتصادية، حتى لو كانت النتيجة النهائية للهجرة هي زيادة نسبية في الأموال أو النفوذ أو الملذات، إلا أن **عملية الهجرة نفسها** غالبًا ما تشمل دومًا حالة من عدم الأمان بصورة ما ولمدة ما من الزمن: من قبيل زوال ملكية الأراضي أو إمكان الوصول إليها، أو فقدان الحق السياسي في التصويت أو في الحصول على إعانات الرعاية الاجتماعية، أو فقدان الوضعية القانونية التي تسمح بالعمل أو قيادة السيارة، أو الخسائر المالية المرتبطة بالتنقل أو تغيير محلّ السكن والإقامة.

دائمًا ما تكون فوائد ومنافع الهجرة مجازفة ومغامرة محضًا، فيما تكون العملية نفسها دائمًا نوعًا من الخسارة والفقدان؛ وهذا بالضبط هو المعنى الذي عَناه زيغمونت باومان حين كتب أن "السياحة والتشرد (vagrancy) هما وجهان لعملة واحدة" هي الهجرة العالمية. كلٌّ من "السائح" (الأكاديمي المتنقل، أو رجل الأعمال، أو الباحث عن الاستجمام) و"المتشرد" (vagabond) (العمالة المهاجرة أو اللاجئين)، كما يسميهم باومان، "مُلزَم بالحركة" تحت ضغط الظروف الاجتماعية ذاتها، لكن النتيجة هي أنماط ودرجات مختلفة من النبذ من النظام الاجتماعي. يضطر رجال الأعمال إلى السفر في العالم في "مساعٍ عالمية وراء الربح"، إذ "يجب ألّا يُسمَح أبدًا للمستهلكين بالراحة" من عناء السعي وراء سلع ورغبات جديدة، وكذلك يجب أن يظل الفقراء في العالم يتنقلون من وظيفة إلى أخرى، حيثما ينادي منادي رأس المال. للسائح، وفق باومان، هذا "الإكراه الاجتماعي، هذه الـ "يجب"، هذا الضغط المبطن، هذه الاستحالة لأن يعيش المرء حياته بأيّ طريقة أخرى - هذه الأمور تتبدى تحت ستار الممارسة الحرة للإرادة"[(12)]. يشعر المتشرد بهذا الأمر بصورة أكثر وضوحًا. ينتِج الإكراه الاجتماعي على الحركة أنماطًا معيّنة من النبذ لجميع المهاجرين. قد يأخذ بعض المهاجرين قرار الانتقال والحركة، لكنهم لا يقررون الظروف الاجتماعية لتلك الحركة أو إلى أيّ حد سيتم نبذهم وترحيلهم من نظم اجتماعية معيّنة نتيجةً لذلك القرار. بهذا المعنى، فإن الهجرة ليست حرة تمامًا وليست أيضًا اضطرارية؛ فكلاهما جزء من **نظام الحركة الاجتماعية** نفسه. إن مفهوم النبذ يعني ببساطة درجة حرمان المهاجر أو تجريده من وضعية معيّنة في هذا النظام.

ووَفق ما كتب باومان، يتبادل السائح والمتشرد دائمًا الأدوار؛ و"لا يمكن لأيٍّ من سياسات التأمين على نمط حياة السياح حمايتهم من الانزلاق في منحدر التشرد؛... فمعظم الوظائف مؤقتة ومرحلية، ويمكن أن تنخفض الأسهم أو أن ترتفع؛ إضافةً إلى أن المهارات - وهي الأصول والملكات التي يفخر بها المرء

ويعتز - تتقادم في أسرع وقت" [13]. إن الهجرة هي طيف بين ذلك القطبين، والمهاجر هو ذلك المرء الذي يتنقل على هذا الطيف. بهذه الطريقة تعمل الشخصيات المهاجرة بمنزلة نقاط اجتماعية متحركة، لا هُويات ثابتة؛ إذ لا يولد المرء مهاجرًا، ولكنه يصبح كذلك. هذا الكتاب تاريخ فلسفي للفاعل السياسي الذي صرناه اليوم؛ ألا وهو **المهاجِر**. إلا أن هناك مشكلتين مركزيتين علينا التغلب عليهما من أجل تطوير نظرية كهذه.

مشكلتان

أولى هاتين المشكلتين هي أنه لطالما جرى فهم المهاجر من منظور **الركود** (stasis)، وجرى تصويره كشخصية ثانوية أو فرعية في ما يتعلق بالعضوية الاجتماعية المرتبطة بالمكان؛ إذ يُفترَض أن هذه العضوية هي الأساس، والحركة منها وإليها بين نقاط ومواقع اجتماعية هي أمر ثانوي. المهاجر - النازح (emigrant) هو الاسم الذي يطلَق على المهاجر بصفته عضوًا أو مواطنًا سابقًا، أمّا المهاجر - الوافد (immigrant) فهو الاسم الذي يطلق على ذلك العضو أو المواطن المرتقَب. في كلتا الحالتين يجري التنظير أولًا لعضوية ومكان ثابتين، والمهاجر هو ذلك المرء الذي يفتقر إلى هذين الشيئين. لذلك، فالمهاجر - أكثر من أيّ شخصية سياسية أخرى (سواء المواطن أو الأجنبي أو السيد ... إلخ) - هو ذلك الذي لا يرتبط تعريفه بكينونته ومكانه بقدر ما يرتبط بصيرورته وتشرُّده؛ أي **بحركته**.

إذا أردنا تطوير نظرية سياسية للمهاجر نفسه، **لا بصفته مواطنًا فاشلًا**، فإننا بحاجة إلى إعادة تفسير المهاجر أولًا وقبل كل شيء وفقًا لحدّ تعريفه: أي وفقًا لحركته. لذا يقدِّم هذا الكاتب إطارًا نظريًّا أستهله بالحركة عوضًا عن الركود [14]. إلا أن البدء بالأهمية والصدارة النظرية للحركة لا يعني أنه ينبغي على المرء الاحتفاءُ بها من دون تمحيص. فالحركة ليست دائمًا أمرًا جيدًا، وليست دائمًا بالنمط نفسه. وهي دائمًا ما تتوزع على مختلف التشكلات الاجتماعية الملموسة أو أنماط الدوران [15]. فالحركة ليست مجازًا. ولذا، فإن هذا الكتاب ليس تثمينًا واحتفاءً بالحركة، ولا هو بحث في كينونتها بصفة عامة. أنه تاريخ فلسفيّ وحركّي للفاعل الأبرز في وقتنا: **المهاجر**. يسعى الكتاب لفهم الظروف المادية والاجتماعية والتاريخية التي ظهرت فيها شخصيةٌ مثل المهاجر في أيامنا هذه. أنه تاريخ فلسفيّ للحاضر.

من هذا المنحى فهو ليس مجرد نظرية للمهاجر، ولكنه أيضًا نظرية للحركات الاجتماعية التي من خلالها تحدث الهجرة؛ فالمجتمع دومًا في حركة. ومن أمن الحدود وضبط حركة المرور في المدن إلى التقنيات الشخصية ومواعيد العمل، يجري توجيه الحركة البشرية اجتماعيًّا. فالمجتمعات ليست أماكن ثابتة وساكنة ذات ملامح راسخة وأشخاص محددة [16]؛ وإنما هي عمليات ديناميكية منخرطة في عمليات مستمرة من توجيه وتدوير الحياة

الاجتماعية. ليس هناك مكان للركود الاجتماعي في فلسفة منصبّة على الحركة، وإنما الأولوية للدوران الاجتماعي. من أجل هذا، إذا أردنا فهم شخصية المهاجر، الذي حَدُّ تعريفه هو حركتُه، فإن علينا أيضًا فهم **المجتمع نفسه** وفقًا لحركته. لذا فإن هذا هو الإطار التفسيري التوجيهي لهذا الكتاب [(17)].

المشكلة الثانية هي أنه لطالما جرى فهم المهاجر من منظور **الدول** [(18)]. بما أن الدولة كانت غالبًا المشرفة على كتابة التاريخ، فقد جرى تصوُّر المهاجر على أنه شخص من دون تاريخ خاص أو قوة اجتماعية. يقول فريدريك هيغل: "في التاريخ العالمي نهتم فقط بأولئك الذين شكّلوا الدول، لأن كل القيمة والأهمية اللتين يحظى بهما البشر، وواقعَهم الروحي كله، تأتي [كلها] من خلال **الدولة** وحدها" [(19)]. لا يعني هذا القول أن المهاجرين هم دائمًا عديمو الجنسية وبلا دولة، وإنما يعني أنه كان هناك ميل إلى تصنيف تاريخ التنظيمات الاجتماعية للمهاجرين ضمن تاريخ الدولة أو استئصال الأول لحساب الأخير. غالبًا ما أنشأ أكثر المهاجرين حرمانًا وتجريدًا أكثر التنظيمات الاجتماعية غير الحكومية إثارةً للاهتمام.

ردًّا على هذه المشكلة، يقدِّم هذا الكتاب تاريخًا مغايرًا لتنظيمات اجتماعية مهمة عدة للمهاجرين همَّشتها الدول. ليس المهاجر مجرد شخصية ينتج من حركتها درجة من درجات النبذ الاجتماعي، وإنما لديه أيضًا نمط من الحركة خاص به، يختلف تمامًا عن الأنماط التي تحدد نبذه اجتماعيًّا. من ثَم فقَد أنشأ المهاجرون أشكالًا مختلفة جدًّا من التنظيم الاجتماعي يمكن رؤيتها بوضوح في "التاريخ الثانوي" للغارات والثورات والتمردات والمقاومات التي قام بها بعض المهاجرين الأكثر تهميشًا اجتماعيًّا. هذا تاريخ تصعب كتابته وتُعدّ تحديًا، لأن كثيرًا من هذه التنظيمات الاجتماعية لم تنتِج وثائق مكتوبة، أو لأن ما أنتجه بعضها من وثائق دُمِّر بصورة منهجية من أولئك الذين في السلطة. ليس أمرًا طبيعيًّا أن تاريخ المهاجرين قد صار لاتاريخيًّا، كما يزعم هيغل؛ وإنما عنف الدول هو ما صيَّر المهاجر هكذا. لا يسعى هذا الكتاب لتقديم سرد كامل لهذا الـ (لا)تاريخ، وإنما يسعى لتقديم **تفسير حركي اجتماعي** لتشكيلات اجتماعية مهمة عدة للمهاجرين في التاريخ الغربي اندثرت تحت غطاء تاريخ الدول والمواطنين.

النتائج

هناك ثلاث نتائج مهمة تأتي من تطوير نظرية سياسية للمهاجر بهذا المنحى. أولًا، أنها تسمح لنا **بوضع تصورات عن نشأة الظروف التاريخية** التي أدت إلى ظهور أنواع من النبذ الاجتماعي تميِّز المهاجر. لم تأتِ أبرز أشكال النبذ الاجتماعي الحركي، التي هي من سمات القرن الحادي والعشرين، من فراغ؛ وإنما نشأت تاريخيًّا. في لحظات مختلفة من التاريخ، كانت حركة الهجرة

نتيجة أنواع ودرجات مختلفة من النبذ الاجتماعي: الإقليمي والسياسي والقانوني والاقتصادي. وبرزت أشكال جديدة من التنظيم الاجتماعي لتهيمن خلال التاريخ. ومع انتصار الدولة على القرية والسوق على الإقطاع، بدأنا نرى طفرة في الأساليب الجديدة لنبذ وترحيلِ المهاجرين من وضعياتهم السابقة. بمجرد ظهور هذه الأساليب في ظروف تاريخية ما، فإنما تميل إلى الاستمرار والدوام. واليوم نجد المهاجر في العصر الراهن عند تقاطع جميع الأشكال الأربعة الكبرى للنبذ الاجتماعي التاريخي. إلا أن هذا الكتاب ليس تاريخًا شاملًا للمهاجر يعرض التشابك الكبير بين كل الأشكال السابقة من النبذ الاجتماعي عند كل مرحلة تاريخية وبكل درجة لكل شخصية اجتماعية [20]؛ فهذه مهمة كبيرة للغاية. كذلك لا يمكن أن يراعي الكتاب جميع التغييرات التي طرأت على مفاهيم أساسية معيّنة، مثل "الإقليم" على مدار آلاف السنين عبر التاريخ [21].

هدفُ هذا الكتاب أكثر تواضعًا؛ ألا وهو تقديم تحليل لأربعة أساليب رئيسية في نبذ المهاجرين خلال الفترة التاريخية التي كانت لهم فيها الغلبة، وتقديم تعريف مفاهيمي قائم على الحركة للشخصيات المهاجرة المرتبطة بعمليات النبذ هذه [22]. لا تقدِّم هذه الدراسة تأريخًا للحرمان النسبي للسياح، والدبلوماسيين، ورجال الأعمال المتنقلين، والمستكشفين، وموظفي الدولة، مع أن تأريخًا كهذا سيكون أيضًا شائقًا ومثيرًا للاهتمام. عوضًا عن ذلك، تركّز الدراسة، لأسباب ثلاثة، على الشخصيات الأكثر تهميشًا في تاريخ الهجرة (البدو والأعاجم والمتشردين والطبقة الكادحة). أولًا، لأنه تاريخهم بالأساس هو ما جرى تحطيمه وتهميشه، وهو في أمَسِّ الحاجة إلى التصحيح وإعادة التفسير. ثانيًا، لأنه من خلال تاريخهم يمكن بوضوح شديد رؤية كيفية ظهور كل شكل جديد من أشكال النبذ الاجتماعي (التي تُعدّ تجارب السياح أدنى درجاته). ثالثًا، والأهم، لأن تاريخهم يشبه إلى حد بعيد أحوال وأوضاع معظم من نسميهم اليوم "مهاجرين".

النتيجة الثانية لنظرية كهذه هي أن تطوير نظرية للمهاجر يتيح لنا **تحليل الهجرة المعاصرة**، لأن تاريخ الهجرة ليس تاريخًا خطيًّا، أو تاريخًا تقدميًّا، "لعصور" مختلفة؛ وإنما هو تاريخ التعايش والتداخل بين القوى الاجتماعية لعملية النبذ. حتى اليوم لا تزال هناك أساليب النبذ الإقليمي والسياسي والقانوني والاقتصادي للمهاجرين نفسها، التي ظهرت وتكررت خلال التاريخ. فعلى سبيل المثال، لا يحدث النبذ الإقليمي - أي سلب الأراضي والتجريد من ملكيتها [23] - فقط ضد البدو في العصر الحجري الحديث، وإنما يجري تبنّيه وتوظيفه بطرق متباينة عبر التاريخ؛ وحتى الوقت الحاضر. خلق ابتكار النبذ الاجتماعي الإقليمي شعوبًا بدوية **مرت في التاريخ**، لكنه أيضًا ابتكَر شكلًا **اجتماعيًّا** من ذاتية الهجرة (migrant subjectivity)، التي تتصف بالنبذ الاجتماعي،

وفي الوقت عينه هي أيضًا من سمات جماعات أخرى من النازحين. بهذا المعنى يمكن أن يُعَدّ المهاجرون "بدوًا رُحّلًا"، من غير أن يكونوا تمامًا البدو أنفسهم الذين ظهروا في التاريخ.

مثالًا على هذا، نجد هناك المهاجرين المطرودين والمشردين من أراضيهم بسبب الحروب والاختطاف في العصور القديمة؛ وفي العصور الوسطى نجدهم قد شُرِّدوا من خلال التطويق وإزالة القوانين العرفية التي كانت تربطهم بالأرض؛ أمّا في العصر الحديث، فيجري نبذهم وطردهم وتشريدهم من خلال التراكم الرأسمالي للممتلكات الخاصة. ومع كون كل عملية تجريد من الأراضي هي عملية فريدة تاريخيًّا، فإنها جميعًا تتقاسم وظيفة حركية اجتماعية مشتركة؛ والهجرة المعاصرة جزءٌ من هذا الإرث [24]. فاليوم مثلًا يُطرد عمال المزارع المهاجرون بواسطة مناهج الزراعة المكثفة؛ وتتسبب الحروب في طرد ونبذ السكان الأصليين من أراضيهم وأوطانهم وتضطرهم إلى اللجوء إلى الجبال أو الغابات أو "القفار"؛ في حين يُطرد سكان الجُزُر من أراضيهم والإقليم الذي يعيشون فيه، بسبب ارتفاع المدّ والجَزْر الناتج من التغير المناخي. هناك بعض الحقيقة في وصف الصحافة الشعبية لكل هؤلاء الناس غالبًا بـ "البدو"، مع أنهم ليسوا حرفيًّا كالبدو التاريخيين الأوائل؛ إلا أن ما يشترك فيه جميع هؤلاء المهاجرين هو شكل حركي اجتماعي معيّن من النبذ الإقليمي (من الأراضي) الذي برز أول مرة خلال فترة البداوة (nomadism) التاريخية المبكرة [25].

إن تحليل الهجرة المعاصرة الذي أقدِّمه هنا ليس تحليلًا قائمًا على تفسير سببي شامل: يعتمد على عوامل الدفع والجذب، وروح التطوعية، والاقتصاد البنيوي أو الكلاسيكي الجديد ... إلخ. بل هو تحليل حركي أصيل. فليس هدف هذا الكتاب شرحَ أسباب جميع أشكال الهجرة، وإنما تقديم وصْف أفضل لظروف وقوى ومسارات نشأتها وظهورها التاريخي وهُجْنَتِها المعاصرة.

النتيجة الثالثة لتطوير نظرية للمهاجر هي أنها تسمح لنا **بتشخيص قدرات المهاجر على خَلق وتكوين بديل** للنبذ الاجتماعي. إن المهاجر ليس مجرد أثر لأنظمة مختلفة من النبذ الاجتماعي؛ إذ لديه أيضًا أشكاله الخاصة من الحركة الاجتماعية، في أثناء العصيان والثورة والتمرد والمقاومة. وتمامًا مثلما يمكن استخدام تحليل الأساليب التاريخية لنبذ المهاجر في فهم الهجرة المعاصرة، يمكن أيضًا توظيف الأساليب التاريخية لتنظيمات المهاجرين الاجتماعية في تشخيص قدرات المهاجرين في العصر الراهن على طرح بدائل للمنطق الاجتماعي المعاصر في النبذ؛ هذا المنطق الذي لا يزال يهيمن على عالمنا.

يكشف المهاجر اليوم عن حقيقة مهمة؛ وهي أنه لطالما استند التوسع الاجتماعي إلى النبذ الاجتماعي للمهاجرين. سيكون القرن الحادي والعشرون قرن المهاجر، لا بسبب العدد القياسي للمهاجرين اليوم فحسب، وإنما أيضًا

لأن هذا القرن شهد عودة ظهور جميع الأشكال السابقة للنبذ الاجتماعي والمقاومة المتنقلة (migratory resistance)، وأصبحا أكثر نشاطًا من أيّ وقت مضى. يسمح لنا هذا الوضع الراهن أن نكشف جليًّا ما كان في الماضي غامضًا؛ وهو أن المهاجر كان دومًا هو قوة الحفز الحقيقية للتاريخ الاجتماعي. إننا الآن فحسب في وضع يسمح لنا بإدراك هذا الأمر.

قمتُ بتطوير فكرة هذا الكتاب في أربعة أقسام. يعرِّف القسم الأول الحركة الاجتماعية ويحدد بنيتَها المنطقية. أمّا القسم الثاني فيوضّح أن المهاجر لا يتميز فقط من خلال حركته بشكل عام، وإنما من خلال ظروف تاريخية معيّنة وأساليب للنبذ الاجتماعي عدة. يعرض القسم الثالث كيف تقدِّم شخصيات مهاجرة عدة بديلًا لهذا المنطق، فيما يعرض القسم الرابع كيف تساعد المفاهيم التي تظهر في القسمين الثاني والثالث في فهم أفضل للديناميكيات المعقدة لظاهرة الهجرة المعاصرة في الحالة المكسيكية - الأميركية.

(1) سواء من ناحية العدد الإجمالي (1 مليار من 7 مليارات هي مجموع سكان الكوكب) أو من ناحية النسبة المئوية من إجمالي السكان (حوالى 14 في المئة)، وفق إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة (IOM)،
The Future of Migration: Building Capacities for Change," *World Migration Report 2010*," Presentation at Migration Policy Institute, Washington, DC, at: https://bit.ly/3SEkyNo; The World Health Organization, "Migrant Health," 2015, at: https://bit.ly/3fmsPqN

(2) كان هناك، حتى عام 2010، حوالى 215 مليون مهاجر دولي و740 مليون مهاجر محلي، وفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام 2009 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمُعنون "التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية"، يُنظر: United Nations Human Development Report, *Overcoming Barriers: Human Mobility and Development*, 2009, p. 21, at: https://bit.ly/3LGcpYA

(3) Trends in International Migrant Stock: The 2008 Revision" (United Nations database, POP / DB / MIG / Stock / Rev.2008), http://esa.un.org/migration; The US National Intelligence Council, "Global Trends 2030: Alternative Worlds," December 2012, p. 24, at: https://bit.ly/3rd6xKK

وعن الآثار النظرية لهذه الظاهرة على الليبرالية، يُنظر: Phillip Cole, *Philosophies of Exclusion: Liberal Political Theory and Immigration* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2000).

(4) تتنوع التنبؤات المستقبلية وتراوح بين 25 مليون ومليار مهاجر بيئي بحلول عام 2050، يتنقلون إما في داخل أوطانهم أو عبر الحدود بصفة دائمة أو مؤقتة؛ وإن كانت غالبية الإشارات تحيل إلى تقديرهم بحوالى 200 مليون مهاجر. يساوي هذا الرقم التقدير الحالي للمهاجرين الدوليين عالميًّا. يُنظر: International Organization for Migration, "Migration, Climate Change and the Environment," accessed on 9 April 2015, at: https://bit.ly/3BRV8oK

(5) يقدِّر "المجلس العالمي لسياسات حقوق الإنسان" أن العدد التقريبي للمهاجرين غير النظاميين في العالم قد تنامى ليصل إلى ما بين 30 و40 مليون إنسان.
International Council on Human Rights Policy, "Irregular Migration, Migrant Smuggling and Human Rights: Towards Coherence," 2010, at: https://bit.ly/3Cim5mQ

(6) مع ارتفاع حبس الرهن وزيادة نسبة البطالة، صار الناس اليوم أشبه بالمهاجرين منهم بأيّ معنى من معاني المواطَنة (المرتكز على حقوق اجتماعية وقانونية وسياسية معيّنة). يقول زيغمونت باومان "ربما أصبح كل الناس الآن هائمين".
Zygmunt Bauman, *Globalization: The Human Consequences* (New York: Columbia University Press, 1998), p. 87.

ويقول نيكوس باباسترغياديس" علينا فهم الهجرة بمعناها الواسع".
Nikos Papastergiadis, *The Turbulence of Migration: Globalization, Deterritorialization and Hybridity* (Cambridge: Polity Press, 2000), p. 2.

(7) World Bank's World Development Indicators 2005: Section 3 Environment, Table 3.11, at: https://bit.ly/3LOC4MG

(8) تجاوز عدد السياح الدوليين السنوي المليار عالميًّا لأول مرة في التاريخ عام 2012.
World Tourism Organization (UNWTO), "World Tourism Barometer," vol. 11, 2013, at: https://bit.ly/3y2mqYp

(9) أستخدم مفهوم "النبذ" (expulsion) هنا بالمعنى نفسه الذي تستخدمه ساسكيا ساسين للإشارة إلى تجريد عام أو حرمان من الوضعية الاجتماعية. يُنظر: Saskia Sassen, *Expulsions: Brutality and Complexity in the Global Economy* (Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 2014), pp. 1 - 2.

وقد أشار عديدٌ من العلماء إلى اتجاه مشابه. لمطالعة استعراض ممتاز لأدبيات "الحراكات" حول الهجرة، يُنظر: Alison Blunt, "Cultural Geographies of Migration: Mobility, Transnationality and Diaspora," *Progress in Human Geography*, vol. 31 (2007), pp. 684 - 694.

(10) Michael Hardt & Antonio Negri, *Empire* (Cambridge: Harvard University Press, 2000), p. 213.

(11) Bauman, *Globalization*.

(12) Bauman, *Globalization*, pp. 96, 85, 78, 83,84.

(13) Ibid., p. 97.

(14) لمطالعة مقدمة رائعة لتيار المفكرين الذي أعطوا أهمية تنظيرية للحركة والتيار، يُنظر: Peter Merriman, *Mobility, Space and Culture* (New York: Routledge, 2012).

يُنظر أيضًا:

Lucretius, *De Rerum Natura* (Cambridge: Harvard University Press, 1975); Henri Bergson, *Matter and Memory*, Nancy Paul & William S. Palmer (trans.) (New York: Zone Books, 1988); Michel Serres, *The Birth of Physics* (Manchester: Clinamen Press, 2000); Gilles Deleuze & Félix Guattari, *A Thousand Plateaus: Capitalism and Schizophrenia*, Brian Massumi (trans.) (London: Continuum, 2008); Brian Massumi, *Parables for the Virtual: Movement, Affect, Sensation* (Durham: Duke University Press, 2002); Erin Manning, *Relationscapes: Movement, Art, Philosophy* (Cambridge: MIT Press, 2009); Tim Cresswell, *On the Move: Mobility in the Modern Western World* (Hoboken: Taylor & Francis, 2012).

(15) لمطالعة استعراض للانتقادات الموجَّهة إلى فلسفة الحركة، يُنظر: Merriman, pp. 1 - 20.

(16) John Urry, *Sociology beyond Societies: Mobilities for the Twenty - First Century* (London: Routledge, 2000).

(17) من هذا الجانب يمكن أيضًا تصنيف هذا الكتاب في سياق ما بات يُعرَف اليوم بـ "نموذج الحِراكات الجديد" (new mobilities paradigm) أو "منعطف الحراك" (mobility turn). يُنظر: Kevin Hannam, Mimi Sheller & John Urry, "Editorial: Mobilities, Immobilities and Moorings," *Mobilities*, vol. 1, no. 1 (2006), pp. 1 - 22; Cresswell, *On the Move*; Vincent Kaufmann, *Re - thinking Mobility: Contemporary Sociology* (Aldershot, Hampshire: Ashgate, 2002); John Urry, *Mobilities* (Cambridge: Polity, 2007); Tanu Uteng & Tim Cresswell, *Gendered Mobilities* (Aldershot: Ashgate, 2008); Jørgen Bærenholdt & Kirsten Simonsen, *Space Odysseys: Spatiality and Social Relations in the 21st Century* (Aldershot, Hampshire: Ashgate, 2004); Nigel Thrift, *Spatial Formations* (London: Sage, 1996).

(18) يجد هذا الرأي، وفكرة "ميتافيزيقا الاستقرار" (sedentarist metaphysics) تأييدًا ودعمًا كبيرين في أبحاث من قبيل ما يلي: Liisa Malkki, "National Geographic: The Rooting of Peoples and the Territorialization of National Identity among Scholars and Refugees," *Cultural Anthropology*, vol. 7, no. 1 (February 1992), pp. 24 - 44; Cresswell, *On the Move*.

[أو ميتافيزيقا الاستيطان. ليست الميتافيزيقا موصوفة هنا بالاستقرار كما قد يوحي التعبير الإنكليزي؛ ولكنها ميتافيزيقا معنية بفكرة الاستقرار والاستيطان وعدم الترحال. صفة (sedentarist) تصِف شيئًا له علاقة بصفة أساس هي (sedentary)، المرتبطة بدورِها بمفهوم (sedentarism). الأمر هنا يشبه صفة (socialist) التي لا يمكن ترجمتها إلى "اجتماعي"، وإنما تُحال الترجمة على المفهوم الأساس الذي أتت منه صفة، وهو مفهوم "الاشتراكية" (socialism). (المترجم)]

(19) Georg Wilhelm Friedrich Hegel, *Introduction to the Philosophy of History*, Leo Rauch (trans.) (New York: Hackett, 1988), pp. 41 - 42.

(20) هذه ليست دراسة إمبريقية بحتة. للاطلاع على تاريخ عالمي واقعي للهجرة، يُنظر: Patrick Manning & Tiffany Trimmer, *Migration in World History* (Abingdon: Routledge, 2013).

(21) للاطلاع على مثال لهذا النوع من العمل التاريخي بشأن مفهوم "الإقليم"، يُنظر: Stuart Elden, *The Birth of Territory* (Chicago: University of Chicago Press, 2013).

(22) حاجج ستيفن كاسلز أيضًا أن شخصية المهاجر بحاجة إلى التعريف بالنسبة إلى الشخصيات التاريخية المتشابكة الأخرى، مثل العمال بعقود طويلة الأجل واللاجئين والمنفيين. يُنظر: Stephen Castles, *Mistaken Identity: Multiculturalism and the Demise of Nationalism in Australia* (Sydney: Pluto Press, 1992).

(23) أستخدم هنا كلمة "الإقليم" (territory) لأعني ببساطة "أرضًا محددة" (delimited land) (تبعًا لقاموس أكسفورد)، لا بالمعنى التاريخي الدقيق؛ إذ إن استخدام كلمة territory وفق ما يقول ستيوارت إلدن في كتابه يختلف بشدة عبر التاريخ، ولا يمكن استخدامها بشكل أحادي المعنى، يُنظر: Elden, pp. 322 - 330.

(24) وفق تيم كريسويل، فإنه "لا يمكننا فهم الحراكات الجديدة من دون فهم القديمة". Tim Cresswell, "Towards a Politics of Mobility," *Environment and Planning D, Society and Space*, vol. 28, no. 1 (2010), pp. 17 - 31.

(25) لتوضيح الأمر، أنا لا أزعم أن المهاجرين في العصر الراهن يشبهون **تمامًا** البدو التاريخيين الأوائل. للاطلاع على مثال جيد لتقديم **مفهوم فلسفي** لفكرة "البداوة" **مستقى** من التاريخ، يُنظر: Deleuze & Guattari, pp. 351 - 423.

القسم الأول: النظرية السياسية للمهاجر

الفصل الأول: شخصية المهاجر

المهاجر

يتيح لنا تكوينُ مفهومٍ **للمهاجر** أن نستوعب الظروف الاجتماعية الشائعة والمواقع الخاصة بمجموعة من الشخصيات المتنقلة ذات الصلة: ومنهم، على سبيل المثال، السكان المتنقلون (floating population)، ومَن لا مأوى لهم (homeless)، وعديمو الجنسية (stateless)، والبروليتاريا الرثّة [مَن هم دون الطبقة الكادحة] (lumpenproletariat)، والبدو الرحل (nomads)، والمهاجرون الوافدون، والمهاجرون النازحون، واللاجئون (refugees)، والطوافون (vagrants)، والمهاجرون الذين لا يملكون أوراقًا ثبوتية (undocumented)، والأعاجم (barbarian). لكي يتضح الأمر، كل هؤلاء شخصيات متنقلة متمايزة في التاريخ السياسي، وليسوا دائمًا، وفي كل الظروف، على تطابق مع شخصية المهاجر. إلا أنهم، وتحت ظروف اجتماعية معيّنة، يصبحون شخصيات مهاجرة. هذا الكتاب يعرض تاريخًا للظروف الاجتماعية الشائعة والوكالات التي تنشأ حين تصبح تلك الشخصيات المتنقلة مهاجرين. بصيغة أخرى، فإن "شخصية المهاجر" هي مفهوم سياسي يحدد النقاط الشائعة التي تُنبَذ عندها تلك الشخصيات أو تجرَّد اجتماعيًّا نتيجة حركتها، أو كباعث عليها.

بهذا المعنى، فالمهاجر هو الرمز السياسي لفعل الحركة. بيد أن الحركة طالما جرى تعريفها على أنها فعل ثانوي أو منقوص. من منظور زمْكاني [(26)]، تُعرَف الحركة بأنها البدء من نقطة الرحيل (أ) والانتقال، من خلال الإزاحة، إلى مكان الوصول (ب). الحركة، وفق هذا التعريف، هي تغيير المكان، وهي الخط (أ - ب) الذي يجتازه الشيء / الإنسان المتحرك، وكأيّ حيّز يمكن تقسيمه إلى ما لا نهاية له من الأجزاء. في هذا التعريف يجري تصوير الحركة وكأنها تستغرق كل نقطة من تلك النقاط اللانهائية بين النقطتين (أ) و(ب) على التوالي، ومن ثم تتزامن مع ثبات كل نقطة من تلك النقاط. كل نقطة في هذه السلسلة تكاد تكون نقطةَ وصولٍ محتمَلة.

مشكلة هذا المنطق، وفق الفيلسوف اليوناني زينون، أننا سيتعين علينا اجتياز مساحة لامتناهية من المسافات الفاصلة للوصول إلى أيّ مكان؛ وبذلك تصبح الحركة مستحيلة. وبحسب زينون، فالنتيجة ذاتها حاصلةٌ حين نفهم الحركة على أنها سلسلة من نقاط أو لحظات آنية زمانية. إذا كانت كل وحدة زمنية قابلة لتقسيم لانهائي، فسيستغرق الأمر زمنًا لانهائيًّا للانتقال من نقطة إلى أخرى. وهنا تبرز إشكالية أنه لا يمكن تقسيم الحركة وتجزئتها من دون تدميرها. باعتقادنا أن بإمكاننا تقسيم الحركة إلى مراحل ثابتة وجامدة، على أساس نقاط الرحيل والوصول، فنحن نموضعها ونجمدها [(27)]؛ فالحركة - وفق

هذا التعريف - هي محض الاختلاف البادي بين نقاط زمْكانية قابلة للتقسيم، لكن من دون توالٍ، وتواصل حقيقي.

تواجهنا الإشكالية نفسها في حالة الرمز السياسي للحركة: **المهاجر**. فعادةً ما يُعرَّف المهاجر على أنه شخص ينتقل من البلد (أ) إلى البلد (ب)؛ من نقطة اجتماعية ثابتة إلى أخرى. يُفترَض في النقاط الاجتماعية الثبات صفةً أساسية، ويكون المهاجر هو مَن يفتقر إلى هذا الثبات أو العضوية الاجتماعية بصورة مؤقتة أو دائمة. ولهذا التعريف عواقب وآثار سياسية. في التعريف الزمْكاني، يُفترَض أن الحركة هي الخط (أ - ب)؛ ولكن لأن هذا الخط يُمكن تقسيمه من دون تناهٍ إلى وحدات زمْكانية جامدة، فإن الحركة في نهاية الأمر لا يتم تمثيلها في النظام: إن المهاجر هو الرمز السياسي غير الممثَّل، ولكنه يظل موجودًا اجتماعيًّا **بصفته غير ممثَّل** في النظام.

مع ذلك، وفي ما يتعلق بالحركة، فإن النزوح ليس افتقارًا ونقصانًا، وإنما هو مقدرة ومسار إيجابيان (حتى لو كان الناتج في أرض الواقع غير مرغوب؛ وأعني بهذا الاغترابَ القسري). إن تصوير الهجرة والحركة على أنهما افتقار ونقصان يعني أيضًا إخفاء ظروف النبذ الاجتماعي التي يتطلبها التوسع الاجتماعي؛ وهي نظرة إلى الهجرة باعتبارها "ظاهرة مؤسفة" بدلًا من النظر إليها بصفتها ضرورة بنيوية للظروف التاريخية لعملية تجديد الإنتاج الاجتماعية. بصيغة أخرى، فإن فهم الهجرة والحركة بأنهما افتقار ونقصان هو قبول بتفاهة التجريد الاجتماعي. على سبيل المثال، مدننا في حاجة يومية إلى الصيانة والتجديد والبناء والنقض والتنظيف؛ وكذلك مكاتبنا وبيوتنا يجري تنظيفها وصيانتها في غيابنا بواسطة قوة عمالية خَدَمية (reproductive labor force) مطمورة وغير مرئية عمومًا، تتكون على نحو متباين من المهاجرين. الأمر الذي يبدو مكانًا ساكنًا نسبيًّا نسميه "المجتمع" إنما يتبدل ويتغير باستمرار، من خلال عمليات النظافة والصيانة التي تقوم بها قوى العمل تلك. دون هذه العمالة، ستكون مدننا وبيوتنا وشوارعنا غير صالحة للاستعمال. غير أن هذه الأنواع من العمالة الخَدَمية غالبًا ما تحصل على أجور أقل وتُسعَّر بقيمة أقل من نظيرتها "الإنتاجية" (productive labor). وما يبدو ركودًا اجتماعيًّا في هذه الحالة هو من أوهام التفريق الرأسمالي بين العمالة الخَدَمية والعمالة الإنتاجية. إلا أن وهمَ الركود لا تنفرد به الرؤية الرأسمالية؛ فكل مجتمع لديه أوهامه الاجتماعية بشأن الركود. من ثم، فإن تحدي تعريف الشخصية السياسية للمهاجر يكمن في إعادة التصور والتفكير إيجابيًّا فيما كان يُرى سابقًا أنه نقص غير قابل للتمثيل في الفلسفات السياسية المبنية على فكرة الركود. "إن العالم على وشك تغيير أساسه وقاعدته. لسنا بشيء، فلنصبح كل شيء" (28).

أحد سبل القيام بهذا هو التفريق بين نوعين من الحركة يحددان المهاجر. أولهما، وتتكون من وحدات الزمْكان، واسعة وكمية؛ وهي الحركة بصفتها تغيرًا في المكان، أو إزاحة (translation). النوع الثاني من الحركة هو حركة مكثفة ونوعية: وهي تغيُّر كلي، أو تحوُّل. في مثال الخط (أ - ب)، يقول هنري برغسون إن "الحركة والسير بالفعل هما ما رسَم ذاك الخط"، ثم أضيفت إليه النقطتان (أ) و(ب) لتصبحا طرفيه [29]. تستلزم النقطتان (أ) و(ب) حركة ذلك الخط الذي هما نقطتان من نقاطه. انقسام الخط إلى مبتدأ (أ) ومنتهى (ب) هو دائمًا انقسام **شيءٍ ما**: محاولة لفرض قِسمة عشوائية على حركة متواصلة ومتدفقة. تُعتبر الحركة بالفعل شيئًا أوليًّا، لكننا نميل إلى تصورها عكس ذلك، من أجل تفسيرها لاحقًا على أنها شيء مستفاد. وفق برغسون، فإن "الحركة تسبق الجمود" [30]. "الواقع هو الحراك نفسه. ... وإن لم تكن الحركة كل شيء، فليست بشيء" [31]. حين تحدث حركة واسعة من (أ) إلى (ب)، فإن الخط (أ - ب) كله يخضع لعملية تحوُّل أو تغيُّر نوعي [32].

لهذا التعريف الثاني أيضًا آثار سياسية مهمة على النظرية السياسية للهجرة. ليست حركة المهاجر هي مجرد الانتقال من النقطة (أ) إلى النقطة (ب)، ولكنها الشرط التأسيسي للتحول النوعي للمجتمع ككل. لا يتجشم المهاجر حركة واسعة فحسب، ولكنه يؤثّر أيضًا في حركة اجتماعية نوعية أو مكثفة للمجتمع نفسه بأكمله [33]. على هذا النحو، فإن شخصية المهاجر هي قوة تأسيسية من الناحية الاجتماعية؛ فهو الشخصية الذاتية التي تسمح للمجتمع بالحركة والتغيير. إلا أنه بسبب النظر - غالبًا - إلى حركة المهاجر على أنها فعل ثانوي أو يُعوِزه الدوام اللازم (من المنظور الواسع النطاق)، فغالبًا ما استجابت المجتمعات بطريقتين لهذه التغيرات النوعية التي يُحدِثها المهاجر. الطريقة الأولى هي أن هذه المجتمعات ربما دشّنَت أشكالًا من الحرمان الاجتماعي الهادف إلى كبح أيّ تغيير لا يتلاءم والقيم الراسخة لمن هم في السلطة: الدولة، القانون، الربح، وما إلى ذلك. في هذه الحالة لا يقوم المهاجر بتغيير موضعه المكاني فحسب، وإنما أيضًا وضعيته الاجتماعية (فيصبح غير سياسي، مجرمًا، عاطلًا من العمل، إلى آخر ما تلحقه من صفات). الطريقة الثانية هي أن المجتمعات حين ترغب في التغيير أو التوسع، فربما يكون بإمكانها تسخير حراك المهاجر في صور الاستعباد والعسكرة والاعتقال والعمالة المدفوعة من أجل مساعدة تلك المجتمعات في التوسع [34].

لا شك أن حركة المهاجر هي في نطاق واسع وبشكل مكثف معًا. في الحالة الأولى، يبدو المهاجر وحركته شيئًا ثانويًّا ومنقوصًا، أمّا في الثانية فتبدو حركة المهاجر قوة تأسيسية لحركة اجتماعية نوعية وشرطًا من شروط التغيير ونمو المجتمع ككل. ما يبدو لنا نقاطًا ثابتة إنما هو نقاط تباطأت عندها الحركة أو

بدا أنها توقفت مقارنة بحركات أخرى. من وجهة نظر المهاجر، تلك النقاط هي ببساطة محض مراحل أو أجزاء من مسار متصل اختير بصورة اعتباطية أو استراتيجية ليتمايز عن مسار الحركة الاجتماعية. وفقًا لبرغسون، فإن نقطتي "الركود" (أ) و(ب) هما ببساطة "إعادة تنسيق هامدة وصُوْرية للحركة يقوم بها العقل" [35]. إن النظرية السياسية للمهاجر هي تحليلات لأنظمة الحركة الاجتماعية التي أعادت تنسيق الحركة استراتيجيًّا لتنتج دورانًا بين نقاط اجتماعية ثابتة على نحوٍ زائف. إلا أن نظرية عن المهاجر هي أيضًا نظرية في الحركة والهجرة كقوة تأسيسية للحركة الاجتماعية؛ هي نظرية عن الحركة الاجتماعية الواسعة **و**المكثفة للمهاجر؛ فنوعَا الحركة كلاهما دائمًا في حضور معًا، مثل دوائر العرض وخطوط الطول في رسم الخرائط الاجتماعية للحركة. ولكن طالما ظلت الحركة المكثفة أساسية وأولية، فسيظل المهاجر هو البعد التأسيسي للحركة الاجتماعية التي ينقسم بناءً عليها المجتمع وينظِّم نفسه ويتوزع. تبعًا لهذا التعريف، يمكننا أن نرى كيف يمثِّل المهاجر وضعًا اجتماعيًّا مشتركًا بين مختلف الشخصيات المهاجرة. على سبيل المثال، فالنازح (emigrant) ليس هكذا إلا من منظور نقطة ثابتة اجتماعيًّا ينزح **منها**؛ إلا أن منظور النقطة الثابتة اجتماعيًّا التي يصل **إليها** هذا الشخص لا يبدو فيه نازحًا على الإطلاق، وإنما وافد. التمييز بين النازح والوافد هو أمر نسبي من الناحية اجتماعية، اعتمادًا على بعض النقاط الاجتماعية الثابتة. غير أن الشخص المسمى "نازحًا" من جهةٍ ما و"وافدًا" من جهة أخرى هو **الشخص نفسه**: **المهاجر**؛ فهو الشخص نفسه منظورًا إليه من جانبين من جوانب شريط موبيوس نفسه [36](Möbius strip).

بالمثل، ما يُعرِّف البدو والأعاجم والمتشردين والكادحين على أنهم مهاجرون هو المعنى الذي من خلاله يجري اقتلاع تلك الشخصيات وتحويلها إلى شخصيات متنقلة كلٌّ بطريقته الخاصة ومن ناحية نقاط النبذ الخاصة بها. وفي ما يتصل بالإقليم، فإن البدوي هو شخص منبوذ من الأرض؛ وفي ما يتصل بالنظام السياسي، فالأعجمي هو شخص منبوذ من السياسة؛ وفي ما يتصل بالنظام القانوني، فالمتشرد هو شخص منبوذ بحكم القانون؛ أما في ما يتصل بالنظام الاقتصادي، فالكادحون هم طبقة محرومة من الوسائل الاقتصادية للإنتاج [37]. كل واحد من هذه الشخصيات المهاجرة يجري تعريفه وفق النمط السائد من النظام الاجتماعي الذي يُنبَذ ويُطرَد منه؛ وليست هذه سوى مجرد تعريفات نسبية للشخصية نفسها من منظور مواضع مختلفة للنبذ الاجتماعي، فالمهاجر هو الشخصية الأساسية والمشترَكة بين أنماط الحركة والنبذ الاجتماعيين.

من ثم، ليست هناك نظرية للمهاجر "في حدِّ ذاته"، ولا توجد أنطولوجيا شاملة له [38]. ليس هناك سوى شخصيات من المهاجرين تظهر وتتعايش عبر

التاريخ في ما يتصل بمواقع معيّنة من النبذ والحراك. بهذا المعنى، فنظرية المهاجر المطروحة في هذا الكتاب هي نظرية سياسية وتاريخية على وجه التحديد: فهي سياسية بقدر ما هي أساسًا متعلقة بالظروف الاجتماعية للحركة أو أنظمتها التي تنشأ وتتعايش خلالها أنماط مختلفة من الشخصيات المهاجرة، وهي تاريخية بقدر ما تكون تلك الظروف غير جامعة أو عالمية، وإنما إقليمية. ومن ثم، فلا هي نظرية أنطولوجية تمامًا ولا هي إمبريقية تمامًا.

لهذا، ليس هناك مهاجر واحد فقط، وإنما الكثير. فتمامًا مثلما هناك أنواع مختلفة من المجتمعات، هناك أيضًا أنواع مختلفة من المهاجرين، ودرجات مختلفة من الحراك، وقوى مختلفة للنبذ. ولكن في نهاية المطاف، كل مجتمع ينتج مهاجريه؛ وتدرس النظرية السياسية للمهاجرين كل وضعٍ من تلك الأوضاع وفقًا لأنواعه ودرجاته وقواه.

ليست حركة المهاجر دائمًا أمرًا "جيدًا"، وليست الأنظمة الاجتماعية للنبذ دائمًا - ومن كل الوجوه - شيئًا "سيئًا". لا يطرح هذا الكتاب نظرية لما ينبغي علينا القيام به، وإنما يبيِّن الظروف النظرية والتاريخية والسياسية لحركة المهاجر، وهي الظروف التي لا تزال اليوم غامضة بسبب بعض الاعتبارات الاقتصادية، الطوعية والنيوكلاسيكية. قبل اتخاذ أيّ إجراء سياسي بصدد سياسات الهجرة المعاصرة، نحن بحاجة إلى توصيف أفضل مما لدينا اليوم عن الظاهرة وظروفها. ولو كان هناك أيّ نوع من الحتمية المعيارية في هذه الدراسة، فهو أمر مشروط: إذا أردت النضال ضد أنظمة النبذ الاجتماعي، فإليك بعض التكتيكات ونقاط التدخل التي قد تكون مفيدة في ذلك النضال [(39)].

الشخصية

ليست الشخصية هوية ثابتة أو شخصًا معيّنًا، وإنما هي موقع اجتماعي متنقل؛ ويصبح المرء شخصية حين يشْغَل هذا الموقع. قد يشغل المرء هذا الموقع بدرجات مختلفة، وفي أوقات مختلفة، وفي ظروف مختلفة؛ ولكن ليس هناك شيء جوهري في شخصٍ ما يجعله هذه الشخصية أو تلك. شخصية المهاجر، مثلًا، هي صورة اجتماعية تحمل عديدًا من الأقنعة (البدوي، والأعجمي ... إلخ.) وفق ظروف النبذ الاجتماعية ذات الصلة.

بهذا المعنى، فإن شخصية المهاجر هي أوسع من مجرد مجموعات محددة من المهاجرين الذين يحدَّدون من خلال عبورهم الحدود الوطنية؛ ولكنها أيضًا شخصية ذات حمولة إقليمية وتاريخية أكبر من أن تدعها تصبح أنطولوجيا عامة للذات المهاجرة. إن الشخصية ليست جوهرًا وروحًا ثابتًا لا يتغير يكمن وراء واقع مادي ملموس؛ ولكنها أيضًا ليست مجرد فرد محدَّد أو مجموعة من الأفراد؛ وإنما هي تيار اجتماعي أو قوة اجتماعية موجِّهة. وطالما اتخذ أفرادٌ

معيّنون مسارًا ما، فإنهم يتشكلون وتظهر شخصيتهم بحسب هذا المسار. غير أن من الممكن أيضًا للأفراد ترك هذه القوة الموجِّهة واتخاذ موقع اجتماعي مختلف، بما أن هذه القوة ليست هي ما يُعرِّفهم ويحدد جوهرهم. بصيغة أخرى، فإن **لشخصية** المهاجر "جوهرًا متحولًا" بالمعنى الاشتقاقي للكلمة؛ فهو جوهر مرتحِل أو متنقل، يتموضع **بين** النظري والواقعي.

على سبيل المثال، في علم الهندسة تمثِّل الدائرة جوهرًا نظريًّا دقيقًا؛ وهو ما يتناقض مع الأجسام الدائرية غير المُتقَنة في الواقع (مثل الأطباق والكواكب والكرة). ومع ذلك، فتشكيل الشخصية يشبه مفهوم "الاستدارة": فهو أكثر من مجرد جسم واقعي، لكنه أقل من جوهر مثالي دقيق. يمكن للاستدارة أن تشير - على حد سواء - إلى الأطباق وإلى الدوائر في عالَم المثال؛ فكلاهما دائري [40]. من ثم فإن المهاجر، كشخصية، يشير إلى المهاجرين في أرض الواقع، حيث يتنقلون في العالم، **و**أيضًا إلى علاقة اجتماعية أكثر تجريدًا؛ ولا يمكن اختزال هذه الشخصية وحَدّها بأيٍّ من هاتين الفئتين.

بهذا المعنى، فالهجرة تشير في آنٍ إلى ملايين المهاجرين في أرض الواقع، كما تعرِّفهم وتصِفهم منظمة الأمم المتحدة، وإلى المعنى الذي به يصبح مزيد من الناس - فضلًا عن هؤلاء - مهاجرين أيضًا بدرجة ما وفي ظروف ما. فالمهاجر هو تكوين ذاتي يمكن لأيّ إنسان أن يكونه، كشخصية أو موقع اجتماعي.. فليس لأيٍّ امرئ أن تكون حركته بمأمن من بعض درجات النبذ الاجتماعي. وبالمعنى السياسي، فإن نظرية المهاجر - منظورًا إليها بعين صدارةِ وأولويةِ الحركة - قد تقدِّم نموذجًا أشمل للعلاقات الدولية مما يقدِّمه نموذج المواطَنة الحالي [41]. ليس المهاجر فردًا في أرض الواقع فحسب، وإنما شخصية قد تُنبئنا بنموذج جديد في العضوية السياسية والذاتية ما زال في أطواره الأولى. من ثم، فهناك مهاجرون فعليون، ولكن مدلولهم وإمكاناتهم تتجاوز ملامحهم الواقعية في ظل الظروف القائمة للنبذ الاجتماعي. ماذا قد تعني إعادة النظر والتفكير في النظرية السياسية بناءً على شخصية المهاجر لا المواطَنة؟ يقدِّم هذا الكتاب مجموعة متنوعة من المفاهيم والأفكار التي ترمي إلى الإجابة عن هذا السؤال.

(26) يُنظر: Peter Merriman, *Mobility, Space and Culture* (New York: Routledge, 2012).

(27) يقول برغسون: "في الحراك الحي والفعّال للأشياء، يكون التفكير [والعقل] مصمِّمًا وعازمًا على تحديد المراكز الحقيقية أو الافتراضية، مشيرًا إلى نقاط الرحيل والوصول؛ إذ إن هذا هو كل ما يشغل الإنسان بقدر ما هو مجرد إنسان. غير أن الأمر يتطلب قوى تتجاوز الطاقة البشرية لإدراك ما يحدث في المسافة الفاصلة، لكن الفلسفة لا يمكن أن تكون إلا جهدًا يُبذل لتجاوز الحالة الإنسانية".
Henri Bergson, *An Introduction to Metaphysics*, T. E. Hulme (trans.) (New York: Putnam's Sons, 1912), p. 77.

(28) أغنية The Internationale، المقطع 1، السطران 7 - 8.

(29) Henri Bergson, *Matter and Memory*, Nancy Paul & William S. Palmer (trans.) (New York: Zone Books, 1988), p. 189.

(30) Bergson, *An Introduction to Metaphysics*, p. 53.

(31) Henri Bergson, *The Creative Mind*, Mabelle Louise Cunningham Andison (trans.) (New York: Philosophical Library, 1946), pp. 177, 171.

(32) لا يعني برغسون بكلمة "كله" (whole) هنا "حاصلًا" (totality)، لأن الحاصل لا يتغير ولا يصبح غير ما هو عليه. ما يعنيه برغسون هو شيء أشبه بكلٍّ مكشوف واهتزازي.

(33) في فصل اشتركا في كتابته، يقول كلٌّ من ديميتريس بابادوبولوس وفاسيليس تسيانوس: "لا يمكننا قياس الهجرة بالتغيرات الطارئة على الموقع أو الموضع، وإنما من خلال الزيادة في شموليتها وسَعة وطأتها. فحتى لو كانت الهجرة تبدأ أحيانًا في صورة إزاحة وانفصال مكاني (تحت ضغوط الفقر واستغلال المجتمع الأبوي والحروب والمجاعات)، فإن هدفها ليس تلك الإزاحة والانفصال، وإنما هدفها التحويل الفعّال للفضاء الاجتماعي".
Dimitris Papadopoulos & Vassilis Tsianos, "The Autonomy of Migration: The Animals of Undocumented Mobility," in: Anna Hickey - Moody & Peta Malins (eds.), *Deleuzian Encounters: Studies in Contemporary Social Issues* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2007), p. 225.

(34) هذه كلها ادعاءات وفرضيات أكبر بكثير، ستناقَش بمزيد من التفصيل لاحقًا.

(35) Bergson, *Matter and Memory*, p. 193.

(36) شريط موبيوس (Möbius strip): هو عُقدة متصلة بها نصف جَدْلة. يُصنع بأخذ شريط ورقي مستطيل وقلْب أحد طرفيه بمقدار 180 درجة، ثم ضم هذين الطرفين، فيتحول إلى شريط أحادي الجانب، بعد أن كان ذا جانبين؛ وهو أيضًا أحادي الحافة. يُنسَب إلى أوغست فرديناند موبيوس (1790 - 1868)، عالم الرياضيات الألماني الذي اكتشفه وصنعه أول مرة. (المترجم) (37) تُجرَّد الطبقة الكادحة من وسائل الإنتاج؛ لكن هذا لا يؤدي دائمًا إلى حراك واسع النطاق في صورة هجرة، وهي ما ترتبط غالبًا بطبقة البروليتاريا الرثّة. هذه النقطة أعالجها بتفصيل أكبر في الفصل السادس.

(38) هذا المشروع هنا مختلف تمامًا عن نظريات "البداوة" حول الذاتية، التي نجدها في عمل بعض الباحثين في فكر جيل دولوز، كالباحثة الإيطالية - الأسترالية روزي برايدوتي. يُنظر: Rosi Braidotti, *Nomadic Subjects: Embodiment and Sexual Difference in Contemporary Feminist Theory* (New York: Columbia University Press, 2011).

(39) إعادة صياغة لما ذكره ميشيل فوكو،
Michel Foucault, *Security, Territory, Population: Lectures at the Collège de France 1977 - 1978* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2007), p. 3.

(40) يُنظر: Gilles Deleuze & Felix Guattari, *A Thousand Plateaus: Capitalism and Schizophrenia*, Brian Massumi (trans.) (London: Continuum, 2008), p. 367.

(41) من أجل مخطط تفصيلي لسيناريو كهذا، يُنظر: Eugene Holland, *Nomad Citizenship: Free - Market Communism and the Slow - Motion General Strike* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2011).

القسم الثاني: التوسع من خلال النبذ

الفصل الثاني: سياسات الحركة [(42)]

تاريخ المهاجر هو تاريخ الحركة الاجتماعية. يُعرَّف المهاجر، على وجه الخصوص، من خلال نوعين متشابكين من الحركة الاجتماعية: التوسع والنبذ. يحدد هذا الفصل ويرسم البنية المنطقية لهذه الحركة الاجتماعية، فيما تحلِّل الفصول 3 - 7 الظروف التاريخية التي تُسفِر عن تلك البنية.

التراكم الأولي

ربما هناك طريقة أخرى لتصوُّر هذه الأطروحة، وهي اعتبارها تطرفًا وتجذيرًا لمفهوم كارل ماركس عن "التراكم الأولي". طوَّر ماركس هذا المفهومَ عن فقرة في كتاب **ثروة الأمم** لآدم سميث: "لا بد لمراكَمة رأس المال، في طبيعتها، من أن تسبق تقسيمَ العمل" [(43)]. بصيغة أخرى، قبل انقسام البشر إلى مُلّاك وعمال، لا بد أن تراكمًا كان هناك بالفعل، استطاع من هم في السلطة توظيفه لفرض ذلك الانقسام في المقام الأول. يميل الأشخاص الأعظم نفوذًا، بصورة طبيعية، إلى مراكمة النفوذ والأرصدة، ثم توظيفهما ببراعة لإدامة خضوع أتباعهم. عند سميث، هذه العملية هي ببساطة ظاهرة طبيعية: الأقوياء دائمًا ما يكون لديهم بالفعل تراكم في المخزون [رأس المال]، كما لو كان يأتي من العدم.

إلا أن هذا الاقتباس عند ماركس يمثِّل رمزية مثالية للتعتيم التاريخي للاقتصاديين السياسيين في ما يتصل بالعنف والنبذ اللازمين لمن هم في السلطة، من أجل الحفاظ على مخزونهم وتوسعته. بدلًا من الإقرار بهذا العنف الاقتصادي، يقوم الاقتصاد السياسي بالتأقلم معه وإضفاء طابع أسطوري عليه. غير أن لمفهوم "التراكم الأولي" عند ماركس تاريخًا ماديًّا؛ فهو شرط ما قبل الرأسمالية من أجل الإنتاج الرأسمالي. على وجه الخصوص، يميز ماركس هذه العملية بنبذ الفلاحين والشعوب الأصلية من أراضيهم من خلال عمليات التسييج، والاستعمار، وقوانين مكافحة التشرد في إنكلترا أثناء القرن السادس عشر. تنص أطروحة ماركس على أن شرط التمدد الاجتماعي للرأسمالية هو نبذ وإقصاءٌ مسبَّق للناس من أراضيهم ومن وضعهم القانوني بموجب أحكام وقوانين عُرفية. ومن دون هذين النبذ والإقصاء، لن يكون هناك توسُّع في المِلكية الخاصة، ومن ثم لن تكون هناك رأسمالية.

وفيما يرى بعض العلماء أن التراكم الأولي كان مجرد حدث **تاريخي** فريد في ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، يرى آخرون أنه أدى وظيفة **منطقية** متكررة ودورية في داخل الرأسمالية نفسها: فمن أجل التوسع ما

زالت الرأسمالية اليوم تعتمد على طرق غير رأسمالية من النبذ والعنف الاجتماعيين [(44)]. إلا أن أطروحة القسم الثاني من هذا الكتاب مختلفة بشكل ملحوظ عن تلك الآراء من وجهين مهمين. **أولهما**، أن عملية تجريد المهاجرين من أوضاعهم الاجتماعية (النبذ الاجتماعي)، في سبيل تطوير أو تحسين شكل معيّن من أشكال الحركة الاجتماعية (التوسع)، ليست حكرًا على النظام الرأسمالي للحركة الاجتماعية. يمكننا أن نرى العملية الاجتماعية نفسها في المجتمعات الإنسانية الأولى، التي ما كانت ليمكنها استزراع الأراضي وتربية الحيوانات بشكل تصاعدي (التوسع الإقليمي) من دون عملية نبذ (تجريد من الأراضي) لجزء من السكان؛ ومنهم الصيادون وجامعو الثمار الذين تحولت أراضيهم والإقليم الذي يعيشون فيه إلى أراضٍ زراعية، ثم أيضًا فائض المزارعين الذين - في مرحلة ما - لم تتبقَّ هناك أراضٍ صالحة للزراعة لهم كي يقوموا بزراعتها. من ثم، فالنبذ الاجتماعي شرطٌ من شروط التوسع الاجتماعي من وجهين: هو شرط داخلي يسمح بإزالة جزء من السكان عند الوصول إلى حدود وقيود داخلية معيّنة (الحمولة القصوى لمنطقة أو إقليم ما، على سبيل المثال)، وهو شرط خارجي يسمح بإزالة جزء من السكان خارج تلك الحدود حين يكون الإقليم قادرًا على التوسع خارجيًّا في أراضي مجموعات أخرى (كالصيادين وجامعي الثمار). في هذه الحالة، لم يكن التوسع الإقليمي ممكنًا إلا بشرط إقصاء جزء من السكان في صورة بدوٍ رُحَّل أجبِروا على الصعود إلى الجبال المحيطة والترحال في الصحارى.

لاحقًا رأينا المنطق ذاته في العالم القديم، الذي ما كان الشكل السياسي السائد فيه (أعني الدولة) ممكنًا من دون نبذ (تجريد سياسي) قطاعٍ كبيرٍ من العبيد الأعاجم المختطفين من جبال الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط، واستخدامهم عمالًا وجنودًا وخدَمًا لكي يتاح للطبقة الحاكمة المتنامية أن تحيا في رفاهية وبذخ. كانت الشروط الاجتماعية لتوسُّع نظام سياسي متنامٍ (وهذا يشمل الحروب والاستعمار والأشغال العمومية الضخمة) تعني تحديدًا نبذ مجموعة من السكان الأعاجم الذين ينبغي في الوقت ذاته نزع الطابع السياسي عنهم. وهذا يتكرر مرارًا على مدى التاريخ.

الاختلاف الثاني بين النظريات السابقة للتراكم الأولي والنظرية الأشمل المعروضة هنا، هو أن هذه العملية من النبذ "السابق" أو الحرمان الاجتماعي التي أشار إليها ماركس ليست فقط في نطاق الأراضي أو الصفة القانونية، تمامًا كما أن التوسع ليس اقتصاديًّا فحسب. لا يعني النبذ ببساطة إجبار الناس على الرحيل عن أراضيهم (مع أنه قد يشمل هذا في كثير من الحالات)؛ وإنما يعني أيضًا حرمان الناس من حقوقهم السياسية من خلال الاستعباد، وتجريم أنماط من الشخصيات من خلال التشرد، وتقييد إمكان الحصول على عمل من خلال البطالة. من ثم فالمجتمعات توسِّع أيضًا نفوذها من أوجه عدة

رئيسية: من خلال التراكم الإقليمي والسلطة السياسية والنظام القانوني والربح الاقتصادي. وجْهُ الشبه بين نظرية التراكم الأولي ونظرية التوسع من خلال النبذ (expansion by expulsion) هو أن معظم حالات التوسع الكبرى في القوة الحركية الاجتماعية تتطلب أيضًا عنفًا "سابقًا" أو أوليًّا من النبذ الاجتماعي الحركي. مفهوم التراكم الأولي هو مجرد مثال من الأمثلة التاريخية على منطق اجتماعي أكثر عمومية يعمل في أثناء نشأة وإعادة إنتاج المجتمعات السابقة؛ والمهاجر هو الشخصية الذاتية التي حدُّ تعريفها هو هذا المنطق العام.

مع ذلك، يقدِّم ماركس في **رأس المال** العديد من العبارات العامة التي تدعم مثل هذه الأطروحة. بالنسبة إلى ماركس، تسعى الحركة الاجتماعية للإنتاج، **بشكل عام**، جاهدةً إلى إعادة إنتاج نفسها؛ وهو يطلق على هذا اسمَ "الصفةَ الدورية" [أو "التواتُر"] (periodicity): فكما أن الأجرام السماوية تكرر حركتها دائمًا، بمجرد انغماسها في مدار ما، هكذا أيضًا يكرر الإنتاج الاجتماعي حركة التوسع والانكماش المتعاقبين، بمجرد انطلاقه في تلك الوجهة. وتصبح النتائج أسبابًا بدَورِها، وتتخذ التقلبات المختلفة للعملية بأكملها - التي دائمًا ما تعيد إنتاج شروطها الخاصة - شكلًا دوريًّا [متواترًا] (45).

وفق ماركس، كل المجتمعات (لا تلك الرأسمالية فحسب) منخرطة في شكل ما من أشكال الإنتاج الاجتماعي. ومثل حركة الكواكب، يتمدد المجتمع وينكمش وفق منطق يسعى جاهدًا إلى إعادة إنتاج وبسْط الظروف التي شادَته وتمخضت عنه في المقام الأول. وبدورها، تصبح نتائج هذا المنطق أسبابًا في دائرة ارتجاعية من الدوران الاجتماعي (social circulation)؛ فنرى إذًا أن الإنتاج الاجتماعي - عند ماركس - في الأساس حركة اجتماعية هي هذا الدوران.

القسم الثاني من هذا الكتاب هو تجذير (radicalization) لمفهوم ماركس عن التراكم الأولي والدورية الاجتماعية تحت إطار فكرة "التوسع من خلال النبذ" (46)، إلا أنه قبل أن نتمكن من تفصيل عواقب مفهوم كهذا على ظاهرة الهجرة التاريخية والمعاصرة فإننا بحاجة إلى مزيد من التعريف والتوضيح لهذا المفهوم وفقًا للمنهج الأعم المتبع هنا: تحليلات الحركة الاجتماعية، أو ما أسميه "سياسات الحركة" (kinopolitics)، والمشتقة من الجَذر اليوناني ""kino، الذي يعني "حركة".

سياسات الحركة

سياسات الحركة هي نظرية في الحركة الاجتماعية وتحليل لها (47). فبدلًا من تحليل المجتمعات بصفتها - في المقام الأول - كيانات ثابتة تشغل حيزًا مكانيًّا أو زمانيًّا، تراها سياسات الحركة - أو علم الحركة الاجتماعية (social kinetics) - على أنها أساسًا "أنظمة حركية" (regimes of motions)(48)، إذ المجتمعاتُ أبدًا في حركة دائبة (49): فهي تُسيِّر وتوجِّه الأفراد والأشياء، وتعيد إنتاج الظروف الاجتماعية (وتلك هي صفة "الدورية")، وتسعى جاهدة للتوسع في القوة

والنفوذ الإقليمي والسياسي والقانوني والاقتصادي من خلال أشكال متنوعة من النبذ الاجتماعي. بهذا المعنى يمكننا تحديد ما يشبه نظرية سياسية للحركة.

إلا أن نظرية سياسية للحركة الاجتماعية اعتمادًا على حرية التنقل - وغير مستقاة من الركود أو الزمان أو المكان - ستتطلب أيضًا وضع تعريفات لبعض المصطلحات المفاهيمية ذات الأهمية لهذا التحليل. تشمل المفاهيم الأساسية في إيضاح الحركة الاجتماعية مفاهيم من قبيل "التدفق" و"الوُصْلة" و"الدوران"، والتي يمكن أن نصوغ منها منطقًا متكاملًا للحركة الاجتماعية تحدث فيه عمليات الهجرة والتوسع من خلال النبذ.

التدفق

إن الركيزة المفاهيمية لسياسات الحركة هي تحليل التدفقات الاجتماعية [(50)]. والخاصية الرئيسية لتلك التدفقات هي كونها تُعرَّف وفق "حركتها المتواصلة". من هذه الناحية، فمفهوم التدفق، فلسفيًّا، يتوازى مع التطور التاريخي لعلوم الموائع (ديناميكا الغازات (aerodynamics) وديناميكا السوائل (hydrodynamics)) [(51)]. في ديناميكا الموائع، ليس التدفق حركة أجسام ثابتة يجري تحليلها كجسيمات منفصلة، كما هو الحال في ميكانيكا المواد الصلبة؛ فالافتراض المسبَّق في علوم الموائع هو الاتصال والاستمرارية [(52)].

تطوّرَ أيضًا تاريخ دراسة الهجرة البشرية كدراسة للتدفقات. كان قياس حركة البشر، عند باحثي الديموغرافيا، أشبه ما يكون بقياس عملية متواصلة ومتقلبة، منه بقياس جسم صلب ثابت. لأجل هذا تحديدًا ما زال علماء الهجرة والصحافة الشعبية يتحدثون عن الهجرة باستخدام تعبيرات من قبيل "تدفُّق" (flow) و"فَيْض" (flux) و"طوفان" (flood)، وغيرها من الاستعارات المائية [(53)]. يرجع هذا جزئيًّا إلى كون الديموغرافيا الحديثة ودراسة ظاهرة الهجرة قد نشأتا جنبًا إلى جنب مع نشأة علم الإحصاء، الذي أتاح دراسة كميات كبيرة من تدفُّق البيانات المتغيرة - التي غالبًا ما تأتي مع مرور الزمن - اعتمادًا على نظريات الاحتمال والفرص. علم الإحصاء هو دراسة التغيير والفرصة؛ أي دراسة التقلب وتعذُّر التنبؤ، فهو فن تحويل اللامتوقَّع إلى محتمَل. ولأنه من غير الممكن إجمال تدفُّق متواصل، فيجب قياسه بطريقة جديدة تمامًا [(54)]. من ثم ظهر علم الإحصاء (statistics)، وفي وفاء تام لجذره الاشتقاقي stat - ، بصفته ضبطًا لتدفقات الهجرة البشرية إلى الدول.

بعيدًا عن نشأة علم الإحصاء والتدفقات البشرية (الهجرة)، نجد أنه خلال ذلك الوقت نفسه، في القرن السابع عشر، انبثق عدد هائل من التوصيفات العلمية للتدفقات: تدفقات المواد الغذائية والأموال والدماء والهواء. في عام 1614 أسّس عالِم الفيزيولوجيا الإيطالي سانتوريو سانتوري (Sanctorius Sanctorius) حقل دراسة الأيْض (التمثيل الغذائي)، وهو العلم المعني بالتدفقات

الحيوية التحويلية، كما دوَّنها في كتابه **فن الإحصاء الطبي** (*Medicina Statica de Ars*). وقد أجرى وليام هارفي (William Harvey) - كما أوضح في كتابه الصادر عام 1628 بعنوان **مقالة تشريحية في حركة القلب والدم عند الحيوانات** (*Animalibus in Sanguinis et Cordis Motu de Anatomica Exercitatio*) أولى التجارب المنضبطة على الدورة الدموية الصغرى (الرئوية)، وأشاعَ فكرة أنها تنطلق من القلب لا من الكبد كما كان يُعتقد في السابق [(55)]. وفي عام 1686، نشر عالِم الفلك الإنكليزي إدموند هالي أول خريطة للرياح التجارية في نصف الكرة الجنوبي. وقبل ذلك بخمس سنوات، في عام 1671، كان إسحاق نيوتن قد ابتكر رياضيات التدفقات في كتابه **منهج الاشتقاق** (*Fluxions of Method*)، وهي ما تُعرَف اليوم بحساب التفاضُل. وفي عام 1778، قام جان باتيست موهو (Jean Baptiste - Moheau) بالتوليف بين كثير من تلك الدراسات وربَطَها مباشرةً بمعدل وفيات البشر، وذلك في كتابه **بحوث ونظرات في أحوال السكان** (*Recherches et considérations sur la population*)**.** كان ذلك القرن هو قرن علوم المتغيرات والاستمرارية والتقلبات [(56)]. ويظل لهذا الإرث أثرُه اليوم؛ فما زلنا ندرس الهجرة البشرية باعتبارها **تدفقات**. وإذا كان المهاجر هو الفاعل السياسي في زمننا الراهن، فينبغي أن تكون تلك "التدفقات" هي نقطة انطلاقنا مفاهيميًّا.

غير أن قياس تدفُّق "واحد" يظل أمرًا صعبًا؛ لأن التدفق، كما النهر، غير قابل للتجزئة ومتحرك باستمرار. لذا، ليس هناك إطلاقًا تدفُّق واحد ووحيد، أو أيّ إجمالي للتدفقات، وإنما عملية مستمرة: تعددية. لا يكون التدفق، بطبيعته، سوى نقيض الوحدة ونقيضِ الإجمال، ولا يمكن إنجاز دراسته؛ وذلك لحركته المستمرة أبدًا، مثل خطٍّ مُنحنٍ. ومع ذلك، هناك بعض أنواع الاستقرار الإقليمي، المكوَّن من لقاءٍ ما لتيارين أو أكثر أو "تدفقهما معًا" [(57)]. غير أنه لا يُجمِل تدفُّق الآخر أو يتحكم فيه، وإنما يظل الاثنان غير متجانسَين؛ مثل مزيج لا يتّحد. تكون التدفقات عند لقائها متواصلة وغير متجانسة، ولكنها أيضًا تتقاطع في ما يُشبه مجموعة **مفتوحة** دونما اتحاد.

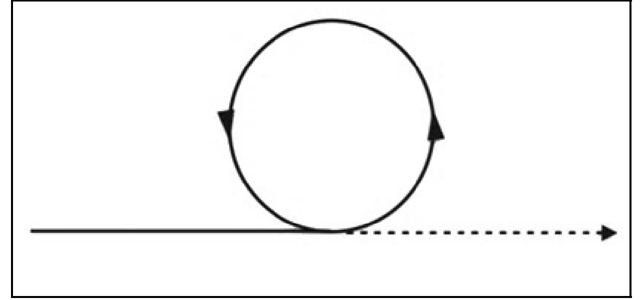
من هذه الناحية المفاهيمية، ليس التدفق شيئًا فيزيائيًّا أو عضويًّا أو إحصائيًّا فحسب، وإنما هو أمر اجتماعي أيضًا. الفلسفة السياسية للهجرة هي تحديدًا تحليل التدفقات الاجتماعية: عبر الحدود، وإلى مراكز الاحتجاز، والتدفقات المعاكسة (الإضرابات)، وما شابهها من تدفقات.

ليس التدفق احتماليةً، وإنما هو عملية. الفلسفة السياسية للتدفقات هي تحليل لتشعباتهم أو لإعادة توجيههم أو لناقلاتهم أو لتوجهاتهم، ولكنها ليست تحليلًا لوحدتهم أو إجمالِهم. يفترض علم الاحتمالات [في الرياضيات] أن التدفق هو نسبة مئوية (أي نسبة من شيء كلي): س / 100. وكونه **نسبة** يفترض معرفة الكل الذي ننسُب إليه. غير أن التدفق - في الحقيقة - ليس جزءًا من كل؛ إنما هو "نسبة" من لانهائي: س / ∞. لهذا السبب فإن التدفقات

تشمل مصادفة ولايقينًا وأحداثًا. فكل "نقطة" تفترض بالفعل مسبَّقًا وجود عملية تكون تلك النقطة علامة عليها؛ فالنقطة ببساطة هي مركز تناوُب: فهي في آنٍ واحد نقطة وصول ورحيل، نقطة لقاء لمزيد من الحركة [(58)]. يوضّح هذا سببَ قصورِ فهمنا التدفقات الاجتماعية، من ناحية الدمج والاستبعاد. يوضِّح هذا أيضًا أسباب فهمنا القاصر للتدفقات الاجتماعية من ناحية الدمج والاستبعاد. لا شيء يحدث مرة واحدة ونهائيًّا: فالتدفق إنما هو في سبيله إلى شيء آخر. والمرء لا يتم دمجه أو استبعاده بشكل تام، وإنما هو دائمًا مستبعَد ضمنيًّا أو مدمَج بصورة إقصائية: هجين من الحالين [(59)]. والحركة، باعتبارها تدفقًا مستمرًّا، هي دائمًا فعل إضافة: أنها انفصال شامل.

أخيرًا، تصعب السيطرة على التدفقات تمامًا مثلما تصعب دراستها. فمن غير الممكن السيطرة عليها من خلال إعاقتها أو إيقافها، وإنما يمكن إعادة توجيهها أو إبطائها. وعلى سبيل المثال، فإن آثار الأسوار الحدودية لا تكون في استبعاد البشر أو إدماجهم بقدر ما تكون في إعادة توجيه حركتهم أو تغيير سرعة العبور وشروطه. فالجدار الحدودي بين الولايات المتحدة والمكسيك، مثلًا، يحوي أكثر من 3 آلاف فجوة موثّقة في حالة دائمة من التناوب بين إصلاحها وإعادة فتحها؛ والجدار الأمني الإسرائيلي مكتظ بممرات تحت الأرض وخطوط إمداد، تدمَّر وتتبدل أماكنها ويعاد إنشاؤها مرة إثر أخرى. كل استهداف عام للإجمال والجمع يجابَه باستمرارية

الشكل (2 - 1): الوُصْلَة



ولاإجمالية التدفقات (non - totality of flows) التي تتسرب من محيطها (الأطراف والهوامش). فالسيطرة على التدفقات هي مسألة تكييف مرن للحدود وتعديلها وتغييرها. ومن ثم، يمكن تحديد سياسات الحركة في المقام الأول على أساسٍ من تحليل الحركة المستمرة، وحساب التغييرات في السرعة، ومعرفة ما تم من إعادة توجيه للتدفقات.

الوُصْلَة

ثاني المصطلحات المفاهيمية الأساسية في سياسات الحركة هو مفهوم "الوُصْلَة" (يُنظر الشكل (2 - 1)). إن كان الواقع الاجتماعي كله يتشكل من تدفقات متواصلة، فإن "الوُصْلة" هي ما توضِّح وتفسر لنا ظاهرة الركود

المتصوَّر أو النسبي. غير أن هذا الركود النسبي يظل دائمًا شيئًا ثانويًّا عند النظر إلى أولية وصدارة التدفقات الاجتماعية التي تشكله. فليست الوُصْلة شيئًا آخر سوى التدفق نفسه؛ وإنما هي إعادة توجيه للتدفق إلى نفسه في حلقة دائرية أو في التفاف. من هذا الوجه تختلف الوُصْلة عن محضِ الملتقى، الذي يمثّل كلًّا مكشوفًا من التدفقات المتداخلة واللامتجانسة، في حين تتشكل الوُصْلة عندما يستدير تدفُّق واحد عائدًا على **نفسه**. وتظل الوُصْلة عملية، لكنها عملية أشبه بالدوامة تستمر في تكرار النمط الحَلَقي ذاته تقريبًا؛ فتخلق نوعًا من الاستقرار المتقلب (mobile stability) أو الاختلال (homeorhesis)[60]. فالوُصْلة هي ضم تدفُّقٍ ما إلى ذاته؛ والنقطة التي عندها يعود التدفق إلى ذاته إنما هي نقطة عشوائية، لكنها أيضًا تمثّل نقطة عودة إلى الذات أو نقطة استدارة تلامسية تربط التدفق بنفسه[61].

إذًا فالوُصْلة تعمل مثل مصفاة أو غربال يسمح بمرور بعض التدفقات إما من خلال حَلقة أو حولها، فيما تسقط تدفقات أخرى في الطية الدورية للحلقة. لاحقًا يمكن لحركة ذلك التدفق الذي جرى ضبطه أن تُربط بحركة تدفُّق آخر مثله، وتُحوَّل إلى جميع أشكال التقنيات الحركية: إما مركبة للسفر، أو أداة لتحريك القواعد، أو سلاحًا في الحرب. غير أن ضمّ التدفقات (إلى نفسها) يعمل أيضًا على تنميتها وتعزيزها، لا من خلال تسريع حركتها أو إبطائها بالضرورة، وإنما من خلال وضعها تحت سيطرة وتحكّم شيء آخر؛ ألا وهو القائد. وليس القائد بالضرورة شخصًا، وإنما النقطة التي يتقاطع فيها التدفق مع نفسه. ومع أن التدفق في حالة تغيُّر مستمر ويدور حول الحلقة، يبدو أن القائد يظل في المكان نفسه، وهو بهذا المعنى يستوعب حركة التدفق المضموم (yoked flow) فيما يظل هو نفسه ثابتًا نسبيًّا؛ وهذا ثبات متحرك (mobile immobility): أي ثبات يتحرك من خلال حركة الآخرين.

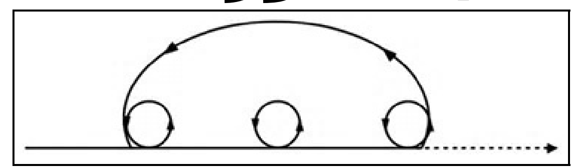
يتناقض مفهوم "الوُصْلة" مع مفهوم "العُقْدة" الذي جرى تطويره في نظرية الموقع المكاني (spatial location theory) وجغرافيا الحركة. على سبيل المثال، يعرِّف لاو ومورياداس الحركة على أنها "المسارات" بين "عُقد" منفصلة مسبَّقًا. للحركة هدف، "ولكل جزء منها أصل معيَّن ووجهة محددة. ... وتستند خطتنا على وجود عُقد سابقة لنشأة الشبكات والحركة. ... فمن دون تلك العقد لا نفهم سبب وجود الحركة أو وجهتها"[62]. على النقيض من تلك الرؤية، يقدِّم هذا الكتاب بديلًا لهذا النوع من النظريات السكونية والمكانية، التي قدَّم آخرون نقدًا شاملًا لها[63].

قد يكون، في الواقع، بإمكان المرء أن يعكسَ تساؤل [جون] لاو ومورياداس، فيسأل "كيف نشأت أصلًا تلك العقد أو النقاط الثابتة من دون حركة؟" إذ إن وضع العقد الثابتة (fixed nodes) في البداية يعني أن الحركة دائمًا ما تكون بالفعل مرتبطة بأصلٍ ما ووجهةٍ ما؛ ومن ثم فليست هناك وُصْلة. يحاجج

برغسون أننا لن نفهم أبدًا الحركة إذا انطلقنا من الثبات والجمود (immobility). وفكرتي هنا هي أن الحركة لا تُفهَم بصفتها مسارًا بين نقاطِ منشأ ووجهات مفترَضة مسبَّقًا، وأن الوُصَل ليست عُقدًا ثابتة معلومة قبل بدء الحركة [(64)]؛ وإنما هي - باعتبارها ضمًّا وربطًا للتدفقات - تَبَعٌ للحركة المستمرة لتلك التدفقات.

إن الوُصَل هي شيء اجتماعي، تمامًا مثل التدفقات. كل مجتمع ينشئ نقاطَ الثبات النسبي الخاصة به في خضم بحر من الاضطراب والقلاقل؛ فالمنزل وُصْلة محلية، والمدينة وُصْلة سياسية، والسلع والبضائع وُصْلة اقتصادية، وهكذا. وفي ما يتعلق بالهجرة، تُعدّ الأسوار الحدودية وُصْلة من الحجارة والمعدن والأخشاب جُمعت معًا في مركبة ثابتة نسبيًّا، يكون قادتها في نقاط التفتيش خاصتها أو في أبراج المعاينة أو يقومون باستطلاع المحيط في سيارات دورية. والحدود هي أيضًا إما كآصرة أو مصفاة، تسمح لبعض المهاجرين بالمرور من دون كثير من العوائق والعقبات، ولآخرين بالحصول على عمل في ظل ظروف

الشكل (2 - 2): الدوران



استغلالية وغير قانونية، فيما يُلقى القبض على آخرين ويجري احتجازهم لسنوات في مراكز الاحتجاز من دون توجيه اتهامات فعلية إليهم. وعلى الجانب الآخر من الحدود تتدفق العمالة المهاجرة؛ ثم تُضم تلك التدفقات معًا، من خلال وُصَل العمل، لتكوين وسائل للإنتاج والربح والامتثال الاجتماعي. أمّا التدفقات التي لا تمرّ من خلال الوُصْلة الحدودية فقد ينتهي بها المطاف في وُصْلة احتجازية، فتُضم معًا لتكوين وسائل للربح لمصلحة مقاولي السجون الخاصة والقوات الأمنية الخاصة المسؤولة عن ترحيلهم. يقوم كثير من الوُصَل السياسية بضم وربط وتوجيه الحركة الاجتماعية؛ وسياسات الحركة هي دراسة وظيفة تلك الوُصَل وأنماطها.

الدوران

ثالث المصطلحات المفاهيمية في سياسات الحركة هو مفهوم "الدوران"، الذي يربط سلسلة من الوُصَل في مسار منحنٍ أكبر (يُنظر الشكل (2 - 2)). ينطوي هذا المسار المنحني على نفسه باستمرار، ليقوم بربط وضم جميع الوُصَل معًا. الدوران هنا هو عملية تنظيم التدفقات في شبكة مرتَّبة من الوُصَل؛ ولكن لأن التدفقات غير قابلة للتجزئة، فإن الدوران لا يقوم بتقسيمها

وإنما يقوم بتشعيبها إلى شعبتين ثم يطويهما على نفسهما في سلسلة من العقد المركَّبة. وبما أن التدفقات في حالة تقلّب وتغيُّر دائمَين، وبما أن الوُصَل تكون في حالة دوران أشبه بالدوامة؛ يكون الدوران في حالة ديناميكية، ولا يتصرف كأنه حلقة مفرَدة بقدر ما يتصرف كأنه عنصر أوريغامي يدمج طيات عدة معًا: مُغيِّرًا مواضعَ الوُصَل في كل مرة ينطوي فيها. وحتى لكي "يظل كما هو"، على الدوران أن يواصل التغيير بمعدل ثابت نسبيًّا. ولأنه ليس للتدفقات أصل أو وجهة ثابتين، فلن يكون للدوران أيضًا؛ فهو يبدأ دائمًا من منتصف الأشياء.

وتمامًا مثل التدفقات، لا يمكننا فهم الدوران جيدًا باستخدام مفاهيم الاستبعاد والدمج. يعتمد الأساس المفاهيمي لعملية الدوران على أن شيئًا يخرج ثم يعود فيدخل من جديد، وهكذا. ففي الأمر استمرارية. بهذا المعنى يُعدّ الدوران مظهرًا داخليًّا وخارجيًّا في آن. وهو بنية متعددة الأوجه، تقود إلى إنتاج نظام معقد من المظاهر الداخلية والخارجية النسبية، دونما عمليات دمج أو استبعاد مطلقة. غير أن هذه المظاهر الداخلية والخارجية هي جميعًا أوجه للعملية المتواصلة نفسها، أو التدفق. وفي كل مرة يُنتج الدوران طية، يَنتج من هذا دمج جديد واستبعاد جديد. غير أن الدوران نفسه لا يمكن اختزاله إلى هاتين الفئتين فقط.

ليس هدف الدوران مجرد إعادة توجيه التدفقات من خلال شبكة من وُصَل عدة، وإنما أيضًا تمديدها وبَسْطها. ومثلما تكون التدفقات مرتبطة معًا بمركبة من خلال وُصْلة، يجري تشبيك الوُصَل معًا عبر عملية الدوران. تظل الوُصَل متميزة، ولكن تربطها التدفقات معًا. ومن خلال عملية الدوران، تندمج بعض الوُصَل معًا (من خلال وصْل التدفقات وربطها)، فتصبح أكبر؛ فيما تنفصل وُصَل أخرى وتصبح أضعف. يزيح الدوران بعض الوُصَل، فيما يدمج أخرى معًا في شبكة ممتدة. ومع زيادة النظام الدوري قوة ونطاقَ وُصَلِه، فإنه يزيد أيضًا قدرتها على العمل عبر المزيد والمزيد من الطرق؛ فتصبح أقوى.

والدوران أعقد من "الحركة في عمومها" أو حتى "الحركة المنظمة" (harnessed movement) (أي الوُصْلة)؛ فهو إعادة إنتاج وإعادة توجيه مخطَّطة للحركة. وتمامًا مثلما يضع ماركس دوران وتداوُل رأس المال ضمن الدوائر الثلاث الأساسية في كتابه **رأس المال** (وهي الأموال والإنتاج والبضائع)، فإن الأشكال الأخرى من الدوران الاجتماعي أيضًا تحتوي مجموعاتٍ ثانويةً من الدوائر. والدائرة في تلك الدوائر هي الصلة المتكررة - والممتدة غالبًا - بين وُصْلتين مرتبطتين أو أكثر.

إذا كانت الرأسمالية هي شكل من أشكال الدوران الاقتصادي، فهناك أيضًا أشكال أخرى من الدوران الإقليمي والسياسي والقانوني. فعلى سبيل المثال، تشير "الهجرة الدورية" في دراسات الهجرة إلى مغادرة المهاجرين

وعودتهم المتكررة أو الموسمية [65]. فالمهاجر دائمًا في حالة حركة؛ فهو يبدو فقط أنه قد استقر "بشكل دائم" حين ننظر إليه من جهة حركته **الواسعة** (*extensive* movement) بين ما يُفترَض أنها نقاط اجتماعية ثابتة (البقاع والدول والمناطق ... إلخ). إلا أنه يكون من جهة حركته **المكثفة** (*intensive* movement) في حالة تغيير مستمر لما يُفترض أن تكون نقاطًا ثابتة يغادر منها أو يصل إليها. على سبيل المثال، قد يتسبب المهاجرون، عبر مغادرتهم أوطانهم، في تقليص القوى العاملة وتمزيق الأسرة واستنزاف المناخ الفكري أو الثقافي، وقد يتعرضون للترحيل أو الحرمان من الوضعية الاجتماعية من طرق عدة. يغيِّر هذا في الطابع النوعي للمجتمع بأكمله. وحتى من وجهة نظر الحركة الواسعة، فالحياة اليومية لمعظم المهاجرين تشمل الحركات الاجتماعية المتواصلة، والماثلة في التنقلات اليومية والسفر والعمل والحفاظ بفعالية على الظروف المادية للحركة الواسعة عمومًا (ومن هؤلاء عمال الإنشاءات أو البوابين أو الخادمات في المنازل). بهذا المعنى فالهجرة دائمًا دورية [66]؛ ولذا فإنها قد يجري ضبطها وتطويعها وإعادة توجيهها وتدويرها على كل المستويات، لكنها لن تتوقف.

إلا أن في داخل عمليات الدوران الكبرى هذه تكمن عمليات دوران فرعية أصغر، أو دوائر تشكِّل عملية الدوران. وسياسات الحدود هي أيضًا عملية دوران يمكننا أن نحدد فيها ثلاث دوائر على الأقل. الأولى هي دائرة الحدود، التي تتشكل هي نفسها من ثلاث حركات: (1) عبور المهاجرين الحدود. إلا أن الحد وُصلة؛ تتشكل من تدفقات مترابطة. تعمل الحدود بمنزلة منخل أو مصفاة، بحيث تسمح لرأس المال والنخبة العالمية بالحركة بحرّية، ولكنها تعمل أيضًا بمنزلة آصِرة تتصيد فقراء العالم. (2) يعبُر تدفُّق من المهاجرين الحدود (سواء بصورة قانونية أو غير قانونية)، وإذا فقدَ المهاجرون وضعيتهم القانونية، **فسيعتقلهم** قادة الوُصْلة الحدودية: أي حرس الحدود؛ وقد يعبُر تدفُّق المهاجرين الحدود ثم يُقبض عليهم لاحقًا بعيدًا عن الحدود. ليست المسافة / القرب هي القضية الأساسية. فالحدود السياسية والحدود التي جرت عسكرتها وتقنينها تخلق الفعل الإجرامي نفسه؛ إذ ترتاب في حِراك المهاجر من جهة أنه غير قانوني. فكل إجراءات الهجرة تصبح "إجراءات حدودية". (3) يُربط تدفُّق المهاجرين المضبوط بجهاز الإجراءات والإنفاذ، ثم يُحوَّل أو يعاد عبر الحدود من خلال عملية **الترحيل**. بعد هذا يطلَق المهاجرون المرحّلون، فتبدأ الدورة مرة أخرى. دائرة الحدود إذًا تتكون من عبور، واعتقال، وترحيل، وعبور (ع - اع - ت - ع). كل دورة في تلك الدائرة تتولد منها أموال ونفوذ وهَيبة لإجراءات الهجرة تلك، بما يبرر إعادة إنتاجها وتوسُّعها.

الدائرة الثانية هي دائرة الاحتجاز، التي يمكن أن تبدأ منذ عبور المهاجرين الحدودَ، لكنها قد تبدأ أيضًا تناوُبًا مع دائرة الحدود خلال عملية الاعتقال. تتشكل دائرة الاحتجاز أيضًا من ثلاثة أجزاء أساسية: (1) يعبُر المهاجرون الحدود ويُعتقَلون. (2) بدلًا من ترحيلهم سريعًا، يُسخَّرون في وُصَلٍ مختلفة: إما في السجون أو مراكز الاحتجاز أو مخيمات اللجوء. وهو ما يعني تمديد تدفُّق المهاجرين إلى مراكز الاحتجاز؛ التي - بصفتها وُصْلة - هي أيضًا وسيلة تسخِّر أو تنتزِع الحراك من المهاجرين، من خلال عَمالتهم [(67)] وإشغالهم واستنزاف سجنهم نفسه عبر استغلال حاجتهم إلى الطعام والشراب والكساء والرعاية الطبية وغيرها (فهذا يُنتِج أرباحًا خاصة، تقوم الحكومات بتقديم الدعم والعون المالي مقابلها بكثافة). في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، "ومن بين معتقلين يصل عددهم إلى 32 ألف شخص، هناك 18,690 مهاجرًا لم يدانوا جنائيًّا. وقد احتُجز أكثر من 400 ممن ليس لديهم سجلّ جنائي لمدة عام على الأقل" [(68)]. (3) حين تُستنزَف أقصى درجات الحراك من هذا التدفق (أحيانًا ما تكون سنوات عدة من الاحتجاز)، يجري بعدها ترحيل المهاجرين. وبمجرد ترحيلهم يمكن للدائرة أن تبدأ من جديد أو قد تُستأنف مثل تناوُب في الدائرة التالية. فدائرة الاحتجاز إذًا هي اعتقال، فاحتجاز، فترحيل، فاعتقال جديد (اع - اح - ت - اع).

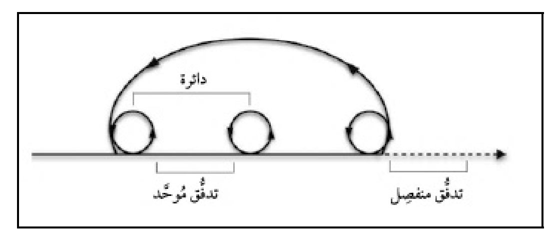
ثالثة الدوائر هي دائرة العمالة. من جديد، تتشكل هذه الدائرة أيضًا من ثلاثة أجزاء: (1) يعبُر تدفُّق من المهاجرين الحدود، إما بصورة قانونية أو غير قانونية. قد يأتي هذا بعد عملية احتجاز فترحيل (اح - ت) أو اعتقال فترحيل (اع - ت)، أو محض العبور الأولي (ع). (2) يجري لاحقًا استغلال المهاجرين خلال وُصْلة العمالة، التي تهدف إلى انتزاع أقصى قدر ممكن من حراك المهاجرين. وإذا لم تكن لدى المهاجرين وضعية قانونية، فيمكن لأرباب العمل والجهاز الاقتصادي انتزاع قدر أكبر ممّا لو كانت لديهم وضعية قانونية سليمة (من خلال قمع الاتحادات العمالية، والتهديد بالترحيل، وخفض الأجور، وظروف العمل السيئة). في هذه الحالة يكون رأس المال هو قائد مسيرة العمل؛ التي تتحرك من دون تحريك. تُخضِع حركة العمالة هذه مسيرة العمل لنير الرأسمالية. (3) قد يعود المهاجرون من وُصْلة العمالة عابرين الحدود، ثم يعودون مرة أخرى إلى العمل، وهكذا إلى أن تبدأ دائرة أخرى من خلال ضبط وتنظيم عملية الهجرة أو الاحتجاز أو الترحيل.

إلا أن دائرة العمالة تهدف إلى تمديد انتزاع الحركة من تدفُّق المهاجرين إلى أجل غير مسمى وتوظيفه في كثير من الوُصَل الاقتصادية. وبدلًا من العودة إلى مراكز الاحتجاز، يُمدد التدفق إلى كبرى الحلقات الثلاث؛ وهي دائرة العمالة، تلك الدائرة اللانهائية، وغايتها إعادة إنتاج اقتصاد يستند إلى العمالة المهاجرة المغلوبة على أمرها، ويقوم بمساندة العمالة المرخَّصة

ودعم أجور المواطنين. لذا فإن دائرة العمالة تتكون من: عبور، فعمل، فعبور، فعمل، ... فترحيل، فعبور (ع - عم - ع - عم ... ت - ع). إن الحركة خلال وبين هذه الدوائر هي عملية الدوران الناتجة من السياسات الحدوية.

هذه ليست سوى ثلاث دوائر في نوع واحد من الدوران. إلا أن دائرة الحدود لا تساعدنا في فهم كيفية حدوث تدفقات المهاجرين أصلًا. مع معرفتنا بماهية الحركة الاجتماعية (تدفقات ووُصَل وعمليات دوران)، فمن الأيسر علينا الآن تفصيل المكونات الحركية لذلك النوع من الدوران الاجتماعي محلّ النظر هنا، وهو التوسع من خلال النبذ.

الشكل (2 - 3): التدفقات الموحَّدة والمنفصلة



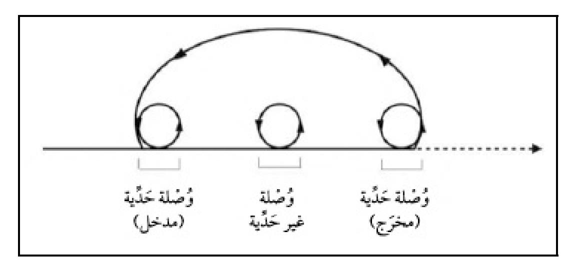
التوسع من خلال النبذ

هو أحد دوافع الدوران الاجتماعي، وهو نقطة أساسية لفهم الأساليب المختلفة التي يجري من خلالها تكييف حركة المهاجرين اجتماعيًّا. غير أن الطبيعة المزدوجة لهذا الدافع تتطلب أيضًا شرحًا مزدوجًا للمفاهيم الحركية الاجتماعية الثلاثة التي تحدَّثنا عنها سابقًا، وهي مفاهيم التدفق والوُصْلة والدوران.

التدفقات الموحَّدة والمنفصلة

هناك فارقٌ بين نوعين من التدفقات: تلك الموحَّدة والمنفصلة (يُنظر الشكل (2 - 3)). فالتدفق، كما عرّفناه سابقًا، ليس شيئًا مفردًا ثابتًا، وإنما عملية تحرُّك سلس غير قابل للتجزئة. ودائمًا ما يتمّ ربط أو توجيه التدفق الموحَّد في دائرة **محدودة** من الحركة؛ التي لا تزال تُعدّ حركة متواصلة، ولكن أيضًا تجري إعادة توجيهها وفقًا لأهدافِ مركبةٍ وقيادةٍ أكبر قامت بعَطف التدفق نحو مهمة معيّنة. فالتدفق الموحَّد يأتي بين وُصْلتين أو أكثر، فيصِل بينهما في دائرة. أمّا التدفق المنفصل فليس جزءًا من أيّ مركبة أكبر، وإذا كان فهو يظل عُرضة لإعادة التوجيه أو الاتصال بتدفقات أخرى دون وُصَل. وباختصار، فالتدفقات الموحَّدة تكوِّن دوائر محدودة ومغلقة بين الوُصَل، فيما تكون التدفقات المنفصلة عُرضة للدخول في صلات جديدة.

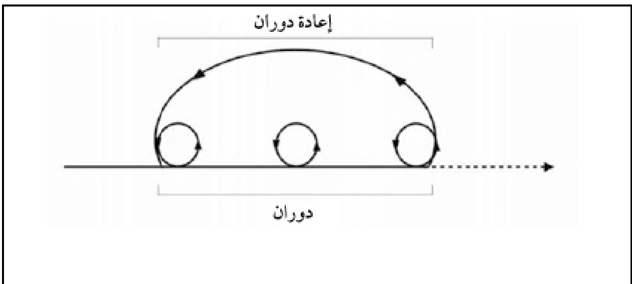
الشكل (2 - 4): الوُصَل الحَدِّية وغير الحَدِّية



الوُصَل الحَدِّية وغير الحَدِّية

هناك أيضًا نوعان من الوُصَل: الوُصَل الحَدِّية وتلك غير الحَدِّية (يُنظر الشكل (2 - 4)). الوُصَل الحَدِّية هي تلك الوُصَل النهائية في أيّ نظام دوري (تلك التي وُصفت سابقًا بأنها حدود اجتماعية). إن الوُصْلة الحَدِّية، أو الحدود، هي الوُصْلة التي تكون التدفقات بعدها غير مقيَّدة، فتدخل في عملية دوران اجتماعي جديدة. لذا فالوُصْلة الحَدِّية هي مصفاة وأداة لإعادة توجيه التدفقات. وحين يمر التدفق بسلسلة من الدوائر ويصل إلى نهايتها، فإما أن يُطرَد ويُنبَذ خارج تلك السلسلة أو يعاد تدويره (recirculated) عبر تلك الدوائر السابقة. غير أن هناك أيضًا نوعين من الوُصَل الحَدِّية: وُصَل الخروج ووُصَل الدخول. وظيفة وُصْلة الخروج هي أن تقوم بفعالية بطرد التدفقات أو تدميرها أو حلّ قيودها؛ فهي من جهة تنتزع التدفق من عملية الدوران ومن جهة تحرِّره من الوُصْل الأخرى غير الداخلة في الدوران أو تفصله عنها. تقوم أيضًا بإعادة توجيه الدوران إلى دوائر سابقة. أمّا وُصَل الدخول فتقوم بتصفية التدفقات، فتسمح لبعضها بدخول عملية الدوران فيما تحجب أخرى أو تقوم بإعادة توجيهها. غير أن الوُصَل الحَدِّية لا تقع دائمًا على الحدود المكانية للمجتمعات؛ فقد تكون في داخل أو خارج نطاق اجتماعي، لأنها - بصفتها تقنيات اجتماعية حركية - تكون مسؤولة عن الوُصَل التي تحدد ماهية "المجتمع" أصلًا، أي الشروط الحركية للداخل والخارج الاجتماعيين. ومن ثم، يمكن أيضًا أن تتجاور وُصَلَ الدخول والخروج في الظواهر المادية نفسها؛ كالعلامات الحدودية وبوابات المدن والعمليات العسكرية والدوريات الحدودية ومكاتب الجمارك، وغيرها. أمّا الوُصَل غير الحَدِّية، أو "الوُصَل" ببساطة، فهي جزء من دائرة في داخل عملية دوران. في آخر كل دائرة يمكن للتدفق إما أن يبدأ من جديد أو ينتقل إلى دائرة أخرى حتى يصل إلى وُصْلة حَدِّية. فهذه الوُصَل غير الحَدِّية لا تقوم بتصفية ما يمكن أن يدخل نظامًا دوريًّا أو يخرج منه.

الشكل (2 - 5): الدوران وإعادة الدوران



الدوران وإعادة الدوران

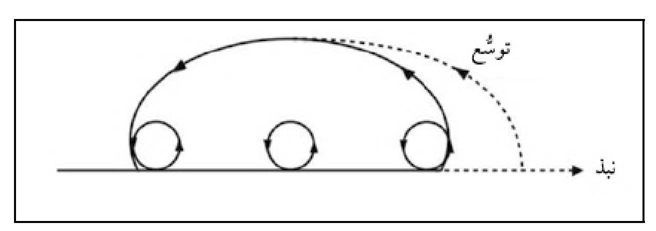
هناك نوعان من الدوران: الدوران وإعادة الدوران (يُنظر الشكل (2 - 5)). فالدوران هو نظام منسَّق من التدفقات والوُصَل، يشمل دائرة داخلية (internal circuit) أو أكثر؛ وله قُطبان، أو وُصْلتان حَدِّيتان، عند كل طرف: وُصْلة دخول تسمح للتدفقات بالدخول، ووُصْلة خروج تسمح لها بالرحيل أو تجبرها عليه. ينتقل الدوران من وُصْلة الدخول إلى وُصْلة الخروج، مرورًا بسلسلة أو أكثر من الدوائر الموحَّدة؛ ومن هذا المنحى يقوم بتمديد نفسه من خلال السماح للمزيد والمزيد من التدفقات بالدخول، ثم يقوم بربطها معًا إلى مزيد من الوُصَل في داخل النظام الدوري. وعند تصل تلك التدفقات الجديدة إلى غايتها، فإما أن يجري نبذها أو يعاد دورانها. من ثم فإعادة الدوران تتنقل من وُصْلة الخروج إلى وُصْلة الدخول عبر كل الدوائر السابقة. لذا فإعادة الدوران تؤمِّن وتنظِّم ما قد تم ربطه بالفعل.

التوسع من خلال النبذ

عملية النبذ هي حركة اجتماعية تقوم بطرد البعض وحرمانهم من الوضعية الاجتماعية [(69)]. إلا أن النبذ الاجتماعي ليس محضَ حرمان من الوضعية الإقليمية (أي الطرد من الأراضي)؛ وإنما يشمل أيضًا ثلاثة أنماط أخرى كبرى من الحرمان الاجتماعي: السياسي، والقانوني، والاقتصادي. فهو ليس مفهومًا مكانيًّا أو زمانيًّا، وإنما مفهوم حركي بقدر ما نفهم الحركة على نحوٍ متسع ومكثف (يُنظر الشكل (2 - 6)).

النبذ الاجتماعي هو تحوُّل نوعي للحرمان من الوضعية الاجتماعية، وتنتج منه حركة واسعة أو يكون نتيجةً لها. إضافةً إلى هذا، ليس بالضرورة أن يكون النبذ الاجتماعي للمهاجرين طوعيًّا أو قسريًّا. في حالات معيّنة قد يقرر بعض

الشكل (2 - 6): التوسع من خلال النبذ



المهاجرين الحركة، لكن لا تكون لديهم حرية تحديد الظروف الاجتماعية لحركتهم أو مدى نبذهم من بعض النظم الاجتماعية. غير أن النبذ لا يزال عملية "طرد"، طالما لا يتم اختيار تلك العملية بحرّية أو بصورة فردية وإنما يُفرَض ويُسيَّر اجتماعيًّا. إن كانت الوُصْلة هي الآصرة التي تربط التدفقات بمركبة ما، ويشمل ذلك قائدها، فنبذُ بعض التدفقات هو نتيجة مباشرة لمركبة الوُصْلة الحَدِّية. فوُصْلةُ الخروج الأخيرة هي التي توظف ناقلتها من التدفقات المترابطة من أجل طرد تدفقات أخرى، أو من أجل التخلي عن جزء من الناقلة نفسها؛ إذ إن النبذ عملية اجتماعية جماعية أساسًا؛ لأنه فقدان للوضعية المحددة **اجتماعيًّا** (وإن كان هذا بصورة مؤقتة وبقدر يسير) [70].

أمّا التوسع، من الناحية الأخرى، فهو عملية انفتاح تسمح لشيء ما بالمرور من خلالها؛ وهذا الانفتاح يعني أيضًا تمديدًا أو انتشارًا متزامنًا. فالتوسع إذًا هو توسيع أو تمديد من خلال انفتاح انتقائي. ومثل عملية النبذ الاجتماعي، ليست عملية التوسع الاجتماعي إقليميةً تمامًا (territorial) أو مكانية في المقام الأول (spatial)؛ فهي أيضًا تمثّل نموًّا مكثفًا أو نوعيًّا في القدرة الحركية (kinopower)، إقليميًّا وسياسيًّا وقانونيًّا واقتصاديًّا. إنها زيادة مكثفة وواسعة في عملية اقتران التدفقات الجديدة، وهي أيضًا توسيع لعملية الدوران الاجتماعي.

تتميز القدرة الحركية بعملية الدوران الاجتماعي؛ غير أن هذا الدوران يعمل وفق منطق مزدوج؛ في أحد طرفيه يكون الدوران الاجتماعي حركة طاردة، أو تقوم بتفكيك التدفقات في داخل أو خارج النظام الدوري لتلك الحركة: أي إن الدوران حينها يكون نبذًا. وهذا الأمر يتم عبر وُصْلة الخروج، أي الوُصْلة الأخيرة، التي مع كونها إحدى دوائر النظام الدوري فهي أيضًا خارج هذا النظام ومسؤولة عن إعادة توجيه وطرد بعض التدفقات، عبر النفي أو الاستعباد أو التجريم أو البطالة. في الطرف الآخر من عملية الدوران نجد وُصْلة الدخول؛ وهي موضع انفتاح وإمرار للتدفقات الحديثة الاتحاد (newly conjoined flows)، وذلك من خلال نمو القوة الإقليمية والسياسية والقانونية والاقتصادية. فالتوسع عبر النبذ هو المنطق الاجتماعي الذي من خلاله يُجرَّد بعض أفراد المجتمع من وضعيتهم الاجتماعية ليكون بالإمكان تمديد النفوذ الاجتماعي إلى أنحاء واتجاهات أخرى. والمهاجر هو الشخصية الذاتية التي حَدُّ تعريفِ حركتها هو هذا المنطق.

ولكي يكون الدوران قادرًا على الانفتاح على مزيد من التدفقات، ولكي يصبح أقوى من قبل، فقد اعتمد تاريخيًّا على فصْل تدفقات المهاجرين أو

نبذها. بصيغة أخرى، اعتمد تمديد النفوذ تاريخيًّا على فائض الهجرة [71]. تعرِض الفصول التالية في القسم الثاني من الكتاب تحليلًا تاريخيًّا من منظور سياسات الحركة للطرق السائدة في تمدد حركة البشر اجتماعيًّا من خلال النبذ.

تاريخ الهجرة من منظور سياسات الحركة

تختلف كثيرًا نوعية التوسع من خلال النبذ وكميته وأنماطه. ولا يزال الإطار المفاهيمي الذي فصّلناه حتى الآن عامًّا جدًّا، بحيث لا يساعدنا على فهم الأنماط المختلفة من المهاجرين وظروفهم الاجتماعية. من الصعب فهم ظاهرة الهجرة أو الحركة المعاصرتين من خلال أيّ مجال واحد. فدراسة الهجرة المعاصرة مزيج من كل هؤلاء المجالات؛ ومن الضروري فهمُ كل مجال منها، وفق ظروف نشأته التاريخية المناسبة، قبل الخوض في تفاصيل المزيج المعاصر. ولهذا نناقش بإسهاب التفصيلَ التاريخي - السياسي لهذا المنطق.

ليس مقصودًا بالأنماط الأربعة للقدرة الحركية التي عرضناها هنا الشمولية أو الحصرية، وإنما تواجُدها معًا بدرجات متفاوتة عبر التاريخ. إلا أن لكل نوع من تلك القدرة فترة تاريخية يبدو فيها أقوى أو يجري التعبير عنه بشكل أكثر هيمنة. على سبيل المثال، حتى في الأشكال الأولى للتنظيم الإنساني كان هناك بالفعل عملية تكوينِ رصيدٍ إقليمي، ودرجةٌ من المركزية السياسية (القرية والضريح / المعبد)، ومعايير قانونية وتقنيات للعقاب، وتبادل اقتصادي. ولكي يكون الأمر واضحًا، فإن عملية تحوُّل وظهور أشكال القدرة الحركية محلّ النقاش ليست خطية أو تطورية أو تقدمية. ليست خطية لأن القدرة الحركية دائمًا ما تكون خليطًا من أنواعها المختلفة؛ فتنشأ وتنحسر وتعاود الظهور في التاريخ. وهي ليست تطورية لأن الشكل الجديد لا يلغي الشكل السابق له. وليست تقدمية لأنها من دون غاية أو هدف. تقوم المجتمعات بتدوير الحركة بطرق عدة في الوقت ذاته [72]. هذا الكتاب لا يتناول سوى أربعة أنماط للقدرة الحركية، وفقط خلال أبرز العهود التي كان فيها لكل نمط منها الهيمنة والنفوذ. ما زلنا بحاجة إلى مزيد من العمل لاستكشاف جميع تمازجاتها وشخصياتها المتنوعة.

(42) هنا لا نقول "السياسة / السياسات الحركية" في مقابل "kinopolitics"، لأن الأمر متعلق بتحليل تلك الحركة الاجتماعية، فكلمة "سياسات" إذًا هي الكلمة الأنسب للسياق؛ ومعروف توظيفها في الجانب التحليلي لقضية أو فكرة ما. ويدلنا على هذا ما سيتلو بعد قليل عندما يعرِّفها المؤلِّف. (المترجم)

(43) Adam Smith, *The Wealth of Nations* (1776); repr., Lawrence: Digireads.com Publishing, 2009), book II, introduction, p. 162.

(44) David Harvey, *The New Imperialism* (Oxford: Oxford University Press, 2003); Silvia Federici, *Caliban and the Witch* (New York: Autonomedia, 2004); Saskia Sassen, *Expulsions: Brutality and Complexity in the Global Economy* (Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 2014); Saskia Sassen, "A Savage Sorting of Winners and Losers: Contemporary Versions of Primitive Accumulation," *Globalizations*, vol. 7, nos. 1 - 2 (2010), pp. 23 - 50; Fredy Perlman, *The Continuing Appeal of Nationalism* (Detroit: Black & Red, 1985); Massimo De Angelis, "Marx and Primitive Accumulation: The Continuous Character of Capital 'Enclosures," *The Commoner* (September 2010), at: https://bit.ly/3SmUc2C

(45) Karl Marx, *Capital: A Critique of Political Economy*, Ben Fowkes (trans.), vol. 1 (London: Penguin Books, 1990), p. 786.

(46) أو قد نقول، وفق صياغة هاردت ونيغري، "أدى حراك العمالة وهجرتها إلى الإخلال بالشروط الانضباطية المُلزِمة للعمال. وقد اتخذت السلطة أقصى أشكال العنف ضد هذا الحراك. في الواقع، قد يكون من المثير للاهتمام كتابة تاريخ عام لأنماط الإنتاج من منظور رغبة العمال في الحراك".

Michael Hardt & Antonio Negri, *Empire* (Cambridge: Harvard University Press, 2000), p. 212.

(47) اقترح تيم كريسويل "سياسات الحراك" (politics of mobility) أيضًا. جاء هذا في مقالة علمية له بعنوان:

Tim Cresswell, "Towards a Politics of Mobility," *Environment and Planning D, Society and Space*, vol. 28, no. 1 (2010), pp. 17 - 31.

يدعو كريسويل إلى دراسة تاريخية ومعاصرة لما يسميه "تمركزات الحركة" (constellations of movement)؛ وهو ما أسميه أنا "أنظمة الحركة الاجتماعية".

(48) هذا النهج اقترحه أيضًا بيتر ميريمان؛ وهو يرفض تحديدًا امتياز الجغرافيا مكانيًّا وزمانيًّا، ويقترح عوضًا عن هذا "جغرافيا الحراك" (geography of mobility)، الذي يطبّقه على حالة "الحراكات الدافِعة" (driving mobilities). يقول ميريمان عن "الحراك والحركة" في مجال الجغرافيا، إنهما "يُعتبران مفهومين مهمين، ولكن غالبًا ما يُعتقَد أنهما تابعان للزمان والمكان. وعلى النقيض من هذا، أسعى لاقتراح طريقة جديدة لا تبتغي فهم الأحداث - وتحديدًا الحركة - كما لو كانت تتكشف بالضرورة، أو تنتج أنطولوجيات قائمة في حيز الزمان والمكان (أو الزمْكان)؛ ولذا أصوغ بالتفصيل نهجًا يسعى لتوضيح كيف تنبثق المكونات الأنطولوجية البدائية الأخرى باستمرار، وكيف أنها لا تقل أهمية في موضعة سير الأحداث. ... من ثم، يمكن اعتبار الحركة، والشعور والإيقاعات والاهتزاز والطاقة والقوة وغيرها الكثير، مكونات أساسية في فهم سير الحياة، بل يمكننا أن نُبعد في هذا فنزعم أن الزمكان (space - time) خيال غربي: سلسلة من القصص التي نحب أن نحكيها لأنفسنا، وبدورها تشكِّل كيف نرى العالم ونفكر في ماهيته".

Peter Merriman, *Mobility, Space, and Culture* (New York: Routledge, 2012), p. 2.

(49) في تعريفي مفهوم "المجتمع" (society)، أقتفي أثرَ جون أوري في تعريفه "الاجتماعي بصفته حِراكًا".

John Urry, *Sociology beyond Societies: Mobilities for the Twenty - First Century* (London: Routledge, 2000), p. 2.

(50) لمصطلح "التدفق" إرث طويل في تاريخ فلسفة الحركة، من لوكريشيس إلى جيل دولوز. ينطلق جميع الفلاسفة الذي أولوا أهمية فلسفية للحركة من مفهوم "التدفق". نجد لوكريشيس يبدأ فلسفته من التدفق المتواصل للذرات خلال الفراغ، وينطلق برغسون من "التدفق الدائم للحركة المحضة".

Henri Bergson, *Creative Evolution* (London: Macmillan, 1911), p. 287; Henri Bergson, *Matter and Memory*, Nancy Paul & William S. Palmer (trans.) (New York: Zone Books, 1988), p. 149.

وفق برغسون، فإن "الحراك، أو ما يتبادر إلى الشيء نفسه، هو ديمومة وامتداد".

Henri Bergson, *An Introduction to Metaphysics*, T. E. Hulme (trans.) (New York: Putnam, 1912), p. 47.

ويرى برغسون أيضًا أن "الزمن حِراك".

Henri Bergson, *The Creative Mind*, Mabelle L. C. Andison (trans.) (New York: Philosophical Library, 1946), p. 11.

وينطلق ميشيل سير من النموذج الحركي للموائع في الفيزياء، حيث "كل شيء يتدفق".

Michel Serres, *The Birth of Physics*, Jack Hawkes (trans.) (Manchester: Clinamen Press, 2000), p. 5.

أمّا جيل دولوز وفيليكس غوتاري فانطلقا في فلسفتهما السياسية من "تدفقات الرغبة"؛ إذ زعما أن "كل 'عنصر' يفترض استمرارية التدفق".

Gilles Deleuze & Félix Guattari, *Anti - Oedipus: Capitalism and Schizophrenia* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1983), pp. 33, 36.

(51) تعود الجذور المفاهيمية لعلوم الموائع إلى أعمال لوكريشيس، كما كتب ميشيل سيريس في كتابه **نشأة الفيزياء** (*Birth of Physics*).

(52) يُفترَض أن كثافة الموائع وضغطها وسرعتها تحدَّد بدقة عند النقاط المتناهية الصغر، وهي نقاط تتفاوت باستمرار.

(53) Otto Santa Ana, *Brown Tide Rising: Metaphors of Latinos in Contemporary American Public Discourse* (Austin: University of Texas Press, 2002).

(54) للاطلاع على تاريخ فلسفي لعلم الإحصاء، يُنظر:

Ian Hacking, *The Taming of Chance* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

(55) كان لاكتشاف هارفي تلك الدورة تأثيره أيضًا في النظريات السياسية في الدوران الاجتماعي باعتباره من "المحددات الاجتماعية للصحة"، وذلك في أعمال توماس هوبز وغيره. يُنظر:

Jürgen Overhoff, *Hobbes's Theory of the Will: Ideological Reasons and Historical Circumstances* (Lanham: Rowman & Littlefield, 2000); Richard Sennett, *Flesh and Stone: The Body and the City in Western Civilization* (New York: W. W. Norton, 1994).

(56) يقول سيريس "ما يظهر فجأة في القرن السابع عشر ليس العلوم التطبيقية، بمعنى مزاولة الدقة والانضباط، بقدر ما هي الفلسفة العامة لإمكان تحقيق ذلك".

Serres, p. 141.

(57) Ibid.

(58) يحاجج نيكوس باباستيرغياديس أن المهاجر يُعرَّف بـ "حركة لانهائية تحيط تقريبًا بجميع أشكال المجتمع المعاصر وتتغلغل فيها". يُنظر:

Nikos Papastergiadis, *The Turbulence of Migration: Globalization, Deterritorialization, and Hybridity* (Cambridge: Polity Press, 2000), p. 1.

وبالمثل يقول ديميتريس بابادوبولوس وفاسيليس تسيانوس إن "ممارسات الهجرة المعاصرة العابرة للحدود القومية تضطرنا إلى إعادة النظر في تفرقة دولوز وغوتاري بين البداوة والهجرة. فمقولة البداوة إن 'المرء لا يصل أبدًا إلى مكان ما' هي الأساس الذي عليه تقوم حركات الهجرة المعاصرة".

Dimitris Papadopoulos & Vassilis Tsianos, "The Autonomy of Migration: The Animals of Undocumented Mobility," in: Anna Hickey - Moody & Peta Malins (eds.), *Deleuzian Encounters: Studies in Contemporary Social Issues* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2007), p. 224.

(59) يرى نيكوس باباستيرغياديس وغلوريا أنزالدوا وهومي بابا وآخرون أننا ينبغي علينا فهم طبيعة المهاجر من حيث هُجْنته. يُنظر:

Papastergiadis, pp. 168 - 88; Gloria Anzaldúa, *Borderlands / La Frontera: The New Mestiza* (San Francisco: Spinsters / Aunt Lute, 1987); Homi Bhabha, *The Location of Culture* (London: Routledge, 1994).

(60) طوَّر ميشيل سيريس نظرية شبيهة عن الدوامات (vortices)؛ إذ يقول: "تجمع الدوامة الذرات بالطريقة نفسها التي بها يصل الحلزون بين النقاط التي يمر بها؛ تجمع حركة الاستدارة الذرات والنقاط على حد سواء". يُنظر:

Serres, p. 16.

ثم واصَل دولوز وغوتاري تطوير هذا تحت اسم "العلم الثانوي" (minor science).

Gilles Deleuze & Félix Guattari, *A Thousand Plateaus: Capitalism and Schizophrenia*, Brian Massumi (trans.) (London: Continuum, 2008), pp. 361 - 362.

(61) الجذر الحركي لكلمة junction الإنكليزية ("وُصْلة") مشتق من الجذر الهندو - أوروبي البدائي (yeug -)، الذي يعني "يضم، يصِل بين (شيئين)" (join yoke).

(62) John Lowe & S. Moryadas, *The Geography of Movement* (Boston: Houghton Mifflin, 1975), p. 54.

(63) قدَّم تيم كريسويل انتقادًا عميقًا ودقيقًا لما طرحه لاو وموريا داس.

Tim Cresswell, *On the Move: Mobility in the Modern Western World* (Hoboken, NJ: Taylor & Francis, 2012), pp. 27 - 29.

(64) يضع بيتر هاغيت الحركةَ أولًا، ولكن تعسفيًّا؛ إذ يقول: "تستوي في المنطقية أن نبدأ بدراسة الاستيطان أو نبدأ بدراسة مسارات الحركة. فإن باختيارنا يقع ذلك التوقف عن الحركة".

Peter Haggett, *Locational Analysis in Human Geography* (New York: St. Martin's Press, 1966), p. 31.

(65) في علم الجغرافيا وكثير من العلوم الاجتماعية، تجري معاملة الهجرة والانتشار باعتبارهما ظاهرتين مختلفتين تمامًا. فالهجرة تعبِّر فقط عن ارتحال المرء بين نقطتين، فيما يمثِّل الانتشار تحركات متكررة بين نقاط عدة. إلا أن الظاهرتين هما الشيء نفسه؛ فالهجرة ببساطة هي انتقاء تجريدي لانتشار اجتماعي أولي وأعم. يجادل باباستيرغياديس مطولًا ضد هذه الرؤية؛ فالهجرة عنده ليست دربًا واحدًا، وإنما دوائر أو مسارات عدة منعكسة وغير متوقَّعة.

Papastergiadas, pp. 7 - 8.

(66) خلال أول عصور الهجرة الجماعية، انتقل بعض المهاجرين الأوروبيين إلى نيويورك ولم يغادروها أبدًا؛ ولكن في أيامنا هذه صار ذلك النمط من الهجرة هو الاستثناء لا القاعدة. واليوم تقوم البطالة والعمالة المؤقتة والعمل ذو الساعات المرنة (flex - time) بتحويل الجميع تقريبًا إلى مهاجرين بدرجة ما.

(67) سيدفع كثير من مراكز الاحتجاز الأميركية دولارًا واحدًا في الساعة لكل عامل مهاجر محتجَز، على الرغم من أن وضعيتهم القانونية تحظر عليهم العمل.

"Punishment and Profits: Immigration Detention," Al - Jazeera.Com, 2012, at: https://bit.ly/3y0FkPr

(68) يُنظر:

Department of Homeland Security, Office of Inspector General, "Immigration and Customs Enforcement's Tracking and Transfers of Detainees," 2009, p. 2, at: https://bit.ly/3BRymgA

(69) تقدِّم ساسكيا ساسين تعريفًا مماثلًا للنبذ، حين تتحدث عن "الناس والمبادرات والمواقع التي تُنبَذ من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في عصرنا".

Sassen, *Expulsions*, p. 1.

(70) بل إن هناك "أشياء قليلة جدًّا يمكن أن يشكوها السائح".

Zygmunt Bauman, *Globalization: The Human Consequences* (New York: Columbia University Press, 1998), p. 98.

(71) يُنظر:

Georges Bataille, *The Accursed Share: An Essay on General Economy*, Robert Hurley (trans.) (New York: Zone Books, 1988).

(72) هذا ما يُسمّيه ماركس "الأيضَ الاجتماعي" (social metabolism).

Marx, *Capital*, vol. 1, p. 283.

الفصل الثالث: القوة الجابذة (قوة الجذب المركزي)

إذا كانت القدرة الحركية هي الإكراه الاجتماعي على الحركة [(73)]، فإن تاريخها وتاريخ الهجرة يبدآن مع نشأة المجتمع وتكوُّنه [(74)]. ومع ما قد يبدو من غرابة الأمر، فالاستقرار هو أولى وقائع سياسات الحركة. فمن دون مساحة اجتماعية مستقرة، تقلّ أو تنعدم الحاجة إلى أنظمة الإكراه الاجتماعي من أجل إعادة توجيه الحركة من جديد إلى وُصَل اجتماعية ثابتة [(75)]. ومن دون استقرار دائم، سارت الحياة الاجتماعية للبشر الأوائل إلى حد كبير وفقًا لتوافر الصيد والطرائد (wild game) وتبعًا للتغيرات المناخية. إلا أنه يساء فهم نزعة الاستقرار (Sedentarism) على أنها انعدام الحركة؛ مع أنها لا تعني حالة الجمود والثبات (immobility). فنزعة الاستقرار إنما هي إعادة توجيه التدفقات الاجتماعية وتحويلها، وتكوين الوُصَل، والإبقاء على عملية دوران اجتماعي. من ثم فقد نشأت القدرة الحركية مع أولى المجتمعات الإنسانية المستقرة.

تاريخيًّا، كان أول الأشكال السائدة من القدرة الحركية هو التحرك من أجل تعيين منطقة من الأرض على أنها منطقة متميزة اجتماعيًّا؛ أي لإنشاء إقليم. يتكون كوكب الأرض من انسياب متواصل من المياه والتربة والصخور والحياة العضوية؛ ولكن الإقليم هو تعيين اجتماعي لذلك الانسياب وضمّه على ذاته في صورة وُصَلٍ اجتماعية. عملية الأَقْلمَة، أو التهيئة الإقليمية (territorialization)، هي عملية إعادة الأرض إلى نفسها من أجل خلق استقرار نسبي في تدفقاتها [(76)]. فالأقلمة تقلّب التربة عبر إنشاء المقابر البشرية، وتقلّب الصخور فتشاد المنازل، وتقلِّب الحياة العضوية عبر عملية انتقائية في تربية المواشي وزراعة المحاصيل. ليس لسطح الأرض مركز، ولكن ظهور الإقليم ينشئ هذا المركز؛ الذي لا يكون وجوده سابقًا، لكن يجب أن يتكون اجتماعيًّا من خلال جمْع التدفقات المتواصلة وتحويلها إلى طِية (fold) أو دائرة ارتجاعية (loop) أو وُصْلة. بهذا المعنى، يتميز المركز بنوع من الحشد إلى الداخل (inward gathering)، أو بقوة اجتماعية جابذة (centripetal social force).

القوة الاجتماعية

كما سبق أن تناولنا الأمر، فإن التوسع من خلال النبذ هو أحد دوافع الدوران الاجتماعي للمهاجرين. وقد تم التعبير تاريخيًّا عن هذا الدافع العام في أربعة أنماط متميزة ولكن متجاورة من "القوة الاجتماعية"؛ وهي: القوة الجابذة (قوة الجذب المركزي)، والقوة النابذة (قوة الطرد المركزي) (centrifugal force)،

والقوة التوترية (tensional force)، والقوة المرنة (elastic force). ما أعنيه بالقوة الاجتماعية هي تلك التي **تَصِف** حركة المجتمع. لا أعني **سببَ** تلك الحركة الجوهري أو الميتافيزيقي. وكما يقول برغسون، فالقوة "تُعرَف وتقدَّر فقط بما يُفترَض أن تنتجه من تحركات في الفراغ ... [ولكنها تُعتبَر] هي وتلك التحركات شيئًا واحدًا" [(77)]. وليس هناك سبب سري أو "فعل عن بُعد" يكمن وراء الأنماط المختلفة للحركة؛ وإنما ببساطة هناك أنماط أو اتجاهات مختلفة في الحركة الاجتماعية، ونظرية القوى الاجتماعية تصف تلك الأنماط والاتجاهات.

ليست القوة الاجتماعية والقوة الفيزيائية الشيء نفسه. فمفهوم "القوة" في الفيزياء لا يصِف الفواعل الاجتماعية والعلاقات بينهم أو الدوافع التي تنشئهم وتحركهم، وإنما يتناول فقط الأجسام المادية **بصفتها مادية**. ولكنّ الفلسفة السياسية تتعامل معها بصفتها إقليمية وسياسية وقانونية واقتصادية ... إلخ. فليس بالضرورة أن البشر يرغبون ويعتقدون أو يتصرَّفون جمعيًّا بالطرق نفسها التي تعمل بها الجسيمات الفيزيائية. إذًا فالقوى الاجتماعية ليست على مثال القوى الفيزيائية، وإنما تصِف أنواعًا مختلفة تمامًا من القوى [(78)].

من منظور تحليل يركّز على سياسات الحركة، سيكون محور الاهتمام هو الأنماط السائدة من الحركة الاجتماعية واتجاهاتها والعلاقات بينها. ففي سياسات الحركة يتم تقريبًا توجيه بعض أنواع الحركة الاجتماعية إلى الداخل تجاه مركز اجتماعي سائد، أو إلى الخارج بعيدًا عنه، أو تكون في توتر / نزاع قانوني مع أنواع أخرى ... إلخ. على سبيل المثال، ليس من الضروري أن يكون "المركز الاجتماعي" في منتصف الإقليم أو المدينة أو القرية تمامًا أو هندسيًّا. فالمركز الاجتماعي يتصل بالدرجة العالية نسبيًّا من النفوذ أو التأثير أو المكانة التي تحظى بها مؤسسة اجتماعية ما - أي النفوذ الذي يمارسه من هم على رأس الهرم الاجتماعي. ينتُج من نوع ودرجة الحركة الاجتماعية الموجَّهة عبر مركز النفوذ هذا "قوة" اجتماعية بقدْر ما تقوم الحركة الاجتماعية بحشد الناس سياسيًّا وقانونيًّا واقتصاديًّا ... إلخ [(79)].

التوسع الإقليمي من خلال النبذ

أول أنماط "التوسع من خلال النبذ" السائدة تاريخيًّا يُعَدّ قوة جابذة اجتماعية، لأن السائد على حركته أن تكون إلى الداخل؛ تجاه إنشاء المراكز الأولى الاجتماعية المستقرة على سطح الأرض العديم المركز. نتَج من انسياح "الإنسان العاقل" من أفريقيا نشأةُ المجتمعات الاستيطانية الأولى في منطقة الهلال الخصيب، وظهورُ الزراعة في حوالى عام 10000ق.م (أي في الحقبة الأولى من العصر الحجري الحديث المبكّر (ما قبل الفخار) Pre - Pottery)[(80)] Neolithic [PPNA]). وتُعرَّف الوُصَل الاجتماعية وعمليات الدوران الاجتماعي بأنها منعطفات أو دوائر ارتجاعية في سلسلة متصلة من التدفقات والانسياب؛

والدوران الإقليمي هو أول المنعطفات في ذلك الانسياب المتواصل من الحركة الدائبة على الكوكب. فبعد هجرتها آلاف الأميال على مدى آلاف السنين، أبطأت جماعات "الإنسان العاقل" من سرعتها وانحنى مسارها إلى الشمال نحو الجنوب الشرقي، إلى الهلال الخصيب؛ ولذا فشكلُ الهلال هذا ينبغي فهمه على أنه جغرافي وحركي اجتماعيًّا معًا. خلال هذا العصر نجد هنالك، في كلٍّ من المنعطف الجغرافي والتنقل الحركي لمجتمعات بأسرها، قوة أساسُها الجبْذ (الجذب المركزي)، تتمثل في حشد وتخزين موارد الأرض في مستودع ضخم من الأواني. فكما يقول لويس ممفورد، كان "العصر الحجري الحديث، قبل كل شيء، عصرَ حاويات؛ فقد كان عصر الأدوات الفخارية الحجرية والمزهريات والجرار والأحواض والصهاريج والصناديق والحظائر وصوامع الحبوب والمنازل، ولكن خصوصًا الحاويات الجماعية الكبيرة، كالقرى ومصارف الري" [(81)].

قام البشر، على مدى العصر الحجري الحديث (الممتد من عام 10000ق.م إلى 5000ق.م)، بأكبر عمليات ضبطٍ وتطويعٍ وتدويرٍ للتدفقات الأرضية طوال تاريخها حتى ذلك الوقت. فلأول مرة يكون بإمكان البشر تحويل مسار تدفقات البذور والزروع من الانسياب مع الريح والأنهار لتمضي في دوائرهم الخاصة؛ أي الزراعة والعناية بالمزروعات، ثم حصادها وتجهيزها للاستهلاك. فانعطافُ وُصْلة المناجل ينشأ لغايةٍ هي جني ثمار تدفقات الحبوب الغذائية؛ وانعطافُ الرحى يكون من أجل طحن تلك الحبوب. ولأول مرة تروَّض التدفقات اللانهائية والشاردة من الحيوانات البرية من خلال أنيارٍ منحنية الشاكلة مقوسة [(82)]. وبناءً عليه أضيفت مهمات رعاية المواشي وتربيتها إلى دائرة النشاط البشري؛ فصارت تُجمَع وتربَّى في الحظائر من أجل الحصول على لحومها وأصوافها وأوبارها وألبانها، ومن أجل استخدامها في حرث الأرض وزراعتها. أمّا تدفقات المياه والألبان فقد تم استيعابها في قطع مقوسة من الخشب أو الطين؛ أي في وُصَل مُجوفة. صُنعت الحاويات من الطين ابتداءً من أجل ضبط وتخزين تدفقات الحبوب والسوائل واللحوم. فبفضل قطعة بسيطة من الطين أو الخشب صار ممكنًا توفير بعضِ الفائض من تلك المواد وتخزينها وتوزيعها. على الانعطافات المحدَّبة للآنية ينحدر كل شيء على جوانبها تجاه المركز؛ أيْ على هيئة جبذٍ (جذبٍ مركزي). إلا أن زراعة المحاصيل وتربية المواشي، ثم تخزين الفائض منها، تعني أيضًا أنه صار من غير الممكن أن يتحرك المرء بالقدر السابق نفسه؛ فتباطأت حركة البشر، ونزعت إلى تدفقاتها المضبوطة.

لحقت عملية انعطاف الوُصَل بتدفقات الحركة **البشرية** ذاتها. فالدوران الإقليمي هو ما يخلق المأوى للبشر، أي ذلك التجويف المقلوب؛ فالمرء يحيا في تجويف، ويُدفن أيضًا في تجويفٍ هو الجُثْوة (tumulus)، أي تلة الدفن

المستديرة. وكما يقول لويس ممفورد، فوُصَل المقابر تلك كانت أولى المدن؛ وهي المدن الجنائزية أو مدن الموتى (necropolises)[83]؛ وكانت تلك الوُصَل أيضًا من أولى النقاط التي بدأت الحركة البشرية تؤوب إليها بانتظام تكريمًا للموتى. فتدفُّق الحياة الإنسانية من لدُن أولئك الذين عاشوا سابقًا (السلَف / الأجداد) إلى أولئك الأحياء حاليًّا هو تدفُّق متصل من خلال انعطافةٍ بين خطين متوازيين من البنوة، وذلك عبر الزواج بين عشيرتين مختلفتين؛ فينتُج من هذا تدفقات من السلالات والأنساب. وهكذا نرى كيف أن الدوران الإقليمي يضيف دوائر جديدة عدة إلى الحياة الإنسانية: دائرة زراعة المحاصيل، ودائرة تربية المواشي، ودائرة الحفظ والتخزين. فالمحاصيل تُزرَع لإطعام المواشي (والبشر)؛ والمواشي بدورها تربَّى لتعمل في الحقول وملء الأواني بالحليب والحبوب واللحوم، وهي المواد التي يستهلكها البشر في طعامهم وينتج منها فائض يخزَّن في مزيد من الأواني. فالدوران الإقليمي هو عملية تجزئة متعددة الدوائر ومنحنية للحركة الاجتماعية إلى الداخل تجاه المراكز الاجتماعية الأولى، أي القرى.

غير أن الإقليم ليس أولًا فضاءً، ثم لاحقًا فقط تصبح هناك حركة عبره؛ فهو ليس شرط الحركة، وإنما العكس هو الصواب. فالحركة موجودة قبل وجود شيءٍ كالإقليم، والحركة هي ما يخلق إقليمًا؛ إذ لا يكون الإقليم الاجتماعي جاهزًا ومُهيَّأً. فقبل وجود الإقليم تكون هناك عملية **أقلمة**. والأمر نفسه ينطبق على السياسة (عملية تسييس (politicization)) والقانون (عملية تقنين (legalization)) والاقتصاد (عملية نقْد (monetization)). فالحركة التي تقوم بإنشاء الشيء تسبق وجودَه هو ذاته. من منظور تاريخي، وُجدت أولًا تدفقات الحركة الإقليمية البدائية للمهاجرين من البشر والحيوانات والأنهار (دجلة والفرات)، الذين يتم ضبطهم لاحقًا في وُصَل، ثم أخيرًا في نوع من الدوران الاجتماعي. حينها فقط تحدث "ولادة الإقليم"، وما يلحقها من سبل قياسه مكانيًّا وزمانيًّا (أعني الأدوات الأولى في تسجيل وتعيين مسار حركة الشمس والانقلاب الشمسي صيفًا أو شتاءً) [84].

ولا يعني كون الدوران الإقليمي "مستقرًّا" أنه ليس في حركة دائبة من ضبط التدفقات في وُصَل ثم تدويرها في ما بينها في صورة منعطَف أو طِيّة (تجاويف وأوعية ومساكن وتلال جنائزية، على سبيل المثال). فالمنعطفات والانحناءات الإقليمية تنطوي داخليًّا عبر قوة جابذة، مُراكِمةً رصيدًا ما، إلا أنها بصفتها مجموعة من الحركات ذات الانحناء تكون أكثر انتشارًا بما لا يسمح لها بتكوين مركز لهذا التراكم (معبد أو قصر، أو غيرهما). فهي تميلُ إلى مركز، ولكنها لا تجد بالضرورة واحدًا؛ وإن وَجدَت، فيكون مركزًا ذا قليل من القوة والنفوذ الذاتيين أو عديمهما.

عوضًا عن الحياة تحت رحمة حركات الأرض الفوضوية، أو محاولة اتّباع التدفقات الأبدية من الأمطار والحيوانات والزروع وما إليها، قام الناس في العصر الحجري الحديث بضبط وتطويع وتدوير تلك التدفقات في صورة إقليم. وحراك الحيوانات والزروع قد جرى ضبطه وتنظيمه ليكون بإمكان البشر اقتيادُ تلك التدفقات كناقلة معيشية كبيرة؛ أي الأرض ذاتها. دخل أفراد المجتمعات الإقليمية تلك الناقلة معًا، لا كعبيد أو عمال، وإنما كقادة للمجتمع متساوين نسبيًّا. بالنسبة إلى المجتمعات الإقليمية، وكما يقول ماركس، فإن

الأرض هي الورشة الكبرى، أو دار الصناعة التي يجري فيها إعداد وتجهيز كلٍّ من وسائل وموادّ العمالة، وهي المستقرُّ أيضًا، أي **قاعدة** المجتمع. وتلك المجتمعات تنتسب بسذاجة إلى الأرض باعتبارها **ملكية للجماعة**، تلك الجماعة التي تصنعُ نفسها وتعيد صناعتها في عمل دائب متواصل. وكل فرد يتصرف على أساس أنه حلقة، أي بصفته عضوًا في هذه الجماعة بقدر ما هو **مالك** أو **صاحب** لها أيضًا [(85)].

يوظِّف الفائض المحدود من موارد الأرض في مقايضات صغيرة وقرابين وحروب وإعادة توزيع متكافئ نسبيًّا؛ إذ وِجهة هذه الناقلة الأرضية إنما هي تدعيم الجماعة وإمدادها. وأفرادها حلقات أو وُصَل بين التدفقات في كامل النظام الدوري للجماعة؛ والجماعة هي حركة جمعية أو ضغط جمعي. إلا أن هذا الضغط الاجتماعي يُنتج أيضًا نبذًا للمهاجرين.

القوة الجابذة

تكون الحركة الاجتماعية للمجتمعات الإقليمية في غالبها قوة جابذة إلى الداخل. فهي تقوم بتنظيم التدفقات في وُصَل عدة؛ إذ تحيط بهم وتختزن فائضَهم في سلسلة دائمة النمو والازدياد من الأواني والحاويات: الحظائر والمنازل وأوعية الطعام والمقابر. وبهذه الطريقة تقوم القدرة الحركية الإقليمية (territorial kinopower) - **جَمعيًّا** - بجلب ما بالخارج داخلًا. من ثم، فلا التوسع ولا النبذ يُعَدّان من آثار حاكم أو قانون أو سلطة متفردين أو مركزيين. فالقوة الجابذة لا تنشأ من المركز، وإنما من محيط منحرف عن المركز؛ وهي الشرط الحركي لنشأة مركز اجتماعي. إذ لا يمكن أن ينشأ مركز فريد إلا من خلال التراكم البطيء من محيط غير متجانس من أفراد المزارعين بل حتى لأقاليم عدة. إلا أن شرط حشد وإعادة توجيه وتحويل الخارج إلى الداخل يستلزم أيضًا توسعًا ونبذًا اجتماعيين.

وفي ما يلي منطق الجبذ الذي تتبعه عملية "التوسع الإقليمي من خلال النبذ". في أحد طرفي الدوران الإقليمي تكون هناك عملية اقتران، وفي الطرف الآخر عملية انفصال. فالدوران الإقليمي إنما يتوسع من خلال قَرْن التدفقات ووَصْلها، ويقع النبذ من خلال فصل تدفقات أخرى. إلا أن هناك نوعين من النبذ الإقليمي أو الانفصال؛ نوع داخلي وآخر خارجي. عمليات النبذ داخليًّا هي تلك التي يتم فيها فصل التدفقات بغية وَصْلها في موضع آخر في ظل ظروف جديدة؛ أمّا عمليات النبذ خارجيًّا فتلك التي يتم فيها نبذ التدفقات عن عملية الاقتران الاجتماعي تمامًا.

خلال عمليات النبذ الإقليمي داخليًّا، يجري فصل المزروعات والمواشي عن مجال نموها الطبيعي، ثم وَصْلها في عملية دوران في صورة محاصيل، ثم تُفصل بالموت، لتُوصَل من جديد في صورة أطعمة أو مقايضات لاحقًا. الأمر ذاته يحدث في ما يتصل بتدفقات المواشي؛ إذ تُفصَل عن مصادر غذائها الطبيعية، مع تدمير الإنسان - عند سعيه لزراعة الأراضي بالمحاصيل - البيئة الطبيعية لتلك المواشي. ثم بعد ذلك تُوصَل تدفقاتها في صورة مواشٍ مستأنَسة، ثم تُفصَل بالموت، لتُوصَل من جديد في صورة لحوم للطعام. وهذا حالُ البشر أيضًا. فإن البشر الصيادين وجامعي الثمار يتعرضون للانفصال عن تتبّع تدفقات المواشي السائبة، ثم يرتبطون مع وُصَل الفلاحة والزراعة الاستيطانية وتربية المواشي الأليفة. وكما تقع طرائدهم والأراضي التي يصطادون فيها ضحية عملية تدجينٍ وترويض، كذلك يحدث لهم هم أيضًا؛ ويصير لزامًا عليهم أن يقوموا بالزراعة للحصول على قوتهم. ومع تزايد استنزاف الأراضي الصالحة للزراعة، يُدفَع جزءٌ من هؤلاء السكان للخروج بحثًا عن مزيد من الأراضي والموارد لجلبها إلى مركز المجتمع / الإقليم. ويوظِّف الحركة البشرية في داخل الجماعة بصفتها جماعة تتكون من أفراد. إلا أنه حين تحدث تجزئة تلك التدفقات، يصبح العمل أيضًا - وبشكل متزايد - أكثر تخصصية. فيتعرض البشر للانفصال عن دائرة العمل العام ويتم وصلهم باعتبارهم كائنات اجتماعية متخصصة. وبالفعل في العصر الحجري الحديث المتأخر، هناك أدلة على وجود التخصص في صناعة الأدوات والمجوهرات وتربية المواشي وزراعة المحاصيل [(86)].

النوع الثاني من انفصال التدفقات (أي عمليات النبذ الإقليمي خارجيًّا) هو المزروعات والمواشي والبشر الذين يُنبَذون ببساطة من الإقليم أو يقضى عليهم. فليس التوسع إقليميًّا في حاجة إلى تطويع تلك التدفقات المنفصلة للاستفادة من نبذهم من المحيط. وقد تتوسع القدرة الحركية إقليميًّا من خلال نبذ يأتي من الخارج. إذ تتيح عملية الأقلمة - عبر القضاء على التدفقات الخارجية أو إزالتها، وهي تلك التي كانت "في طريقها" - المجالَ للتوسع المستقبلي. إلا أن المزروعات التي لم تصلح للاستخدام الإنساني وتلك الحيوانات الضارية، التي لم تعُد تجد قُوتَها أو أرضًا تحيا فيها (نتيجة استصلاح الأراضي لزراعة المحاصيل)، لا تُنبَذ بسبب طبيعتها وما هي عليه، وإنما بسبب ما **ليست** عليه. وانقراضها يكون شيئًا هامشيًّا - بالمعنى الحرفي للكلمة - أمام الحاجة إلى التراكم الإقليمي. فالدوران الإقليمي ليس في حاجة إلى بشر لا يملكون أراضي ولا إلى أولئك الذين يعتمدون على الصيد وجمع الثمار حين لا يكون لديهم إمكان الوصول إلى الطرائد والأرض الزراعية التي تزداد ندرتها. ويكفي ببساطة أن تُنبَذ باستمرار تلك الشخصيات الهامشية من خارج الإقليم، لإتاحة المجال لتوسُّعه مستقبلًا.

وقد تأكدت هذه الأشكال الأولى من "التوسع الإقليمي من خلال النبذ" في عقب الاكتشافات الأثرية الحديثة. ففيما عَزَا الأثريون والمؤرخون في الماضي هجرة البشر من الهلال الخصيب نحو السهوب (steppe) في الأغلب إلى ارتفاع درجات الحرارة في نهاية العصر الحجري الحديث، تؤكد الأبحاث الأثرية الحديثة أنه "كان هناك صيادون ورعاة وجامعو ثمار في سهوب شمال شبه الجزيرة العربية قبل التغير المناخي" [(87)]. وهذا يعني أن المناخ لم يكن السبب الأول في هذه الهجرة (مع أنه بالتأكيد أدى دورًا لاحقًا). وبصورة أكثر إقناعًا، يشير العلماء الآن إلى أن

توسُّع سكان القرى الاستيطانية والاستعمار الذي قاموا به في داخل المنطقة المناخية الخصيبة للبحر الأبيض المتوسط خلال الحقبة الثانية من العصر الحجري الحديث المبكّر (ما قبل الفخّار) (Pre - Pottery Neolithic B (PPNB)) قد أدى إلى دفع السكان الأصليين من الجماعات التي تعتمد على الصيد وجمع الثمار إلى الخروج نحو السهوب، حيث اضطروا - من أجل البقاء والعيش مع شح الموارد - إلى تنويع واستغلال الموارد الغذائية المتاحة بشكل أكثر تكثيفًا [فصاروا بدوًا] [(88)].

قدَّر العلماء أيضًا أن "التدهور البيئي الناتج من إزالة الغابات والرعي الجائر على نطاق واسع يمثّل عاملًا ودافعًا قويًّا" في هجرة الناس إلى السهوب [(89)]. ويبدو من المرجَّح أيضًا، كما يحاجج علماء الآثار، أن ظهور شكل جديد للحياة الاجتماعية (الزراعة المستقرة (sedentary agrarianism))، وإزالة الغابات على نطاق واسع، والرعي الجائر، كلها عوامل أسهمت أيضًا في نشوب صراعات اجتماعية تشمل فرار الناس، طوعًا أو كرهًا، نحو السهوب [(90)]. وتثبت الأبحاث الحديثة في الآثار، قبل التغير المناخي بكثير، أن البداوة كانت في السهوب نتيجةَ عمليات النبذ الإقليمي المرتكز على التوسع الزراعي.

وبما أن القوة الجابذة الاجتماعية تختص أساسًا بالتراكم، فإن النبذ الإقليمي يظل ظاهرة **غير مباشرة**. فلم يُنبَذ أولئك الصيادون وجامعو الثمار أساسًا لأنهم أجانب أو في مرتبة اجتماعية أدنى؛ إذ لم تظهر هذه التصنيفات كمبررات رئيسية إلا بعد ذلك بكثير [(91)]. وإنما، على العكس، يترك ذلك النمط من النبذ المتصل بالقدرة الحركية الإقليمية بقايا مندفعة نحو المركز؛ فائضًا، وهو ما لم تتم مراكمته إقليميًّا. فأولئك الصيادون وجامعو الثمار قد نُبذوا - ببساطة - لأنه لم يعُد هناك تدفقات إقليمية كافية لهم، وإمّا أنهم كانوا ما زالوا في طريقهم إلى الالتحاق بها.

يشير هذا الدليل من علم الآثار إلى أن أول ظهور للبدو تاريخيًّا قد بدأ في ظل ظروفٍ من النبذ الاجتماعي والإيكولوجي / البيئي ضروريةٍ ولازمةٍ لعملية التوسع الإقليمي والزراعي. وبهذا المعنى وتلك الصفة يُعتبر البدوي هو التشخيص الأول للمهاجر [(92)]. إلا أن البداوة هي أيضًا ناتجة من رغبة المهاجر الإيجابية في الرحيل والعيش بطريقة مختلفة؛ ألا وهي الانتجاع. ابتكر البدو شكلًا جديدًا من أشكال الحركة الاجتماعية، يقوم على تحرُّك مستمر في داخل منظومة من المناوبة بين المراعي الموسمية والواحات الصحراوية [(93)].

وسنناقش هذا البعد الإيجابي لتحركات المهاجر بالتفصيل لاحقًا؛ ولكن نكتفي هنا بالإشارة إلى أننا نطلق على مهاجري العصر الحجري الحديث اسمَ "البدو" لأنه اسمُ الشخصية الاجتماعية التي تتحدَّد نشأتُها وحركتُها من خلال ما تتعرض له من نبذ اجتماعي من الأرض والإقليم الذي تقيم فيه.

هذا الشكل الأولي من التوسع الإقليمي من خلال النبذ تؤكده أيضًا الأساطير السريانية: وعَرَفَ آدَمُ حَواءَ امْرَأَتَهُ، فَحَبلَتْ، وولَدَتْ قَايِينَ. ... (1) ثُمَّ عَادَتْ فَولَدَتْ أَخَاهُ هَابيلَ. وكَانَ هَابيلُ رَاعِيًا للغَنَمِ، وكَانَ قَايِينُ عَامِلًا فِي الأَرْضِ. (2) وحَدَثَ مِنْ بَعْدِ أَيَّامٍ أَنَّ قَايِينَ قَدَّمَ مِنْ أَثْمَارِ الأَرْضِ قُرْبَانًا للرَّب. (3) وَقَدَّمَ هَابيلُ أَيْضًا مِنْ أَبْكَارِ غَنَمِه ومِنْ سِمَانِهَا. فَنَظَرَ الرَّبُّ إِلَى هَابيلَ وقُرْبَانِه؛ (4) ولكِنْ إِلَى قَايِينَ وقُرْبَانِه لَمْ يَنْظُرْ. ... (5) [التكوين، الأصحاح 4:1 - 5] [(94)].

فتمامًا مثل الزراعة، [وهي] أولى حرف الإنسان، وُلِدَ قايين أولًا، ثم وُلِد بعده البدوي هابيل. تقبَّل يَهْوهْ [(95)] حرفة تربية المواشي، ولم يتقبل زراعة الأرض، لأن تفوُّق البدوي - كما يشير المؤرخ الإنكليزي أرنولد توينبي - يكمن في أنه بينما يستهلك المزارع المواد الخام مباشرة (فإنتاجه بسيط)، يكون على البدوي أن يعمل برَوية - من خلال عنايته بالمواشي، باتّباع مواسم هجرتها إلى المراعي الموسمية - من أجل إنتاج الطعام (فإنتاجه عملية مركَّبة). وتلك المرحلة الإضافية تتطلب "فطنة وإرادة" [(96)]. إضافةً إلى ذلك، ولكون تربية المواشي لا تأتي - من ناحية التطور التقني - إلا بعد زراعة المحاصيل، فإن حرفة تربية المواشي تظل هي الحرفة الأحدث والأعلى رتبة.

وسواءٌ كان نتيجة تفضيل يَهوه أو بسبب تفوُّق حرفته من الناحية التقنية، فقد "حَدَثَ، إِذْ كَانَا فِي الْحَقْلِ، أَنَّ قَايِينَ قَامَ عَلَى هَابيلَ أَخِيه وقَتَلَهُ" [التكوين، الأصحاح 4:7 - 8] وإنما كان نبذ هابيل اجتماعيًّا ابتداءً (كبدوي) هو ما جعله يعود لاحقًا إلى حقول قايين (ربما بحثًا عن أرضٍ صالحة للرعي). وليس من قبيل المصادفة أن يكون الجذرُ اللغوي لكلمة גרה - (*grh* -) العبرية، التي تعني "هجوم"، هو גר - (*gr* -)، الذي يعني "الرحيل والخوف من الغرباء". من هذا الجذر نفسه تأتي الكلمة العبرية גר (*gēr*)، التي تعني "الغريب أو الأجنبي أو المهاجر" [(97)]. بمجرد عودة هابيل إلى الحقول الزراعية عُومِل باعتباره مهاجرًا (גר) وهُوجِم (גרה -).

وإذا تبعنا الترجمة الهندو - أوروبية للكلمة العبرية הרג (*hârag*) إلى الكلمة الإنكليزية "slay" (أي قَتْل)، التي يعود أصلها إلى الكلمة الهندو - أوروبية البدائية (**gwhen* -) بمعنى "سور / حاجِز"، فإن هابيل إذًا قد "احتُجِز واستُبعِد" خارج الإقليم عبر الحواجز الزراعية (قبل قتله). فالقتل والاحتجاز والهجرة كلها أمور مرتبطة - من الناحية الاشتقاقية - بأول أفعال النبذ الاجتماعي الوارد في هذه الأسطورة. ثم عاقَبَ يَهوه قايين، قائلًا له: "مَتَى عَمِلْتَ الأَرْضَ لاَ تَعُودُ تُعْطِيكَ قُوتَهَا. تَائِهًا وهَارِبًا تَكُونُ فِي الأَرْضِ" [التكوين، الأصحاح 4:12].

تروي لنا هذه الأسطورة قصة مجتمع إقليمي مغترب، أدت عملية الدوران المكثف فيه إلى نبذ المهاجرين إلى بداوة السهوب. بعدها يكون لزامًا على هذه القدرة الحركية الإقليمية (الماثلة في قايين)، لتستمر في التجوال والترحال إلى أوروبا؛ نتيجة لعمليات إزالة الغابات والرعي الجائر المنهجية والاستنزاف العام لمصادر الأرض، وهي العمليات التي تتطلبها الزراعة الإقليمية. فالقدرة الحركية الإقليمية محكوم عليها أن تَؤولَ إلى تواتُر اجتماعي جوّال من التوسع عبر النبذ؛ فهي تمتد إلى مكان جديد، وتطرد سكانه، متقدِمة إلى الأمام فيما يظل البدو في المكان نفسه ليواصلوا تحركاتهم بين المراعي. تؤكد الأدلة الأثرية أيضًا ذلك الانتقال النهائي للمجتمعات الإقليمية نحو غرب أوروبا وانقراض ساكنها من "الإنسان البدائي" [النيندرتال] [98]. ونتيجة المعدلات المنخفضة لخصوبة التربة، كان البشر الأوائل دائمًا في حركة بحثًا عن أراضٍ جديدة، ولكن المهاجرين حقًّا كانوا أولئك الذين تعرضوا للنبذ من حالة الاستقرار الإقليمي فاتخذوا طريقة أخرى في العيش، وهي البداوة.

لذا فطريقة التوسع الإقليمي من خلال النبذ هي المُراكمة من خلال القضاء على المحيط. وعند القضاء على قدرٍ كافٍ من المحيط أو إزاحته، فعلى البشر مواصلة الحركة: في سعي دائب للتوسع والنبذ.

(73) لا أعني بـ "الإكراه" هنا الحركة "القسرية" بالضرورة، وإنما الحركة الموجَّهة جمعيًّا في العموم.

(74) حدثت "الهجرة الكبرى" الأولى في تاريخ الحركة البشرية منذ حوالى مليوني عام تقريبًا، حين انتقل "الإنسان المنتصِب" (Homo erectus) من أفريقيا إلى الشرق الأوسط. من الغريب تسمية هذا هجرة؛ لأن الإنسان المنتصب تعقَّب لآلاف السنين مسار الطرائد لصيدها، منتقلًا شمالًا (بمقدار حوالى كيلومتر واحد كل عام) لتفادي ارتفاع درجات الحرارة والتصحر في أفريقيا. وسواء سَمّينا هذا هجرة أم لا، فإن "الإنسان المنتصب" و"الإنسان العاقل" (Homo sapiens)، في بدايتهما، كانا صيادَين وجامعَي ثمار (hunter - gatherers) غير مقيمَين، وتزايد لاحقًا استقرارهما في مجتمعات.

Patrick Manning, *Migration in World History* (New York: Routledge, 2005), pp. 16 - 39.

(75) لا يعني هذا انعدام الصفة الاجتماعية بين البشر "الصيادين وجامعي الثمار" الأوائل، وإنما يعني أن لا أنظمة واضحة أو واسعة النطاق للحركة المفروضة **اجتماعيًّا**.

(76) هنا أتبع تعريف مانويل دي لاندا لمفهوم "الأقلمة"؛ إذ يقول: "يحدد البعد الآخر [عمليات الأقلمة] عمليات متغيِّرة تشارك فيها تلك المكونات، وهي العمليات التي تقوم - في أي حال - بتثبيت وترسيخ هوية حشد ما، من خلال زيادة درجة تجانسه الداخلي أو درجة صرامة حدوده".

Manuel De Landa, *A New Philosophy of Society: Assemblage Theory and Social Complexity* (London: Continuum, 2006), p. 12.

(77) Henri Bergson, *Matter and Memory*, Nancy Paul & William S. Palmer (trans.) (New York: Zone Books, 1988), p. 195.

(78) "هدفنا هو عدم تكرار الخطأ الشائع المتمثل في إسقاط أفكار من العلوم الطبيعية على العلوم الاجتماعية والإنسانيات، من أجل توارُث بعضٍ من الذخيرة الفكرية للعلوم 'الحقيقية'".

Tim Cresswell & C. Martin, "On Turbulence: Entanglements of Disorder and Order on a Devon Beach," *Tijdschrift Voor Economische En Sociale Geografie*, vol. 103, no. 5 (2012), pp. 516 - 529, at 518.

(79) نظرية القوة الاجتماعية الحركية (theory of kinetic social force) الواردة في بقية هذا الكتاب متأثرة بنظرية القوى الاجتماعية التي طوّرها ماركس ونيتشه وفوكو ودولوز وآخرون. نجد مثلًا أن فوكو يتحدث عن "ركيزة متنقلة لعلاقات القوة".

Michel Foucault, *The History of Sexuality,* Robert Hurley (trans.), vol. 1 (New York: Pantheon Books, 1978), p. 93.

ويقول أيضًا "علينا أن نفهم السلطة [القوة، النفوذ] (power)، أولًا، على أنها وفرة من علاقات القوة (force relations)، وهي صفة أصيلة في المجال الذي تدور فيه تلك العلاقات وتشكِّل تجمُّعهم الناظم لهم" (ص 92). وفي محاضراته، يصف السلطة التأديبية (disciplinary power)، بأنها قوة اجتماعية "جابذة"، ويصف السلطة الحيوية (biopower) والأمن (security) بأنهما قوتان اجتماعيتان "نابذتان".

Michel Foucault, *Security, Territory, Population: Lectures at the Collège De France, 1977 - 1978,* Alessandro Fontana (trans.) (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2007), pp. 44 - 45.

أمّا ماركس فيكتب عن "القوة الاجتماعية" (social force).

Karl Marx, *Capital: A Critique of Political Economy*, Ben Fowkes (trans.), vol. 1 (London: Penguin Books, 1990), p. 308,

فيما يكتُب نيتشه عن "اقتصاد القوى" (economy of forces).

Friedrich Nietzsche, *The Will to Power*, Walter A. Kaufmann (trans.) (New York: Random House, 1967), p. 174.

ويصف دولوز وغوتاري "علاقات اجتماعية للقوة"، تعمل خلالها الدولة "جبذًا" و"نبذًا" معًا. ويضيفان "في المرحلة الأولى يتم تداول المعلومات بصورة أساسية من المحيط إلى المركز؛ ولكن عند نقطة حرِجة معيّنة تبدأ المدينة في أن تبث، تجاه الريف، رسائل تتزايد فيها النبرة الإلزامية".

Gilles Deleuze & Félix Guattari, *A Thousand Plateaus: Capitalism and Schizophrenia*, Brian Massumi (trans.) (London: Continuum, 2008), pp. 34, 43 note 14.

(80) Ofer Bar - Yosef, "The Natufian Culture in the Levant, Threshold to the Origins of Agriculture," *Evolutionary Anthropology*, vol. 6, no. 5 (1998), pp. 159 - 177.

(81) Lewis Mumford, *The City in History: Its Origins, Its Transformations, and Its Prospects* (New York: Harcourt, 1961), p. 16.

(82) "لقد وجدوا أساليب مختلفة للسيطرة على القطعان. تصوِّر إحدى منحوتات العصر الحجري الحديث ثورًا خَصِيًّا لديه ثقب في الحاجز الأنفي. إذ سرعان ما عُرفت عملية الإخصاء كوسيلة لتلطيف مزاج الحيوانات. فبمجرد إخصاء القطيع البري، يصبح أخيرًا بالإمكان وضع النير على أفراده وتسخيرهم".

Matthias Schulz, "Neolithic Immigration: How Middle Eastern Milk Drinkers Conquered Europe," *Der Spiegel*, 15 October 2010, at: https://bit.ly/3dRPBXg

(83) Mumford, *The City in History*, p. 7.

(84) يوضِّح ستيوارت إلدن أن كلمة territory (الإقليم) ظهرت لدى اليونانيين القدماء والرومان؛ إلا أن حركة الأقلمة (territorialization) (بصفتها تعيينًا للحدود على الأرض) تسبق التراث اليوناني والروماني، وفق ما قاله دولوز وغوتاري.

Deleuze & Guattari, *A Thousand Plateaus*, pp. 351 - 423.

(85) Karl Marx, *Grundrisse: Foundations of the Critique of Political Economy*, Martin Nicolaus (trans.) (London: Penguin, 1993), p. 472.

(86) يُنظر:

I. Kuijt & N. Goring - Morris, "Foraging, Farming, and Social Complexity in the Pre - Pottery Neolithic of the Southern Levant: A Review and Synthesis," *Journal of World Prehistory*, vol. 16, no. 4 (2002), pp. 361 - 440.

(87) Allison Betts, "Things to Do with Sheep and Goats: Neolithic Hunter - Forager - Herders in North Arabia," in: Hans Barnard & Willeke Wendrich (eds.), *The Archaeology of Mobility: Old World and New World Nomadism* (Los Angeles: University of California, 2008), p. 25.

(88) Brian Byrd, "The Dispersal of Food Production across the Levant," in: Anne Gebauer & T. Douglas Price (eds.), *Transitions to Agriculture in Prehistory* (Madison: Prehistory Press, 1992), pp. 49 - 61.

(89) G. O. Rollefson & Köhler - Rollefson, "The Collapse of Early Neolithic Settlements in the Southern Levant," in: I. Hershkovitz (ed.), *People and Culture in Change: Proceedings of the Second Symposium on Upper Paleolithic, Mesolithic, and Neolithic Populations of Europe and the Mediterranean Basin* (Oxford: Archaeopress, 1989), pp. 73 - 89; G. O. Rollefson, A. H. Simmons & Z. Kafafi, "Neolithic Cultures at 'Ain Ghazal'," *Journal of Field Archaeology*, vol. 19, no. 4 (1992), pp. 443 - 470.

(90) مع أن من الأصعب الحصول على دعم مادي لهذا. يُنظر:

Kuijt & Goring - Morris, pp. 361 - 440.

(91) مع أن التفاوت الاجتماعي ومفهوم "الأجنبي" قد وُجدا خلال العصر الحجري الحديث، إلا أنهما لم يُشكّلا وقتها المبرر السائد لعملية النبذ الاجتماعي.

(92) إلا أنه بمجرد ظهور الترحال تاريخيًّا، لا يتم تحديد الرحّل من خلال عملية النبذ، وهم ليسوا دائمًا - وفي كل الحالات - متطابقين مع شخصية المهاجر كوضع اجتماعي.

(93) Deleuze & Guattari, *A Thousand Plateaus*, p. 380.

(94) *The English Standard Version Bible: Containing the Old and New Testaments with Apocrypha* (Oxford: Oxford University Press, 2009).

(95) اسم الربّ كما في العهد القديم. (المترجم)

(96) Arnold Toynbee, *A Study of History* (London: Oxford University Press, 1972), vol. 3, pp. 13 - 14.

(97) Desmond Alexander & David W. Baker, *Dictionary of the Old Testament: Pentateuch* (Downers Grove: InterVarsity Press, 2003), p. 27.

(98) لم يُربَط - بشكل حاسم - انقراض الإنسان البدائي بقيام الإنسان العاقل بنبذه وطرده من المركز. إلا أن جاريد دياموند يقدِّم حجة قوية دفاعًا عن هذا الرأي في كتابه:

Jared Diamond, *The Third Chimpanzee: The Evolution and Future of the Human Animal* (New York: HarperCollins, 1992).

الفصل الرابع: القوة النابذة (قوة الطرد المركزي)

منذ حوالى عام 10000ق.م إلى عام 5000ق.م، ظلت القدرة الحركية الإقليمية هي الشكل السائد للقوة الاجتماعية، من خلال توسيع وزيادة الأقاليم التي يشغلها البشر، ونبْذ البدو عبر تراكم - مدفوع بقوة جابذة - للتدفقات الموجودة على الكوكب (من النبات والحيوان والبشر). غير أنه منذ قرابة عام 5000ق.م حتى القرن الخامس الميلادي، سادت قوة اجتماعية أخرى؛ وهي القدرة الحركية السياسية (political kinopower)؛ وتشمل ما هو أكثر من التراكم الإقليمي. فحين تنجح القوة الجابذة للتراكم الإقليمي في جذب قدر كافٍ من الحركة المتصلة نحو المركز الاجتماعي، يمكن تأسيس نقطة مركزية.

مع الظهور الغالب لهذه النقطة المركزية يصبح ممكنًا ظهورُ حركة اجتماعية جديدة؛ أي انتشار دائري حول هذه النقطة. مع تزايد هذه النقطة المركزية، تزداد أيضًا احتمالية ظهور **قوة اجتماعية** جديدة تنبعث من المركز: قوة طرد مركزي. وإضافةً إلى ربط التدفقات الموجودة على الكوكب في دوائر إقليمية متنوعة (أي وُصَل النبات والحيوان والبشر)، يتم تنسيق المجتمعات القديمة حول وُصْلة سياسية يتزايد حجمها ومركزيتها؛ أي وُصْلة ضخمة [99](- mega junction).

تُعَدّ قوة الطرد المركزي الاجتماعية "سياسية" بالمعنى الحركي الذي تنشأ فيه بمحاذاة المدن السياسية الكبرى في العالم القديم - مدن بلاد الرافدين ومصر واليونان والإمبراطورية الرومانية [100]. وإلى جانب نشأة نمط سياسي واضح ومتميز من الحياة الاجتماعية في هذه المدن، هناك أيضًا ابتكار تقنية الأسوار. ظهرت أول الأسوار غير المحلية بمحاذاة أولى المدن ذات التراتبية الراسخة والتنظيم المركزي؛ وأبرزها مدينة أريحا الفلسطينية ومدن أور ولجش وإريدو وأوروك وغيرها من مدن بلاد الرافدين. تشكِّل تلك الأشياء معًا ثالوثًا جديدًا من قوة الطرد المركزي الاجتماعية: السياسة والمدينة والأسوار (أو سور المدينة السياسي (political - city - wall)). تصبح المدينة المسورة عسكريًّا هي النقطة المركزية والرأسية والتراتبية في توحيد وإدارة الأقاليم القائمة. تعمل القدرة الحركية (السلطة التحريكية) السياسية، من هذه الجهة، بمنزلة قوة نابذة اجتماعيًّا، تدير المحيط الإقليمي من مركز المدينة؛ فقد كانت تمثِّل القوة الاجتماعية الحديثةَ الهيمنة في العالم القديم [101].

تعمل القدرة الحركية السياسية على توسيع التحركات المنعطِفة للسيطرة الإقليمية في دوائر مُحكمة الغلق، وتجعل كل مخزونها صدىً مقتَسمًا حول محور مركزي، يسطع على الخارج. وتضيف إلى التوسع المنعطِف والجابذ نظامًا من التوسع المتراكِز والنابذ، وتنتج تشخيصًا جديدًا للمهاجر؛ ألا وهو **الأعجمي**.[102]

التوسع السياسي من خلال النبذ

يختلف التوسع من خلال النبذ في القدرة الحركية السياسية عنه في القدرة الحركية الإقليمية. فالأخيرة تتوسع من خلال إنشاء مخزون من التدفقات، مع نبذ تدفقات نباتية وحيوانية وبشرية معيّنة (البدو) فقط، كنتيجة غير مباشرة: كبقايا غير متراكمة ولا تصلح لشغل الأقاليم. إلا أنه بمجرد تأسيس نقطة تراكم مركزية (كالمعابد والقصور والمدن، وغيرها)، تبدأ هذه النقطة في التفاعل والاستجابة للوُصَل الاجتماعية التي تمت مراكمتها؛ ويبدأ المجتمع في الدوران والانتشار غالبًا وفق إرادة وتوجيه نقطة مركزية (أي الملك أو الإمبراطور أو الطاغية).

وبينما تكون الحركة الاجتماعية الأولية للمجتمعات الإقليمية، وإن لم يكن الأمر منحصرًا فيها، هي قوة اجتماعية من الاحتواء الجابذ، توازي اختراع الأوعية والتجاويف والمساكن الثابتة، وما إلى ذلك، فإن الحركة الاجتماعية للمدن السياسية، كتلك التي كانت في بلاد الرافدين ومصر واليونان وروما هي على نقيض ذلك. عند رسوخ الاحتواء الاجتماعي، يمكن توجيه التدفقات الموحَّدة وتوظيفها كقوة إمّا لمصلحة، أو ضد، بقية المجتمع.

يبدأ تاريخ القدرة الحركية السياسية الغربية مع ظهور المجتمعات الحضرية في بلاد الرافدين خلال فترة العُبَيد حوالى عام 5300ق.م، وتشمل كثيرًا من الإمبراطوريات القديمة في بلاد الرافدين (السومرية والأكادية والبابلية والآشورية) وغيرها من سلطات الدولة المركزية في أماكن أخرى، مثل مصر واليونان وروما[103]. الدائرة الاجتماعية هي منحنىً ينعطف وينحني من جديد لينتهي به المطاف نحو نفسه؛ فينتج منه تطويق داخلي مَحوط ومغلق. تنشأ القدرة الحركية السياسية حين يخلق ذلك التطويق الداخلي وُصْلة مركزية تخضع لها جميع المنعطفات الأخرى.

بدلًا من المنعطفات الاجتماعية اللامتماثلة (asymmetrical social curves) للقدرة الحركية الإقليمية (التجاويف الدائرية، والتلال المستديرة، واللفائف الفخارية، والمنازل المُقبَّبة)، تنشئ القدرة الحركية السياسية تحركات متراكِزة ومتماثلة (symmetrical and concentric movements). تضيف القدرة الحركية السياسية إلى المنعطف الداخلي للقدرة الحركية الإقليمية منعطفًا خارجيًّا مساويًا في القوة، يقوم بالتوزيع أو إعادة الدوران من نقطة مركزية؛ فتكون حركته نابذة (حركة طرد مركزي). تتاح هذه القوة التوسعية نحو الخارج من

خلال خزن وإطلاق القوة الحركية الاجتماعية (social kinetic force). تصبح جميع هذه الانبعاثات العظمى من الحروب والأشغال العامة وتحصيل الضرائب والنقل ممكنة عبر إدارة مركزية تتمدد إلى الخارج. يتبع التقسيم الطبقي (التراصف) الاجتماعي (social stratification) حركة الدوائر المتراكِزة، وذلك في صورة تراتبية اجتماعية وسياسية تقوم على دوائر داخلية في تخطيط المدينة "أرفع وأعلى مرتبة" بشكل متزايد؛ مثل المعابد والأفنية ووسط المدينة وضواحيها والأرياف وما إلى ذلك.

وإذا سادت القوة النابذة الاجتماعية خلال هذا الوقت، فهذا لا يعني أن القوة الجابذة لم تعد فعّالة ونشِطة. إذ يواصل التوسع والنبذ عبر القوة الجابذة دورَهما باعتبارهما الشرطان التوأمين لتأسيس مركز يدير ويوجِّه التراكمات. إلا أنه مع ابتكار القصور والمعابد والمباني العامة ظهرت هناك احتماليةُ مساحات أفسح من ذي قبل لتخزين حركي للبشر والطعام والأموال ... إلخ. وهذا التخزين الأكبر يتيح قدرات أكبر من ذي قبل للانبعاث الحركي. من هذه الجهة تشبه الإمبراطوريات القديمة زنابكَ هائلة ملفوفة تعبَّأ وتدار بإحكام حول وُصْلة ضخمة، ثم تطلق في العالم كانثناء سياسي.

يتبع التخطيط الحضري القديم بوضوح هذا النموذج الدوراني النابذ. فقد كانت مدن بلاد الرافدين ومصر واليونان والإمبراطورية الرومانية جميعها تقريبًا مخططة حول تخزينٍ مركزي للقوة الحركية الاجتماعية. تختزن المعابد القوة الروحانية، فيما تختزن القصور القوة السياسية، وتختزن صناديق الخزانة القوة الاقتصادية [(104)]. ومع أن كثيرًا من المدن القديمة كانت منقسمة داخليًّا عبر تخطيط شبكي، فإن وجود المركز سابق لوجود تلك الشبكة أو التخطيط [(105)]. فيتم إخضاع المدينة القديمة وشبكة البلدان للعلاقة بين المركز والمحيط. في البداية يُحدَّد المركز على أنه محور الكون ومركزه؛ ثم تقاس الخطوط المنبثقة منه وتُقسَّم ثانيةً على هيئة شبكة. تنطلق جميع الاتجاهات الأساسية التي تقوم عليها الشبكة من **محور الكون** (*axis mundi*) في المدينة، التي غالبًا ما تكون مبنية على نموذج مصغّر للكون (cosmos)[(106)]. وتمامًا مثل حركة السماوات، شهدت المدينة أيضًا حركة؛ تتمثل في التواتر الكوزموبوليتيكي (cosmopolitical periodicity). ففي وسط مدينة بابل، على سبيل المثال، كان هناك المعبد و / أو القصر، وخارج المركز مساكن الموظفين العموميين ثم التجار؛ وخارج السور كانت هناك الأحياء خارج المدينة، ثم تعقبُها المناطق الزراعية، وهكذا إلى مُحيط المدينة وهامشها: تراتبية نابذة شاسعة من علاقات السلطة والوجاهة تنبثق من المدينة إلى خارجها. تقوم أرياف الإقليم بتعبئة وإدارة الزُنبُرك من خلال القوة الجابذة (مخزون حركي من النبات والحيوان والجهد)؛ أمّا المدينة المركزية فتختزنها، ثم تطلَق وتعيد دوران تلك الطاقة الالتفافية من جديد عبر البلدات والأقاليم المحيطة في

دوائر مُتراكِزة، مثل زلزال كبير ذي موجات ارتدادية. شعَّب ملوك بلاد الرافدين ومصر السلطة إلى الخارج والأسفل، في صورة ضرائب وقوانين وأوامر عسكرية وأشغال عامة والقنوات المائية والطرق المعبَّدة التي تؤدي إلى وسط المدينة وتخرج منها؛ أمّا الدول المدن في اليونان ففيها تتشعب السلطة إلى الخارج وأفقيًّا عبر شبكة من المدن.

مع ابتكار المَركبة ذات العجلات حوالى عام 3000ق.م، أصبحت القوة النابذة في المركز أكثر توسعًا بأضعاف مضاعفة [107]. والعَجَلة هي الدائرة التي تدور وتعيد الدوران حول محور مركزي. تربط العرَبَة هذه العَجَلة بمحرِّك حيواني. من خلال هذا الدمج، يتغير الإقليم إلى الأبد فيصير سلسلة من الممرات والمنافذ والجسور؛ إذ لا يصبح سوى نقاطِ وصولٍ ورحيل للتدفقات الاجتماعية (من الجيوش والعبيد وموارد المياه والتوريدات والسِّلَع ... إلخ) [108]. بعد ظهور عربات النقل والبضائع التي تجرّها الخيول، تغيَّر وجه الإقليم من مُنعطَف داخلي لمخزونٍ ثابتٍ نسبيًّا إلى "محطّة وميناء متجاوز" trans - port - (st)ation أو دائرة تعبُر من خلالها التدفقات المارّة بين المركز والمحيط. يصبح الإقليم وسيلةَ نقل؛ أي الموانئ التي يمر خلالها المجتمع ويعبر. حينئذ يتم حشد الجماعة الإقليمية المستقرة وأواعيها في حالة تحرُّك مائعة (ولكن منظمة مركزيًّا).

تدمج القدرةُ الحركية السياسية قوةَ التراكم الجابذةَ وقوةَ الإدارة النابذةَ، لتكوِّن دورانًا متواصلًا بين الداخل والخارج. تتيح هذه الحركة الاجتماعية حدوث صدىً لكامل الإقليم. تصدر الأوامر والقوانين من الداخل (أي من الملوك والفراعنة والأباطرة والأمراء) عَبرَ المدن والبلدات؛ فتستجيب الأشياء والسكان وتعمل وفقًا لها. نجد هذا مؤكدًا من بلاد الرافدين إلى روما. شيّدت جميع الإمبراطوريات القديمة نظمَ مواصلات ضخمة، من طرق وقنوات مائية، تؤدي إلى وسط المدينة. من ثم فسلطة الإمبراطوريات النابذة هي تحديدًا سلطة المجيء والذهاب بين المركز والمحيط كيفما شاؤوا ومتى شاؤوا [109].

القوة النابذة (قوة الطرد المركزي)

على النقيضِ من البدوي - الذي يُعرَّف من خلال النبذ الإقليمي والخارجانية الاجتماعية (social exteriority) (اللاإقليمية الاجتماعية (aterritoriality)) من مجتمع يتكون من نظراء نسبيًّا - ترمز شخصية الأعجمي قبل كل شيء إلى وضعية سياسية من "الدونية"، توجد داخل وخارج الإقليم الاجتماعي معًا. فبينما "تدع" القوة الجابذة ببساطة البدوي خارج التراكم الإقليمي، تعقِد القوة النابذة تناغمًا تراتبيًّا بين الداخل والخارج حول مركز ما. من ثم فليس الأعاجم ببساطة مجرد بدو في الجبال "خُلِّفوا" خارج المجتمع؛ وهم أيضًا ليسوا مجرد غرباء قدِموا من أقاليم أو مدن مختلفة، أو حتى أناس استُعبدوا. بل يرمز

الأعجمي إلى دونية **قد نُزع عنها الطابعُ السياسي** تحديدًا (أي نبذ سياسي) داخل وخارج الدولة المركزية التي أقامتها القدرة الحركية السياسية القديمة.

"الأعجمي" هو المهاجر قديمًا، ويُعرَف بالحراك الناتج من النبذ السياسي. عند أرسطو، تشير العُجْمَة (barbarism) - قبل أيّ شيء - إلى الدونية السياسية: وهي عجزٌ طبيعي عن الإبانة والفصاحة أو التفكير العقلاني، يَعوق صاحبه عن المشاركة في الحياة السياسية. فإن الناس إذا لم تكن لديهم دولة - مدينة، لن يكون بإمكانهم أن تصبح لديهم عقلانية سياسية [(110)]. الأعاجم هم أولئك الذي تخلق لديهم مخيماتهم المؤقتة وحراكهم، بل وحتى ابتعادُهم جغرافيًّا عن المدينة (polis)، دونيةً طبيعية. يقول هيرودوت "بدلًا من تأسيس البلدات أو الأسوار، كانوا جميعهم رماةً فرسانًا يحملون بيوتهم معهم، ويقتاتون من قطعانهم لا من الحقول المزروعة" [(111)]. فالأعجمي هو الشخصية الاجتماعية التي يجري ضمّ حركتها الدنيا في صورة عبودية (أو فصل تلك الحركة في صورة إبادة) من أجل توسيع النفوذ السياسي والعسكري المتصاعد للدولة.

ابتُكرت فكرة الدونية السياسية الطبيعية والشخصيات الاجتماعية المرتبطة بها، مثل الأعجمي، من أجل وضع وصياغة التصورات حول العبودية السياسية. كانت المشكلة هي أن المهاجر ما عاد ببساطة "هناك في الخارج" بل "هنا في الداخل" أيضًا، في صورة عبد أو أجنبي. من هذه الجهة تكون الوضعية السياسية للمهاجر وسطًا بين الإنسان والحيوان؛ فهو داخل المدينة ولكنه لا ينتمي إليها. تسمى شخصية المهاجر القديمة "الأعجمي" أو "الشخص الدون"، ولا يسمى "العبد"، لأن هناك حاجة إلى مفهوم العُجْمَة أو الدونية الطبيعية أولًا من أجل شرعنة العبودية. فلا يمكن أن يصبح أحدُهم عبدًا حقًّا، وفقًا لأرسطو، ما لم يكن أولًا وبصورة طبيعية أعجميًّا. وسواء كان الأعجمي مستعبَدًا في الواقع أم لا، فإن هذا لا يغيِّر حقيقة أنه معرَّض للعبودية حيثما حلّ؛ فهو العبد الحقيقي والطبيعي، بغضّ النظر عن الاستعباد الواقعي.

أجاد أرسطو فهم واستيعاب مفهوم الدونية السياسية القديمة؛ إذ يحاجج في كتابه **السياسات** أنه لا يمكن تعريف العبد بمجرد كونه مستعبَدًا فحسب. الشرط العملي للعبودية لا يخبرنا بالضرورة شيئًا عن طبيعة هذا الكائن الذي هو العبد. يقول أرسطو إن من الممكن لبعضهم أن يكون مُستعبَدًا من دون وجه حق، وحينها "لا يمكن للمرء القول إن إنسانًا ما عبد ما لم يكن يستحق هذه العبودية" [(112)]. يمكننا التمييز في كتابات أرسطو السياسية بين صنفين من العبيد: العبد قضاءً وقدَرًا (slave by fortune)، والعبد طبْعًا وطبيعةً (slave by nature). العبد قضاءً وقدَرًا ليس عبدًا على وجه الحقيقة، لأن هذا العبد أو هذه الأمَة ربما استُعبدا مصادفة أو من دون وجه حق؛ أي العبودية المدنية مثلًا. أمّا العبد أو الأمَة طبْعًا وطبيعةً فمن ليس فيه أو فيها أيُّ صفة من صفات السيادة بالطبيعة. اسم هذا الصنف من العبيد طبْعًا وطبيعة أو العبيد على وجه الحقيقة

هو ما يسميه أرسطو "الأعجمي"، أو "البربري" اشتقاقًا من الكلمة اليونانية *barbaron* (وتُكتب بالأبجدية اليونانية βάρβαρον). وبقدر ما تعني كلمة "عبد" أنه "عبدٌ طبْعًا وطبيعةً"، لا قضاءً وقدرًا، فإن "الأعجمي والعبد هم في الطبيعة سواء"، وفق أرسطو الذي يضيف قائلًا: "من هذه الجهة لا تُحب اليونانُ أن تسِم نفسها بالعبودية، بل تقصُرُ هذا الوصف على الأعاجم. غير أن اليونان، باستخدامهم هذه اللغة، يقصدون العبيدَ طبْعًا وطبيعةً، هؤلاء الذين تكلّمنا عنهم بدايةً" [(113)]. من ثم فالأعجمي ليس مُستعبَدًا فحسب، بل هو الإنسان الذي من طبيعته أن يكونَ في مرتبة أدنى من المركز السياسي؛ وهو المدينة، أي الدولة - المدينة في السياق اليوناني.

تنحدر الكلمة اليونانية *barbaros* من محاكاة صوتية لما يُثرثِر به الأجانب الذين لا يتحدثون اليونانية [(114)]. ومن ثم فتحديد "طبيعة" الأعجمي أمر يتصل فعلًا بمركز جغرافي وسياسي؛ وهو في هذه الحال المدينة اليونانية. والعُجْمَة هي بالفعل حكم وتقرير سياسي. ومحيط المركز هو ذلك المحيط الأعجمي المتحرك الأدنى مرتبة، وهو محيط يشهد عمليات الانتشار، وهو في النهاية محيط لا يمكن استكناه طبيعته. وفقًا لهذا، فنقيض الكلمة اليونانية "بربري" (*barbaros*) هي "المواطن" (*civis*) أو "المدني" (*polis*)، أي كلتا الكلمتين التي تنطبق على المدن [(115)]. فالأعجمي إذًا، عند اليونانيين، هو "غير يوناني، لا يقطن المدينة" [(116)].

سبب كون الأعاجم في مرتبة أدنى هو كلٌّ من وضعيتهم كغير يونانيين (فمعظم غير اليونانيين أيضًا لم يتحدثوا اليونانية) وعجزهم عن استخدام الخِطاب السياسي والحديث العقلاني (*logos*) اللذين ارتبطا سياسيًّا بالخطاب الذي هو يوناني على وجه التحديد. ولهذا فإن شخصية الأعجمي تجمع ثلاثة مفاهيم جميعها ترتبط بالجهاز السياسي النابذ. تلك المفاهيم هي: (1) العجز عن الحديث بلغة المركز السياسي (وهي اليونانية هنا)؛ (2) والعجز عن استخدام الحديث العقلاني الموجود في المركز السياسي (لوغوس)؛ (3) وحراك جغرافي مفرط بالنسبة إلى المركز السياسي (المدينة).

ومع أن كلمة "بربري" نشأت لدى اليونان، وتلقّفها الرومان مباشرة، فإن عمليات النبذ للمهاجرين في الإمبراطوريتين المصرية والسومرية قد برِّرت من خلال نظرية الدونيِة السياسية الطبيعية ذاتها. فعلى سبيل المثال، كثير من التسميات التي تطلَق على "العبد" تعتمد على **الوضعية الجغرافية الطبيعية** وعلى **حِراك** المهاجرين، لا على مجرد المصادفة أو محضِ الوصف لكونهم مستعبَدين فعلًا. وتحوي أقدم الألواح المعروفة التي بقيتِ إلى يومنا هذا (شريعة أور - نَمّو [ملك سومر وأكاد] السومرية، المكتوبة بين حوالى عامي 2100ق.م و2050ق.م، وشريعة حمورابي المكتوبة بين حوالى عامي 1792ق.م و1750ق.م) شرائعَ قانونية تشير بوضوحٍ إلى أن الأجانب **جغرافيًّا**

وشعوب **الجبال** كانوا من بين أوائل العبيد [(117)]. تظهر أولى التسميات للعبد - *nitakur*، وتفسيرها: *nita* بمعنى "ذكر"، و*kur* بمعنى "جبل" - في سومر القديمة، وهي تسمية تعني القول "أناس غرباء / أجانب يعيشون في الجبال". أمّا التسمية الأكادية للعبد، وقد أتت لاحقًا، فهي كلمة *arad*، وهي أيضًا مشتقة من كلمة *wardum* التي تعني "الجبل" [(118)]. وفي مصر، كانت غالبية العبيد الأجانب - الذين هم في الأصل أسرى - توصَف وفقًا لحراكهم جغرافيًّا فيقال عنهم *shasu*، أي "هائمين"، بغضّ النظر عمّا إذا كانوا في الواقع يهيمون ويديمون التنقل أم لا. هذه المصطلحات القديمة جميعها رموز وتسميات تنتمي إلى سياسات الحركة، لأنها تقوم بعملية تطبيع للعلاقة بين الجغرافيا والحراك والدونية السياسية للمهاجر. وبما أن كلمات *nitakur* و*wardum* و*shasu* هي أيضًا مرادفات لمفهوم "العبيد طبْعًا وطبيعةً"، بغضّ النظر عن مكان معيشتهم أو ما إذا كانوا مستعبَدين فعلًا؛ فإن هذه المصطلحات كانت نذيرًا سياسيًّا بظهور مفهوم العُجْمَة لدى اليونان والرومان.

مع ظهور العبودية قديمًا، أصبحت الجبال من مستودعات العمالة المستعبَدة، فتُجلَب من هناك إلى المدن. أصبحت حركة المهاجرين هي المحرك الفعّال للدولة قديمًا. وتبَعًا لذلك لم يكن ممكنًا الاستمرار في الإشارة إلى وضعية المهاجر فقط بصفتها مجرد وضعية لاإقليمية (وذلك في شخصية البدوي)، وإنما صار لزامًا الإشارة إليها وفقًا لبعض السمات الأخرى التي قد تلتصق بالمهاجر حيثما ذهب وحَلّ؛ وتلك السمات هي الدونية السياسية والطبيعية مع احتمالية سقوطه في العبودية، أي كونه دائمًا على صلة بالمركز السياسي.

وتمامًا مثلما هي البدواة ناتج نوعين من التوسع الإقليمي من خلال النبذ (داخليًّا وخارجيًّا)، كذلك العُجْمَة والدونية السياسية هما أيضًا ناتج نوعين متزامنَين من التوسع من خلال النبذ. داخليًّا، تقوم القدرة الحركية السياسية بنبذ وطرد الفلاحين والمَدِينين من بيوتهم، باعتبارهم في مرتبة أدنى داخليًّا، فتتوسع من خلال توظيفهم عمالة قسرية (forced laborers) وعبيدًا يعملون بالسُّخرة لقضاء (ردِّ) ديونهم (debt slaves). أمّا خارجيًّا، فتقوم القدرة الحركية السياسية بنبذ الأعاجم من الجبال، عبر الحروب والاستعمار والاختطاف، فتتوسع من خلال العبودية. فالدولة السياسية هي أبعد ما تكون عن حالة السكون أو الثبات؛ فوفق بول فيريليو "جهاز الدولة هو - في الواقع، وببساطة - جهاز وأداة ترحيل (déplacement)، ويبدو استقراره مؤكدًا من خلال سلسلة من عمليات جيروسكوبية مؤقتة من "نزع التموضع الجغرافي" (delocalization) و"إعادة التموضع الجغرافي" (relocalization)" [(119)].

التوسع الداخلي من خلال النبذ

يكون التوسع الداخلي من خلال النبذ سببًا في ظهور الهجرة الناتجة من العمالة القسرية (forced labor) وعبودية السخرة لقضاء الديون (debt slavery). بالنسبة إلى الدول القديمة، كان التوسع العام ممكنًا غالبًا من خلال العمالة القسرية، أو ما كان يسمى "السخرة" [120](corvée). ليست السخرة هي نفسها عبودية الرِّق (امتلاك رقاب البشر)، بل هي نمط من العمالة غير المدفوعة أو العمالة الإجبارية، التي غالبًا ما ترمز إلى وضعية اجتماعية أدنى. كانت جميع الأشغال العامة الكبرى في بناء الدولة - مثل شقّ القنوات وتعبيد الطرق وبناء المعابد والأسوار وأعمال التعدين والخدمة العسكرية - ممكنة من خلال فصل الفلاحين عن بيوتهم في الأرياف وضمهم إلى دائرة العمل مدة شهور، وأحيانًا سنوات، إلى أن يتم إنجاز كل مشروع من تلك المشروعات. كان الفلاحون يزوَّدون بالمؤن، ويسكنون في معسكرات خاصة، ويعاد توزيعهم على المشروعات. كان مهاجرو العمل بالسخرة في مصر يؤخذون من مزارعهم بالقرب من نهر النيل ويتم إسكانهم مؤقتًا في معسكرات قريبة من مواقع الإنشاءات؛ أمّا في بلاد الرافدين فكان العمال المهاجرون يوضعون أيضًا في معسكرات مؤقتة ويظلون هناك في موسم الشتاء فقط، لكي يعاد توزيعهم على الأشغال الزراعية خلال فصل الصيف [121]. وقد أصبح ممكنًا إيجاد وتوسعة الأشغال العامة غالبًا بفضل النبذ الداخلي لسكان الدولة على حساب وضعيتهم السياسية كمزارعين أحرار [122]. من ثم، فقد كان التوسع النابذ العام قائمًا على نبذ الفلاحين، متمثلًا في شخصية العبد المُسخَّر؛ إذ جرى إنزالهم - بشكل مؤقت - إلى وضعية اجتماعية أدنى.

لم يكن الترحيل داخليًّا فقط لأغراض التوسع العمومي؛ فقد كان التوسع الخاص والثروة أيضًا يكدَّسان من خلال النبذ الداخلي للعبيد بالسخرة الذين يعملون من أجل قضاء ديونهم. هذا النوع من العبيد هم من يصبحون لاسياسيين أو في مرتبة أدنى، وذلك نتيجة إخفاقهم في سداد ديونهم. يفقد هؤلاء المَدِينون وضعيتهم السياسية، وكثيرًا ما ينتهي بهم المطاف إلى الهروب للعيش في الجبال مع بقية الأعاجم.

صارت الديون القديمة وعبودية السخرة لقضاء تلك الديون ممكنتين عبر القوة النابذة للدولة السياسية المبكّرة. وقد هيّأت الأفعال الجابذة في المجتمعات الإقليمية ظروف نشأة المباني العامة المركزية الأولى (المعابد). إلا أنه بمجرد اتساع تلك المراكز، ظهرت القصور (القائمة حول المعابد) وبدأت في جمع التبرعات وتلقّي القرابين من سكان الإقليم [123]؛ وقد بدأ الكهنة في بلاد الرافدين في توظيف الفائض واستخدامه لتقديم القروض للسكان. فبعض أولى الوثائق المكتوبة في حضارة بلاد الرافدين هي عبارة عن ألواح توثّق الأرصدة والديون، والحصص والجرايات التي تقدِّمها المعابد، والأموالَ المستحقَّة مقابل تأجير بعض الأراضي التابعة لتلك المعابد. وكانت

قيمة تلك القروض تُقدَّر بالشواقِل الفضية (الشيقل = بوشِلًا من شعير = مقدار ما يوزَّع للفرد من المؤن والجرايات في ثلاثين يومًا) [(124)]؛ وكان الكهنة لاحقًا يستخدمون ذلك الفائض والقرابين لتقديم القروض إلى التجار الذي يبادلون الحبوب والأطعمة مقابل الأحجار والأخشاب والمزيد من الفضة من خارج الوادي.

ومع أنه لا يُعرَف تحديدًا متى نشأت القروض ذات الفوائد، يشير عالِم الأنثروبولوجيا الأميركي ديفيد غرايبر إلى أن من الراجح كون تلك القروض ابتُكرت لدعم القوافل التجارية، لكي يكون ممكنًا تعويض المعابد مقابل جهدها في المحاسبة [(125)]. يقول غرايبر "بحلول عام 2400ق.م، يبدو بالفعل أنه كان من الممارسات الشائعة من جانب المسؤولين المحليين، أو التجار الأثرياء، أن يقوموا بتقديم القروض للفلاحين الذين يقعون في مشكلات مالية مقابل ضمانات، ثم أن يبدأوا بالاستيلاء على ممتلكاتهم ومُصادرتها إذا لم يستطيعوا سَدادَ تلك القروض" [(126)]. فإن كان المحصول شحيحًا وعجَزَ المَدِينون عن السداد، يبدأ حينها الدائنون في الاستيلاء على مواشيهم وبيوتهم وحقولهم، ثم على أطفالهم وزوجاتهم، وأخيرًا على المَدِين نفسه ليعمل عبدًا بالسخرة حتى استيفاء الدين. وهذا العبد يُنبَذ من وضعيته السياسية، ويُطرَد من بيته وأهله، ويعمل قسرًا وبالإكراه لدى الدائن. من هذه الجهة تبرز أهمية مأسَسَة "عبودية السخرة لقضاء الديون" بالنسبة إلى التوسع النابذ في التراكم العام والخاص، حتى وإن لم يكن هذا التوسع يقوم على محض العبودية الطبيعية. تبدأ الديون باعتبارها مستحقَّة للمركز (المعبد والقصر الملكي)، ثم تتجه إلى الخارج في صورة عبودية مستحقَّة لأفراد أثرياء.

من النتائج الأخرى لذلك النمط من العبودية (عبودية السخرة لقضاء الديون) أن الفلاحين كانوا خلال مواسم الجفاف أو المحاصيل الهزيلة - خوفًا من تلك العبودية - يتوقفون عن الزراعة بشكل جماعي، وينضمون إلى جماعات الأعاجم في الجبال أو أطراف الصحارى [(127)]. لذا فالنبذ نتيجة الديون له جانبان: فقد يُنتِج زيادة في عدد العبيد لدى التجار والمسؤولين، أو إذا فرَّ الفلاحون إلى الجبال وصاروا أعاجم لاسياسيين فقد يقعوا في أسر الجيوش أو الباحثين عن العبيد، فيصبحوا عبيدًا عموميين؛ أو يُباعوا عبيدًا "طبْعًا وطبيعةً" من أجل المكاسب الخاصة. بالتأكيد إذا وصل هذا الانشقاق والفرار إلى درجة معيّنة من الامتداد أو القوة فقد يقوِّض أيضًا القدرة الحركية السياسية تمامًا؛ وهذا بالضبط سبب إعلان الملوك السومريين ثم البابليين بصفة دورية شطب الديون عن جميع العبيد بالسخرة (ولكن ليس عن جميع العبيد)، وكان هذا الأمر يسمى "إعلان الحرية" أو "أمارجي" (*amargi*) (وتعني حرفيًّا "العودة إلى الأم")؛ لأن هذا الأمر يعيد توحيد العائلات التي فرّقتها العبودية [(128)]. هذا الإعلان أداة حركية مهمة لضبط وتنظيم الدوران بين حالَي الحياة السياسية والحياة

الهمجية (العُجْمَة) [129]، وهو يهدف إلى خلق النسبة الحركية المناسبة بين نبذ الأعاجم من بيوتهم وتوسُّع وتمدد الدولة أو الأفراد النافِذين.

التوسع الخارجي من خلال النبذ

إضافةً إلى التوسع **الداخلي** من خلال النبذ، تُنتِج القدرة الحركية السياسية مهاجرين أعاجم عبر توسُّع **خارجي** من خلال النبذ في الحروب والاستعمار والاختطاف. كان ممكنًا بناء جيوش للدولة والمدينة القديمة من خلال اقتران وتتابُع حركة الأعاجم. كان أحد الأهداف الأساسية للجيوش قديمًا هو الحصول على الأسرى واسترقاقهم. قد يكون هؤلاء الأسرى الأرقاء أيّ صنفٍ من البشر ممن هم في مرتبة أدنى سياسيًّا، ومن ثم هناك إمكان لاسترقاقهم واستعبادهم؛ فقد يكونون حرفيين اختطفهم الجيش الغازي المحتل من أوطانهم، أو جنودًا مقاتلين هُزموا أو أسِروا، أو رعاة بدوًا يعيشون في الجبال أو الصحارى فاختطفهم الجيش الغازي، أو نساءً وأطفالًا غير محاربين في الأراضي المفتوحة المحتلة، أو خليطًا من كل هؤلاء بمن فيهم عبيد السخرة وعبيد الغذاء والطعام (والصنف الأخير هم أطفالٌ باعهم آباؤهم مقابل الحصول على الطعام).

على سبيل المثال، كانت "المملكة الحديثة" في مصر (1558 - 1080ق.م) ترسل البعثات لشراء و / أو لاختطاف "العمال" من دلتا النيل أو البدو من آسيا [130]. أمّا اليونانيون فقد جلبوا الأعاجم من أراضيهم في حوض البحر الأبيض المتوسط، وخاصة من المناطق الفينيقية الجبلية [131]. في حين جمع الرومان عبيدًا من جميع أنحاء حوض البحر الأبيض المتوسط، وخاصة من مناطق الأعاجم الشمالية، مثل سكيثيا [132](Scythia).

كانت العبودية إلى حد كبير أبرزَ أسباب نبذ البشر وهجرتهم في العالم القديم [133]. وقد شكّل العبيد في أثينا القديمة حوالى ثلث السكان في الفترة بين القرنين الخامس والثالث قبل الميلاد [134]، وفي إيطاليا الرومانية شكلوا أيضًا ثلث السكان بين القرنين الرابع والثاني قبل الميلاد [135]. أمّا في مصر وسومر فقد كان الوضع أعقد من أن نستطيع تقدير عدد العبيد، ولكن إذا وضعنا في الحسبان عددَ السكان الذين جرى ترحيلهم وتهجيرهم كأحد المتطلبات البنيوية لحروب الدولة والأشغال العامة فيها (بمن في ذلك عمال السخرة والسجناء والعبيد الذين يعملون بالسخرة لقضاء ديونهم)، فهذه النسب ستماثل بسهولة نسبتهم في اليونان وروما [136].

مثّلت الجبال والصحارى والأراضي الأجنبية مصدرًا مستمرًّا للعبيد المهاجرين. وفقًا لفرنان بروديل، "دائمًا ما مثّلت الجبال مستودعًا للرجال الذين تمتهنهم وتستخدمهم شعوب أخرى" [137]. متى ما دعت الحاجة إلى التوسع، كانت توظّف قوة نابذة في المحيط لاصطياد الأعاجم؛ الذين بمجرد أسرهم يعادون إلى المركز ويُمتهنون ويُستخدَمون في جميع أشكال التوسع

السياسي [138]. كان العبيد الأعاجم يُجبَرون على أداء الخدمة العسكرية العمومية، ثم يُرسَلون لجمع المزيد من العبيد أو لغزو المزيد من الأراضي لتدخل في طاعة الحاكم؛ وهي عملية دوران اجتماعي دائمة التوسع، من المركز إلى المحيط وبالعكس [139]. باختصار، كان التوسع الداخلي والتوسع الخارجي من خلال النبذ ممكنين فقط بفضل نوع جديد من القدرة الحركية السائدة التي أمكَن تطويعها وخزنها وتوجيهها إلى الخارج إلى مسافات كبيرة من خلال القوة النابذة.

(99) يسمي لويس ممفورد هذا "الآلةَ الضخمة" (megamachine). يُنظر:
Lewis Mumford, *The Pentagon of Power: The Myth of the Machine*, vol. 2 (New York: Harcourt .Brace Jovanovich, 1970), pp. 236 - 360

يختلف مدى مركزية مركز هذه الحركة الدائرية تبعًا للإمبراطورية. كان المحور في مصر وروما شديدَ المركزية. أمّا في حالة سومر، وفي الحالة اليونانية أيضًا على الخصوص، فكان المركز أكثر انتشارًا في أوساط المدينة في داخل الإمبراطورية. إلا أن الإجراءات المنسَّقة لأوساط المدينة في الحالتين الأخيرتين ظلت تعمل قوة مركزية حركية اجتماعيًّا. ووفق ما يقوله دولوز وغوتاري، "تمثّل سومر اختيار حل المدينة، في مقابل مصر التي تمثّل الحل الإمبراطوري. إلا أن حوض البحر الأبيض المتوسط - شاملًا البيلاسغيين والفينيقيين واليونانيين والقرطاجيين - كان إلى حد أكبر هو أصل النسيج الحضري الذي تمايز عن البنى الإمبراطورية المشرقية".
Gilles Deleuze & Félix Guattari, *A Thousand Plateaus: Capitalism and Schizophrenia*, Brian .Massumi (trans.) (London: Continuum, 2008), p. 432

(100) أصل الكلمة الإنكليزية politics، بمعنى "سياسة"، هو من الكلمة اليونانية polis، التي تعني "مدينة"؛ والكلمة اليونانية - بدورها - مشتقة من الجذر الهندو - أوروبي البدائي *pel* - ، الذي يعني "القلعة أو المكان العالي الحصين".

(101) "كانت المجتمعات الأقدم تنظَّم تَراتبيًّا وتُرتب نتيجة للتمييز بين المركز والمحيط".
Niklas Luhmann, *Theory of Society*, Rhodes Barrett (trans.), vol.1 (Stanford: Stanford University .Press, 2012), p. 91

(102) التراكُز هو اتحاد المركز (concentricity). (المترجم)

(103) من المثير للاهتمام مقارنة هذه العملية بما جرى في الإمبراطوريات الشرقية، وخصوصًا الصين. غير أن عجز كتابنا هذا عن تقديم عرض شامل لهذا التاريخ الشرقي لا يعني أنني أتبنى رؤية ماكس فيبر أن الإمبراطوريات والمدن الشرقية كانت "كتلًا من الغياب" (clusters of absences). أرجو أن تتناول الكتب مستقبلًا هذه المسألة بتفصيل أكبر. لمطالعة مصدر رائد وممتاز عن هذه القضية، يُنظر:
.Engin Işin, *Citizenship after Orientalism: An Unfinished Project* (London: Routledge, 2014)

(104) Edith Porada, "The Relative Chronology of Mesopotamia: Part 1, Seals and Trade (6000 - 1600 B.C.);" Donald Hansen, "The Relative Chronology of Mesopotamia: Part 2, The Pottery Sequence at Nippur from the Middle Uruk to the End of the Old Babylonian Period (3400 - 1600 B.C.)," both in: Robert Ehrich (ed.), *Chronologies in Old World* .*Archaeology*, 3rd ed. (Chicago: University of Chicago Press, 1992), pp. 77 - 121, esp. p. 87

(105) يمكن أن يُرى هذا بوضوح في إنشاء نظام "كاسترا" (*castra*) الروماني (وهو معسكرات للقوات العسكرية)، الذي تحوَّل لاحقًا إلى قرى ومدن. كان ميل الشبكة كلها - أولًا وقبل كل شيء - نقطة محورية (الديكومانوس الرئيسي (*decumanus maximus*) والكاردو الرئيسي (cardo maximus)) تقاس منها الاتجاهات الأصلية، وينقسم عندها المعسكر. "في تلك الأثناء، كان الطرف الذي يقوم بالاستقصاء يحدِّد خط الوسط في المعسكر (وهو الديكومانوس الرئيسي)، الذي يجتازه محور ذلك المعسكر (الكاردو الرئيسي). شكّل هذان الخطان قِوامَ المسارين اللذين يشطران المعسكر، وهما "الطريقان الرئيسيان" (*via principalis*)، بعرض 30 مترًا. كان يجري تمييز جميع الـ *strigae* (أو المساحات المستطيلة الشكل حيث كانت الخيام تنصب) المختلفة؛ تمامًا مثلما كانت تميَّز زوايا المعسكر المستطيل الشكل".
.Martin Brice, *Stronghold: A History of Military Architecture* (London: Batsford, 1984), p. 48

(106) من أجل مطالعة استعراض ممتاز لنظريات التخطيط الحضري القديم، ومن بينها التصميم الكوني لتلك النظريات، يُنظر:
Michael E. Smith, "Form and Meaning in the Earliest Cities: A New Approach to Ancient Urban .Planning," *Journal of Planning History*, vol. 6, no. 1 (February 2007), pp. 3 - 47

(107) كان الشكل المربع والشكل الشبكي أيضًا مهمَّين اجتماعيًّا، ولكن غالبًا ما كانا يخضعان للشكل الدائري ودورانه النابذ.

(108) يُنظر:
Paul Virilio, *Negative Horizon: An Essay in Dromoscopy*, Michael Degener (trans.) (London: .Continuum, 2006), p. 48

(109) هناك مقولة يعزوها بول فيريليو إلى المنظّر الاستراتيجي الصيني القديم سيما فا (Sima Fa)، تقول: "يكون الجيش دائمًا قويًّا بدرجة كافية حين يكون بإمكانه المجيء والذهاب، والكر والفر كيفما شاء ومتى ما شاء".

Ibid., p. 58.

(110) يقول أرسطو إن "الإنسان بطبعه مخلوق سياسي، وأيّ شخص غير مدني (أي لا يعيش في دولة - مدينة) - لا بمحضِ المصادفة والاتفاق، وإنما طبْعًا وطبيعةً - هو إما من سفلة البشر أو أسمى منهم؛ إما أن يكون حيوانًا أوِ إلهًا".

Aristotle, *Politics*, C. D. C. Reeve (trans.) (Indianapolis: Hackett, 1998), book I, chap. 2, 1253a, pp. 1 - 30.

(111) Herodotus, *The Landmark Herodotus: The Histories*, Andrea L. Purvis (trans.), book 1, chap. 4 (New York: Pantheon Books, 2007), sec. 46.

(112) Aristotle, *Politics*, book 1, chap. 6, 1255a, p. 25.

(113) Ibid., chap. 2, 1252b, p. 5; chap. 6, 1255a, p. 30.

(114) Anthony Pagden, *The Fall of Natural Man: The American Indian and the Origins of Comparative Ethnology* (Cambridge: Cambridge University Press, 1982).

(115) Ibid., p. 15.

(116) Ibid., p. 17.

(117) Isaac Mendelsohn, *Slavery in the Ancient Near East: A Comparative Study of Slavery in Babylonia, Assyria, Syria, and Palestine, from the Middle of the Third Millennium to the End of the First Millennium* (New York: Oxford University Press, 1949), p. 74.

(118) Ibid., p. 7.

(119) Virilio, p. 56.

(120) تناول هذه النقطة بتفصيل أكبر كلٌّ من موزيس فينلي، عن الحالة اليونانية، وإسحاق مندلسون عن حالات إمبراطوريات أخرى في الشرق الأدنى. يُنظر:

Moses I. Finley, "Was Greek Civilization Based on Slave Labour?," *Historia*, vol. 8 (1959), pp. 145 - 164; Mendelsohn.

(121) Mendelsohn, p. 92; Daniel Snell, *Flight and Freedom in the Ancient Near East* (Leiden, Netherlands: Brill, 2001), p. 3.

(122) مع أن هذا ليس تمامًا هو عبودية الرق نفسها، إلا أن الترحيل القسري والعمالة القسرية ما زالا من أنواع النبذ والطرد.

(123) لمطالعة سرد أنثروبولوجي زاخر عن نشأة الديون القديمة وعبودية السخرة لقضاء تلك الديون، يُنظر:

David Graeber, *Debt: The First 5,000 Years* (Brooklyn: Melville House, 2011).

(124) Graeber, p. 39.

(125) هنا يزعم غرايبر أنه يتبع تفسير مايكل هدسون الذي أورده في هذا الفصل:

Michael Hudson, "Reconstructuring the Origins of Interest - Bearing Debt and the Logic of Clean Slates," in: Michael Hudson & Marc Van de Mieroop (eds.), *Debt and Economic Renewal in the Ancient Near East* (Bethesda: CDL Press), pp. 7 - 58.

ويُشير آخرون إلى أن الفوائد ربما كان أصلها، بدلًا من هذا، هو رسوم الإيجار. يُنظر:

Marc Van De Mieroop, "A History of Near Eastern Debt?," in: Hudson & Van de Mieroop (eds.), pp. 59 - 95.

(126) Graeber, p. 65.

(127) Ibid.

(128) Ibid.

(129) الحياة الهمجية هنا هي حياة العُجْمَة الحضارية والثقافية والسياسية، نقيض ما يعيشه أهل الدولة - المدينة (city - state) من حضارة وتمدن. (المترجم)

(130) K. R. Bradley & Paul Cartledge, *The Cambridge World History of Slavery*, vol. 1: *The Ancient Mediterranean World* (Cambridge: Cambridge University Press, 2011), pp. 16 - 17.

(131) Ibid., pp. 13 - 14.

(132) منطقة تاريخية من شرق أوروبا إلى حدود الصين. (المترجم)

(133) يقول موزيس فينلي إن المجتمعَين اليوناني والروماني قديمًا كانا "مجتمعات عبودية حقيقية... حيث كانت النخبة السياسية والاقتصادية تعتمد في المقام الأول على العمالة المستعبَدة من أجل أساسيات الإنتاج".

Moses I. Finley, "Slavery," in: David Sills (ed.), *International Encyclopedia of the Social Sciences*, .vol. 14 (New York: Macmillan, 1968), p. 310

(134) مع أن تقديرات عدد العبيد في أثينا تتفاوت تفاوتًا كبيرًا، فإن أنتوني أندروز يقدِّرها بحوالى 80 ألفًا إلى 100 ألف بين عامي 500ق.م و400ق.م.

.Antony Andrewes, *The Greeks* (London: Hutchinson, 1967), p. 135

(135) Moses I. Finley, *Ancient Slavery and Modern Ideology*, B. D. Shaw (ed.), rev. exp. ed. .(Princeton: Markus Weiner Publishers, 1998), p. 148

(136) .Mendelsohn

(137) Fernand Braudel, *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II*, .Siân Reynolds (trans.) (New York: Harper & Row, 1972), p. 51

(138) "فقاموا بتشييد الطرق وحفر القنوات وإقامة الحصون وبناء المعابد وحرث أراضي التاج الملكي والعمل في المصانع الملكية".

.Mendelsohn, p. 92

(139) لمطالعة مراجعة شاملة لما كُتب عن العبودية القديمة وموضوعات تصنيفها، يُنظر:

.Bradley & Cartledge (eds.)

الفصل الخامس: القوة التوترية

تقوم القدرة الحركية السياسية بتوظيف واستغلال المخزون الجابذ من التدفقات الإقليمية (التجاويف والتلال والقباب)، وتربطها (مكوِّنة دائرة ومركزًا)؛ ثم تجبرها عبر القوة النابذة إلى الخروج من وُصْلة ضخمة مركزية، في عملية دوران دائم التمدد. إلا أنه بمجرد أن تقوم القوة النابذة لدى القدرة الحركية السياسية بتوحيد الوُصَل الإقليمية في كلٍّ متكامل بين المركز والمحيط، يصبح ممكنًا لبعض الوُصَل في المحيط أن تبدأ في الانفصال عن المجموع، وأن تنشئ حركاتها الاجتماعية الخاصة. حين يحدث هذا، قد يتضاعف عدد المراكز السياسية الأخرى؛ ولاحقًا قد تتّحد هذه المراكز في ما بينهما في ظل أوضاع محدودة (لا هي عالمية ولا هي إمبريالية). قد يقوم هذا الرابط الحركي الاجتماعي بتوثيق وربط وُصْلتين أو أكثر معًا، من خلال توجيه تدفقات معيّنة بين هاتين الوُصْلتين، ولكن من دون دمجهما. العقد القانوني هو ذلك الرابط الحركي بين وُصلتين اجتماعيتين يسعى للحفاظ عليهما مرتبطتين معًا، ولكن مع الإبقاء أيضًا على استقلالية نسبية.

تخلق "السيادة المُجزّأة" (parcelized sovereignty) - كما يسميها بيري أندرسون، وهي ما ميزت المجتمع الأوروبي منذ حوالى القرن الخامس إلى القرن السابع عشر - هذا النوع من الحركة الاجتماعية تحديدًا. كانت القوة الإقطاعية مجردَ واحدة من الممالك المتحاربة العديدة، كلٌّ في مركزها، ترتبط معًا من خلال ارتباط العقود القانونية في ما بينها وفي داخلها. لم تعد القدرة الحركية للإقطاع ودول العصر الحديث المبكّر تشبه تلك التي كانت لدى الإمبراطورية المركزية التي توحِّد عبر القوة النابذة أقاليمَ وأراضي غير متجانسة. وما عاد يميز شكل التوسع والنبذ فيها وجود مركز سياسي واحد بقدر ما يميزه وجود آلاف المراكز الضئيلة المرتبطة عبر شبكة من الروابط القانونية القائمة على "التسجيل حفرًا" (*glebae adscripti*): أي الالتزام أو التعاقد على الأرض بما يربط قانونيًّا كلًّا من الأقنان (serfs) والمُقطَعِين (vassals) والسادة (lords) بقطعة من الأرض وفِلاحتها وزراعتها [(140)].

هذا النوع من القدرة الحركية قانونيٌّ بالمعنى الحركي، الذي يحدث فيه أن يربط القانونُ حركةَ الكائنات الاجتماعية بعضها ببعض، وبظرف اجتماعي معيَّن أو بإقليم ما. وهذا أيضًا هو المعنى الاشتقاقي لكلمة "الإقطاع" في اللغة الإنكليزية *feudalism*، باعتباره "قيمةً مرتبطةً بالأرض"؛ وهو معنىً مشتق من الكلمة اللاتينية *feudum*[(141)]، من الجذر اللاتيني *fee* (من الجذر الهندو - أوروبي البدائي - *fehu**، بمعنى "قطيع")؛ المتعلق بكلٍّ من قطعة أرضٍ مُدرّة للدخل

قابلة للتوريث، وبالصلة القانونية بين السيد الأعلى (overlord) والمُقطَع المرتبط بقطعة الأرض "محلّ الإقطاع" (in fee).

ومع أن مفهوم القانون وممارسته قديمان، من ناحية، قِدَم المجتمع الإنساني، فإن القانون الإقطاعي يشمل شريحة من الأنشطة الاجتماعية هي أوسع بكثير ممّا في نُظم العدالة القديمة أو حتى الحديثة. وكما يستعرض بيري أندرسون القضية بتفصيل مطوَّل في كتابه **الانتقال من العصور القديمة إلى عصر الإقطاع**،

كان نظام العدالة هو الشكل المحوري للقوة السياسية؛ التي تحدَّد هكذا من خلال طبيعة الكيان السياسي الإقطاعي. ... ولذا فمن الضروري أن نتذكر دائمًا أن "العدالة" في العصور الوسطى شملت في الحقيقة شريحة من الأنشطة أوسع ممّا يشمل نظام العدالة الحديث، وذلك لأنها شغلت هيكليًّا موقعًا بالغ الأهمية وأكثر محورية في النظام السياسي الكلي. فقد كانت هي التسمية المعتادة للقوة والنفوذ [(142)].

ولهذا فالشكل السائد، وإن لم يكن الحصري، للتوسع السياسي - الحركي عبر النبذ في العصور الوسطى هو الشكل القانوني. خلال العصور القديمة، كانت معظم حالات الهجرة ناتجة من العبودية السياسية، أمّا في العصور الوسطى فكانت نتيجةَ التحولات التي شهدتها المدونات القانونية. فلم تعد قوة التوسع من خلال النبذ في العصور الوسطى مجرد قوة جابذة أو نابذة؛ وإنما صارت قوة توترية قائمة بين أشخاص مرتبطين قانونيًّا. يَنتج من انكماش وانطلاق تلك الروابط القانونية للقوة التوترية نوعٌ ثالث رئيسي من المهاجرين؛ وهو **المهاجر الجنائي** (*criminal migrant*) أو **المتشرد** (*vagabond*).

التوسع القانوني من خلال النبذ

يبدأ تاريخ سيادة التوسع القانوني من خلال النبذ مع انهيار وتفكُّك الإمبراطورية الرومانية وما أعقبه من ظهور عدد هائل من الممالك المتحاربة. ومع مرور الوقت، اندمجت تدريجيًّا تلك الممالك الجديدة والكنائس والجامعات، كلٌّ عبر روابطها القانونية الخاصة، في الممالك المعروفة بأسماء فرنسا وإسبانيا وإنكلترا وروسيا وهنغاريا، وغيرها، في حدود القرن السابع عشر. إلا أنه من بين ممالك العصور الوسطى ودول العصر الحديث المبكّر التي وجدت حتى ذلك الوقت، ظهرت وسادت حركة اجتماعية ضخمة مرتبطة تعاقُديًّا ومتعددة المراكز.

لم تعُد الحركة الاجتماعية، في العصور الوسطى، تنبثق من مركز واحد (هو روما)، وإنما من مراكز متعددة. فكان يوسَّع نطاق القانون والعقود اجتماعيًّا ويعاد تعريفها بصفتها علاقات مُلزِمة بين الأفراد. يختلف هذا عن القانون لدى الإمبراطوريات القديمة، الذي يُحدَّد فقط من خلال عدد قليل من الأفراد المحوريين (الرجال اليونانيين أو الرومان ذوي الأملاك، أو الفراعنة المصريين، أو ملوك بلاد الرافدين)، ثم يُطبَّق ويُنفَّذ - عبر القوة النابذة - على أغلبية المجتمع (العبيد والنساء والأجانب والحرفيين وغيرهم).

إلا أن القانون في أوروبا العصور الوسطى كان قد تحرر من المركز، ونما وتضاعف في المحيط الواسع، حيث كان الأفراد الذين لم يُستعبَدوا يدخلون في علاقات قانونية متبادَلة. وفي ظل غياب القانون المركزي، شهدت أوروبا العصور الوسطى نموًّا هائلًا في التشريعات غير المتجانسة وغير الموحَّدة؛ فعلى سبيل المثال، شهدت ظهور قوانين في الممالك وفي المدن وقوانين عُرفية وقوانين كنسية وقوانين للجامعات. نتيجةً لهذا، ابتكرت العصور الوسطى نظامًا جديدًا من القوانين اللامركزية في التعاقد، يكون بين وُصَل سيادية متعددة تتوسط جميع العلاقات الاجتماعية تقريبًا.

نشأ هذا التحول مع قيام هجرات الأعاجم بالاستيلاء على الضِّياع الرومانية أو القضاء عليها؛ فدفع العبيدَ والرومانَ والأعاجم الآخرين إلى عالَم خطير وملتبس تزايدت فيه هيمنة القادة المحاربين الأقوياء الذين يقودون سلاحًا من الفرسان. نتيجةَ هذا النبذ الجماعي ظهر شكل حركي جديد من الدوران الاجتماعي؛ وهو الارتباط القانوني. غير أن هذا لا يعني اختفاء العبودية تمامًا من أوروبا. بل "كانت التكوينات الاجتماعية الملموسة لأوروبا العصور الوسطى دائمًا عبارة عن أنظمة مركَّبة، بقيت فيها أنماط الإنتاج الأخرى وتشابكت مع النظام الإقطاعي تمامًا" [(143)]. فمع حلول القرن السابع، كانت قوة العمالة من عبيد الأرياف في أوروبا الكارولنجية [(144)] ما زالت تمثِّل ما بين 10 في المئة إلى 20 في المئة [(145)]، وبحلول عام 1086 في إنكلترا كانت نسبة 9 في المئة فقط من القوى العاملة هي من العبيد [(146)].

غير أن القَنانة كانت هي ما ظهرت كعلاقة اجتماعية سائدة ومهيمنة، بدلًا من العبودية وإضافةً إليها أيضًا. سعى العبيد السابقون، والمزارعون الذين خذلهم إنتاجهم الزراعي، والرعاة وكلُّ من كان مهدَّدًا أو نازحًا بسبب غارات الأعاجم، لطلب الحماية ممن لديهم القوة العسكرية. في أشكالها الأولى (خلال القرنين العاشر والحادي عشر)، لم تكن تلك التحالفات الفضفاضة (غير المُحكَمة) بين أشباه النظراء تسمى "إقطاعات" وإنما كانت تدعى "رَهنيات" (*precaria*)؛ ثم خلال القرن الثاني عشر أصبحت أكثر هرمية وتراتبية وقُنِّنَت [(147)]. وكان هؤلاء الأفراد يقدِّمون خدماتهم مقابل حمايتهم في أوضاعهم غير المستقرة. وعلى وجه الخصوص، تطلَّب دعمُ سلاحٍ إقطاعي من الفرسان قدرًا كبيرًا من الإنتاج الزراعي والتعديني والمنسوجات.

وفي ذلك العصر لم تعد العلاقات الإقطاعية علاقات نابذة في عمومها كما كانت خلال العصور القديمة، وإنما صارت متصلة قانونيًّا وتوترية في الغالب. كان الأقنان مرتبطين بالأرض، وكان السادة مرتبطين بالإدارة القانونية لهؤلاء الأقنان. إلا أن السادة لم يكونوا يملكون الأرض، وإنما كانوا بدورهم مرتبطين - كمُقطَعِين - بتلك الأرض "المُقطَعَة" لهم من سيد أعلى يدين له أولئك "السادة" بتقديم خدمات الفرسان العسكرية. كان يضفى طابع رسمي على

مثل هذا التعاقد، عبر قسم الولاء التام (اقتران ووئام (conjunction)) للسيد الذي كان يمسك في حفل رسمي رأس المُقطَع بيديه ثم يقدِّم إليه كتلة من التراب تمثِّل تلك الإقطاعية التي صار متعهدًا بها [(148)]. إلا أن هذا السيد المانح كان أيضًا مُقطَعًا وتابعًا لرئيس أو أكثر من الرؤساء الإقطاعيين، وهكذا يتابَع الأمر في سلسلة من تحالفات وولاءات عدة حتى تصل إلى ملك ما. فكان الملك
سيدًا إقطاعيًّا مهيمنًا على مُقطَعِيه من الأسياد الذين كان متلزمًا تجاههم بعلاقات ولاء متبادَلة؛ ولم يكن عاهلًا أعلى مُنَصَّبًا على رعاياه. ربما كانت موارده الاقتصادية تقع حصريًّا تقريبًا في نطاق نفوذه الشخصي كسيد، ولكن استعانته بالمُقطَعِين أتباعه تكون أساسًا عسكرية الطابع. فلم يكن لديه وصول سياسي مباشر إلى الشعب ككل؛ إذ لم يكن بسطُ سلطته القضائية على الشعب ليتم سوى عبر توسيط طبقات لانهائية من الإقطاع الثانوي (subinfeudation). وفي الواقع ربما كان سيدًا فقط على أملاكه الخاصة، وإلا فهو بدرجة كبيرة مسؤول صوري شرفي [(149)].

لا تُعرَف الحركيات الاجتماعية في النظام الإقطاعي أساسًا من خلال القوة الدورانية والقوة النابذة التي كانت تميز العاهلَ في العصور القديمة، وإنما من خلال القوة الدورانية والقوة التوترية المرتبطتين لدى السادة المهيمنين من بين طبقات لانهائية من الإقطاع الثانوي. وفقًا لأندرسون، فإن "من عواقب مثل هذا النظام أن السيادة السياسية لم تكن أبدًا مركّزة في مركز واحد. وقد تفككت وظائف الدولة في توزيع رأسي إلى الأسفل، في حين كانت العلاقات السياسية والاقتصادية، في المقابل، تتكامل في كل مستوىً من تلك المستويات" [(150)]. ولذا أنتجَ هذا الشكل الجديد من الانتشار الاجتماعي قوة حركية جديدة سائدة؛ وهي "**توتر ديناميكي** ... في داخل الدولة النابذة" [(151)]. وذلك "التفكك في توزيع رأسيّ إلى الأسفل" هو تحديدًا ما يميز هذا الشكل من الحركة الاجتماعية بصفته شكلًا قانونيًّا في الأساس: "وضع و**إنزال** القانون".

القوة التوترية

أنتج هذا النمط الحركي من المراكز المترابطة أسلوبًا غالبًا جديدًا من التوسع والنبذ الاجتماعيين؛ وهو القوة التوترية، الناتجة من وُصْلتين - على الأقل - مرتبطتين معًا برابط متين، يبقيهما معًا ومنفصلتين في آنٍ. فهو يحرف حركتهما عن المركز، فيما يقوم أيضًا بتقويتها. من ناحية حركية، كلتا الوُصْلتين هي مركز مستقل نسبيًّا، ولديها شكل الحركة الخاص بها؛ ولكن لأن حركتيهما مرتبطتان معًا بسبب التوتر الناتج من ذلك الرابط بينهما، فإن حركة إحداهما دائمًا مقيَّدة ومحددة بحركة الأخرى.

تحدث الحركة التوترية حين يكون هناك نقطتان أو أكثر يتم تنسيب حركتهما بشكل غير مرن من الآخرين؛ كحركة ذراع الإنسان على سبيل المثال [(152)]. فذراع الإنسان يتكون من مفاصل قُطرية عدة تتصل في ما بينها من خلال روابط عَظمية عدة. يدور كل مفصل كروي في مداره الخاص، وبدرجات من الحرية تخصه هو، فيما يعمل الرابط المتين بينه وبين المفصل الآخر على حرْفِ حركتهما عن المركز وتقويتها في الوقت نفسه.

من الناحية الاجتماعية، يمكن التعبير عن القوة التوترية في صورة التدفقات المتصلة قانونيًّا بين الأفراد. فكل فرد يحتفظ بقدر ما من الحرية، ولكنه قدر يتناسب مع شبكة رأسية وأفقية من الروابط القانونية. فكل مُقطَع في النظام الإقطاعي يرأسه السادة، ويرأس هو الأقنان، إضافةً إلى اتفاقيات مع مُقطَعِين آخرين إلى جانبه؛ وكل سيد في الأعلى هو أيضًا مُقطَعٌ وتابع آخر لسيد يعلوه، مع شبكة علاقات مشابهة. إضافةً إلى هذا، فقد يكون المرء مُقطَعًا أو سيدًا في ممالك عدة في الوقت نفسه. فليست التراتبية السياسية أمرًا جديدًا، غير أنه في النظام الإقطاعي لا يكون هناك مركز لمن في القمة، في حين يتضاعف عدد من في الوسط؛ ولا يكون هناك سوى شبكة مركَّبة من الاتفاقيات الملزِمة قانونيًّا هي ما تربط بين الجميع وتحفظ تماسُكهم.

على نقيض نبذ البدو - عبر القوة الجابذة - الذين يخلَّفون ببساطة خارج التراكم الإقليمي المتجه إلى الداخل، وعلى نقيض نبذ الأعاجم - عبر القوة النابذة - الذين يؤسَرون ويُستعبَدون من إدارة مركزية؛ يكون نبذ المتشرد - عبر القوة التوترية - ناتجًا من تفسيخ الروابط القانونية القديمة وإنشاء روابط جديدة. ومع هذا لا يبدو انبعاث التوترات القانونية سوى نوع من الحرية. فإن إلغاء الحقوق العُرفية، مثلًا، يحرر الفلاح من الارتباط بالأرض ويخفّض الضرائب الزائدة، ولكنه يسلب الفلاح أيضًا حقَّ المكوث في الأرض.

تُوثِق الروابط والعقود القانونية الوُصَلَ الاجتماعية بعدد وفير من المراكز المترابطة من دون هوامش [153]. يخلق هذا توترًا اجتماعيًّا وقانونيًّا هائلًا يربط كل شيء معًا، مثل شبكة عنكبوتية متعددة المراكز؛ ولكن قد تكون تلك الروابط أيضًا مكسورة وأعيد تجميعها من عدد كبير من النقاط المختلفة في تلك الشبكة العنكبوتية. فالكنائس والسادة والمُقطَعون والمشاغل والسجون، كلهم، كانت لديهم أشكالهم الخاصة في العدالة. وباجتماعهم تتشكل شبكة من القوانين والمدوَّنات والمواثيق غير الموحَّدة ولكنها متداخلة ومتعارضة، وهي قوانين تمثِّل "قوىً مكثفة ومتشابكة ومتعارضة؛ قوىً مرتبطة بالسلطة المباشرة أو غير المباشرة على الأرض، ومرتبطة بحيازة السلاح، ومرتبطة بالقَنانة / التبعية، ومرتبطة بأواصر السيادة والتبعية الإقطاعية (vassalage) ... فهي تحوي عددًا هائلًا من القوى المتضاربة" [154].

يحدث نبذ المهاجرين عبر القوة التوترية عند قطع تلك الروابط القانونية وإطلاق تدفُّق اجتماعي هو جماعة المتشردين. إلا أنه بمثل سهولة تفسيخ تلك الروابط القانونية تكون سهولة إعادة تجميعها في دوائر جديدة. ومن دون تنسيق جهاز مركزي كالإمبراطور أو العاهل، يكون هذا الأمر أسهل، وإن كان عُرضة لحدوث صراع أو نزاع. غير أنه على مدى العصور الوسطى جرى استبدال شكل متزايد المركزية من القانون رويدًا رويدًا بعدد هائل من القوانين القديمة؛ فكانت النتيجة هي الدولة القانونية (juridical state). كانت

الدولة التي وُلِدت من رحم عصر الإقطاع الأوروبي، في حوالى القرن السابع عشر، دولة قانونية بشكل قاطع، بقدر تقديمها نفسها مُحكِّمًا للتوترات القانونية المتعارضة بين العديد من القوى المتعارضة. وقد عرضَت تلك الدولة تحريرَ التوتر القانوني المتصاعد لألفٍ من نظم العدالة الصغيرة، لمصلحة نظامٍ واحد كبير للعدالة؛ وذلك عند نقطة التوتر الأقصى. "فلم يكن القانون مجردَ سلاح يوظَّف بمهارة من طرف الملوك؛ وإنما كان أسلوب النظام الملكي في التعبير عن ذاته، وشكلَ القبول الذي يحظى به ذلك النظام" [(155)]، لأن ظهوره نابع من شبكة توترات القوى المتضاربة قانونيًّا. وبناءً على هذا، كما يقول فوكو، "كانت ممارسة السلطة، منذ العصور الوسطى، تُصاغ وفقًا للقانون" [(156)].

وتمامًا كالقدرة الحركية الإقليمية والسياسية، توسِّع القدرة الحركية القانونية أيضًا شكل الدوران عبر فصل ووصل التدفقات الاجتماعية. داخليًّا، تقوم القدرة الحركية القانونية بنبذ الفلاحين والمَدينين وتجريدهم من حقوقهم القانونية في الأراضي، فتتوسع القوة القانونية لديها من خلال تجريمهم ووصمهم بالتشرد. أمّا خارجيًّا، فتقوم القدرة الحركية القانونية بنبذ الأجانب، عبر الحروب والاستعمار والاختطاف، فتوسِّع قوّتها القانونية عبر تشريع استعماري؛ وهو **التفويض** [(157)](*encomienda*).

بين القرنين الخامس والخامس عشر، أنتجَ النبذ عبر القوة التوترية مجموعة من الشخصيات المهاجرة، تتميز بوضعيتها القانونية المنحرفة كعناصر إجرامية. ومع أن هناك أسماء كثيرة علامة على المهاجر المُجرَّم خلال ذلك الزمن (مثل المحتال، والمَدِين، والمتسول، والمعدِم، والطوَّاف، والمهرطق، والساحر، واليهودي، والغريب، ومن لا مأوى له، فإن أكثر الأسماء غلبة عليه هو "المتشرد"، وهو المهاجر الذي تُنبَذ حركته قانونيًّا باعتبارها "غير قانونية".

ومع هذا، فإن شخصيات البدوي والأعجمي لم تختفِ، وإنما استمرت على مدى العصور الوسطى، وأعيد تشكيلها وكانت تَشخَص كعناصر في العقود الإقطاعية وفي الحالات الإجرامية وحالات الاعتقال. فالكلمة الإنكليزية المعبِّرة عن "الأقنان" مشتقة من الكلمة اللاتينية *servus* التي تعني "العبد أو الخادم"؛ والكلمة التي تعبِّر عن "المتشرد" بمعنى "الهائم" موازية للتسمية المصرية القديمة (**الهائم** (*shasu*)) التي كانت تطلَق على الرعاة البدو البسطاء من إقليم الشام حين استعبدهم المصريون. فتسمية العصور الوسطى "المتشرد" تتبنى تلك الشخصيات وتعيد تفسير معنى العبد الهائم باعتباره مُعتديًا **مُجرِمًا** (*criminal*) في الغالب.

التوسع الداخلي من خلال النبذ

يجرِّد التوسع الداخلي من خلال النبذ الفلاحين من حقهم القانوني في الأرض، ويقوم بمد السلطة القانونية على حراكهم المبعَد والمهجَّر. غير أن

هناك مجموعتين من الاستراتيجيات الداخلية تقابِل ثلاث فترات من النبذ القانوني: قبل الإبدال (commutation) (أي قبل التحول إلى نظام استئجار الأرض)، في القرن الثالث عشر، وخلال الإبدال، وبعد الإبدال.

قبل الإبدال

الاستراتيجيا الداخلية الأولى قبل الإبدال هي تمديد نظام عمالةٍ قانونيةٍ التعاقد أو "إقطاعية" من خلال فصل العبيد عن الضِّياع الرومانية. وكان هذا يتم بطريقتين.

بدأت المنهجية الأولى في القرن الرابع، حين شرعَ مُلّاك الأراضي الرومان في منح العبيد قطعة أرض لجعلهم يعزفون عن الفرار والانضمام إلى مجتمعات المارون (Maroons) (مثل مجتمعات "باكود" (Bacaude) في بلاد الغال)، التي كانت تنمو على هامش الإمبراطورية [158]. إلا أن الفرار والانشقاق أو العيش في قطعة أرض مستقلة ومنافسةَ العمالة المُستعبَدة عادةً ما جعل تلك المجتمعات في ظروف سيئة اقتصاديًّا وعسكريًّا. استغل مُلّاك الأراضي الجدد هذا الوضع بتقديمهم الحماية مقابل الخدمات. وبهذه الطريقة فإن العبيد المطرودين غالبًا ما خضعوا لحماية نظام مُلّاك يتوسع.

تحققت المنهجية الثانية عبر مئات السنين من ثورات الأعاجم، التي انتهت بالقضاء على نظام الضيعة الروماني. على سبيل المثال، كان الحكام اللومبارديون والفرنجة يصادرون الأملاك والأراضي الشاسعة المحلية (*latifundia*) (وهي ضِياع رومانية كبيرة)، ويوزعونها على بطانتهم من النبلاء، الذين كانوا يضمون تلك الأملاك إلى مجتمعات على نمط القرى، وهي المجتمعات التي أصبحت سمة بارزة في النظام الإقطاعي في العصور الوسطى [159]. استحدث الأنكلوساكسون نظامَ الكُفور (ج. كَفْر) على النمط الكِلْتي (Celtic - style)، وهو ما مَهّد الطريق لنشوء قرى ذات أنوية "دُمجت فيها الملكية الخاصة لبيوتات الفلاحين مع الحرث التعاوني الجماعي (collective co - aration) للحقول المفتوحة" [160]. بحلول القرن السابع، كانت إنكلترا قد حَلَّ فيها محل هذا الأمر نظام من العقود القانونية للسادة المحليين الذين عززوا نفوذهم وسلطتهم والسيطرة الوراثية على الأراضي [161]. وفيما واصل القوط الغربيون والبرغنديون والقوط الشرقيون - في الغالب - نظامَ العبودية في استئثارهم بالضياع الرومانية المصادَرة (في ظل اتفاقيات "الاستضافة" (*hospitditas*)، فإن نظام العبودية قد دُمج - في نهاية المطاف - في الميثاق الأعجمي للشرف والتوقير الشخصي، مع ظهور شارلمان والإمبراطورية الكارولنجية. وكما كتب بيري أندرسون،

في أواخر القرن الثامن، اندمج ببطءٍ كلٌّ من التبعية الإقطاعية (التوقير الشخصي) و"النفقات / الإقطاع" (benefice) (مَنْح الأراضي)، فيما أصبحت "النفقات / الإقطاع" بدورها، خلال القرن التاسع، مندمجة بشكل متزايد في "الشرف" (المناصب العامة والولاية القضائية). ومن ثم لم تعد القطائع من طرف الحكام هدايا، بل أصبحت حيازة مشروطة، في مقابل خدمات يُقسَمَ على تقديمها [162].

وفيما لم تنته العبودية بأيّ حال من الأحوال، تم تجميع العبيد السابقين وقرى الأعاجم ببطءٍ، واتسعت إلى هذا النظام الجديد من تبادُل الخدمات (القانونية) المُقسَم على أدائها. ولهذا، فمن خلال مئات السنين من النبذ الجماعي والهجرة والاختطاف استطاع الأعاجم إضعاف نظام الضِّياع القديم، وتطوير نظام جديد من "الشرف والخدمات" الأعجمية، وهو النظام الذي شكَّل أساس المجتمع التعاقدي الإقطاعي [(163)].

خلال الإبدال وبعده

كانت الاستراتيجيا الثانية، خلال عملية الإبدال وبعدها، جهازًا قانونيًّا مستقلًّا وموحَّدًا بشكل متزايد، يقوم بالتوسع من خلال نبذ الأقنان من الأراضي، وقد صار ممكنًا عبر عملية الإبدال التي سنشرحها بالتفصيل في القسم التالي. أتاح هذا، من ناحية، صعودَ جهاز قانوني تتزايد مركزيته للسيطرة على السكان الجدد من المتشردين الذين لا سادةَ يحكمونهم ولا أراضيَ يملكونها أو يأوون إليها. جاء صعود هذا النظام خلال عملية ضخمة لتوسيع وتوحيد المدونات القانونية المسيحية / الدينية والعلمانية وإنفاذها على من كانوا يُسمَّون "المتشردين" (ومنهم الهراطقة والسحَرة / الساحرات والفقراء والمتسولين وغيرهم). وكما يقول غاي غيلتنر في كتابه **التاريخ الاجتماعي للسجون في العصور الوسطى**،

سارت المَرْكَزة جنبًا إلى جنب مع السعي لتحقيق الكفاءة الإدارية والأمن المالي، وهي الأهداف التي حققتها السجون بصفتها أماكن للوصاية والقسر. استعانت إدارة السجون بالمعارف المتراكمة في مجالات أخرى من سبل الحكم الحضري، من قبيل عوائد الترشيح والأجور وحفظ السجلات والمراقبة، وهي الأمور التي وُضعت جميعها لتلبية متطلبات الثقافة التجارية. غالبًا ما كان ذلك المسعى مُكلِّفًا، وقد بذل القضاة المدنيون بعضَ العناية لمراجعة رسوم الاعتقال ولتقديم بعض الخدمات إلى السجناء، وكانوا يأملون من ذلك في زيادة دخل المدن من هذا المرفق الجديد. [ولكن] حين بدأ يظهر هذا [المسعى غير المُربح]، أصبحت إقامة العدالة في كثير من المدن تعتمد على السجون، لا كأماكن وصاية وقسر فحسب، وإنما كمرافق عِقابية أيضًا [(164)].

تحققت المَرْكَزة المتزايدة للكنيسة والتجارة وإدارة الدولة في تحقُّق السجون من خلال توسيع هائل للمدونة القانونية وإنفاذها عبر أوروبا، من القرن الثالث عشر إلى القرن السابع عشر. يؤدي ازدياد القوانين إلى زيادة عدد المجرمين، وهذه الزيادة في عدد المجرمين تؤدي بدورها إلى تعاظُم الحاجة إلى (وتبرير وجود) جهاز قانوني / اعتقالي موسَّع، في صيغة الدولة التي ظهرت في العصر الحديث المبكّر. سادت هذه الفترة من التوسع القانوني عبر ستة أنماط أساسية من النبذ القانوني أنشِئت في ذلك الوقت: الإبدال، والتسييج، وقوانين التشرد، وقوانين الطاعون، وقوانين دُور التشغيل والفقراء (workhouse and poor laws)، ومطاردة الساحرات.

الإبدال: نتج الإبدال، أو الإيجار مقابل المال، أو "الحق في الحراك" (كما يشير جذرها الاشتقاقي - *mei*) من مئات السنين من مقاومة الفلاحين للسادة الأرستقراطيين. ولكنه - للمفارقة - كان هو أيضًا الأساسَ الذي استندت إليه

قوانين التشرد لتمديد السلطان القضائي. أراد الأقنان التنقل والتحرر من القوى التوترية الناتجة من **الإدماج** القانوني (juridical *adscription*) (الارتباط القانوني بالأرض) والضرائب، ولكن ما اقترحه السادة (وهو الإبدال) أفاد عددًا قليلًا فحسب من الفلاحين الذين كان بإمكانهم دفع الأموال لقاء استئجار الأراضي؛ أمّا بقية الفلاحين فجُرِّدوا من الأرض وطُرِدوا منها.

من هذا يتضح أن الإبدال كان نتيجةَ عداوةٍ متزايدة باضطراد بين الأقنان والسادة، من القرن الخامس إلى القرن الثاني عشر. وفيما عمل الأقنان أصحاب العقود جَمعيًّا في الأراضي، فإنهم قد اكتسبوا شعورًا بالحق في ما ينتجونه، وأحسّوا بالضيم والعسف الناتج من علاقات القوة الإقطاعية. وكانت الضرائب والجبايات تحديدًا مصدرًا أساسيًّا في هذا التنافر الإقطاعي الذي أدى إلى ظهور الإبدال. شملت تلك الضرائب

الحُبُوس / الأوقاف (*manomorta*) (وهي ضريبة كان السادة يفرضونها حين يموت أحد أقنانهم)؛ وضريبة الزواج (*mercheta*) (وهي ضريبة على الزواج، وكانت تزداد حين يتزوج أحد الأقنان من ضيعة أخرى)؛ وضريبة الإرث (*heriot*) (وهي ضريبة على الميراث يدفعها وريث القِنّ المتوفى، ليكون بمقدروه الوصول إلى ممتلكاته، وعادةً ما تتكون تلك الضريبة من أفضل مواشي القِنّ المتوفى)؛ وأسوأها جميعًا ضريبة الفلاحة (*tallage*) (وهي قدر من المال يُحدَّد اعتباطيًّا، ويمكن للسادة انتزاعه كيفما شاؤوا)؛ وأخيرًا، العُشْر (*tithe*) (وهي عُشْر دخل الفلاح، ويَفرضها الإكليروس، ولكن عادةً ما يجمعها السادة باسم الإكليروس) [165].

تواصلت ثورات الفلاحين بين القرنين الخامس والثاني عشر، ولكنها وصلت إلى نقطة حرجة في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، ولم يَعُد بالإمكان تجاهلها. وكان من الشائع اندلاع انتفاضات مسلحة، وقتل جباة الضرائب، والامتناع عن العمل، والسرقات، والتواني والتلكؤ، وأعمال التخريب، والفرار من الخدمة العسكرية، وشنّ الهجمات على قلعة السيد [166]. بل كان أكثر شيوعًا تلك النزاعات القانونية التي لا تنتهي، والتي بادر بها الأقنان ضد حالات الاستغلال والخدمات التي يطلبها السادة، وللحصول على حرية الوصول إلى الأراضي غير المتعهَّدة بالزراعة (كالغابات والأنهار والبحيرات والتلال). إضافةً إلى هذا، نفَّذ الأقنان تهديداتهم بالفرار إلى البلدات القريبة هربًا من الضرائب الإقطاعية. "فقد وردت تقارير تفيد فرارَ الرجال وسُكنَاهم في بلدات مجاورة؛ ومع صدور الأوامر بجلبهم وإعادتهم إلى بلداتهم، فقد واصلت البلدات الأخرى إيواءهم" [167]. كان الانشقاق وتشكيل مجتمعات المارون يمثّلان أعمالًا مُجرَّمة، ويُعاقَب عليها بالعودة القسرية للفلاحين إلى السيد الإقطاعي.

ومع أن قوانين الإبدال أتاحت لبعض الفلاحين أصحاب المساحات الكبيرة من الأراضي دفعَ أموال الإيجار وتشغيل فلاحين آخرين، فإن الغالبية الكبرى من الفلاحين الأفقر - الذين كانوا يمتلكون عددًا أقل من الأفدنة - بالكاد استطاعوا العيش، وقد غرقوا في أزمات من الديون، وفي نهاية المطاف طُردوا من الأراضي. ولهذا، فإن نبذ الفلاحين بعد الإبدال قد جاء بطريقين: فإمّا أن الفلاحين قد نُبذوا عبر الديون (نتيجةَ عمليات الإبدال)، أو أنهم قد

نُبذوا مباشرةً من خلال نظام خصخصة الأراضي، أو تشريعات التسييج، التي بدأت أيضًا مرحلتها الأولى في القرن الثالث عشر وانتشرت ببطءٍ في أرجاء أوروبا على مدار العديد من مئات السنين التالية. ونتيجةً لهذا كان النزوح والترحيل متفشيًّا.

تحوي وثائق من القرن الثالث عشر قدرًا هائلًا من المعلومات عن الفلاحين "من غير ذوي الأراضي" الذين استطاعوا كسْبَ لقمة عيشهم على هوامش الحياة القروية من خلال رعاية قطعان الماشية. ... ففي جنوب فرنسا اعتمد "الشغّيلة" تمامًا في كسب قوتهم على "بيع" قوة أذرعهم (جهدهم و"شُغلهم") والعمل بالأجرة لدى فلاحين أغنى أو لدى طبقة إقطاعية. ومن بداية القرن الرابع عشر، تُظهر سجلات الضرائب زيادةً ملحوظة في عدد الفلاحين الذين عانوا فقرًا مدقعًا، والذين ظهروا في تلك الوثائق كـ "معوزين" أو "رجال فقراء" أو حتى "متسولين" [168].

ولهذا فإن قوانين الإبدال قد أحدثت شكلًا قانونيًّا من النبذ: أي النبذ من عملية الإدماج التي كانت تربط الأقنان بالأرض من طريق منحهم الحق فيها. وحين جرى فصل الأقنان عن حقهم القانوني في الأرض، خضعوا بعدها لمجموعة جديدة من القوانين التي عملت على توسيع المؤسسات القانونية الجديدة، كالسجون ودور التشغيل والدولة ومحاكم التفتيش والكنائس.

التسييج (Enclosure): أدت الخصخصة - قانونيًّا - لنظُم الحقول المفتوحة الإقطاعية ولمناطق الاستخدام المشترك (الأراضي المَشاع)، إضافةً إلى إلغاء القوانين العُرفية لاستخدام الأراضي، وطرد الفلاحين المستأجِرين، إلى ظهور أعداد هائلة من المتشردين، وهو ما أفضى إلى اتساع غلبة نظام الزراعة بالاستئجار وذهاب المزارعين المهاجرين إلى المناطق الحضرية. كان الدافع الأساسي وراء كثير من قوانين التسييج هو أن عددًا من كبار مُلّاك الأراضي في أوروبا (وفي إنكلترا بشكل أساسي) أرادوا تحويل الأراضي الزراعية التي هي مورد للإعاشة إلى أراضٍ لرعي الأغنام، من أجل بيع الأصواف إلى كونتية فلاندرز. كان بإمكان أحد كبًار مُلّاك الأراضي جني المزيد من الأموال بهذه الطريقة أكثر من فلاحة الإعاشة أو الزراعة على نطاق ضيق. ومع أن هذا عنى زيادة في الأرباح لفئة قليلة، فقد عنى أيضًا انتشار البطالة الجماعية لدى الأغلبية.

إضافةً إلى هذه البطالة، كان هناك ارتفاع في عدد السكان عبر أنحاء أوروبا، مع تضاؤل عدد الوظائف المتاحة. في إنكلترا وحدها، تضاعَف عدد السكان تقريبًا ليرتفع من 2.7 مليون نسمة في عام 1541 إلى 5.2 مليون نسمة في عام 1651[169]. أسهم الركود الاقتصادي أيضًا في انتشار التشرد. ففي إنكلترا، كانت أيّ ثمار للتصنيع بالكاد توازي الارتفاع في عدد السكان، ولم تكن كافية لضبط الارتفاع في أسعار المواد الغذائية [170]. فقد هبطت الأجور الحقيقية بنسبة 50 في المئة، وارتفعت نسبة التضخم على مدار 150 عامًا [171]. وقد اعتقد المؤرخون لوهلة أن عملية نزعِ الملكية قانونيًّا في إنكلترا قد بدأت في القرن الثامن عشر، ولكن وفق ما يقول أ. ل. باير، "فالآن يرون أن تلك

العملية بدأت في العصور الوسطى" [172]. ومن ثم فإن الأسباب الثلاثة الأساسية المتشابكة للتشرد خلال تلك الآونة كانت النمو السكاني والفقر وعمليات تسييج الأراضي.

هناك فترتان من التسييج. اتخذت الأولى (1235 - 1760) في الغالب شكلًا توتريًّا من النبذ، فقد تميزت أساسًا بمعركة قانونية هائلة استمرت مئات السنين، بهدف كسر الروابط القانونية لحقوق المستأجِرين والقوانين العُرفية، وذلك لمصلحة خصخصة الأراضي من أجل رعي الأغنام ولمصلحة حقوق مُلّاك الأراضي [173]. أنتجت هذه العملية عشرات الآلاف من المتشردين الذين شكّل نبذهم القانوني أساسَ عملية توسُّع قانوني أعادت ربطهم بمجموعة أخرى من العقود عبر الأشكال القانونية السائدة من أجهزة التفتيش والسجون واستئجار الأراضي والأديرة / التكايا والدولة التي نشأت في العصر الحديث المبكّر. ومع الانتصار إلى حد كبير في تلك المعركة القانونية، صارت الفترة الثانية في التسييج (1761 - 1844) تتخذ شكلًا قانونيًّا من النبذ.

ومع هذا، فقد هددت أيضًا هذه المرحلة الأولى من التسييج - التي بدأت في إنهاء القوانين العُرفية - الاستقرارَ التوتري للروابط القانونية الأخرى. حين تسارعت عملية التسييج في بريطانيا خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، حاول كلٌّ من الكنيسة والدولة بحماسة تجريمَ تلك الممارسة. فعلى سبيل المثال، كانت الحكومة الإنكليزية قلقةً من أن التسييج قد يؤدي إلى ظهور فئات من السكان بلا مأوى، وهو ما سيؤدي إلى انخفاض عائدات الضرائب. ومع تفريغ بلدات بكاملها وتدميرها، تضاءلت فرص إيجاد مجندين عسكريين للتاج الملكي، وازداد عدد المتشردين الذين يمثّلون خطرًا. كان "قانون الإخلاء السكاني" (Depopulation Act) (لعام 1489) هو الأول في سلسلة من 11 قانونًا أصدرَها البرلمان البريطاني على مدار الـ 150 عامًا التالية، وكانت ترمي إلى إيقاف عملية التسييج [174]. وظّفت الدولة مقاربةً ذات شقين للحفاظ على الروابط التوترية للقوانين العُرفية: وكانت مُقاربتها هي ربط مُلّاك الأراضي بنقطة توتر متزايدة المركزية، من خلال تجريم تلك الأراضي المُسيَّجة عبر قوانين أملاك الدولة؛ وأيضًا ربط المتشردين بتوتر قانوني متمدد، هو أجهزة الشرطة والسجون والمَحاكم، ومن ثم تجريم التشرد. كلتا العمليتين لم تنجح في الغالب، ولكن كانت مادةً للمعارك القانونية التي طالت وامتدت إلى مئات السنين.

أمّا الكنيسة فقد عارضَت التسييج لأن إفراغ المدن من سكانها كان يعني انخفاضَ "العُشور" المحلية وزيادة تكاليف تقديم المعونة لجماهير الفقراء المعدمين الذين ظهروا نتيجةَ هذا التسييج. إضافةً إلى هذه المخاوف العملية، كان هنالك غضب أخلاقي. ومن أبرز الاعتراضات على استخدام الأراضي

المُسيَّجة لتربية الأغنام انتقادات السير توماس مور في كتابه **يوتوبيا** (الصادر عام 1516).

[عملية التسييج] التي بها يمكن الزعم أن أغنامكم - التي اعتادت أن تكون معتدلة في طعامها ووديعة - قد صارت الآن شرسة تلتهم الرجال، وتُفرغ من السكان بلدات بأكملها، لا مجرد قرىً صغيرة. ... [فعملية التسييج توقِف] مسار الزراعة، وتدمِّر المنازل والبلدات، ولا تدع سوى الكنائس، وتقوم بتسييج وتسوير الأراضي لتكون حظائرَ للأغنام [(175)].

وافق الكثيرون مور في انتقاداته للتسييج، ومن بينهم كاردينال إنكلترا. في إحدى وثائق عام 1460، أحصى أحد قساوسة مدينة واريك الإنكليزية، واسمه جون روس، اثنتين وستين بلدة وعزبة وأبرشية أفرِغَت جزئيًّا أو كليًّا من سكانها في مقاطعته وحدها [(176)]. أدت هذه الإجلاءات إلى نبذ وطرد مئات الأسَر، التي صارت بعدئذ مجرد متشردين. وبهذه الطريقة فإن معركة النبذ القانوني عبر توظيف عمليات التسييج قد رُبحَت في نهاية المطاف.

قوانين التشرد (vagabond laws): بعد الإبدال والمرحلة الأولى من عمليات التسييج، كانت هذه الحشود الغاضبة الطوّافة من الفقراء المعدمين المهجَّرين هي الهدف الأساسي للتوسع القانوني الهائل ضد حِراك الفلاحين: أي قوانين التشرد، أو ما يسميه ماركس "التشريعات الدموية".

تشير قوانين التشرد إلى طائفة من القوانين التي جرَّمَت الفلاحين الذين نُبذوا وطُرِدوا عبر قوانين الإبدال وعمليات التسييج التي بدأت في القرن الثالث عشر. لم يكن يُسمَح لهؤلاء المتشردين، أو "الرجال بلا سادة"، بالتجوال هائمين عبر أوروبا بحرّية. تطلّب إجراءُ التجريم هذا توسيعًا هائلًا للمدونة القانونية وجهازًا مؤسساتيًّا جديدًا لتنفيذ القوانين (سجونًا، وأمناءَ للسجلات والأرشيف، وحراسًا، وموظفي تفتيش، ومحاكم ... إلخ). بُنيت بعض أول السجون الأوروبية تحديدًا لتلبية الحاجة إلى احتجاز آلاف المتهمين بكونهم "بلا سادة" والمُدانَين بالهرطقة من المؤسسات الدينية المختلفة. في عام 1245 شُيِّد أول سجون محاكم التفتيش في تولوز؛ وفي حوالى عام 1300 أقيم أول السجون العمومية في أوروبا، وهو سجن "ستينكا" [(177)] في إيطاليا [(178)]. وقد بدأ ينمو حول تلك المؤسسات الجديدة جهاز إداري بأكمله. ففي سجن "ستينكا"، على سبيل المثال، "كان هناك أربعة نظّار، ومن بين أربعة إلى ستة من الحراس، وكاتب عدل، وحاجب، وطبيب، وقس، ومُشرف، وراهبان لتلبية احتياجات السجناء؛ إضافةً إلى ثلاثة مجالس إشراف مختلفة، لمتابعة أداء الموظفين وشؤون النزلاء" [(179)].

وهكذا، كانت الفترة بين عامي 1250 و1350، وفقًا لما يقوله غاي غيلتنر، "فترة تحولات في تاريخ السجون" [(180)]. ويعود هذا بشكل كبير إلى "اتساع نطاق حملات اعتقال وسَجن الهراطقة من طرف المحققين البابويين في القرن الثالث عشر" [(181)]. قامت محاكم التفتيش الأوروبية بسجن مئات الآلاف من الفلاحين - عددًا أكبر من عدد الزنازين المُتاحة أو أكبر ممن سُجنوا من

قبل إطلاقًا. كان من الشائع إبقاء المدعى عليهم في السجن لسنوات قبل عَقد المحاكمة حتى، من أجل الحصول على معلومات جديدة. بل حتى بعد اعترافهم، كان المدعى عليهم يعادون إلى السجن إن شعرت محاكم التفتيش أنهم لم يعترفوا "بالكامل".

لم يكن بالإمكان عادةً فصلُ قوانين التشرد عن قوانين الهرطقة [(182)]. فعلى سبيل المثال، شكَّل الفلاحون المتشردون تهديدًا دائمًا بالثورة ضد نظام تملُّك العقارات الذي يشرف عليه مُلّاكُ الأراضي والكنيسة، وضد الاقتصاد المالي المتنامي. وعادةً ما اتخذت الأيديولوجيا الكامنة وراء المقاومة التي أبداها الفلاحون المتشردون طابعَ الاعتقادات الألفية [(183)] في معايير وقواعد اجتماعية ودينية وجنسانية جديدة، استنكرتها الكنائس ومُلّاك الأراضي واعتبروها هرطقة. كان الغرض المرجو من قوانين التشرد ومحاكم التفتيش هو خفض مقاومة أولئك المتشردين، عبر تجريم واعتقال أيّ شخص بلا مأوى أو فقير أو متسول. ولهذا كانت القوة التوترية الناجمة عن تلك القوانين توظَّف بدايةً لفصل الأقنان عن حقهم القانوني في الأراضي ولربطهم لاحقًا بالتوترات الناتجة من الإدارة القانونية الدينية والدولتية الصاعدة.

من بين قوانين التشرد المسؤولة عن اعتقال عدد قياسي تاريخيًّا من الأشخاص المنبوذين والمطرودين قانونيًّا هو قانون كامبردج (Statute of Cambridge) (1388)، الذي وضع قيودًا على حركة العمال والمتسولين، وذلك من خلال طلب موافقة مكتوبة من القادة المحليين. ومن دون تلك الموافقة، كان المتشردون يُعتقلون ويُعلَّقون في المَقْطَرة [(184)]. في أفضل الأحوال قيَّدت مثلُ هذه القوانين حركة المتشردين إلى الحد الأدنى المطلَق، وفي أسوأ الأحوال وضعَتهم في موقف متناقض؛ لأنه إذا أراد المرء الحصول على إذن بالتسول فعليه أن يُظهِر ويُعلِنَ للسلطات أنه متسول، وهو الأمر الذي كان غير مُحبَّذ ولا يُشجَّع عليه. ولطلب الإذن بالسفر للعمل، على المرء أن يكون بالفعل قد أمَّن ذلك العمل وحصل عليه؛ ولكن كان صعبًا الحصول على العمل من دون السفر ابتداءً.

لاحقًا، ازدادت الصِّبغة العقابية في قوانين التشرد، وفوِّضَت بإتاحة العمالة القسرية. فعلى سبيل المثال، أعلن قانون المتشردين والمتسولين (Vagabonds and Beggars Act) (1494) أن

المتشردين والأشخاص العاطلين والمشتبَه بهم سيُعلَّقون في المَقْطَرة مدة ثلاثة أيام بلياليها، ولن تجري عليهم أي جِرايةٍ أخرى فضلًا عن الخبز والماء، وسيُنفَون خارج البلدة. وكل متسول به قوة ورمق للعمل سيعاد إلى حيث كان يعيش أو إلى حيث يُعرَف في أوساط الناس أو إلى حيث وُلِد، ويبقى هناك على ألمه المشار إليه [(185)].

لم يكن لدى أولئك الذين لم يمتلكوا شيئًا ولا مأوى لهم سوى التسول. وحين تسوّلوا ولم يحصلوا على شيء، قادهم الإحباط واليأس إلى توبيخ وتعنيف

ممن لم يعطوهم مالًا. في لندن عام 1517، لم يكن متاحًا - من الناحية القانونية - للمتسولين أن يعنِّفوا الأشخاص الذين لم يُعطوهم شيئًا.

بل إن السلطات وصلت إلى حدّ سنّ قوانين تتيح لبعض المتسولين ممن ميزَتهم من خلال شارات (badges) أن يَطردوا المتشردين والمتسولين الآخرين الذين ليست لديهم تلك الشارات. وإن لم يقوموا بطرد المتشردين الآخرين، فإنهم سيخسرون حق التسول، أو سيعاقَبون وفق قوانين معيّنة كتلك التي شُرِّعَت في عام 1530 في إنكلترا، والتي أمرَت أن

يُربَطَ المتسولون والمتشردون في عربة الطُّنْبُر، ويُجلدوا حتى يسيلَ الدم من أجسادهم، ثم عليهم أن يُقسِموا أن يعودوا إلى مَساقِط رؤوسهم، أو إلى حيث كانوا يعيشون خلال الأعوام الثلاثة السابقة لتلك الحادثة، و"أن ينصاعوا للعمَل". وفي حالة القبض عليهم ثانيةً بتهمة التشرد، يتكرر الجَلْد ويُجدَع نصف الأذن؛ أمّا في المرة الثالثة فيُعدَم باعتباره من عتاة المجرِمين وعدوًّا للدولة [(186)].

ومع تصاعد وتيرة عمليات الإبدال والتسييج والتحقيقات الدينية، تزايَد أيضًا عدد المتشردين الذين هم بلا مأوى. ومع ازدياد عدد المتشردين، ازداد أيضًا عددُ المعتقَلات وشدة العقوبات ضد التشرد. ففي عام 1547، وصل قانون معاقبَة المتشردين (Act for the Punishing of Vagabonds) إلى حدّ تشكيل نظام عبودية الرق (chattel slavery)، معلنًا أنه

إذا رفض أحدٌ العمل والاشتغال، فسيُعتبَر عبدًا لمن اتهمه بالخمول والتبطل. وعلى السيد إطعام عبده خبزًا وماءً ومرَقًا خفيفًا وما شاكَل هذا من الأطعمة، مع بقايا اللحوم وفق ما يراه مناسبًا. ولديه أيضًا الحق في إجباره - بالسوط والأغلال - على القيام بأيّ نوع من الأشغال، بصرف النظر عن مدى كونها قبيحة ومُنفِّرة. وإن أبَقَ العبدُ مدة أسبوعين فإنه يُحكم عليه بالعبودية مدى الحياة، ويُوسَم كيًّا بحرف S على جبهته أو قَفاه؛ فإذا أبَقَ ثلاث مرات يُعدَم، باعتباره آثمًا مجرِمًا [(187)].

مع ازدياد معدلات التشرد، ازدادت أصناف الناس الذين اعتُبروا متشردين. فكان القانون بحاجة إلى تفكيك تلك التسميات المتزايدة للمتشردين، والتأكد من أنهم جميعًا مُحاسَبون (ومُعاقَبون / محبوسون). على سبيل المثال، في عام 1572 أحصَى قانونُ الفقراء (Poor Law) التسميات المتزايدة للمتشردين:

جميع المُسايِفين (fencers)، ومُدرِّبي الدببة (bear - trainers)، ومُمثلي الفقرات المسرحية (players of interludes)، والشُّداة (sminstrel) (ممن لا ينتمون إلى أيّ بارون من هذه المملكة أو إلى أيّ شخصية شرفية أخرى من رتبة أعلى) ... وجميع المشعوذين (jugglers)، والباعة المتجولين (peddlers)، والطوافين (tinkers)، وصغار التجار المتنقلين (chapmen)، والعمال العموميين الذين يرفضون العمل مقابل تلك الأجور المعقولة ... وجميع أساتذة الجامعات ... الذين يتسولون، لعدم كونهم مأذونين بختم تلك الجامعات المشار إليها، وجميع البحارة الذين يتصنعون أنهم تعرّضوا للخسارة في أعالي البحار، وجميع أولئك ... الذين ليس لديهم ترخيص من اثنين من قضاة الصُّلح (Justices of the Peace) - جميع أولئك سيُؤخذون، ويُحكم عليهم، ويُعَدّون محتالين ومتشردين ومتسولين متمرسين ... فيُجلدون بشدة ويُكوون بمكواةٍ ساخنة في صِيوان الأذن اليمنى [(188)].

اشترط قانون الفقراء أيضًا ترحيلَ من ليست لديهم أوراق ثبوتية ملائمة "إلى حيث وُلِدوا أو إلى أكثر الأماكن ألفة لديهم على مدى ثلاث سنوات قبل ذلك" واختطافَ أطفال المتشردين. إن كان أطفال المتشردين بين سنّ الخامسة والرابعة عشرة "سيَلقَون حظوة في قلب أيٍّ من الصادقين، ممن سيكون على استعداد لتشغيل الطفل المشار إليه، فإن ذلك الشخص المذكور يكون

مُلزَمًا بهذا الطفل المشار إليه آنفًا". لم تكن هذه الأصناف من القوانين في إنكلترا وحدها، وإنما سُنَّت أيضًا في فرنسا وهولندا [(189)].

كانت غايةُ تلك القوانين هي توسيع السيطرة القانونية تحديدًا على الحركة غير المرغوب فيها للفلاحين والمتسولين والمعدمين والهراطقة والشُّداة واليهود والسحرة [الساحرات] والمسافرين المتمردين من جميع الأصناف المنضَوين تحت المسمى المُجرَّم "المتشردين". توسِّع القدرة الحركية التوترية نطاقَ شبكتها من الروابط القانونية، أولًا من خلال خرق القوانين القديمة التي تَعوق التوسع (مثل قوانين حِيازة الأراضي والقوانين العُرفية ... إلخ)، ثم من خلال تمديد مجموعة من القوانين الجديدة ذات التأثير المُنسَّق الأوسع نطاقًا بين المؤسسات المتصلة (مثل الكنائس والسادة والسجون وأجهزة إنفاذ القانون). أخيرًا، وكما يفصِّل غاي غيلتنر، فإن هذا التنسيق القانوني المتزايد، المطلوب لاحتجاز المتشردين / الهراطقة والسيطرة عليهم، هو ما يؤدي إلى ظهور الدولة في العصر الحديث المبكّر بصفتها شبكة مركّبة من المؤسسات المترابطة قانونيًّا [(190)].

قوانين الطاعون (plague laws): وهي طريقة أخرى جرى بها طرد المتشردين ونبذُهم، وهي أداة قانونية فعّالة بشكل متزايد تم تمديدها للسيطرة على الحراك الاجتماعي. خلال انتشاره، ارتبط الطاعون العُقديّ (bubonic plague) بشخصيات مهاجرة؛ مثل "الغرباء - من الغجر واليهود والمتشردين - الذين وجدوا أيضًا أنفسَهم مطرودين ومنبوذين عندما شكّل الطاعون تهديدًا". في أيلول / سبتمبر 1539، أشار "مجلسُ العشَرة" [(191)] في مدينة البندقية (Venice) الإيطالية إلى أن مدينة ميلانو قد طردَت "أشخاصًا فقراءَ يُشتبَه بحملهم وباءَ الطاعون"، وأمَرَ المجلس أن يُمنَعوا من دخول مدينة البندقية. "ثم حذت البندقية حذو ميلانو، فطردت ما بين أربعة آلاف وخمسة آلاف من المتسولين والمهاجرين الآخرين الذين أتوها مؤخرًا؛ فأرسلت كثيرين منهم إلى الخدمة في سفن القرصنة والسفن الحربية التابعة للمدينة" [(192)].

إلى جانب نبذ الفقراء والمتشردين، كان هناك أيضًا النبذ المُقنَّن لأولئك الذين كانوا يعانون المرض. وباكرًا منذ عام 1348، "نبَذَت مدينة أوزيرك الفرنسية الضحايا البائسين وطردتهم، ودعَت مراسيمُ الطاعون في مدينة بستويا [الإيطالية] إلى طرد "المرضى" من المدينة: ولكن من دون توضيح الوجهة التي يذهبون إليها" [(193)]. وإذا لم يكن المتشردون والمتسولون مرضى في ذلك الوقت، فإن نبذهم وطردهم مع المرضى عادةً ما أدى إلى وضعهم في الفنادق والمنازل نفسها مع المرضى. إضافةً إلى هذا، استدعى الطرد الجماعي "للمرضى" والغرباء والمتشردين تعزيزات مشدَّدة للجهاز القانوني؛ من قبيل زيادة عدد الحرس وقوات الشرطة، مع قوانين صارمة، إضافةً إلى نشوء إدارة مستقلة بشكل كبير لوظائف المدن والبلدات، لأن كثيرين من

الناس عادةً ما كانوا يمكثون في بيوتهم. فالمتشرد إذًا ليس هو "الأعجمي" المستعبَد سياسيًّا، وإنما هو المهاجر الخاضع لنظام قانوني من النبذ والطرد؛ أي التجريد من الحق القانوني في الإقامة والعمل والزيارات والسفر وما إلى ذلك. وربما شمل هذا أيّ أحدٍ في ظروف انتشار الطاعون. كانت قوانينُ الطاعون قوانينَ حركية اجتماعية، تتعلق بالسيطرة على التنقلات الممنوعة وتجريمها، في داخل المدن وفي ما بينها.

وفيما عدا تلك السيطرة على الحركة في **داخل** المدينة، أسّس كثير من المدن الأوروبية مواقع خدمية خارج بواباتها. وسواء كانوا يُسمَّون حُجّاجًا أو جيوشًا أو تجارًا أو متشردين أو لاجئين أو غجرًا أو حرفيين متجولين، كان "الأشخاص المتنقلون" يُنظر إليهم، في أثناء تفشّي الطاعون، باعتبارهم مصدرَ تهديد لسلامة المدن بل المناطق بأكملها [194]. كان من الواجب إبقاء مثل هؤلاء الناس خارج المدن. جالت حشود المهاجرين والمرضى المطرودين في أرجاء الريف الأوروبي، بحثًا عن الطعام والمأوى. وفي كل مكان ذهبوا إليه تعرّضوا للضرب والتجريم والطرد. يصف جان دي فينيت (Jean de Venette) الوباءَ في باريس، وما نتج منه من معاداة السامية والخوف من الآخرين المتنقلين (رُهاب الحركة)، التي نشأت نتيجةَ هذا في كلٍّ من فرنسا وألمانيا:

قال بعضٌ إن الوباء نتج من عدوى منتشرة في الهواء والماء ... ونتيجةَ هذه الفكرة، شرَع كثيرون فجأةً وبحماسة في اتهام اليهود بتلويث الآبار وإفساد الهواء وبكونهم عمومًا سببَ الطاعون. واندفع الجميع ضدهم بمنتهى القسوة. ففي ألمانيا وأماكن أخرى - أينما كان اليهود يعيشون - وقعت مجازر ومذابح لهم على يد الجماهير المسيحية، وحُرق آلاف آخرون دونما تمييز [195].

جرَّمت قوانين الطاعون أشكالًا عدة من الحركة (من قبيل مغادرة المرء بيته، والخروج من المدينة، والسفر بين مناطق معيّنة من دون إذنٍ بالسفر) وجميعَ أشكال الهجرة غير المأذونة، وربطت بشدة بين المهاجرين والأمراض والوفاة [196]. فصار المرض مرتبطًا بانسياب الماء والهواء، ومرتبطًا أيضًا بالشخصية الاجتماعية في تلك الموائع: أي المهاجر. عبر طرد المهاجرين والمرضى معًا، وإجبارهم على التجوال في الأرياف معًا أو البقاء في مخيمات المرضى نفسها (التي حوِّلت نُزُلًا للمهاجرين)، نشأت على أرض الواقع صلة بين المرض والهجرة، وتأكدت تلك الصلة بأثر رجعي.

أدت قوانين الطاعون أيضًا إلى ظهور بعض المخيمات الأولى اللاجئين في العصر الحديث المبكّر في أوروبا. نشأت تلك المخيمات لإيواء أولئك الذين طُردوا من المدن لكونهم إمّا مرضى أو متشردين. تزايَد تشابُه المصطلحَين (المرض والتشرد) في ظل قانون الطاعون. إذا لم يكن المهاجرون أو المتشردون مرضى قبل انضمامهم إلى المخيمات، فبالتأكيد سيصبحون مرضى عند بقائهم فيها. ومن ثم يؤكد المرضُ رُهابَ الحركة الذي كان هو أساسًا ما جاء بالمهاجرين إلى تلك المخيمات. وكان المرضى أيضًا يُنبَذون ويُطرَدون إلى "مشافي الأمراض الوبائية" (pest houses) أو "مراكز الحجر

الصحي البَحرية" (وواحدُها بالإيطالية "lazaretto"، نسبةً إلى القدِّيس لعازر المذكور في إنجيل يوحنّا). كان مَشفى الأمراض الوبائية هو موقع النبذ بالنسبة إلى المرضى والمتشردين؛ وعادةً ما كانت تلك المشافي تُحوَّل دُورًا لرعاية للفقراء أو خانات أو تكايا للحجاج المسيحيين أو أكواخًا للمزارعين أو أكواخًا منحدِرة في الحقول والغابات. "في كثير من الأحيان، كانت مشافي الأمراض الوبائية تتكون من مجموعة من الأكواخ المؤقتة الرخيصة - "سقائف" و"تخشيبات" و"خيام" و"حُجَيرات" أو حتى "أقفاص" - أقيمت حين تفشّى الطاعون، ثم دمِّرت أو فُككت وحُفِظت انتظارًا للوباء القادم" [(197)]. لذا، كانت قوانين الطاعون شكلًا أساسيًّا من أشكال التحكم القانوني في الحركة، وهو الشكل الذي قام بنبذ المرضى / المتشردين وأيضًا بتمديد جهاز إنفاذٍ جنائي تتزايد استقلاليته. كانت البلدات التي يُصيبها الطاعون "تُطوَّق"، وكان المتشردون "يُعزَلون".

قوانين دُور التشغيل (Workhouse Laws): إضافةً إلى توسُّع القدرة الحركية القانونية عبر قوانين الطاعون، جرى توظيف المتشردين المنبوذين من جميع الأشكال لتوسيع نطاق تلك القدرة الحركية القانونية من خلال قوانين دُور التشغيل. واجَه المتشردون التجريمَ ابتداءً باعتبارهم هراطقة متمردين، ثم باعتبارهم مهاجرين مصابين بالأمراض. بعد انتشار الطاعون، امتلأت السجون ومشافي الأمراض الوبائية، وارتفعت نسبة العجز في العمالة. غير أن الهدف من القوانين الأولى بشأن دُور التشغيل لم يكن أساسًا هو الإنتاجية، لأن تلك الدُّور لم تكن مربحة وكانت غير فعّالة للغاية؛ وإنما كان الهدف منها هو القبض على المتشردين الشاردين وقمعهم لإخضاعهم من جديد للقانون. وقد جاء هذا في سلسلة من القوانين التي بدأت في القرن الرابع عشر. خلال ذلك الوقت، توسعت القدرة الحركية وامتدت في أولى دُور التشغيل، عبر وسائل قانونية في الأساس، وليست اقتصادية.

يمكن أن تعزى أصول دُور التشغيل إلى قانون الفقراء لعام 1388، الذي سعى لمعالجة عجز العمالة الذي تلا الطاعون، من خلال تقييد حركة العمال في منطقة معيّنة، بدلًا من تركهم يسعون وراء الأجور المرتفعة في أماكن أخرى. غير أن دُورَ التشغيل نفسها، نشأت نتيجةَ قانونٍ سُنّ في عام 1564 لقمع "المتسولين المتجوِّلين"، عبر منح ضباط الأبرشيات سلطة القبض عليهم و"تحديد أماكن ملائمة ومناسِبة للسكنى والإقامة" [(198)]. أعقب هذا قانون تشغيل الفقراء لعام 1576 (Act for Setting the Poor on Work)، الذي وفّرَ المواد الخام (من الأصواف وخيوط القنب والكتان) للفقراء القادرين جسديًّا على العمل.

في عام 1601، حمّل قانونُ إغاثة الفقراء (Act for the Relief of the Poor) الأبرشيات مسؤولية رعاية الفقراء، الذين قُسِّموا إلى ثلاث مجموعات:

الفقراء القادرون جسديًّا على العمل، وهؤلاء ينبغي إرسالهم إلى الإصلاحيات (دُور التشغيل)؛ والعاطلون باستمرار، وينبغي عقابهم؛ والفقراء العجَزَة. أمّا الأطفال فأنشئت لهم دُور الأيتام. وكانت كل هذه المؤسسات المكرَّسة للفقراء تموَّل من خلال ضريبة على الأغنياء تتطلب توسُّع دولة الرفاه المركزية قانونيًّا والمتعاظِمة القوة - ولم تكن سلطةً منفردة بقدر ما كانت جمهرةً من الصلات المترابطة حركيًّا. كان الأطفال يُنتزَعون من آبائهم المتشردين، ويُخضَعون للتدريب في دُور التشغيل. ربما فشلت دُور التشغيل كمواقع عمل إنتاجية، ولكنها نجحت كمؤسسات قانونية في زيادة قدرات القوة الإدارية والشرطية التي أعادت ربط المتشردين بالقوة التوترية للقانون.

لذا فإن تأثير قوانين دُور التشغيل لم يكن فقط لتقييد الحركة اليومية والإقليمية، وإنما أيضًا لزيادة عدد مواقع السلطة القانونية، بواسطة الاعتقال وإنفاذ القانون وتوسيع التشريعات. وفي كثير من الحالات لم يكن بالإمكان تمييز دُور التشغيل أو دُور رعاية الفقراء من السجون.

مطارَدة الساحرات: أخيرًا مثّلت مطاردة الساحرات مجموعة أخرى من القوانين التي أدت إلى توسيع نطاق السيطرة القانونية على حِراك الفلاحين، عبر نبذ وطرد "الساحرات". شخصية الساحرة هي نوع من المتشردين؛ فهي **مهاجرة مهرطِقة مُجرَّمة**.

كثيرٌ من النساء اللواتي اتُّهِمن وحُوكمن بالسحر كنَّ مسنات وفقيرات. وعادةً ما اعتمدن على المؤسسات الخيرية العمومية من أجل سدّ الرمق والبقاء. كان السحر - كما يُقال لنا - هو سلاح العجزَة ممن لا حيلةَ لهم. إلا أن النساء المسنات كنّ أيضًا أولئك العضوات في المجتمع اللواتي من الأرجح أن يقاومن عملية تدمير العلاقات المجتمعية. ... وكنّ أيضًا أولئك اللواتي يجسدن معارف المجتمع وذاكرته. قلبَت مطاردة الساحرات صورة المرأة العجوز رأسًا على عقب؛ فمن كانت في الأعراف والتقاليد تُعتبَر امرأةً حكيمة صارت رمزًا للعُقْم والعداء للحياة [(199)].

تشير سيلفيا فيديريتشي إلى أن الهدف من تجريم الساحرات إنما كان تقويضَ مقاومةِ الفلاحين لمُلّاكَ الأراضي والأغنياء والكنيسة. كانت مطاردة الساحرات في أوروبا توسيعًا للقوة القانونية التوترية (محاكم التفتيش)، من أجل وصْل النسوة الفقيرات المحتجزات بالجهاز القانوني (الذي هو السجن) أو بالبيت. وقد بعث الخوف من الاتهام رسالة إلى جميع النسوة مضمونها البقاءُ في البيت، من دون حِراكٍ خارجه، ورعايةُ أطفالهن.

أثّر طردُ الفلاحين من الأراضي (بإجراءات الإبدال أو التسييج) بصورة غير متناسبة في النساء، لكونهن غير مسموحٍ لهن قانونيًّا بالعمل كعمال بالمياومة. وبالتالي، كان من يخترقون أسوار التسييج في منتصف الليل للوصول إلى المراعي هم غالبًا نساءٌ تمامًا (وأطفال). وكنّ في الغالب من النساء المسنات أو العُزّاب اللواتي اعتمدن على الدعم العام والتسول ومن عجزن عن سداد قيمة الإيجار [(200)]. وحين كان الناس يأبَون التصدق عليهن،

كن ينظرن "نظرة حاسدة" أو يصببن عليهم اللعنات. كانت الأفعال التي استدعت الاتهام بالسحر دائمًا في الغالب هي جرائم المتشرد الذي انتقم أو سرق أو تسوَّل أو تجوَّل من دون إذنٍ وترخيص. تشير أيضًا فيديريتشي إلى أن من المهم جدًّا معرفة أن "معظم محاكمات الساحرات في إنكلترا قد وقعَت في مدينة إسّسكس، حيث كان معظم الأراضي قد تم تسييجها وتسويرها؛ في حين أنه لم تُسجَّل أيّ مطاردة للساحرات في مناطق الجزر البريطانية التي لم تحدُث فيها إطلاقًا خصخصة للأراضي أو لم تكن الخصخصة واردةً في الأجندة" [(201)].

ارتبط أيضًا تجريم تجمعات واحتفالات الساحرات بتجريم تجمعات الهراطقة المتنقلين الآخرين واليهود (واحتفالات السبت لديهم)، وارتبط باللقاءات السرية للفلاحين المتمردين التي كانت تُعقد ليلًا في التلال المتفردة والغابات [(202)]. إضافةً إلى هذا، فغالبًا ما كانت الساحرات يُضطهدْن بتهم **الطيران** أو **التجوال**؛ ولذا يحاجج لوتشيانو بارينيتو أن تجريم "طيران الساحرات" وتجوالهن ينبغي أن يُفهم على أنه تجريم لحراك العمالة المهاجرة وخوف من المتشردين، الأمران اللذان غلبَا أيضًا على المدونة القانونية في ذلك الوقت [(203)].

التوسع الخارجي من خلال النبذ

أضيف إلى النشوء السريع لقدرة حركية قانونية داخلية، عبر تجريم المتشردين، توسُّع خارجي لتلك القدرة الحركية باستعمار الأميركتَين. نتج التوسع من خلال النبذ في أوروبا الغربية غالبًا عبر مؤسسات قانونية من قبيل ما بيّناه للتو. وقد تم إحياء بعض الأشكال الجابذة والنابذة من القدرة الحركية في أثناء الاستعمار (مثل اكتناز المواد الخام بسحبها من الأقاليم المستعمَرة، والقتل، واختطاف البشر من أفريقيا والأميركتَين واستعبادهم)، ولكن ابتُكِر أيضًا الشكل الأكثر قانونية للقدرة الحركية الاستعمارية: وهو "التفويض".

كان "التفويض" - وهو بالإسبانية encomienda، من الفعل encomendar بمعنى "يُفوِّض / يَعْهَد بـ" - نظامًا قانونيًّا وظّفه التاج الإسباني خلال استعمار الأميركتَين لتنظيم عمالة السكان الأصليين وضبطها. كان "التفويضُ" عهدًا من السلطة الملكية بجمع الإتاوات من المُقْطَعين من قِبَل الملك (أي الهنود الحمر)، **وتوظيف الأجهزة الشخصية للملك**. وقد تعهَّد المفوض برعاية مصالح من هو مسؤول عنهم وتعليمهم آداب السلوك المناسبة (الإسبانية)، إضافةً إلى الوفاء بالالتزام الإقطاعي المعتاد بحمل السلاح دفاعًا عن الملك [(204)].

في عام 1503 بدأ التاج الإسباني في منح الجنود والغزاة والموظفين قانونيًّا تلك التفويضات، واستمر النظام حتى القرن السابع عشر. تميز "التفويضُ" عن الأشكال السابقة في الاستغلال السياسي المباشر، كالعبودية والإبادة، بقدر تركيزه على توسيع بيئة قانونية شبه إقطاعية. فبدلًا من العبودية المباشِرة أو الاستيلاء على الأراضي، يعمل "التفويض" مباشرة على الحراك المشروع

للفلاحين أنفسهم، تمامًا مثلما فعل الإقطاع في أوروبا. والتفويض قوة توترية من الخدمات المتبادَلة؛ فقد كان كلٌّ من المفوضين والهنود الحمر مَدِينين بعضهم لبعض على أرض الملك. ومع وضوح أن تلك العلاقة علاقة قوة غير متناظرة، فإنها لم تكن مثل العبودية. إذ لم يكن الهنود عبيدًا أرقاء، يمتلكهم المفوضون؛ فلم يكن بالإمكان شراؤهم أو بيعهم أو تأجيرهم أو نقلهم من الإقليم الذي هم فيه. كان لدى المفوضين الحق في العمالة فحسب، لا في الأرض. علاوةً على ذلك، لم يكن المفوضون يَتوارثون ما عُهد إليهم، ولم يكن لهم حق توريثه أجيالَ المستقبل [(205)].

في حالة الأميركتَين، أدى التوسع الخارجي للقدرة الحركية القانونية في نظام "التفويض" أيضًا إلى نبذٍ وطردٍ للهنود الحمر (ما بين 80 إلى 90 في المئة ماتوا نتيجة الأمراض والحروب). الانخفاض الهائل في تعداد السكان الأصليين من الهنود الحمر جعلهم عُرضةً للحكم الاستعماري، ولكنه أيضًا - على مدار القرن السادس عشر - "حُكم على "التفويض" بكونه أداةً للحصول على العمالة الرخيصة". وعلى الرغم من التعديلات التي طرأت عليه على مدار الوقت، فإن التوسع القانوني لنظام "التفويض" "أصبح أساسَ المجتمع الاستعماري الإسباني، وما زال عمومًا هو أساس المجتمع الريفي المكسيكي اليوم"، وفق ما ترى ليزلي سيمبسون، الأستاذة المتخصصة في دراسة نظام "التفويض" [(206)].

كان هناك أيضًا نبذ قانوني خارجي للأوروبيين تجاه المستعمرات. فعلى سبيل المثال، استحدَث قانون المتشردين لعام 1597 في إنكلترا، الترحيلَ الجزائي عقوبةً لأول مرة؛ فكان بإمكان المتشردين اختيار النقل إلى مستعمرة بدلًا من الإعدام والدخول في أغلال الخدمة كعمال، ومثَّلَ هؤلاء بعضَ أوائل المهاجرين المستعمِرين إلى الأميركتَين. تطلَّب النظام الجزائي بعضَ المُدانين لأداء الأشغال العامة؛ من قبيل شق الطرق وبناء المنازل أو أعمال المناجم والتعدين. وكان متوقَّعًا من النساء العمل خادمات في المنازل وفي المزارِع. لذا فإن أميركا قد قامت - ولا تزال، من أوجه عدة، قائمة - على أيدي عمالة مهاجرة مُجرَّمة.

أمّا في إسبانيا، فقد عُوقِبَ المتشردون جسديًّا عبر الخدمة في سفن القرصنة والسفن الحربية، للإبحار بتلك السفن لأغراض استعمارية أو حربية أو متعلقة بجلب العبيد. ولو لم يُجبَر المتشردون تجريميًّا على الهجرة إلى أميركا الشمالية، فإن كثيرين منهم كانوا سيختارون طوعًا الخدمة مدة خمس إلى سبع سنوات من السخرة عوضًا عن الرحلة [إلى أميركا الشمالية]، لمجرد فرصة الفرار من الترحيل التجريمي في أوروبا. في القرن السابع عشر، مثَّلَ الخدم العاملون بالسخرة 75 في المئة من جميع المهاجرين الأوروبيين في منطقة تشيسابيك (Chesapeake) [فرجينيا]؛ ومعظم هؤلاء الخدم كانوا من

المتشردين الإنكليز الذين طَردوا من بيوتهم نتيجة نظام التسييج. بهذه الطريقة، أثار النظام الداخلي من الترحيل القانوني الأوروبي أيضًا الترحيل الاستعماري الخارجي للسكان الأصليين.

(140) لَم تُلغَ حيازة الأراضي إقطاعيًّا في إنكلترا حتى القرن السابع عشر، وفي فرنسا حتى قيام الثورة الفرنسية في عام 1789. يُنظر: Marc Bloch, *Slavery and Serfdom in the Middle Ages: Selected Essays* (Berkeley: University of California Press, 1975).

(141) يرى مارك بلوك أن كلمة "الإقطاع" بالإنكليزية، *feudalism*، مشتقة من المصطلح الإفرنجي *fehu - ôd*، وفيه يعني مقطع *fehu* "الماشية"، فيما يعني مقطع *ôd* - "السلع". والماشية - على عكس النقود - تكون دائمًا مرتبطة بالتربة والأرض ونبتِها وعشبها. ولذا، حين حلَّت الأرض محل النقود كمستودع القيمة الأساسي خلال عصر الإقطاع، حلَّت الكلمة الجرمانية *fehu - ôd* محل الكلمة اللاتينية *beneficium*، كتسمية للقيمة المستودَعة هناك. يُنظر: Marc Bloch, *Feudal Society* (Chicago: University of Chicago Press, 1961), p. 106.

(142) Perry Anderson, *Passages from Antiquity to Feudalism* (London: NLB, 1974), p. 153.

(143) Ibid., p. 154.

(144) الإمبراطورية الكارولنجية (Carolingian Empire) (888 - 800): أسسها ملك الفرنجة شارلمان (Charlemagne) في عام 800، وكانت عاصمتها إكس لا شابل (Aix - la - Chapelle) (وهي اليوم آخِن (Aachen) في ألمانيا). استمرت موحَّدة إلى وفاته في عام 814. (المترجم) (145) Ibid., p. 141.

(146) Daniel McGarry, *Medieval History and Civilization* (New York: Macmillan, 1976), p. 242.

(147) Clifford Backman, *The Worlds of Medieval Europe* (New York: Oxford University Press, 2003), pp. 178 - 179.

(148) Ibid., p. 178.

(149) Anderson, *Passages*, p. 151.

(150) Ibid., p. 148.

(151) Ibid., p. 152.
التأكيد لي.

(152) لمطالعة تحليل حركي عميق لمفاصل الإنسان، يُنظر: Vincenzo Parenti - Castelli & Nicola Sancisi, "Synthesis of Spatial Mechanisms to Model Human Joints," in: J. M. McCarthy (ed.), *21st Century Kinematics* (London: Springer - Verlag, 2013), pp. 49 - 84.
ومن الأمثلة الأخرى على الحركة المكانية ما يسمى في علم الميكانيكا "رابط بينيت"، وهو رابط مكاني رباعي الأعمدة، مع مفاصل معلقة ذات محاور مركّبة بزوايا بطريقة معيّنة تسمح للنظام بالحركة. يُنظر: K. H. Hunt, *Kinematic Geometry of Mechanisms* (Oxford: Oxford University Press, 1978).

(153) Henri Pirenne, *Economic and Social History of Medieval Europe* (New York: Martino Fine Books, 2014), pp. 167 - 175.

(154) Michel Foucault, *The History of Sexuality*, Robert Hurley (trans.), vol. 1 (New York: Pantheon Books, 1978), p. 87.

(155) Ibid.

(156) Ibid.

(157) وهو - وفق **قاموس أكسفورد للغة الإنكليزية** - "مَنْحُ التاج الإسباني أحدَ سكان المستعمرات في قارتي أميركا الحق في تحصيل الضرائب من السكان الهنود الحمر في منطقة ما أو تسخيرهم في العمل". ومعنى الكلمة في اللغة الإسبانية هو التفويض أو التكليف. (المترجم) (158) Silvia Federici, *Caliban and the Witch* (New York: Autonomedia, 2004), p. 23.

(159) Anderson, *Passages*, p. 122.

(160) Ibid., p. 123.

(161) Ibid.

(162) Ibid., p. 139.

(163) Ibid.

(164) Guy Geltner, *The Medieval Prison: A Social History* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008), p. 55.

(165) Federici, p. 27.

(166) Ibid., pp. 26 - 27.

(167) H. S. Bennett, *Life on the English Manor: A Study of Peasant Conditions, 1150 - 1400* (Cambridge: Cambridge University Press, 1967), pp. 295 - 296.

(168) Bronislaw Geremek, *Poverty: A History* (Oxford: Blackwell, 1994), p. 56.

(169) A. L. Beier, *Masterless Men: The Vagrancy Problem in England 1560 - 1640* (London: Methuen, 1985), p. 19.

(170) Eric Kerridge, *The Agricultural Revolution* (New York: A. M. Kelley, 1968), pp. 39 - 40, 181.

(171) Beier, p. 20.

(172) Ibid.

(173) تناول ماركس بتفصيل مطوَّل هذا التاريخ، عند حديثه عن التراكم الأولي (primitive accumulation). يُنظر: Karl Marx, *Capital: A Critique of Political Economy*, Ben Fowkes (trans.), vol. 1 (London: Penguin Books, 1990), chaps. 26 - 28.

(174) M. W. Beresford, *The Lost Villages of England* (Stroud: Sutton Publishing, 1998), p. 102.

(175) "قلتُ: الحق، يا سيدي، إن أغنامكم التي اعتادت أن تكون أليفة معتدلةَ الطعام، كما نمَا إلى سمعي، أصبحَت شرهة مفترسة، تَلتهم الرجالَ أنفسهم، وتدمِّر حقولًا ومنازِلَ ومدنًا بأكملها". Thomas More, *Three Early Modern Utopias* (Oxford: Oxford University Press, 1999), pp. 21 - 22.

(176) أشيرَ إليه في: William E. Tate, *The Enclosure Movement* (New York: Walker, 1967), p. 63.

(177) سجن ستينكا (Stinche Prison): وبالإيطالية Carcere delle Stinche، من أوائل السجون العمومية في أوروبا. كان موقعه تقريبًا في موقع مسرح فيردي (Verdi) القائم اليوم بمدينة فلورنسا الإيطالية. (المترجم)

(178) Guy Geltner, "Medieval Prisons: Between Myth and Reality, Hell and Purgatory," *History Compass*, 4 (2006), p. 2.

(179) Ibid.

(180) Ibid., p. 3.

(181) Guy Geltner, "Detrusio, Penal Cloistering in the Middle Ages," *Revue Bénédictine*, vol. 118, no. 1 (2012), p. 91.

(182) يطوِّر أ. ل. باير هذه النقطة بشكل أوسع في كتابه **رجال بلا سادة**، وكذلك تفعل سيلفيا فيديريتشي في كتابها **كاليبان والساحرة** (*Caliban and the Witch*).

(183) الاعتقادات الألفية (millenarianism or millennialism): هي اعتقادات بعصر سعيد أو حلول تغييرات جوهرية ومفصلية تأتي على رأس الألفية الجديدة أو القرن الجديد، وهي أحد مباحث علم الأخرويات (الإسخاتولوجيا (eschatology)). (المترجم)

(184) المَقْطَرة (stocks): أداة تعذيب خشبية تُعلَّق فيها الأقدام، واستُخدمَت لإنزال العقوبات البدنية ولأغراض الإذلال والإهانة. شاع استخدامها بدايةً من العصور الوسطى إلى العصر الحديث المبكِّر (بين عامي1500 و1748 على أقل تقدير)، واستُخدمت أيضًا في المستعمرات الأوروبية في الأميركتَين. (المترجم)

(185) "Vagabonds and Beggars Act 1494 (11 Henry VII c.2)," King's Norton, last updated 7 August 2005, accessed on 23 April 2015, at: https://bit.ly/3BT7SeD

(186) Marx, *Capital* (1990), vol. 1, pp. 896 - 897.

(187) Ibid., p. 897.

(188) Richard Burn, *The History of the Poor Laws: With Observations* (New York: A. M. Kelley, 1973), p. 37.

(189) "كانت هناك قوانين شبيهة في فرنسا، حيث نشأت مملكة للمتشردين (مملكة من الغوغاء (truands des royaume)) في باريس بحلول منتصف القرن السابع عشر. وحتى مع بداية حكم لويس السادس عشر، أكد مرسوم 13 تموز / يوليو 1777 أن كل من كانت به صحة، بين سن السادسة عشرة والستين، ولم يكن له مصدر يقتات منه أو تجارة يتكسب منها، فينبغي أن يُضم إلى سفن القرصنة والسفن الحربية. ومن الأمثلة الأخرى على هذا النوع من القوانين: "قانون كارلوس الخامس بشأن هولندا" (تشرين الأول / أكتوبر 1537)، و"فرمان ولايات ومدن هولندا" الأول (10 آذار / مارس 1614)، و"إعلان المقاطعات المتحدة" (26 حزيران / يونيو 1649)". يُنظر: Marx, *Capital* (1990), p. 899.

(190) Geltner, *The Medieval Prison*.

(191) مجلس العشَرة (Council of Ten): كان إحدى أبرز الهيئات الحكومية في جمهورية البندقية بين عامي 1310 و1797. (المترجم)

(192) Backman, p. 136.

(193) Ibid., pp. 135 - 136.

(194) Joseph Patrick Byrne, *Encyclopedia of the Black Death* (Santa Barbara: ABC - CLIO, 2012), pp. 37 - 38, 90.

(195) Backman, p. 376.

(196) في شأن استخدام الهويات وجوازات السفر ومراقبة الهجرة في العصر الحديث المبكّر. يُنظر: Valentin Groebner, *Who Are You?: Identification, Deception, and Surveillance in Early Modern Europe* (Brooklyn: Zone Books, 2007).

(197) Byrne, p. 208.

(198) Burn, p. 75.

(199) Federici, p. 193.

(200) لمطالعة وصف تفصيلي لهذه الممارسة، ينظر: Ibid., pp. 163 - 218.

(201) لمطالعة وصف تفصيلي للجرائم المنسوبة إلى الساحرات، ينظر: Ibid., pp. 166 - 193, مقتبس في ص 171.

(202) Ibid., p. 176.

(203) Luciano Parinetto, *Streghe e politica: Dal Rinascimento italiano a Montaigne da Bodin a Naudé* (Milan: Istituto Propaganda Libraria, 1983).

(204) Lesley Byrd Simpson, *The Encomienda in New Spain: The Beginning of Spanish Mexico* (Berkeley: University of California Press, 1950), p. xiii.

(205) Timothy Yeager, "Encomienda or Slavery? The Spanish Crown's Choice of Labor Organization in Sixteenth - Century Spanish America," *Journal of Economic History*, vol. 55, no. 4 (1995), p. 842.

(206) Simpson, pp. xi, viii.

الفصل السادس: القوة المرنة 1

تتوسع القوة التوترية للقدرة الحركية القانونية من خلال تفكيك الروابط القانونية القديمة وتركيب أخرى جديدة في تلك الشبكات المتزايدة القوة والكثافة. غير أن القوة التوترية الإقطاعية، عبر التفكيك أكثر أو أسرع من اللازم، تنتهي أيضًا إلى زعزعة الحركة الاجتماعية، عبر النبذ والإنفاذ القانونيين، وتصل ذروتها في ما يسميه إريك هوبزباوم "أزمة القرن السابع عشر" [207]، التي تتميز بانتشار واسع للتشرد والاضطراب الاجتماعي (وأبرز مظاهره "حرب الثلاثين عامًا" [208]، بين عامي 1618 و1648) [209]. أدى النبذ الجماعي للمتشردين من خلال تفكيك القوانين العُرفية إلى ظهور تدفُّق لا يتوقف ولا يمكن حصره من الحركة المجرَّمة (criminalized movement). ولهذا، كانت هناك حاجة إلى قوة حركية اجتماعية مهيمنة جديدة، لإدارة تلك التدفقات الاجتماعية من المتشردين. بدأت هذه القوة الجديدة في إدارة تدفقات اجتماعية غير متصلة، لا من خلال إيقاف حركتها عبر القانون (التوتر)، وإنما بإعادة توزيعها إلى حالة توازن أكثر مرونة، وهي حالة "المرونة".

المرونة

يمكن تمييز الفترة التاريخية الاجتماعية بين القرنين الثامن عشر والعشرين، من ناحية سياسات الحركة، بنشأة قوة مهيمنة جديدة في الحركة الاجتماعية؛ وهي المرونة. والمرونة الاجتماعية هي قدرة شبكة من الوُصَل على العودة إلى شكلها الطبيعي بعد الانكماش أو التوسع؛ وهي القوة التي تعيد توزيع البشر سريعًا لسدّ العجز أو لإزاحة فائض، بُغية تجنُّب التدهور أو الانهيار الاجتماعي. وإن إعادة التوزيع لفائض اجتماعي، قابل للمدّ والبسط، هي ما يمثّل حاجزًا ضد التوسعات والانكماشات غير المتوقعة التي قد تعطل الحركة الاجتماعية.

قد تتميز الفترة الحديثة، أكثر من الفترة التاريخية السابقة، بالأشكال المتسارعة للتوسع والانكماش الاجتماعيين: توسعات وانكماشات في حال العرض والطلب في الأسواق، وفي معدلات الولادة والوفاة لدى السكان، وفي الوفرة والندرة في الإمدادات الغذائية، وفي الزمان والمكان عند التواصل والتنقل. وبسبب تزايد التذبذب (oscillation) في هذه المجالات الاجتماعية، فإنه يؤدي إلى فائض أو عجز اجتماعي نسبي، وفقًا لمرحلة التوسع أو الانكماش. ومع ازدياد التذبذبات الاجتماعية (بين توسعات وانكماشات)، تأتي أيضًا مركزية مشكلة حركية اجتماعية جديدة؛ وهي التوازن - كيفية تخليق وُصَل جديدة بسرعة نبذهم نفسها (أو أسرع منها). لم تعُد

مسألة القدرة الحركية الحديثة هي "كيف نجعل قانونيًّا تلك التدفقات المتذبذبة تتماسك" وإنما "كيف سيكون ممكنًا إعادة توزيع التذبذبات لتفادي فرط أو نقص أنواع معيّنة من التحركات؟" فالمرونة هي شيء أكبر من التذبذب العشوائي للمجال الاجتماعي؛ وإنما تتطلب قوة **دافعة** لإعادة توزيع (سواء تمديد أو طرد) فائض حركة، من أجل الحفاظ على توازن الدوران الاجتماعي.

بهذا المعنى فالفائض الحركي الاجتماعي هو حركة تتجاوز المتطلبات الأساسية لعملية تجديد الإنتاج الاجتماعية. فهي حركة يمكن خزنها حين لا تكون هناك حاجة إليها، ونشرها عند الحاجة [(210)]. وهكذا فالبنية المرنة للفائض ثلاثية التركيب؛ فهي تتركب من ثلاثة أنواع من الفائض: فائض أساسي (base)، وفائض متنقل، وفائض مستقبلي.

الفائض الأساسي هو الحركة الاجتماعية حين يُنظر إليها على أنها ضرورية اجتماعيًّا. ومع ضرورتها الاجتماعية، فهي لا تعدو كونها فائضًا مراكُمًا في السابق، جرى تطبيعه واعتباره "مقبولًا" (أي مستوى الربح، الحد الأدنى، مسافة انتقال معقولة، ظروف معيشية أو مرورية مقبولة). إلا أن المشكلة مع الفائض الأساسي هي عدم استقراره في ما يتعلق بالمستقبل. وفي عالمٍ من التذبذبات والانكماشات والتوسعات الاجتماعية المتزايدة لسكان لا يبدو بالإمكان حصرُهم، كيف يمكن لهذا الفائض الأساسي أن يضمن توازنًا اجتماعيًّا في ما يتعلق بحركة مستقبلية غير مؤكدة؟

يَنتج من هذا الفائض الأساسي فائض متنقل - إما داخليًّا، عبر جعل جزء من سكانه زيادةً، أو خارجيًّا عبر النقل من سكان آخرين في مكانٍ آخر. أولئك السكان المتنقلون هم الجزء الزائد نسبيًّا من السكان الذي دُفع ليمثّل حاجزًا ضد التوسعات والانكماشات المستقبلية في الحركة الاجتماعية. يُختزَن هذا الفائض السكاني لاحقًا، أو "يطفو"، في السجون ودُور التشغيل والغابات والمعسكرات وغيرها، انتظارًا لإعادة نشره في المستقبل.

أخيرًا، الفائض المستقبلي هو فائض يتوقَّع أن يكون ضروريًّا في المستقبل للحفاظ على حالة التوازن أو لتهيئة الظروف للتوسع المستقبلي. وفيما يُعَدّ الفائض المتنقل هو الفائض الحقيقي، فالفائض المستقبلي هو أقل فائض محتمَل يلزَم للحفاظ على حالة التوازن أو ما هو أفضل منها، أي التوسع.

ليس هدف هذه الثلاثية المرنة اجتماعيًّا هو الحفاظ على ثبات المجتمع (الاستتباب (homeostasis))، وإنما الحفاظ على توازن دينامكي (الاختلال (homeorhesis)) وتمديد هذا التوازن أن أمكن. إذا انكمشت الحركة الاجتماعية، يعاد امتصاص الفائض المتنقل في الفائض الأساسي؛ أمّا إذا توسعت، فيتم توسيع الفائض المتنقل كجزءٍ من فائض مستقبلي. وقد شرَعَت عمليات

التسييج ودُور التشغيل والسجون والمعسكرات والمصانع كلها في اتباع هذه المرونة الاجتماعية في الفترة الحديثة.

يوزَّع الفائض بشكل مكثف وفي نطاق واسع معًا. بشكل مكثف يمكن إنتاج الفائض واختزانه في موقع يتجاوز حاجات حد معيّن من إعادة الإنتاج. ويميل الاحتفاظ بفائضٍ اجتماعي إلى حفز التنافس، كالتنافس على الوظائف والطعام وأماكن السكن؛ ويؤدي أيضًا إلى خفض الأجور وارتفاع الأسعار. أما في ما يتعلق بالتوزيع في نطاق واسع، فيمكن أن يُنقل فائضٍ ناتج في منطقة ما إلى منطقة أخرى لتعويض حالات عجز أو ندرة أو مجاعة أو تناقص سكاني. ويمكن توظيف إعادة توزيع الفائض في نطاق واسع، سواء في موازنة العجز أو لتحقيق فائض في مكانٍ آخر. وطالما كان المجتمع قادرًا على إنتاج وتعبئة الفائض والعجز فيه، فسيكون بمقدوره السعي لتحقيق نقطة التوازن أو التوسع.

ولهذا فإن المرونة تؤدي إلى التوسع والنبذ، لا من الخارج إلى المركز (جبْذًا (centripetally)) ولا من المركز إلى الخارج (نبذًا) ولا عبر روابط متينة بين المراكز (عبر التوتر)، وإنما من خلال إعادة التوزيع الممتدة للفائض إلى حيث هناك حاجة إليه.

القدرة الحركية الاقتصادية

هذه القوة المرنة هي نمط "اقتصادي" تحديدًا من القدرة الحركية، بمعنى سعي الاقتصاد جاهدًا نحو التنسيق الحر والحركة الحرة للأمور، بأدنى القيود الإقليمية أو السياسية أو القانونية، وبأقصى قدر من التوازن (equilibrium). فالاقتصاد، بمفهومه الواسع، ليس مجرد "علم الثروة"؛ وإنما هو نظام كامل لتوجيه الحركة الاجتماعية. وبهذا المعنى، يعمل الاقتصاد بشكل أشبه بإدارة منزل (باليونانية *oikonomia*، وهو المصدر الذي اشتق منه اسم هذا العلم) منه بإدارةِ دولة (باليونانية *polis*). ولهذا السبب تحديدًا يذكر أرسطو، على سبيل المثال، أن "فن الاقتصاد" (*techne oikonomike*)، يختلف عن السياسة مثلما يختلف المنزل (*oikia*) عن المدينة [211]. فبينما تنشغل الدولة بتحقيق الصالح العام، ينشغل المنزل ببساطة بالتنسيق المنشود للممتلكات الشخصية للفرد أو تحقيق التوازن بينها. فليس المنزل هو القرية التي تشتمل على التدفقات الاجتماعية المُراكَمة جبْذًا (عبر قوة الجذب المركزي)، ولا هو وُصْلة ضخمة موحَّدة هي المدينة القديمة التي تنبثق منها القوة نبذًا (عبر قوة الطرد المركزي)، ولا هو وُصَل مترابطة من المؤسسات الإقطاعية والرهبانية في رباط ووثاق قانوني في ما بينها. لذا فإدارة البيت، والاقتصاد، ليسا عمليات مركزية أو حركية توحيدية.

فالاقتصاد أشبه بشبكة من المنازل الخاصة العديمة المركز، التي لا تشكِّل بمفردها مدينة؛ إذ تحتاج المدينة إلى مركز. أمّا تلك المنازل فيمكن إضافة

المزيد إليها من دون حصر، ومن دون تأسيس مركز أو حاصل اجتماعي وحيد. بدلًا من ذلك، تشكِّل تجميعة المنازل الخاصة **سلسلة** لا حصر لها، لها نقطة توازن متغيرة. ليست تلك السلسلة منحنىً جابذًا، أو دائرةً نابذة، أو رابطًا توتريًا؛ وإنما هي تدفُّق بين وُصَل متناوبة - متذبذبًا بين انكماشات وتوسعات مستمرة، سعيًا لتحقيق التوازن الاجتماعي.

غير أنه لا يوجد منزل مكتفٍ ذاتيًّا تمامًا. فكلُّ منزل بحاجة إلى شراء سلع إضافية لاستكمال ما لا يُمكنه تصنيعه بنفسه. والاقتصاد، إذًا، يتكون من موقعَين على الأقل ضروريين لإدارة المنزل؛ وهما المنزل المعني بالتنسيق والإدارة، والسوق التي يمكن فيها تبادُل واقتناء الفائض لاستكمال الإنتاج المنزلي. وأسعار السوق تحدِّدها عوامل عدة (منها مثلًا الندرة وقيمة العملة وأسعار الفائدة). إلا أن المنازل والأسواق، لآلاف السنين، قد تعرضت للحركات السائدة المتمثلة في القوى الإقليمية والسياسية والقانونية التي حدّت من تنسيق السلع والأمتعة الخاصة. غير أن ما جرى خلال القرن الثامن عشر هو أنه لأول مرة صارت الحركة المرنة والمتسلسلة (الفائض والتنافس) هي القوى الحركية الاجتماعية السائدة بشكل متزايد. هدف تلك القوى هو خلق توازن ملائم بين القوى الاجتماعية، من خلال إعادة توزيع مستمرة لفائض الحركة - مثل إضافة أو طرح الأوزان على نطاق توازني متغير. مرة أخرى، لا يعني هذا أن القوى السياسية والقانونية والقوى الأخرى غير نشِطة ومتشابكة، وإنما يعني فقط أنها غالبًا ما تخضع لقوى اقتصادية - حركية خلال هذه الفترة.

شخصية الكادِح

شخصية المهاجر الناتجة من مرونة التوسع الاقتصادي من خلال النبذ هي **الكادح**. إلا أن شخصية الكادح هي شخصية مركّبة، وتشمل تشكيلة من أنواع فرعية جوهرية، منها العمال المشتغلين بنشاط والسكان المتنقلين العاطلين. من هذه الناحية، ليس كل كادح، دائمًا وفي جميع الحالات شخصية مهاجرة، وإنما يتقاطع مع شخصية المهاجر في ظروف معيّنة وبدرجات متفاوتة. على سبيل المثال، إذا اعتبرنا الكادح هوية للطبقة المشتغِلة فعليًّا والمستقرة نسبيًّا، فحينها لن يكون شخصية مهاجرة [(212)]. أمّا إذا نظرنا إلى الكادح من منظور تجريده اقتصاديًّا من وسائل الإنتاج أو العمل ومن منظور حِراكه المتواصل، فحينها ندرك تقاطُعَه مع تاريخ المهاجر الذي نتناوله في هذا الكتاب. والاعتبار الأخير هو الذي وَفْقه يرى دولوز وغوتاري أن "الكادح ... يبدو وريثَ البدوي في العالم الغربي" [(213)]. تظهر شخصية الكادح باعتبارها الشخصية المهاجرة السائدة في القدرة الحركية الاقتصادية، غير أن الشخصيات المهاجرة السابقة، من بدو وأعاجم ومتشردين (وما يتفرَّع عنهم)،

لا تختفي. فجميع تلك الشخصيات تتعايش بصفتها أبعادًا إضافية للنبذ الإقليمي والسياسي والقانوني للكادحين.

تتحدَّر كلمة بروليتاريوس (*proletarius*) - التي تعني "مَن يُنتِج ذرّية" (من الكلمة اللاتينية *proli*، بمعنى "ذرّية") - من تصنيف الإحصاءات الرومانية لأولئك المواطنين الذين لديهم أملاك قيمتها أحدَ عشرَ ألفًا من العملات الرومانية أو أقل. كان الإحصاء يسرد أبناءَ أولئك المواطنين، (*proles*) (الذرّية)، بدلًا من ممتلكاتهم؛ إذ كانت القيمة الوحيدة عند الرومان لهؤلاء المواطنين العديمي الأملاك هي قدرتهم على إنتاج أطفال للإمبراطورية. أدى هؤلاء المواطنون دورًا تاريخيًّا مختلفًا جدًّا عمّا أداه الأعاجم، على سبيل المثال، الذين كانوا هم النمط السائد من المهاجرين في العالم القديم. وإذا كان الأعاجم مثّلوا "المحرِّك المتنقل" (mobile motor) في العالم القديم، فإن "ذرّية" أولئك الكادحين كانت هي "المحرِّك الحيوي" (biological motor). تلاشى استخدام كلمة "الكادحين" في الإنكليزية، proletariat، بحلول القرن الثاني الميلادي [(214)]، ثم ظهرت من جديد في القرن الرابع عشر، مستخدَمة باعتبارها مصطلحًا ازدرائيًّا أشبه بـ "الدهماء" (rabble) و"الأوغاد" (knave)، حتى حلول القرن التاسع عشر. على سبيل المثال، يقدِّم أحد قواميس القرن الثامن عشر تعريفًا لكلمة proletariat، فيقول إنه "شخص رَثّ أو بائس أو دَنِيء أو سُوقِي" (mean, wretched, vile, vulgar)" [(215)]. وبعد أن درس ماركس القانون الروماني في جامعة برلين، بدأ في ترويج تصوُّر حديث لهذه الشخصية باعتبارها الطبقة العاملة ككل [(216)]. وبعمله هذا فهو يسهم في عملية دمج مفاهيمي للمحرِّكين المتنقل والحيوي في الشخصية الشائعة لكادحي العصر الحديث.

قدَّم ماركس أيضًا تقسيمًا تأسيسيًّا لمفهوم الكادح بين صنفين هما الكادحون / البروليتاريا والبروليتاريا الرثّة: أي بين المشتغلين بنشاط والسكان المتنقلين العاطلين (أو المنبوذين اقتصاديًّا). إلا أن هاتين الشخصيتين، بالنسبة إلى ماركس، ليستا طبقتين اجتماعيتين أو هويتين جماعيتين ثابتتين [(217)]؛ وإنما هما قطبان لِطيْف الكادحين نفسه الناتج من النبذ الاقتصادي. يتحول أحد الجانبين باستمرار إلى الآخر، عبر إنتاجٍ متواصل لـ "فائضٍ سكاني نسبي" [(218)]. وبينما تُعدّ فئة الكادحين العاملين ضرورية لإعادة إنتاج الحركة الاقتصادية، فإن فئةَ العاطلين أو البروليتاريا الرثّة هي أيضًا ضرورية بالقدر ذاته. ويُغرِب ماركس في القول فيزعم أن "الفائضَ السكاني النسبي" العاطِل هو "رافعة التراكم الرأسمالي، بل يصبح شرطًا لوجود نمط الإنتاج الرأسمالي. وهو يشكِّل جيشًا احتياطيًّا تصنيعيًّا متاحًا لرأس المال أن يتصرف فيه، وهو ملك خاص برأس المال، كما لو أن رأسَ المال قد قام بتوليده وخَلقه على نفقته الخاصة" [(219)].

وفقًا لماركس، هناك على الأقل ثلاثة أنماط رئيسية لهذا الفائض السكاني؛ وكلُّ نمطٍ منها يتبع جانبًا متفردًا من المرونة الاجتماعية: وهذه الجوانب الثلاثة

هي السكان المتنقلون والكامنون والراكدون. فالسكان المتنقلون هم ذلك الجزء من الفائض السكاني الذي "يُنبَذ تارةً، ويُجذَب تارةً أخرى من جديد بحشود متعاظمة، لكي يزداد عدد العاملين بشكل عام، وإن كان بقدر يتضاءَل باستمرار بالنسبة إلى حجم الإنتاج" [(220)]. السكان المتنقلون هم الجزء الأنشط والأكثر حركةً وتنقلًا في جيش العمالة الاحتياطي. خلال فترات الانكماش أو تكثيف الإنتاج يُسرَّح هؤلاء العمال، ولكنهم يظلون مرنين بما يكفي لتعقُّب هجرة رأس المال إلى أماكن أخرى أو إلى مستوىً إنتاجي أدنى. تُنتِج الصناعات الكبرى، على وجه الخصوص، فائضًا سكانيًّا أكبر بشكل متزايد بما يتناسب مع توسُّع الإنتاج الرأسمالي. ومع توسُّعه يَزيد من حجم ونسبة العمال المُبعَدين - تحديدًا كبار السن والمدرَّبين والذكور - لمصلحة الشباب وغير المدرَّبين والإناث.

ومع استحواذ رأس المال على الزراعة، ينتج من هذا شكل من الفائض السكاني هو أقل حركة وتنقلًا بعض الشيء؛ وهم السكان الكامنون. ومع مكننة الإنتاج الزراعي، يتضاءل كثيرًا الطلب على العمالة بالنسبة إلى عدد السكان. ولهذا يوجد عدد هائل من السكان الكامنين، من عمال التصنيع المحتملين، ينتظرون غالبًا في الفقر الريفي أن يُعلَن عن وظائف في مجال الصناعة؛ وحين يُعلَن عنها يهاجرون إلى المدن راحلين عن الأرياف.

الفئة الثالثة هي أقل الفائض السكاني حركة وتنقلًا؛ وهم العمال الراكدون. هؤلاء هم العمال الأقل انتظامًا في تشغيلهم، وهم في معظم الوقت يقدِّمون ببساطة أبسط صور إعادة الإنتاج الحيوي لفائض سكاني مستقبلي. يشبِّه ماركس هذا النمط النهائي للفائض السكاني بحيوانات واهنة تتكاثر ببساطة لكي "تُقتَنَصَ دومًا" [(221)]. تتكاثر أعدادهم في تناسُب عكسي مع مستوى الأجور. ثم يُقسَّم هؤلاء السكان إلى ثلاثة أنماط من الفقراء المعدمين: من يستطيعون العمل، الأطفال الأيتام الفقراء، ومن لا يستطيعون العمل. وعند بَطالتهم يشكِّلون ثقلًا هائلًا على العاملين الفعليين الاهتمام به. وهؤلاء العمال الراكدون يمثِّلون أيضًا ضغطًا مستمرًّا على مستوى الأجور التي يتلقاها العمال الفعليون، لأنهم لا يزالون في تنقُّل وحركة.

وهكذا يزداد الحجم النسبي للجيش الاحتياطي التصنيعي بازدياد الطاقة الكامنة للثروة. إلا أنه كلما ازدادت نسبة هذا الجيش الاحتياطي إلى جيش العمالة الفعلي، ازداد حجم الفائض السكاني الراسخ، الذي يتناسب بؤسه عكسيًّا مع قدر الضنى الذي عليه مواجهته على هيئة عمل [(222)].

يمكن للكادحين أن يُطرَدوا من العمل في أيّ لحظة، أو يضطروا إلى الهجرة القسرية إلى أماكن أخرى، أو يفقدوا القدرة على العمل (إما بسبب الإصابة أو التقدم في العمر أو بسبب الظروف المحيطة). وبناءً عليه، فتلك الأنماط الثلاثة ليست ثابتة، وإنما لحظات متقلبة من الذات / الشخصية الكادحة نفسها، ولكلٍّ منها درجة خاصة من النبذ والهجرة. ما يشتركون فيه جميعًا في

ظل العلاقات الاجتماعية الرأسمالية هو أن كلّا منهم يصبح الظروف اللازمة لإفقار الآخر.

يقول ماركس إنه مع توسُّع الأسواق الرأسمالية، وانكماشها وتضاعفها، "على نحوٍ متقطّع"، يتطلب رأس المال إمكانَ إضافةِ وطرحِ "أعدادٍ غفيرة من البشر في مناطق حاسمة، من دون إحداث أيّ أضرار في حجم الإنتاج. ويوفّر الفائض السكاني هذه الأعداد" [(223)]. فإن كانت نسبة البطالة منعدمة في جميع الأسواق، لن تجدَ الأسواقُ الجديدة والمتمددة أيَّ مصدرٍ للعمالة الجديدة. إضافةً إلى ذلك، إذا انعدمت نسبة البطالة، فلن يكون سهلًا استبدال العمال، وسيكون لإضراباتهم ضغط كبير وسطوة هائلة على الإنتاج.

يتطلب الإنتاج الرأسمالي، وفقًا لماركس، أعدادًا كبيرة من العمال، وينتج تلك الأعداد؛ وتكون تلك الأعداد زائدة عن حاجته. يَحدُث هذا لسببَين: (1) حين يحدث توسُّع أو تضاعُف الأسواق، سيكون هناك فائض من العمال متوافر بالفعل؛ (2) هذا الفائض من العمال العاطلين يجعل العمالَ الحاليين قابلين جدًّا للاستبدال وللإنهاك بالعمل، وبهذا يتطلب الأمر أعدادًا أقل من العمال الفعليين (فيزداد الفائض السكاني أكثر من قبل)، ويجعل أولئك العمال الفعليين متاحين بأجور أدنى. يزعم ماركس أن "شكلَ الحركة في قطاع الصناعة الحديثة يعتمد بأكمله، من ثم، على التحول المستمر لجزءٍ من السكان العاملين إلى "أيادٍ" غير عاملة أو شبه عاملة" [(224)].

ومع هذا، قد لا تكون دائمًا الطبقة الكادحة غير العاملة طبقة كادحة **مهاجرة**؛ وإنما تصبح كذلك فحسب بقدر ارتباطِ نبذها اقتصاديًّا بحراكها على نطاق واسع. وفي هذه الفئة يقدِّم ماركس أمثلة عدة لمهاجري البروليتاريا الرثّة هؤلاء: "جنود مصروفون من الخدمة، وسجناء مُسرَّحون، وعبيد فرّوا من سفن القرصنة والسفن الحربية، وجامعو الخردوات ... وباختصار، جميع تلك الأعداد الغفيرة الغامضة والمفكّكة، التي تتناثر هنا وهناك" [(225)]. من هذا الوجه يُعَدّ الكادح شخصية مركَّبة، لأنها دائمًا تنزلق إلى الوضعية المهاجرة وتنسلّ منها، لاضطرارها إلى إعادة التموضع وفق متطلبات عملية زيادة القيمة الرأسمالية أو إلى التجول في الآفاق من دون مأوىً أو عمل. هذا الحراك هو **الشرط المطلوب لكامل شكل الحركة في قطاع الصناعة الحديثة**. فمن دون هجرة الفائض السكاني إلى أسواق جديدة - من المناطق الريفية إلى المدينة، ومن مدينة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر (مَن يسميهم ماركس "السكان المتنقلون" - قد **لا يكون التراكم الرأسمالي ممكنًا على الإطلاق**. وحتى حين تكون الطبقة الكادحة غير عاملة أو رثّةً، فإن وضعيتها المتنقلة تظل تمارس ضغطًا متحدِّرًا على أجور العمل [(226)].

ولهذا فالمهاجر هو ذلك الجزء من طيف الكادحين الذي هو في تلك الآونة منبوذٌ اقتصاديًّا باعتباره فائضًا اجتماعيًّا متنقلًا. يحلّل هذا الفصل من الكتاب،

والذي يليه، التقنيات الاجتماعية المحدِّدة للنبذ والتعبئة اللذين يؤديان إلى ظهور تشكيلة من تلك العناصر الكادحة المهاجرة وإلى توسُّع وتمدُّد القدرة الحركية الاقتصادية.

التوسع الداخلي من خلال النبذ: فائض مكثف

تتوسع القدرة الحركية الاقتصادية بمرونة، وذلك من خلال نبذ فائضٍ سكاني داخلي؛ إذ يُنبَذ هذا الفائض الداخلي **بشكل مكثف** كطريقة لزيادةٍ التنافس والإنتاج عبر عمليات تسييج الأراضي، وزيادة القيمة الرأسمالية (capitalist valorization)، ودُور التشغيل.

عمليات تسييج الأراضي

الطريقة الأولى لإنتاج كادح مهاجر هي عبر نبذه من الأرياف إلى المدينة؛ أي من زراعة الكَفاف (subsistence agriculture) إلى التصنيع الحضري (urban industrialism). تختلف المرحلة الأولى في قوانين التسييج (1235 - 1760) حركيًّا عن المرحلة الثانية (1761 - 1844)؛ إذ تميزت الأولى بمعركة قانونية أو توترية - في غالبها - أدت إلى خصخصة الأراضي قانونيًّا وإلى تجريم التشرد، أمّا المرحلة الثانية فهي في الغالب تتعلق بإعادة التوزيع - بمرونة - لقدرٍ هائل من فائض سكاني متذبذب، من الريف إلى المدينة.

خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر في بريطانيا، حاولت كلٌّ من الكنيسة والدولة بنشاط حظر قوانين التسييج. ومع ذلك، بمجرد أن أنشأت بريطانيا سوقًا تنافسية موحَّدة، وبدأت في تحديد قيمة الأراضي بناءً على قدرتها الإنتاجية المحتملة في أسواق تنافسية، كان بإمكان مُلّاك الأراضي رفع أسعار الإيجار وفقًا لتذبذب قيم السوق. ثم ارتأت الدولة طريقة لتعويض خسائرها الاقتصادية. ومن خلال اقتضاء زيادة في إنتاجية المستأجِرين، استطاع مُلّاك الأراضي - الذين منعتهم الدولة من فرض الضرائب التعسفية على المستأجِرين الفلاحين - أن يجنوا ربحًا من وسيلة اقتصادية بحتة؛ وهي تكثيف الإنتاج. ومن ثم استطاعت الكنيسة والدولة استقطاعَ ضريبة من تلك الأرباح، حتى ولو كان مُلّاك الأراضي قد طردوا المستأجرين تمامًا، لمصلحة رعي الأغنام وبيع أصوافها إلى الأسواق التي تتمدد في أوروبا الشمالية. وهكذا، فإن المرحلة الثانية من التسييج - وفقًا للمؤرخ الإنكليزي وليام إدوارد تايت - كانت ردًّا على العقود التوترية "الجامدة وغير المرنة" للقوانين العُرفية وحيازة الفلاحين الأراضي [(227)].

ومع أن مرونة قوانين التسييج الأولى، خلال عهد أسرة تيودور، كان محدودةً بالتوترات القانونية التي عارضت مباشرةً عمليات التسييج، انتصرت تلك القوانين في نهاية المطاف وأدت إلى ظهور مرحلة جديدة من عمليات التسييج المدعومة من الكنيسة والدولة. خلال القسم الأخير من المرحلة الأولى في عمليات التسييج (1700 - 1760)، لم يُمرَّر سوى 208 مراسيم أدت

إلى تسييج 318 ألف فدّان [228]. ومقارنةً بهذا الوضع، كانت المرحلة الثانية (1761 - 1844) إلى حد بعيد هي عصر التسييج بامتياز؛ فخلالَ تلك المرحلة - التي تزامَنَت تقريبًا مع عهد الملك جورج الثالث (1760 - 1820) - مرِّر 3883 مرسومًا أدت إلى تسييج 5.63 مليون فدّان؛ وهي زيادة هائلة [229]. ومن ثم جرى نبذ وطرد مئات الآلاف من البشر من أراضيهم في إنكلترا، وهاجروا إلى المدن التي كانت وتيرةُ التصنيع تتزايد فيها، مثل مانشستر. صارت معالجة القطن والفحم والحديد مِهَنَ المهاجرين الجُدد وركيزة الثورة الصناعية [230].

لمئات السنين، أكدت التشريعات المناهضة للتسييج وللتشرد، التي سُنّت في عهدَي أسرة تيودور وأسرة ستيوارت، ذلك الاعتقاد الشعبي ولدى التجار أن المخزون السكاني هو أعظم الموارد القومية. ولوجود الرغبة في تشجيع الهيمنة البريطانية في قطاعَي المالية والصناعة، اتّخذت الدولة توجُّهًا مختلفًا. كانت السلطة الملكية تتضاءل بسبب نمو طبقة التجار ومُلّاك الأراضي الذين أيّدوا عمليات التسييج واستحسنوها؛ وأبطِلت القوانين المناهضة للتسييج والإخلاء السكاني. ولأن قيمة الأراضي لم تَعُد ثابتة، وإنما كانت تتذبذب في أسواق الإيجار، ازدادت قيمتها مع زيادة الطلب على الأصواف والمنتوجات الزراعية. ونظرًا إلى أن قيمة استئجار الأراضي (لا عدد السكان) صارت هي المؤشّر الجديد على الازدهار القومي، بدأت الدولة تنظر إلى التسييج باعتباره منفعةً قومية. ومع ارتفاع الدخل وقيمة الأملاك، ارتفعت أيضًا قيمة ضرائب العُشور الكنَسية. وهكذا بدأ قادة الكنيسة الأنغليكانية - الذين تطلّعوا إلى تحصيل حصتهم من الأرباح - في التعاطف مع مصالح طبقة المُلّاك، داعمين عمليات التسييج في أواخر القرن الثامن عشر وفي القرن التاسع عشر.

وبناءً عليه، كان هناك تحوُّل جذري في ظروف الحركة الاجتماعية في شخصية المهاجر خلال تلك الفترة. تزامنت الفترة الأولى في قوانين التسييج مع قوانين مكافحة التشرد "الدموية" في إنكلترا وأوروبا، من القرن السادس عشر إلى بدايات القرن الثامن عشر، وأنتجت توترًا اجتماعيًّا حركيًّا جديدًا في مؤسسات السجون والدولة والكنيسة [231]. أمّا الفترة الثانية فتزامنت مع تراجُع قوانين مكافحة التسييج ومكافحة التشرد ومع نشوء فائض سكاني هائل من الكادحين المهاجرين المنتقلين إلى المراكز الحضرية. بينما تميزت الفترة الأولى من التسييج بتطويق خلويّ معمَّم (حراك توتري)، استهدفَ زيادة التعداد السكاني، كانت الفترة الثانية تتميز بمرونة معمَّمة استهدفت ضمَّ الفائض السكاني أو إعادة توزيعه على المدن.

لم تعُد قوة أمةٍ ما تتوقف على تعدادها، وإنما على قدرتها على حشد فائضها وتوجيهه إلى قطاعات النمو الصاعدة (كالمطاحن والمناجم والتصنيع). وهكذا لم تُعد المشكلة الحركية الاجتماعية التي امتدت من أواخر القرن الثامن عشر إلى القرن العشرين تتعلق بكيفية زيادة عدد السكان وتطويق

المتشردين، وإنما تتعلق بكيفية تدوير فائض سكاني متنقل بأكثر الأساليب إنتاجية، عبر السكك الحديد والطرق المُعبَّدة والمصانع [(232)].

غير أن التذبذب (بين توسُّع وانكماش) في الأسواق الاقتصادية قد أدى إلى بروز الثروة والمخاطر معًا. كان الحل السياسي - الحركي لهذه المشكلة، مدعومًا بالمرحلة الثانية من التسييج، هو خلقُ مرونةٍ في الحركة الاجتماعية، عبر فائضٍ سكاني يعمل باعتباره مخزونًا أو حاجزًا احتياطيًّا في حال حدوث انكماشاتٍ في الأسواق. يتيح حراك الفائض السكاني للحركة الاجتماعية أن تتوسع وتنكمش من دون انقطاع.

وهكذا نستطيع تمييز اختلافين مهمين بين فترتي التسييج: اختلاف في حركة التوسع من خلال النبذ (التوتر في مقابل المرونة)، واختلاف في نوعية المهاجر الناتج من تلك الحركة (المتشرد في مقابل الكادح).

زيادة القيمة الرأسمالية

ثانية أبرز الطرق التي تؤدي إلى ظهور فئة الكادح المهاجر هي حشدهم وفق الحاجات المحددة لزيادة القيمة الرأسمالية، عبر البطالة وهجرة النزوح. ومع أن عملية التسييج في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر - أو ما يسميه ماركس "التراكم الأولي" (primitive accumulation) - تتماشى تمامًا مع عملية زيادة القيمة الرأسمالية، فإنِ العمليتين تنتجان وتديران الفائض بطرق بينها اختلافات مهمة [(233)]. تركِّز عملية التسييج على نبذ المهاجرين الكادحين وتجريدهم من سبل عيشهم الاقتصادية السابقة في الأرياف. أمّا نمط الإنتاج الرأسمالي فينبذهم ويطردهم مرة أخرى في المدينة، من خلال مرحلة بطالة دورية أو متكررة بانتظام، وفقًا لحاجات المدينة المتذبذبة إلى العمالة البشرية. وحتى بعد أن يجري تطويق الطبقة الكادحة تمامًا لتحيا من دون أملاكٍ في المدينة، فإن رأس المال يجدُ طرقًا جديدة لخلق الفائض. فعمليات التسييج ورأس المال هما بُعدان لتلك المرونة السياسية - الحركية نفسها.

تذبذب رأس المال: تُحرِّك الأسواقَ الرأسمالية ضروراتُ التنافس وعمليةُ تكثيف الإنتاج. تخلق هذه الضرورات، وفقًا لماركس، "أطوارًا دورية تتعقّد - مع تقدُّم التراكم - نتيجةَ التذبذبات اللامنتظمة، وتتبع تلك المراحل بعضها بعضًا بسرعة متزايدة". فـ "قانون الحركة" (law of motion) في الصناعة الحديثة

هو قانون ضبط وتنظيم العرض والطلب على العمالة، من خلال التوسع والانكماش المتعاقبَين لرأس المال، أي من خلال مستوى متطلبات رأس المال لزيادة القيمة في اللحظة المَعنية؛ إذ تبدو سوق العمل أحيانًا في حالة نقصٍ نسبية في العرض بسبب توسُّع رأس المال، وأحيانًا تبدو في حالة تُخمة نسبية في العرض بسبب انكماش رأس المال [(234)].

ولأن الأسعار في السوق الرأسمالي ليست ثابتة، وإنما تتمدد وتنكمش وفقًا للعرض والطلب، فكذلك حاجات رأس المال إلى العمالة. وكما ينكمش ويتناقص الطلب على السلع والبضائع، فأيضًا ينكمش ويتناقص الطلب على العمال؛ وحينها يجري تسريح العمال. وكما يتسع ويزداد الطلب على البضائع،

فأيضًا تزداد الحاجة إلى العمال؛ وحينها يجري توظيف العمال. وطالما كانت الأسواق الاقتصادية مدفوعةً بضرورات التنافس وعملية تكثيف الإنتاج، فستستمر في إنتاج هذه الحركة المتذبذبة. يقول ماركس "فكما أن الأجرام السماوية تكرر حركتها دائمًا، ...، فهذا هو الحال أيضًا مع الإنتاج الاجتماعي" [(235)].

ومتزامنًا مع نبذ الفلاحين من الأرياف، يخلق رأس المال شكله الخاص المناسب من النبذ، مع انكماش الطلب على العمالة. إضافةً إلى ذلك، فالتطور التقني وتكثيف الإنتاج يؤديان إلى زيادة كفاءة العمال، وهو ما يجعل من الممكن تقليص تكاليف العمالة، بتسريح (نبذ) جزء من العمال، عبر إجراءات تقود إلى البطالة. ووفق صياغة ماركس "هكذا يحافظ تطبيق قانون العرض والطلب على العمل في مساره الصحيح، ويُبقي تذبذب الأجور محصورًا في داخل حدود مُرضِية للاستغلال الرأسمالي، وأخيرًا يسهم في تأمين وتثبيت تبعية العمال اجتماعيًّا لأصحاب رؤوس الأموال، وهي أمر لا غنىً عنه" [(236)]. بهذه الطريقة تحشد الرأسمالية الفائضَ السكاني المنبوذ عبر عمليات التسييج، وتقوم أيضًا بإنتاج **شكلها الخاص من النبذ** بتكثيف الإنتاج وتسريح العمال. وبصيغة أخرى، هناك عملية إنتاج فائض متنقل من السكان يتلاءَم مع زيادة القيمة الرأسمالية، ويختلف عن ذلك الإنتاج الحادث في حالات التسييج أو أيٍّ ممّا يسمى زيادة سكانية طبيعية.

تذبذب العمالة: وتمامًا مثلما تُنتِج زيادة القيمة الرأسمالية تذبذبًا في الأسعار، فإنها أيضًا تؤدي قَسرًا إلى حدوث تذبذب في العمالة:

تجتذب الأجور الأعلى قطاعًا أكبرَ من القوى العاملة إلى ذلك المجال الأكثر تفضيلًا، إلى أن يُتخَمَ بقوى العمل، فتنخفض الأجور - على المدى الطويل - من جديد إلى المستوى المتوسط، أو ما دونه، إذا كانت الضغوط أكبر من اللازم. حينها لن يتوقف تدفق العمال إلى ذلك المجال المعني من مجالات الصناعة فحسب، وإنما سيتيح ذلك أيضًا فرصةً لانصرافهم عنه [(237)].

ولذا فإن تذبذبَ العمال هذا (بين تدفّق وانصراف) يُقابل تذبذبَ متطلبات الإنتاج الرأسمالي (بين عرض وطلب). خلال أوقات الانكماش في الطلب الرأسمالي للعمال، فإن الجزء العاطل من الطبقة العاملة - أو ما يشير إليه ماركس باسم "جيش العمالة الاحتياطي التصنيعي" - "يُثقِل" كاهل الجيش الفعلي من العمال، من خلال تخفيض الأجور - إذ إن العمال من فرط الحاجة يكونون على استعداد للعمل بأجور أقل. خلال فترات التوسع الرأسمالي والنشاط المحموم، يظل هناك جيش احتياطي قادر على فضّ أيّ إضراب إذا قرر العمال العاملون تنظيم إضرابٍ كهذا.

يؤدي العمل الزائد الذي يقوم به الجزء المشتغل من الطبقة العاملة إلى تضخم صفوف الاحتياطي، بينما - على النقيض من هذا - الضغطُ الأكبر الذي يمارسه الاحتياطي - عبر تنافسه - على العمال العاملين يجبرهم على الخضوع لإجراءات العمل الزائد ويخضعهم لإملاءات رأس المال. ويصبح الحكم على جزءٍ من الطبقة العاملة بالتعطل القسري، من خلال العمل الزائد للجزء الآخر، وسيلة لاغتناء وإثراء أفراد الرأسماليين، والعكس بالعكس [(238)].

"...

وكلما ازداد جهد العمال في عملهم، قلّت الحاجة إلى العمال، وازداد حجم جيش العمالة الاحتياطي التصنيعي، وهو ما يؤدي إلى خفض قيمة أجور العمال. وبصيغة أخرى، فالعمال يُدفعون إلى العمل باتجاه فقرهم ونبذهم هم أنفسهم.

بناءً على هذا، حين ينزَح رأسُ المال، يتبعه العمال [239]. ولو كان هناك تشغيل تام، فلن يكون هناك فائض أو جيش عمالة احتياطي ليتبع سريعًا رأسَ المال ويلبي الطلب على العمالة في الأسواق الجديدة الناشئة. ولهذا، فشرطُ النزوح الرأسمالي وتوسُّع الأسواق هو نزوحُ جزءٍ من الطبقة الكادحة: فائض هيكلي من العمال القابلين للحشد والتعبئة متربصين الحصولَ على وظيفة. وبهذا المعنى يُعَدّ جزءٌ من الطبقة الكادحة - عند ماركس - دومًا في حالة هجرة. فالعمال يتبعون الإنتاج الرأسمالي إلى المراكز الحضرية الكبرى، فـ "يراكمون القوة التاريخية المحرِّكة للمجتمع" [240].

مرونة الرأسمالية: يُدار التذبذب المزدوج لرأس المال والعمالة وفقًا **لمرونة** زيادة القيمة الرأسمالية [241]. ونظرًا إلى التذبذبات السريعة للعرض والطلب، فإن رأسَ المال يجب أن يكون مرنًا بما يكفي لتحريك نفسه وقواه العاملة من دون أن يكون عُرضةً لخطر الانهيار أو العجز. تتحقق هذه المرونة الرأسمالية تحديدًا من خلال ضمان أنه أيًّا كان الوضع فسيكون هناك دائمًا فائض سكاني من العمال العاطلين يمكن تعبئته وحشده لتمديد الإنتاج قُدُمًا خلال فترات التوسع، أو لحفز التنافس بين العمال خلال فترات الانكماش. فالكادح المهاجر إذًا هو "الناتج الحتمي للتراكم أو لنمو الثروة على أساس رأسمالي" وهو أيضًا "رافعة التراكم الرأسمالي" [242].

وحده، لا يكفي الفائض السكاني الناتج لمرة واحدة من التسييج لتوفير الفائض المستمر المطلوب من أجل عملية زيادة القيمة الرأسمالية. يتطلب نمط الإنتاج الرأسمالي استمراريةَ طبقة من الكادحين المهاجرين عبر تكثيف العمالة والتطور التقني. "بعيدًا عن حدود الزيادة السكانية الحقيقية، فهذه الزيادة تخلق كتلة بشرية جاهزة دائمًا لأن يَتم استغلالها من رأس المال لمصلحة متطلباته الخاصة المتغيرة لزيادة القيمة الرأسمالية" [243]. ومع ذلك، فإن هذه الأخيرة (الكتلة البشرية) تُسهم قطعًا في مرونة رأس المال؛ فلو لم يكن هناك فائض متنقل ناتج من التسييج أو من الزيادة السكانية الطبيعية في مكان آخر غير أماكن التسييج، لربما كان على رأس المال أن "يقوم بتوليده وخلقه على نفقته الخاصة" [244]. حين يواجه رأس المال فائضًا سكانيًّا طبيعيًّا أو فائضًا ناتجًا من التسييج، يكون بإمكانه امتصاصه كما لو كان جزءًا من عمليته الخاصة في إنتاج الفائض.

وهكذا، يرفض ماركس تفسيرَ توماس مالتوس - في كتابه **مقالة عن مبدأ السكان** - لنشأة فائض سكاني حصرًا وفق الفارق الطبيعي بين النمو

الحسابي للإنتاج المادي والنمو المتسارع للتناسل البشري. إذ يرى مالتوس أن السكان من البشر، بطبيعتهم، يتناسلون أسرع من استطاعتهم توفير الحاجات المادية لأنفسهم. وإن فائضًا سكانيًّا فقيرًا ومتضوِّرًا جوعًا لا يظهر لكون الإنتاج الرأسمالي يتطلب بطالة هيكلية لجزء من الطبقة العاملة، وإنما ببساطة يظهر لأن الإنتاج لا يمكنه مسايرة سرعة التناسل البشري. وبما أن ظواهر الفقر والبطالة هي نتيجة الزيادة السكانية الطبيعية، بعيدًا عن نمط الإنتاج الرأسمالي، يقترح مالتوس نوعين من النبذ الاجتماعي: النبذ الإيجابي (positive) والنبذ الوقائي (preventive). في حالة النبذ الإيجابي، يجب للقوى السكانية العظمى أن "تُقمَع، وأن يكون السكان الحقيقيون في مستوى وسائل وسبل العيش، عبر البؤس والشرور". فالجوع والمرض والنزوح والحروب كلها نماذج لعمليات نبذ عملي، فيما يُعَدّ كلٌّ من الإجهاض وتنظيم النسل والدعارة وتأجيل الزواج والتبتّل نماذجَ للنبذ الوقائي. وعلى سبيل المثال، كان مالتوس معارضًا لقوانين الفقراء الإنكليزية، التي قدّمَت سبل الرفاه وإسكانًا للفقراء، لأنه رأى أن تلك القوانين تميل إلى "خلق نوع من الفقراء تحافظ تلك القوانين على بقائه" [(245)].

لا يُنكر ماركس أن هناك أسبابًا كثيرة للزيادة السكانية، ولكن ما يرفضه هو أن يكون ما يسمى النمو السكاني الطبيعي هو التفسير الوحيد لاستبقاء فائض سكاني فقير وعاطل من العمل بشكل مزمن. وقد اقترف مالتوس وآخرون من علماء الاقتصاد السياسي جريرةَ التطبيع مع نمط الإنتاج الرأسمالي والفقر الواسع الانتشار في أوساط الفائض السكاني. الأسوأ من هذا أن مالتوس يقدِّم حجة أخلاقية تبرِّر النبذ والموت والإهمال المباشر للفقراء. يرَى ماركس أن رواج حجة مالتوس تلك لا يتعلق بأصالة أفكاره (التي انتحلها من جيمس ستيوارت وآخرين) قدرَ تعلّقه بدعم الطبقة الحاكمة لتلك الأفكار في التوقيت الملائم [(246)].

لا يقتصر إنتاج الرأسمالية على التوسع [النمو الطبيعي] للسكان؛ وإنما تقوم أيضًا بتمديد [مضاعفة] الإنتاج عبر تكثيف العمالة والتطور التقني، وكلاهما أمر يميل إلى زيادة تسريح ونبذ الطبقة الكادحة. يؤكد ماركس أن "الإنتاج الرأسمالي لا يمكنه إطلاقًا أن يرضى بمقدار القوى العاملة المُتاح الذي تثمره الزيادة السكانية الطبيعية؛ وإنما يتطلب لنشاطه الحر جيشًا احتياطيًّا تصنيعيًّا، يكون قائمًا بذاته مستقلًّا عن هذه القيود الطبيعية" [(247)]. وبصيغة أخرى، فمهما يكن حجم أو نمو السكان، نجد رأسَ المال يتطلب الحفاظ على فائضٍ سكاني مرن ومتنقل، من أجل تخفيف وطأة التوسعات والانكماشات.

دُور التشغيل

ثالثة أبرز الطرق التي تؤدي إلى ظهور فئة الكادح المهاجر هي بنبذه من دُور التشغيل وطرده إلى العمل المأجور. كانت دُور التشغيل ما بين القرنين

الرابع عشر والسابع عشر تتميز أساسًا بإعادة ربط المتشردين بجهاز الدولة القانوني المتزايد المركزية، وذلك بواسطة الاعتقال والإدارة المركزية والضرائب العمومية. غير أن ابتكارًا حركيًّا مُهمًّا ظهر في حوالى القرن الثامن عشر. فعلى نحوٍ متزايد، عملت دُور التشغيل بشكل أقل باعتبارها أماكن احتجاز توترية للمتشردين، وبدأت في نبذ تدفقات التشرد المنفصلة عن دُور التشغيل إلى وُصَل العمل الإنتاجية. تغيَّر الشكل الحركي للتوسع من خلال النبذ، ليتحول من التوتر المتصل للاحتجاز القانوني والسلطة الخلوية إلى مرونة التذبذبات الموجَّهة. ولم تعُد المشكلة هي احتجازُ المتشردين، وإنما صارت تتعلق بكيفية نقل فائض سكاني من العمال، بشكل ملائم، من أجل توسيع القوة الاقتصادية. من جهةٍ تاريخية، كان هذا يتم من خلال نبذ الأطفال وإخراجهم من دُور التشغيل وتجهيزهم للعمل، ومن خلال نبذ الفقراء وإجبارهم على العمل، ومن خلال طرد إدارة دُور التشغيل لمصلحة خصخصة تلك الدُّور.

هناك فارق نوعي بين المرحلة الأولى في قوانين دُور التشغيل (من القرن الرابع عشر إلى القرن السابع عشر) والمرحلة الثانية (القرنين الثامن عشر والتاسع عشر)؛ وهناك زيادةٌ كميةٌ هائلة في عدد دُور التشغيل التي أسِّست في القرن الثامن عشر. فوفقًا لاستقصاءٍ أجريَ في عام 1776، كان هناك أكثر من 1800 دار تشغيل (حوالى سُبع عدد الأبرشيات كلها)، وبسَعة تصل إلى أكثر من 90 ألف وظيفة، تقع في إنكلترا وويلز [(248)]. كان هذا النمو السريع لدُور التشغيل مدفوعًا بقانون اختبار دُور التشغيل لعام 1723 (Workhouse Test Act)، الذي ألزَم جميع الفقراء المعدمين بالانتظام في إحدى دُور التشغيل والقيام بقدر محدد من العمل من دون أجر.

أول أساليب التوسع من خلال النبذ المتعلق بدُور التشغيل هو إخراج الأطفال من تلك الدُّور؛ وتحقق هذا بطرق عدة. فعبر أنحاء بريطانيا العظمى، كانت النساء يتبنين الأطفال من دُور التشغيل ثم يبعنهم ليعملوا في تنظيف المداخن. ومع توافر الآلات اللازمة للقيام بهذا العمل، كان هناك ألفا طفلٍ، على الأقل، منخرطين في هذا العمل [(249)]. كان العمل خطيرًا للغاية، وكانت حالات السرطان والأمراض الرئوية والأمراض الجلدية المزمنة منتشرة جدًّا. كان الأطفال المعدمون الذين يرفضون القيام بالعمل الموكل إليهم يحرمون من رعاية الأبرشية، بل ربما أودعوا السجن [(250)].

إضافةً إلى هذا، اختطف الرأسماليون الأطفال (بين سنّ السابعة والثالثة عشرة) من دُور التشغيل ودُور الأيتام، وأجبروهم على العمل في مصانع القطن. ومع أن اختطاف الأطفال من دُور التشغيل كان، طبقًا للقانون، أمرًا غير شرعي، فإن أرباب التصنيع ظلوا قادرين على تحقيق أهدافهم، وذلك نتيجةَ لين وتساهل المجالس المحلية المسؤولة عن قوانين الفقراء [(251)].

ووفقًا لجون فيلدن (John Fielden)، فإن المصانع الكبيرة - في مقاطعات ديربيشير ونوتنغهامشير ولانكاشير، التي كانت بعيدةً عن المدن ومبنية على جوانب الأنهار - تطلبت آلاف الأيدي العاملة، التي كانت متاحة فورًا في صورة أطفال. كانت أصابع الأطفال الصغيرة الماهرة والخفيفة الحركة مطلوبة بشدة في معامل القطن، ولذا ظهرت عادة التحصل على المتدربين من لندن وبرمنغهام وغيرهما:

كانت العادة أن يكسو السيد المتدرِّبين لديه ويطعمهم ويُسكنهم في "بيت المتدرِّبين"، قريبًا من المصنع؛ وكان هناك مراقبون يُعيَّنون للإشراف على الأعمال، وكانت مصالحهم تقتضي أن يجبِروا الأطفال على العمل بأقصى قدراتهم، إذ كان أولئك المراقبون يتقاضَون أجرًا بالتناسب مع كمية العمل الذي بإمكانهم انتزاعه منهم. بالطبع كانت عاقبةُ هذا الوحشيةَ والقسوة. ... فقد تعرَّض [الأطفال] للإنهاك حدَّ الموت، بسبب فرط العمل، ... وتعرَّضوا للجلد والتقييد بالأغلال والتعذيب بأقسى صنوف العذاب؛ ... وكانوا في كثير من الحالات يتضوّرون جوعًا إلى أن تبرُز عظامهم، فيما يُجلَدون للقيام بأعمالهم، ... بل حتى في بعض الحالات دُفِعوا إلى الانتحار [(252)].

بدأ أيضًا سادة المصانع ممارسة ما يسميه فيلدن "العمل الليلي". فبعد تشغيلهم مجموعةً من الأيدي العاملة المنهَكة طوال اليوم (من 12 إلى 14 ساعة)، ينتقلون إلى تشغيل المجموعة التالية من الأطفال طوال الليلة [(253)].

إضافةً إلى أولئك المُنهَكين بالعمل، من يعانون سوءَ التغذية ويتعرضون للضرب في معامل القطن، اختُطِف أطفال آخرون من دُور التشغيل وأجبِروا على العمل في المناجم. استُخدم الأطفال المعدمون في نقل الشاحنات وعربات البضائع من عمال المناجم إلى السفح عند مدخل المنجم. "وكان هناك أطفال آخرون يعملون في تهوية المناجم، فكانوا يجلسون في حفر مظلمة ومنحدرة مدة اثنتي عشرة ساعة، يفتحون ويغلقون الأبواب التي كانت توجِّه تيارات الهواء في أرجاء المنجم. كان الأطفال عمومًا بين الخامسة والثامنة من العمر". وحتى إصلاحات عام 1767، المعروفة باسم "قانون هانواي" (Hanway's Act)، كان الأطفال المعدمون - وخصوصًا الصِّبية الصغار - يُعتبَرون شيئًا يمكن الاستغناء عنه. كان معدل وفَيات هؤلاء الصِّبية المعدمين بين 60 و70 في المئة. وقد كان يُنظر إلى نسبة الوفيات العالية في أوساطهم باعتبارها شيئًا مفيدًا، لتقليلها نفقات رعاية الفقراء؛ إذ حينها يقِل عدد الأفواه الجائعة. وبالتالي كانت معدلات الوفيات في أوساط أولئك الصِّبية الصغار في دُور التشغيل عالية على نحوٍ استثنائي [(254)].

الأسلوب الثاني من أساليب التوسع من خلال النبذ المتعلق بدُور التشغيل هو نبذ الفقراء وإجبارهم على العمل. كانت التكلفة الاقتصادية لدُور التشغيل دائمًا عالية، وكانت الأرباح ضئيلة للغاية، ولكن في حوالى القرن الثامن عشر، أصبحت فعالية التكلفة حافِزًا قويًّا لنبذ / إعادة توزيع فائضٍ من هؤلاء الفقراء المعدمين "غير المنتِجين". في بعض الحالات كان يتم التعامل مع الفائض من خلال ترك الأطفال المعدمين يقومون بأعمال خطِرة لبضعِ سنوات إلى أن يموتوا، أو من خلال قطع الدعم عنهم إن هم رفضوا العمل، وبالتالي قتلهم

بتلك الطريقة. خلاصةُ القول، كانت هناك ضرورة جديدة لجعل دُور التشغيل منتِجة حقًّا، عبر فرْض النبذ التهجيري لقاطني تلك الدُّور.

كان هذا الأسلوب الثاني يتم من خلال تحويل دار التشغيل إلى "بيت للرعب"؛ إذ المحتاجون حقًّا هم فقط من سيكونون على استعداد لحصر أنفسهم وأسرهم في بؤس تلك الدُّور، أمّا البقية فسيتم نبذهم وطردهم. اتبع إدوين تشادويك (Edwin Chadwick) وهو تلميذ جيرمي بنثام وسكرتيره الأدبي السابق - مبدأ أستاذه عن "الأهلية الأدنى"، وذلك في دعمه قانون الفقراء لعام 1834 (Poor Law Reform)، الذي كان سيجبر الفقراء المعدمين على ألّا يتلقوا المساعدات إلا في مقر إقامتهم في دُور التشغيل [(255)]. وبالمثل، يستشهد ماركس بوصف جاكوب فاندرلينت عملية التحويل هذه. يقول إن دارَ تشغيل مثالية كهذه يجب أن تصبح "بيتًا للرعب"، لا ملجأ للفقراء "حيث يطعَمون بوفرة، ويكسَون ثيابًا دفيئة وأنيقة، ولا ينخرطون سوى في ضئيل الأعمال" [(256)]. في "دار التشغيل المثالية هذه، سيعمل الفقراء 14 ساعة يوميًّا، مع إتاحة وقت مناسب لتناوُل الوجبات، بحيث يظل هناك 12 ساعةً من العمل الخالص". يقول ماركس، بعد هذا التحويل، إن "'بيتَ الرعب' للفقراء المعدمين - الذي لم تكن العقلية الرأسمالية في عام 1770 تقدر على أبعد من الحلم به - يجسَّد على أرض الواقع بعد هذا بسنوات قلائل في صورة "دار تشغيل" ضخمة للعاملين في قطاع الصناعة أنفسهم. وكان هذا ما أطلِق عليه اسم 'المصنع'" [(257)].

إلى جانب نبذهم وطردهم توفيرًا للمال (بما خلق نموذجًا للمصنع الرأسمالي)، نُبذ الفقراء من دُور التشغيل لجعلها تدرّ ربحًا. فقد ابتكرت دُور التشغيل في بريطانيا العظمى، بعد عام 1795، نظامَ "مندوبي التوزيع"، الذي من خلاله كان النزلاء القادرين جسديًّا على العمل يُرسَلون للعمل عند أصحاب البيوت في محيط الأبرشية؛ وقد كان الأطفال في سنّ العاشرة وأكثر غالبًا ما يُرسَلون في جولات التوزيع [(258)]. كانت الأجور تُحدَّد منخفضةً بشكل مدهش، وكانت دُور التشغيل تتكفل بالتكاليف الإنتاجية للعمال (من غذاءٍ ومأوى). ولهذا فعادةً ما وجد الفلاحون أن من المربح توظيف نزلاء دُور التشغيل بدلًا من الأيدي العاملة المعتادة؛ وهو الأمر الذي أدى إلى انخفاض الأجور لجميع العمال.

الأسلوب الثالث من أساليب التوسع من خلال النبذ المتعلق بدُور التشغيل هو من خلال طرد إدارة دُور التشغيل لمصلحة تنصيب إدارة خاصة لتلك الدُّور، في أعقاب قانونٍ صدر في عام 1722 وشرَّع هذه الممارسة. خفّف هذا على السلطات الأبرشية أعباءَ إدارة دُور الفقراء / دُور التشغيل؛ ولكن لأنه لم يكن بإمكان المتعاقدين توقُّع مقدار الفائض السكاني الذي سيأتي في لحظةٍ واحدة، كان من مصلحتهم تمامًا أن يبقى أكبر عدد ممكن من الفقراء

المعدمين خارج دُور التشغيل، وأن ينفقوا أقل قدرٍ ممكن على أولئك الفقراء المعدمين في داخل الدُّور، وأن يعمل النزلاء بقدر الإمكان. وباختصار، عمل المتعاقدون من جهات خاصة كأنهم رأسماليون، في إدارتهم دُورَ التشغيل. من ثم نُبذ الفقراء مرة أخرى وطُردوا من دُور التشغيل من طرف إدارتها الخاصة، من أجل توسيع ثروة مجموعة جديدة من رأسماليي تلك الدُّور. بدأت دُور التشغيل تتبع منطق الرأسمالية المرن نفسه. بل إن بعض السماسرة والمضاربين حاول توسيع نطاق "عمله"، من خلال تقديم خدماته إلى عدد من الأبرشيات في دائرة نصفُ قُطرِها عشرين أو ثلاثين ميلًا؛ الأمر الذي أنتَج امتيازات لإدارة دُور التشغيل [(259)]. غير أن هذه لم تكن مكللة بالنجاح.

لم تصدُر أكثر خطط دُور التشغيل الربحية طموحًا عن أحدٍ سوى جيرمي بنثام، الذي اقترح إنشاء 250 "دارًا للصناعة"، يفصل بين كلٍّ منها ثلثا ميل، وفي كلٍّ منها ألفا نزيل، وتُدار من شركة مساهمة ربحية. اقترحت الخطة أن تُدار دُور التشغيل من شركة خيرية قومية، وأن تكون لديها السلطة القانونية أن تحتجزَ في تلك الدُّور من تلتقطهم من المتسولين والمتشردين؛ أمّا الفقراء المعدمون القادرون جسديًّا على العمل فيُمنعون من تلقّي أيّ مساعدات إغاثية من خارج الدُّور. كان بنثام يتصور تحقُّق مؤسسة تقوم بتدريب الأطفال المعدمين على شغل مناصب إدارية في دُور التشغيل عندما يكبرون وينضجون. كانت "مملكة الفقراء المعدمين" الجديدة هذه، كما سماها، لتتعايش بجوار المجتمع الأوسع للمبادرات الخاصة، وكانت لتحل جميع مشكلات انعدام الكفاءة التي ارتكبتها دُور التشغيل [(260)]. ولو نُفّذت خطة بنثام كما تصورها، لربما رأينا أكبر عمليات النبذ الجماعي في التاريخ للمتشردين القادرين جسديًّا على العمل من دُور التشغيل. وربما أدت خطة بنثام أيضًا إلى توسُّع "نظام للفقراء" ربما لا يمكن تمييزه عن نظام المصانع الرأسمالي نفسه.

حققت القدرة الحركية الحديثة بعض أكثر أشكال النبذ التهجيري تنوعًا وتعدادًا في التاريخ. ولم يقدِّم هذا الفصل وصفًا سوى للفائض **المكثف** فقط الناتج من التوسع الداخلي من خلال النبذ. ويُواصِل الفصل السابع مع الأشكال الداخلية والخارجية للتوسع المرن من خلال النبذ، عبر أساليب الترحيل الجزائي والنزوح والتجريد من الجنسية.

(207) Eric Hobsbawm, "The General Crisis of the European Economy in the 17th Century," *Past and Present*, vol. 5, no. 1 (1954), pp. 33 - 53.

(208) حرب الثلاثين عامًا (1618 - 1648) (Thirty Years' War): حرب دموية اندلعت بين الدول الأوروبية الكبرى؛ وترجع جذورها وأسبابها الحقيقية إلى فشل صلح أوغسبورغ (1555) (Peace of Augsburg) في تحقيق غايات ومصالح أتباع المذهبين الكاثوليكي والبروتستانتي، فانقسمت الإمبراطورية الرومانية المقدَّسة (800 - 1806) إلى معسكرين دينيين، فاتسعت رقعتها وشملت القارة الأوروبية. انتهت الحرب بتوقيع صلح وستفاليا (Peace of Westphalia) الذي يُعتبَر الركيزة التي قامت عليها الدولة - الأمة الحديثة. (المترجم)

(209) "دُفع عدد كبير من الفلاحين إلى التشرد أو أجبروا على أن يصبحوا من عوام المدن، وذلك من خلال تدمير مساكنهم وتخريب حقولهم، إضافةً إلى الاضطرابات العمومية".

Friedrich Engels, *The Peasant War in Germany*, Moissaye Olgin (trans.) (New York: International Publishers, 1966), p. 147.

(210) الابتكار الذي تقدّمه القدرة الحركية الحديثة هو أنها لا تقيِّد حركة الفائض في الغالب بقيود الجغرافيا أو القوة أو القانون، وإنما تحديدًا بقيود الاضطرار الاقتصادي.

(211) Giorgio Agamben, *The Kingdom and the Glory: For a Theological Genealogy of Economy and Government*, Lorenzo Chiesa & Matteo Mandarini (trans.) (Stanford, CA: Stanford University Press, 2011), p. 17.

(212) لمطالعة استدلال مطول على كون الكادح (proletariat) شخصية سياسية للاختلاف والسياسات الثانوية (minor politics)، يُنظر:

Nicholas Thoburn, *Deleuze, Marx and Politics* (London: Routledge, 2003).

(213) "لم يقتصر الأمر على أن كثيرًا من الأناركيين قد قاموا بإثارة موضوعات بدوية نشأت في الشرق؛ وإنما أيضًا كانت الطبقة الوسطى، قبل كل شيء، سريعة في التسوية بين الكادحين والبدو؛ بما يجعل باريس تشبه مدينة يخيِّم عليها شبح البدو".

Gilles Deleuze & Félix Guattari, *A Thousand Plateaus: Capitalism and Schizophrenia*, Brian Massumi (trans.) (London: Continuum, 2008), p. 558, note 61.

يُنظر أيضًا:

Louis Chevalier, *Labouring Classes and Dangerous Classes in Paris during the First Half of the Nineteenth Century*, Frank Jellinek (trans.) (London: Routledge, 1973), pp. 362 - 366.

(214) Goetz Briefs, *The Proletariat: A Challenge to Western Civilization* (New York: McGraw - Hill, 1937).

(215) Peter Linebaugh, *The London Hanged: Crime and Civil Society in the Eighteenth Century* (London: Penguin, 1991), p. 122.

(216) يُنظر:

Sidney Hook, *Marx and the Marxists: The Ambiguous Legacy* (Princeton: Van Nostrand, 1955), p. 13.

(217) يحاجج إتيان باليبار في أننا لا يمكننا تعريف الطبقة الكادحة وفق تصنيف طبقة ثابتة أو هوية محددة. يُنظر:

Étienne Balibar, "In Search of the Proletariat: The Notion of Class Politics in Marx," in: Etienne Balibar, *Masses, Classes, Ideas: Studies on Politics and Philosophy before and after Marx*, J. Swenson (trans.) (London: Routledge, 1994), pp. 125 - 150.

(218) Karl Marx, *Capital: A Critique of Political Economy*, Ben Fowkes (trans.), vol. 1 (London: Penguin, 1976), p. 781.

(219) Ibid., p. 784.

(220) Ibid., p. 794.

(221) Ibid., p. 797.

(222) Ibid., p. 799.

(223) Ibid., p. 785.

(224) Ibid., p. 786.

(225) Karl Marx, *Collected Works of Karl Marx and Friedrich Engels*, vol. 10: *1849 - 1851* (London: Lawrence & Wishart, 1978), p. 73.

(226) يُنظر:

Marx, *Capital* (1976), vol. 1, pp. 781 - 793.

(227) مقتبَس في:

Richard Rubenstein, *The Age of Triage: Fear and Hope in an Overcrowded World* (Boston: Beacon Press, 1983), p. 36, note 6.

(228) هذه الأرقام عن عمليات التسييج مستقاة من:

Gilbert Slater, *The English Peasantry and the Enclosure of Common Fields* (New York: A. M. Kelley, 1968), pp. 140 - 147; J. L. Hammond & Barbara Bradby Hammond, *The Village Labourer* (London: Longman, 1978), p. 17; William E. Tate, *The Enclosure Movement* (New York: Walker, 1967), p. 88.

(229) Tate, p. 88.

(230) في شأن تاريخ إسهام المهاجرين الكادحين في نشأة تيارالتصنيع الحضري، يُنظر:

Massimo Bacci & Carl Ipsen, *A Short History of Migration* (Cambridge: Polity, 2012).

وعن حالة أوروبا تحديدًا، يُنظر:

Sidney Pollard, *Peaceful Conquest: The Industrialization of Europe, 1760 - 1970* (Oxford: Oxford University Press, 1981), pp. 148 - 153; Leslie Moch, *Moving Europeans: Migration in Western Europe since 1650* (Bloomington: Indiana University Press, 1992).

(231) يُعرّف ماركس هذا باعتباره فترةً من "التشريعات الدموية" (bloody legislation) في إنكلترا بين عامي 1530 و1700.

Marx, *Capital* (1976), vol. 1, p. 899.

(232) لمطالعة تاريخ مفصَّل لنشوء الحركة الناتجة من الهجرة الحضرية و"تنظيم الاكتظاظ" (the regimentation of congestion)، يُنظر:

Lewis Mumford, *The City in History: Its Origins, Its Transformations, and Its Prospects* (New York: Harcourt, 1961), pp. 431 - 445.

(233) Marx, *Capital* (1976), vol. 1, p. 848.

(234) Ibid., p. 790.

(235) Ibid., p. 786.

(236) Ibid., p. 935.

(237) Ibid., p. 792.

(238) Ibid., p. 789.

(239) "ينزح بعض هؤلاء العمال؛ وفي الواقع هم إنما يتبعون رأسَ المال في هجرته".

Ibid., p. 784.

(240) Ibid., p. 637.

(241) Ibid., p. 785.

(242) Ibid., p. 784.

(243) Ibid.

(244) Ibid.

(245) Thomas Malthus, *An Essay on the Principle of Population* (1798; repr., Oxford: Oxford University Press, 1993), pp. 61, viii, 26.

(246) Marx, *Capital* (1976), vol. 1, p. 766, note 6.

(247) Ibid., p. 788.

(248) هذه الزيادة الهائلة حفّزها نظام عمالة قسرية يدعى "النجدة الداخلية" (indoor relief). لمطالعة تفاصيل عن هذا الاستقصاء، يُنظر:

Great Britain, *Abstract of the Returns Made by the Overseers of the Poor in Pursuance of an Act, Passed in the Twenty - Sixth Year of His Majesty's Reign, Intitled, An Act for Obliging Overseers of the Poor to Make Returns upon Oath, to Certain Questions " Specified Therein, Relative to the State of the Poor,"* 1787.

(249) Marx, *Capital* (1976), vol. 1, p. 520, note 44.

(250) Rubenstein, p. 68.

(251) Marx, *Capital* (1976), vol. 1, p. 379, note 78.

(252) أشيرَ إليه في:

Ibid., p. 923.

(253) Ibid.

(254) Rubenstein, p. 68.

(255) J. R. Poynter, *Society and Pauperism: English Ideas on Poor Relief, 1795 - 1834* (London: Routledge, 1969), p. 126.

(256) أشيرَ إليه في:

Marx, *Capital* (1976), vol. 1, p. 388.

يُنظر أيضًا:

Jacob Vanderlint, *Jacob Vanderlint on Money Answers All Things* (Baltimore: Lord Baltimore Press, 1734), pp. 242 - 243.

(257) Marx, *Capital* (1976), vol. 1, p. 388.

(258) Sidney Webb & Beatrice Webb, *English Poor Law Policy* (London: Longmans, Green, 1910), p. 190.

(259) Rubenstein, p. 72.

(260) Jeremy Bentham, *Pauper Management Improved Particularly by Means of an Application of the Panopticon Principle of Construction* (London: R. Baldwin, 1812).

الفصل السابع: القوة المرنة 2

التوسع الداخلي من خلال النبذ: فائض موسَّع

لا يتم إنشاء طبقة الكادحين المهاجرين فحسب عبر النبذ المكثف - من خلال عمليات التسييج وزيادة القيمة الرأسمالية ودُور التشغيل - من أجل زيادة التنافس والإنتاج؛ وإنما أيضًا تُنشَأ عبر النبذ الموسَّع (النبذ الاقتصادي خارج الأراضي)، من خلال أساليب الترحيل الجزائي والنزوح والتجريد من الجنسية (denationalization).

الترحيل الجزائي

تمثّل تقنية الترحيل الجزائي تحولًا حركيًّا، فيه انتقال من الأشكال السابقة في إدارة السجون. فقد وسّعت القوة التوترية السلطة الإدارية للمحاكم والشرطة والضرائب، وما إلى ذلك، عبر الاحتجاز الجماعي للمتشردين المطرودين والمجرَّدين من حقهم القانوني في الأرض. كان الهدف الأساسي للسجون حتى حلول القرن السابع عشر هو احتجاز وتقويم الفئات السكانية المهاجرة من المتشردين / الهراطقة. أمّا هدف القدرة الحركية التوترية فكان وقفَ عملية الإخلاء السكاني وحِراك المهاجرين، عبر عمليات الاحتجاز.

غير أنه حوالى القرن الثامن عشر، صارت تقنيات الاحتجاز تركِّز على الاحتجاز التوتري بدرجة أقل من تركيزها على إعادة التوزيع المرنة. وتحولت الإشكالية الجزائية الأساسية من إيقاف الإخلاء السكاني إلى استثمار فائض الحركة والاستفادة منه. وتمامًا مثلما بدأت دُور التشغيل في القرن الثامن عشر بنبذ "فائضها" من المتشردين، في صورة كادحين مهاجرين أكثر نفعًا، بدأت السجون أيضًا في نبذ نُزلائها. إلا أنه، على نقيض التوسع المكثف لفائض موزَّع محليًّا من دُور التشغيل، كان الترحيل الجزائي يقوم بنبذ فائض موسَّع **إلى خارج** البلاد.

في البدء، كان متوقّعًا من السجون تحييد المخاطر، وتقويم الفئات السكانية العديمة النفع أو المثيرة للقلاقل، وتجنُّب مضايقات التجمعات الكبيرة جدًّا؛ أمّا الآن فكان يُطلب منها أن تؤدي دورًا إيجابيًّا - إذ قد أصبحت قادرة على فعل هذا - لتعظيم المنافع المحتمَل صدورها عن الأفراد [(261)].

على غرار دُور التشغيل، لم تكن السجون تحقق ربحية قط. إلا أنه حوالى القرن الثامن عشر صارت هناك إعادة تفسير لكلٍّ من السجون والمهاجرين وفق منطق المنفعة الاقتصادية ومرونة الفائض السكاني المتحرك. ولهذا تحوَّل هدف السجون من العقاب إلى إعادة التوزيع المثمرة اقتصاديًّا.

للترحيل الجزائي وظيفة سلبية ووظيفة إيجابية معًا. من الناحية السلبية، مثَّل طريقة لحل مشكلة ارتفاع تكاليف السجون، بسبب الزيادة السريعة في فائض نزلاء السجون. هذا النبذ للسجناء، كما كتب روجر إكيرش "أصبح العلاج

البريطاني الأساسي لمشكلة ارتفاع معدل الجريمة". وبحلول سبعينيات القرن الثامن عشر، كان عددُ المُدانين والسجون المكتظة والمَدِينين المسجونين في ارتفاع هائل (بسبب ارتفاع معدل البطالة وتواصُل عمليات النبذ بالمناطق الريفية). وبدلًا من دفع تكاليف المزيد من مَرافق الاعتقال، وأفعال الحراسة والجَلْد والوسْمِ كيًّا (في أعقاب صدور قوانين التشرد)، مثَّل ذلك الترحيل حلًّا أرخص على المدى الطويل. في بريطانيا وحدها، "جرى نقلُ 50 ألف مُدانٍ، من بينهم أكثر من ثلثي جميع المجرمين المُدانين في "أولد بايلي" (Old Bailey)، المحكمة الجنائية الرئيسية في لندن" [(262)]. عمل الترحيل أيضًا على نبذ المنشقين من الطبقة العاملة وطردِهم من بريطانيا وعلى دعم التطور الاقتصادي في أميركا.

أمّا من الناحية الإيجابية فقد مثَّل الترحيل الجزائي طريقة لتوفير العمالة المهاجرة الرخيصة / المجانية للمبادرات الاستعمارية الخاصة. بدأ الترحيل المنتظم من السجون بعد تمرير قانون الترحيل (Transportation Act) في بريطانيا في عام 1718. وقد أتاح للمحاكم - أول مرة - أن تحكم على المُدانين بالترحيل مدة سبع سنوات إلى أميركا. في عام 1720 خُوِّلت الدولة الدفع إلى التجار ليقوموا بنقل المهاجرين المُدانين، وهو الأمر الذي أدى إلى توسعة نطاق خصخصة نظام السجون. وهكذا دعَم الترحيل الجزائي مجالًا متناميًا من مقاولي القطاع الخاص الذين كان يُدفَع لهم المال مقابل نقل المجرمين، ودعَم أيضًا قطاعًا استعماريًّا خاصًّا متناميًا في أميركا، أقامه المجرمون الذين استُميلوا بالمال. في الواقع، "وبمعزل عن هجرة أتباع المذهب التطهيري إلى المستعمرات الشمالية، فإن نسبة تتراوح بين نصف وثلثي جميع النازحين البيض إلى "المستعمرات" كانوا مُدانين أو خدمًا بعقود أو ساعين إلى الخلاص" [(263)].

في عام 1776 توقّف الترحيل بسبب اندلاع الحرب بين بريطانيا وأميركا. كان الحل المؤقت لهذه الأزمة هو الحكم على المُدانين الذكور بالأعمال الشاقة على متن سفن قديمة كبيرة ومعبَّأة بالأمراض، راسية في نهر التيمز (Thames)، تسمى "هُلْك" (hulk). ثم استُؤنف الترحيل في عام 1787، ولكن إلى وجهة جديدة، هي أستراليا. "في المجمل، أرسِل 187 ألف مُدانٍ إلى أستراليا، وجميعهم تقريبًا بعد عام 1815" [(264)].

كان هؤلاء المدانون، في معظمهم، من الكادحين المهاجرين: "أدِين المذنبون الأوائل بسرقات صغيرة. كان معظمهم يشتغلون - قبل إدانتهم - عمالًا أحرارًا في أسواق العمل البريطانية أو الإيرلندية" [(265)]. وبما أن المُدانين المرحَّلين (رجالًا ونساءً) كانوا أساسًا قطاعًا عريضًا هجينًا من الطبقة العاملة البريطانية، فقد جلبوا معهم مجموعة متنوعة واسعة من المهارات المفيدة إلى أستراليا. ومن ثم فلا ينبغي أن يكون مفاجئًا أنه كان بإمكانهم بسهولة تحقيق درجة

عالية من الحكم الذاتي في مجتمعاتهم القائمة على عمل المُدانين، وأنهم سرعان ما أصبحوا عمالًا مستقلين من جديد.

ونظرًا إلى التكاليف الكبيرة للحراسة، مع وجود عجز فيمن يقومون بها في أستراليا، كان المُدانون كثيرًا ما يُوظّفون من الضباط البريطانيين، بل حتى من شركات خاصة أنشأها ضباط رياديون ومدانون سابقون وأبناؤهم الأحرار. وبحلول عام 1794، كانت غالبية المُدانين تعمل لحساب أرباب عمل من القطاع الخاص. ثم بحلول عام 1810 سُمح لهم بالعمل في الخدمات الخاصة، وكان أربابُ العمل يدفعون لهم رواتب [266]. وحين كان هناك فائض سكاني من العمال، كان ذلك الفائض يُمنَح "تذاكر إجازة" (tickets of leave) (مصدر إلهام أولي لابتكار الإفراج المشروط)، سمحت للمُدانين / العمال بكسب قوتهم مع بقائهم مدانين.

أدار أولئك المُدانون متاجر الضباط، ومع حصولهم على الحرية وظّف بعضهم مهاراتهم التي اكتسبوها حديثًا لينشئوا أعمالهم التجارية بأنفسهم؛ بل إن بعضهم تفوقوا على داعميهم ورُعاتهم. وخلال عشرين عامًا كان أغنى الأشخاص في المستعمَرة هم تجار ومصرفيون ممن كانوا سابقًا مُدانين. ويأتي دونهم في الاقتصاد الاستعماري طيف واسع من أصحاب المتاجر والحانات والحِرَفيين [267].

ولذلك فقد نُبذت شخصية المهاجر المتشرد المجرَّم من السجن، وأعيد تجسيدها كشخصية المهاجر الكادح العامل. بل إن هذا النبذ قد أنتج، في الحالة الأسترالية، شكلًا هجينًا جديدًا من المهاجرين: **الراعي المُدان** (*convict shepherd*). وأمثالُ هذا كانوا مُدانين نُبذوا من بريطانيا، ثم من السجون الأسترالية نفسها، بصفتهم: رعاةً كانوا - في الوقت ذاته - سجناء في رعاية أحد حراس السجون؛ وعاملين في القطاع الخاص يمكنهم أن يتقاضَوا راتبًا مقابل الأصواف التي يبيعونها؛ ورعاةً رُحّلًا تجولوا - في معظم الأحيان - في الأرياف "يعيشون ويعملون بعيدًا عن سادتهم، فلا يخضعون سوى لرقابة تناوبية" [268]. وقد أتيح نبذ المتشردين من أراضيهم ومن دُور التشغيل ومن السجون عبر مجموعات جديدة من المهاجرين.

كان جيرمي بنثام معارضًا بحدة لهذه الأشكال الهجينة الجديدة من المهاجرين، الناتجة من النبذ الموسَّع. فقد كتبَ بنثام في عام 1802 كتيّبًا صغيرًا عنوانه **سجون بانوبتيكون ونيو ساوث ويلز** (*Panopticon vs New South Wales*)، وفيه يقول إن مستعمرة نيو ساوث ويلز التي يقطنها المُدانون قد أتاحت لهم حرية أكبر من اللازم، وقال إنها لم تقُم بتقويم سلوكهم بشكل كافٍ من خلال المعاقبة وتكوين مجتمع أخلاقي قسري - وهو الشيء الذي كانت سجون بانوبتيكون لتحققه. وهو يعترض قائلًا إن المُدانين قد سُمح لهم حتى بجني الأرباح لأنفسهم ولحُراسهم، الذين تحوّلوا إلى تجار. يقول "إنني أتساءل إن كان العالم قد شهد إطلاقًا شيئًا يحمل اسم المعاقبة ولا يمتّ إليه بأدنى صلة" [269]. إلا أنه يصعُب القول إن انتقادات بنثام جاءت خارج استثماراته الشخصية في مبادرته الربحية الخاصة في قطاع السجون؛ وهي سجون بانوبتيكون.

لسوء حظّ بنثام قدّمت بريطانيا القليل من الدعم لإنشاء شركة لسجون بانوبتيكون، ويرجع هذا جزئيًّا إلى أنها تطلبت استثمارات مالية هائلة، لم تكن متاحة في ذلك الوقت. ونظرًا إلى النجاح المالي والثقافي للمستعمرة الأسترالية، فمن الصعب ألّا يُنظر إلى انتقادات بنثام باعتبارها تنطوي على قليل من الغيرة والحسد لأنه لم يكن الشخص المستفيد من عمل المُدانين المهاجرين.

يمثِّل الكادح الذي كان سجينًا وتحوَّل إلى بدوي نموذجًا مختلفًا حركيًّا عن ذلك الكادح الذي في دُور التشغيل - السجن البانوبتيكي (شامِل المراقبة). أو إذا صغناها بطريقة أخرى، كان الخلاف بين سجون بانوبتيكون ونيو ساوث ويلز خلافًا بين شكلين من أشكال التوسع الداخلي من خلال النبذ؛ وهما توسُّع السجون الخاصة عبر نبذ مكثف للمتشردين المحليين ليتحولوا إلى عمال مقيَّدين (confined workers)، وتوسُّع السلطة الاستعمارية عبر نبذ موسَّع للسجناء كعمال مرنين غير مقيَّدين.

لم يكن الترحيل الجزائي مجرد ظاهرة إنكليزية؛ فقد قامت دول من مختلف أنحاء العالم بترحيل مهاجريها الكادحين إلى أماكن أخرى، توفيرًا لنفقات إدارة السجون وحراستها، ولتوسيع قُواها الاجتماعية لتشمل أماكن أخرى.

بعد عام 1820، كان قد تم نقل ربع مليون مُدان عبر محيطات العالم لاستعمار أستراليا وكاليدونيا الجديدة وسنغافورة وغويانا الفرنسية، ولتلبية احتياجات الطلب على العمالة في مناطق جبل طارق وبرمودا وبينانق ومَلَقة وموريشيوس. وإذا أضفنا الترحيل القسري للروس إلى سيبيريا، فسيرتفع الرقم إلى 2.25 مليون شخص؛ وإضافة الهنود المُحاطِين وسكان جزر المحيط الهادئ ستُضاعِف الرقم إلى 5 ملايين [(270)].

بدأ الفرنسيون، بعدما شاهدوا نجاح البريطانيين، عملياتهم الخاصة من النبذ الموسَّع. فقد رحَّلت فرنسا، في تسعينيات القرن الثامن عشر، 5 آلاف سجين سياسي إلى مدينة كايين في غويانا الفرنسية [(271)]. وفي أعقاب ثورة 1848، أرسِل 13500 من العمال الفرنسيين العاطلين إلى مستعمرة الجزائر [(272)]. وفي عام 1854، صارت كايين أولى المستعمرات الجزائية (penal colony) لدى فرنسا. بحلول عام 1911 كان هناك في غويانا 6465 مُدانًا ممن رحِّلوا من فرنسا، يمثِّلون 13.2 في المئة من سكان غويانا. وبحلول عام 1915، شملت التسوية الجزائية لحوالى 8568 شخصًا نسبةَ 50 في المئة من المرحَّلين المصفَّدين، و34 في المئة من المهاجرين السياسيين المُبعَدين، و16 في المئة من المهاجرين الأحرار الذين كان بإمكانهم الاستمتاع بالحرية طالما ظلوا في داخل المستعمرة [(273)].

وقد حذت روسيا حذوهما. فبين عامي 1820 و1900 قامت روسيا بنبذ وطرد ما يقدَّر بحوالى 187 ألفًا من المجرمين، و513 ألفًا من المنفيين السياسيين مع 216 ألفًا من أتباعهم [(274)]. شاركت دول أخرى في النبذ الجزائي؛ مثل الهند وألمانيا وهولندا [(275)]. وهكذا أتاح النبذ الجزائي توسعًا مرنًا هائلًا لفائض سكاني

متنقل. في داخل الدولة نفسها، فقد أتاح الترحيل الجزائي تقليصَ الإنفاق على السجون ونبذ شخصيات كادحة عدة - كالفقراء وجامعي الخردوات والمتسولين والمنشقّين السياسيين - وهي الأمور التي سهّلت زيادة نمو الدورة الاقتصادية. أمّا في خارجها، فقد دعمَ [الترحيل] الاستعمارَ ووسّع بالتالي دائرة خصخصته وإدارته. وقد برهن القرنان الثامن عشر والتاسع عشر أن السجون يمكن أن تصبح ربحية مع اتّباع المنطق الحركي الاجتماعي للمرونة. وممّا يؤسف له أن مهاجري عمالة السجون عالميًّا ومهاجري العمالة المستعبَدة يتم إسقاطهم من التاريخ المعتاد للهجرة [(276)].

النزوح

يُعتبَر النزوح بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى حد بعيد أكبرَ أنماط النبذ الموسَّع وأكثرها دراسة على نحوٍ شامل. ويرجع هذا الاهتمام به إلى كمية ونوعية ذلك النبذ. فمن الناحية الكّمية، يمثِّل النزوح أكبر حركة موسَّعة للبشر بين القرنين الثامن عشر والعشرين (فهناك أكثر من 55 مليون مهاجر نازح) [(277)]. أمّا من الناحية النوعية، فمصطلحُ "النزوح" مصطلحٌ وصفي مميَّز، لأنه يتبع الوصف الحركي السائد اقتصاديًّا للمهاجر باعتباره عاملًا "حرًّا".

في النظام السائد للقدرة الحركية الاقتصادية، تتميز شخصية الكادح بأهمية وصَدارة حراكها "الحر". وليست مهمة توجيه الحركة الاجتماعية في ظل نظام الحركة هذا هي مجرد إعادة توزيع العمال المهاجرين كعناصر سلبية (كما لو كانوا في ظل سلطات العصور القديمة أو الإقطاعية)، وإنما تلك المهمة هي التأثير في خضوعهم "الطوعي" للضرورات الحركية لعمليات التوسع والانكماش المحوَّلة؛ أي للضروارت الحركية لصفة المرونة. وكما يشير ماركس "ما زالت الغلبة فوق - الاقتصادية المباشرة (direct extra - economic force) قيدَ الاستخدام بالطبع، ولكن في حالات استثنائية فحسب". في الغالب، تعمل القدرة الحركية الاقتصادية وفقًا "**لقوة الاضطرار الأعمى** الناتج من العلاقات الاقتصادية [التي] ترسِّخ سيادةَ أصحاب رأس المال على العمال". مع القليل جدًّا من العنف الجسدي المباشر، "فإن الإنتاج المتواصل لفائضٍ سكاني نسبي يبقي قانونَ العرض والطلب على العمالة - ومن ثم الأجورَ - ضمن نطاق ضيّق وحدود تتناسب مع متطلبات رأس المال لزيادة القيمة" [(278)]. وهكذا وجد العمال أنفسهم في حال من الفقر المدقِع يعانون المجاعة، "فاختاروا" النزوح.

وتماشيًا مع هذا "الاضطرار الحركي الأعمى"، الدافع إلى الحراك، عادةً ما يعتبر علماء الهجرة هذه الفترة الزمنية - من دون روّية - هي "عصر الهجرة الحرة" [(279)]. فأسباب الهجرة كثيرًا ما تُدرَس وفقًا للدوافع النفسية والاقتصادية للمهاجرين أنفسهم باعتبارهم فواعل عقلانيين؛ باعتبارِ البشر هم فصيلُ

"الإنسان الاقتصادي" (Homo economicus) [(280)]؛ وهؤلاء البشر إنما يهاجِرون بسبب "الفُرَص" (عوامل جَذب) و"الصعوبات" (عوامل طَرد).

يكمن خطر تحليل النزوح باعتباره "حرًّا" أو "غير حر" وفقًا لهذه المعايير النفسانية في أن هذا يُخفي الأشكال الحركية الأكبر في التوسع من خلال النبذ التي تتطلبها الحركة الاجتماعية. هذا النوع من التحليل يختزل ظاهرة الهجرة في صفة "الطوعية"، ويحجب عنا الأشكال المادية والتاريخية الحقيقية في عملية النبذ البشري؛ من قبيل عمليات التسييج والرأسمالية ودُور التشغيل والترحيل الجزائي، فيما يقدِّم تفسيرًا مثاليًّا غير حركي وغير تاريخي لشخصية المهاجر التي هي - باعتباره عاملًا كادحًا نشِطًا - شخصيةٌ تاريخية وحركية محددة لم تكن دائمًا موجودة. فتحليل العامل المهاجر ببساطة باعتباره رأسَ مالٍ بشريًّا هو تدخُّل سياسي معيّن يحمل خطرَ التطبيع مع هذا الشكل من المهاجرين والقوة المرنة وتعميمهما. هذا النوع من التحليل لا يفسّر شيئًا، وإما يحتاج هو نفسه إلى التفسير. ولذا فينبغي علينا ألّا نفترضَ أن المهاجر بالضرورة هو "إنسان اقتصادي"، بل علينا أن نحاول فهم الظروف التي في ظلها تظهر هذه الشخصية أصلًا.

مفتاح فهم النزوح في العصر الحديث من القرن الثامن عشر إلى القرن العشرين هو المفهوم السياسي - الحركي حول فائضٍ سكاني متنقل أو الكادح المهاجر. فالفائض السكاني هو زيادة في الحركة الاجتماعية بحاجة إلى إعادة توجيه. على نحوٍ ملائم، ظهر هذا المفهوم بالتوازي مع أكبر انفجار ديموغرافي في التاريخ الأوروبي؛ فبين عامي 1800 و1913 ازداد تعداد سكان أوروبا من 188 مليونًا إلى 458 مليونًا، وهي زيادة قدرُها 250 في المئة [(281)].

كانت هناك عوامل عدة أسهمت في هذا النمو. فعلى مدار القرن التاسع عشر، صار توافر الموارد الغذائية متوقَّعًا بشكل أكبر، وتحسنت المعارف الطبية وسبل الوقاية من الأمراض المُعْدية. فقد أسهمت الثورة الزراعية - التي بدأت حوالى عام 1700 - في توافر الموارد الغذائية؛ وبدأت إنتاجية الأرياف تزداد؛ فقد شهدت "فترات بوارٍ أقصر، واستصلاح الأراضي، وزراعة محاصيل جديدة، واستخدامَ أدوات أفضل، مع عمليات الانتقاء الصناعي للبذور والماشية، وأخيرًا إدخال الآلات الزراعية" [(282)]. وفق بول بيروش، أدى كل هذا إلى زيادة إنتاجية العمل من حوالى 0.6 في المئة سنويًّا في عام 1800 إلى 1.2 في المئة بين عامي 1880 و 1900[(283)]. أنتج امتزاج الزيادة السكانية بإنتاجية العمل إلى ظهور نوعين متمايزين من الفائض السكاني؛ لأنه كلما ازدادت كفاءة العمل قلّ عدد العمال المطلوبين لأداء الوظيفة نفسها، وهو الأمر الذي يسميه ماركس "جيش الفائض الاحتياطي وجيش الفائض المحتمَل (العمال الفعليين).

أدى هذا الفائض السكاني المزدوج إلى انخفاض الأجور الحقيقية وإلى أن تضطر العائلات إلى تقسيم ممتلكاتها من الأراضي بين مزيد من أبنائها. وكلما ازداد تقسيم الأراضي بين عدد أكبر من الأشخاص، قلّت إنتاجيتها. أدى هذا إلى ازدياد نسبة الفقر وعدد الأسر التي لا تمتلك شيئًا من الأراضي. إضافةً إلى هذا، وبينما ازدادت مساحة الأراضي المزروعة في أوروبا بمقدار 7 مليون هكتار بين عامي 1860 و 1910[284] فقط، فقد ازدادت مساحتها تلك بمقدار 100 مليون هكتار في كندا وأميركا والأرجنتين. تسبّب هذا النمو الخارجي، مع انخفاض تكاليف النقل، في إغراق أوروبا بالغلال الرخيصة الثمن وغيرها من السلع القادمة من الأميركتَين؛ وهو الأمر الذي أنتج أزمة اقتصادية في أوروبا في سبعينيات القرن التاسع عشر، ودفع كثيرًا من المهاجرين إلى أن "يقرِّروا" الفرار.

مثَّل النمو السكاني والإنتاجية الزراعية أيضًا دعمًا لعملية التصنيع. فالمهاجرون النازحون لم ينتقلوا إلى الأميركتَين فحسب، وإنما أيضًا إلى مدن في داخل القارة الأوروبية. وُظِّف ثلاثة أرباع القوى العاملة الأوروبية في قطاع الزراعة في عام 1800، ولكن هذا الرقم تراجَع إلى الثلث فقط مع مطلع القرن العشرين. "كانت عملية التمَدْيُن مكثفة؛ فقد ازداد تعداد السكان في 39 مدينة أوروبية من المدن التي فاقَ تعدادها 100 ألف شخص في عام 1850، من 6 ملايين في عام 1800 إلى 34 مليونًا في عام 1910، وهي زيادة بمقدر ستة أمثال تقريبًا" [285].

هناك آلية آخرى جعلت النزوح ممكنًا، وقادَت حرفيًّا إلى زيادة التذبذب؛ وهي انخفاض تكاليف النقل. فقد جعلت السكك الحديد الانتقالَ إلى الموانئ البحرية أرخصَ وأيسَرَ على النازحين المهاجرين؛ الذين بمجرد وصولهم إلى ميناء سهّلت عليهم الرحلة كثيرًا كلٌّ من السفن البخارية والتكاليف المنخفضة والمدة القصيرة للرحلة. في مطلع القرن الثامن عشر، كانت الرحلة من ميناء ليفربول إلى ميناء نيويورك تستغرق من خمسة أسابيع إلى ستة. وبحلول عقد الثمانينيات من القرن التاسع عشر، كانت الرحلة تستغرق حوالى أسبوع واحد، ولا تكلّف سوى 20 دولارًا؛ مقارنة بـ 44 دولارًا في خمسينيات ذلك القرن [286].

أمّا الآلية الأخيرة فهي التغييرات السياسية والقانونية التي سمحت بشكل متزايد بالنزوح، بل عادةً ما شجعت عليه، باعتباره طريقة "تتخلص" بها الدول من فائضها السكاني. ففي إنكلترا والدول الاسكندنافية، رُفعت القيود المفروضة على النزوح بحلول عقد الثلاثينيات من القرن التاسع عشر. وقبل نهاية ذلك القرن، رُفِعت تلك القيود في ألمانيا والنمسا وهنغاريا وروسيا ثم في إيطاليا. أمّا في القارة الأميركية فقد كفَل مرسوم الحيازة الزراعية الأميركي لعام 1862 (US Homestead Act) الحصولَ على قطعة أرض مجانية

لرؤساء الأسر البالغين من العمر 21 عامًا ممّن كانوا يخططون لبدءِ إنشاء مزرعة أو كانوا تقدَّموا بطلب أن يصبحوا مواطنين أميركيين. في عام 1873، كان هناك تشجيع حثيث على الهجرة إلى الأرجنتين، من خلال تقديم الدعم المالي للنقل والحصول على عمل؛ وفي عام 1888 حذَت البرازيل حذو الأرجنتين [287].

في الواقع، ظهر خطاب في الاقتصاد السياسي في القرن التاسع عشر يدعو مباشرةً إلى نبذ وطرد الفائض السكاني. فعلى سبيل المثال، ذكر عالِم الاقتصاد السياسي وعضو البرلمان روبرت تورينس أن بريطانيا يمكنها حل مشكلة الفقر، لا من طريق منح الفقراء إمكان الحصول على الأراضي، وإنما عبر نزوحهم وهجرتهم. كان هذا الموقف شائعًا جدًّا، وانبثقت منه سياسات كثيرة، كان تورينس مساندًا ونصيرًا لها. وقد اقترح تورينس أن يكون النزوح "إلزاميًّا، وأن يُحرَم أيُّ شخص ممن يتلقى مساعدات الفقراء من تلك المساعدات إذا رفض النزوح" [288]، أو كما صاغتها مجلة أبرشية اسكتلندية على نحوٍ أكثر دراماتيكية، فإن "النزوح يُعَدّ خلاصًا من فئة سكانية مريضة" [289]. بحلول عام 1819، أوصت "اللجنة المُنتقاة المَعنية بقوانين الفقراء" بالنزوح لتخفيف حدة الفقر، ويسّرت الموافقة لأول مرة على الهجرة / الاستعمار المدعومين من الدولة [290]. وهكذا أخذ البريطانيون خطوات على المستوى الوطني لنقل فائضهم السكاني - إضافةً إلى تمرير قوانين ضد الهجرة إلى بلادهم. تطلبت السيطرة على فائض سكاني قوة مرنة لصدّ الانكماشات الاجتماعية (من قبيل البطالة والانشقاقات والأفعال الإجرامية) والانتقال تأهبًا للتوسعات الاستعمارية (في أميركا وأستراليا والهند).

غير أن النزوح لم يكن لنبذ الفقراء وطردهم فحسب؛ فقد كان أيضًا استراتيجيا عسكرية. ساعد في نبذ الفائض العسكري غير المرغوب فيه، الناتج من الحروب القديمة، وأعَدّ أيضًا السكان الأجانب لحروب جديدة. على سبيل المثال، بعد الحروب النابليونية (1803 - 1815)، وُظِّف النزوح المدعوم من الدولة طريقةً لنبذ وطرد الفائض السكاني العسكري البالغ تعدادُه 300 ألف جندي وبحار مُسرَّحين، ألقِي بهم في سوق العمل في وقت كان يجري فيه تفكيكُ الصناعات المتصلة بالحرب [291]. كان بالإمكان لاحقًا إعادة توجيه هذا الفائض السكاني كجزءٍ من استراتيجيا عسكرية جديدة للدفاع عن كندا ضد العدوان الأميركي. وقد تأسّس النزوح المدعوم من الحكومة انطلاقًا من اسكتلندا وأولستر إلى كندا (من عام 1815 إلى عام 1819) أيضًا لهذا السبب [292]. كان بالإمكان توظيف النزوح أيضًا ضد أعداء الدولة في الداخل. فبين عامي 1819 و1820، قدَّم البرلمان البريطاني دعمًا للنزوح الجماعي إلى أفريقيا، كوسيلة لنبذ وطرد متطرفي الطبقة العاملة.

أدى هذا النبذ عبر تشجيع النزوح إلى توسُّع الجهود العسكرية الاستعمارية، ولكنه وسَّع أيضًا الجهود التجارية الاستعمارية. وكما صاغها القاضي البريطاني ومؤسِّس الشرطة النظامية الإنكليزية في عام 1814، فإن النزوح إلى المستعمرات سيمثِّل "توظيفًا نافعًا لفائضٍ سكاني زائد عن الحاجة" [(293)]. وقد اقترح وكيل وزارة الخارجية والنائب في البرلمان البريطاني (بين عامي 1818 و1828)، جون ويلموت هورتون (John Wilmot - Horton)، بشكل أكثر دراماتيكية وباسم التنمية الاستعمارية، أن يُنفَق 12 مليون جنيه إسترليني لنبذ وطرد مليون من الفقراء المعدمين إلى المستعمرات البريطانية. لاحقًا في عام 1831 (وإضافةً إلى الترحيل الجزائي) رعَت الحكومة البريطانية عملية نزوحٍ واسعةَ النطاق إلى أستراليا لدعم وتقوية مستعمراتها هناك [(294)].

كان الاضطرار إلى النزوح قاسيًا جدًّا حتى إن الأوروبيين الفقراء - من القرن الثامن عشر إلى القرن التاسع عشر - كانوا يدفعون نفقات نزوحهم من خلال تعاقدات. فقد وقّعوا عقودًا يعِدون فيها بالعمل لحساب أحد أرباب العمل مدة عدد من السنوات، مقابل نفقات الانتقال والإقامة والطعام والكساء وغيرها من الضروريات. وبعد استيفاء مدة التعاقد يصبح العامل حرًّا. وقد "ذهب الربع تقريبًا - من بين 2.6 مليون أوروبي انتقلوا إلى العالم الجديد قبل عام 1820 - عبر نظام التعاقد" [(295)]. وهكذا توسعت الحركة الاجتماعية اقتصاديًّا عبر النبذ الموسَّع، من خلال النزوح. هذه هي الأوضاع الحقيقية وراءَ ما يسمى عصر الهجرة الحرة.

التجريد من الجنسية

يقدِّم التجريد من الجنسية حلًّا لمشكلة حركية اجتماعية يثيرها النزوح؛ فالمهاجر قد يعود إلى الوطن، وكثيرون من أوائل النازحين الأوروبيين قد عادوا بالفعل. والمهاجرون العائدون يجعلون الإدارة المرنة للفائض السكاني تمثِّل تحديًا بعض الشيء. ولهذا، ابتُكرت تقنية جديدة للنبذ، بعد الحرب العالمية الأولى، كانت ترمي إلى حل هذه المشكلة نهائيًّا؛ وتلك التقنية هي التجريد من الجنسية. وبينما يدَعُ النزوحُ المهاجرين ووضعيتهم الوطنية من دون مساس، إضافةً إلى حقهم المحتمَل في العودة إلى الوطن، تنزع عملية التجريد من الجنسية تلك الحقوق بشكل دائم.

بعد الحرب العالمية الأولى تفككت الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية والإمبراطورية الروسية والدولة العثمانية، وأعيد تشكيلها في زمرة من الدول القومية. أدت هذه العملية إلى سلسلة من الحروب الأهلية الدموية وعمليات النبذ والطرد الجماعي. وكما تصف هذا حنة أرندت، فإن

الحروب الأهلية التي اندلعت وانتشرت على مدى الأعوام العشرين من السلام المضطرب لم تكن أدمَى وأقسَى من كل ما سبقها فحسب، وإنما أعقبتها أيضًا موجات هجرة لجماعات كانت - على نقيض سابقيها الأسعد حالًا خلال الحروب الدينية - غير مرحَّبٍ بها في أيّ مكان، ولم يكن ممكنًا اندماجها واستيعابها في أيّ مكان. فبمجرد مغادرتهم أوطانهم ظلوا بلا وطن وبلا مأوى؛ وبمجرد مغادرتهم دولهم

صاروا عديمي الجنسية؛ وبمجرد حرمانهم من حقوقهم الإنسانية صاروا من دون حقوق، صاروا حثالة الأرض [(296)].

كان الثمن الذي على دول شرق أوروبا دفعه هو الانقسام بين الأغلبية القومية ومجموعات الأقلية. احتفظ المنتصرون في النزاعات الوطنية بحق نبذ الخاسرين وطَردهم، ولكن باعتبارهم أعداءً جددًا للدولة القومية جرى تجريد الخاسرين من الجنسية على الفور. تشير أرندت إلى أن "هذه المجموعة ينتمي إليها - وفق الترتيب الزماني - ملايين الروس، ومئات الآلاف من الأرمن، وآلاف الهنغاريين، ومئات الآلاف من الألمان، وأكثرُ من نصف مليون من الإسبان - إذا أحصينا فقط الفئات الأكثر أهمية" [(297)].

في فترة ما بين الحربين العالميتين، سنّت كل الدول الأوروبية تقريبًا بعضَ التشريعات التي أتاحت لها إجراء عمليات النبذ والطرد عبر التجريد من الجنسية. ففي عام 1915 سنّت فرنسا إجراءات حربية تسمح لها أن تجرِّد من الجنسية أولئك المواطنين المُجنَّسين ذوي الأصول التي تعود إلى دولة معادية. وفي العام الذي يليه سمحت البرتغال أن يُجرَّد من الجنسية كلُّ من والده ألماني. وفي عام 1922 سحبت بلجيكا جنسية الأشخاص المُجنَّسين المنخرطين في أفعال معادية للوطن خلال الحرب العالمية الأولى. وفي إيطاليا كان بإمكان الدولة في عام 1926 أن تُجرِّد من الجنسية كل من لم يكن "مُستحقًّا الجنسيةَ الإيطالية". وفي عامي 1926 و1928، على الترتيب، سمحت مصر وتركيا بأن يُجرَّد من الجنسية أولئك الذين مثَّلوا تهديدًا للسلم الاجتماعي. في عام 1933 كان بإمكان الدولة النمساوية أن تُجرِّد من الجنسية أيَّ مواطنٍ شارك في الخارج في أيّ أعمال معادية للنمسا. وفي العام نفسه، قامت ألمانيا - حاذيةً حذو روسيا منذ عام 1921 - بتقنين سحب الجنسية من جميع الأشخاص "المُقِيمين في الخارج" [(298)]. بعد اكتشاف هذا الأمر (التجريد من الجنسية)، أتاحت التشريعات في جميع أرجاء أوروبا أن يُنبَذ بشكلٍ دائم أيُّ نوع من الفائض السكاني؛ سواء كان اقتصاديًّا أو عِرقيًّا أو قوميًّا أو من الأعداء (وعادةً ما كان هناك تقاطع بين هذه الأنواع).

أتاحت عملية التجريد من الجنسية حشدَ الفوائض السكانية غير المرغوب فيها ذات التأثير السلبي على اقتصاديات الدول. فقد كان بإمكان الحكومات المضطهِدة لهم أن تتصرف كيف شاءت تجاه هذا الفائض السكاني العديم الجنسيةِ؛ وذلك لكون هذا الفائض من دون حقوق. من خلال تجريدهم من الجنسية صعّبَت الدولُ على هؤلاء الناس - أو جعلت من المستحيل عليهم - دخولَ دولة أخرى بشكل قانوني (إذ صاروا من دون جوازات سفر سليمة صادرة عن "أوطانهم") أو أن يتم ترحيلهم عند دخولهم بلدًا آخر، نظرًا إلى أنه ليس هناك مكان يمكن إعادتُهم إليه قانونيًّا. بدأ هؤلاء المهاجرون العديمو الجنسية في تشكيل طبقة كادحة مهاجرة غير مستقرة واحدة؛ أي فائض

سكاني متنقل. ولكونهم من دون حقوق، كان بالإمكان إنزالُ أيّ شيء بهم. ومن هذا الوجه شكّلوا فائضًا أكثر مرونة وقدرة على النقل بحرّية. في الواقع، كما تشير حنة أرندت، كانت الوضعية الجنائية نفسها ستكفل لهم وضعًا أفضل. تقول عن هذا "أن صُنِّف كمجرِم، لن يُعامَل عديمُ الجنسية بشكل أسوأ من مجرمٍ آخر؛ أي إنه سيُعامَل مثل أيّ شخص آخر" [(299)]. جرى إخفاء المهاجرين الكادحين، أو وُضِعوا في معسكرات، أو أعيد نبذهم إلى أماكن أخرى، بذريعة تحقيق أشكال معيّنة من التوازن الاجتماعي المتماشية مع التوزيع الجديد للهُويّات الوطنية (عنصرية أو عرقية أو لغوية ... إلخ).

لم يكن الاضطهاد / النبذ الألماني للفائض المهاجر مصدرَ إلهامٍ للدول ذات الأقليات في شرق أوروبا أن تفعل الشيء نفسه؛ وإنما أرسى أيضًا قواعد استئصال هذا الفائض. كانت دائمًا أولى خطوات عملية الإبادة الجماعية (أو بمعنىً أدق إبادة الشعب (democide) في ألمانيا هي عملية التجريد من الجنسية؛ إذ كان يجب ابتداءً حرمانُ الأجانب والماركسيين والمثليين والعجَزَة، والفائض الاجتماعي من جميع الأنواع، من وضعيتهم الإقليمية والقانونية والسياسية. بعدها صار كل شيء مُباحًا؛ فقد تم "تحرير" حِراك هذا الفائض المهاجر بشكل جذري. وكما صاغت الأمرَ في عام 1938 صحيفة **الفيلق الأسود** (*Schwarze Korps*) (الصحيفة الرسمية لقوات الفرقة الوقائية (SS))، "إن لم تكن دُول العالم قد اقتنعت حتى اللحظة أن اليهود هم حثالة الأرض، فستقتنع بهذا قريبًا حين يجتاز حدودها متسولون مجهولو الهوية؛ من دون جنسية ومن دون أموال ومن دون جوازت سفر" [(300)].

لهذا فإن عملية التجريد من الجنسية هي قوة مرنة بمعنى كونها قادرة على تحديد طيف واسع من الفوائض البشرية (قومية وعِرقية ولغوية وغيرها)، وتقوم بنبذهم وتحريرهم نهائيًّا من أيّ وجميع القيود الحركية (الإقليمية والسياسية والقانونية وغيرها). من هذا الوجه تخلق عملية التجريد من الجنسية فائضًا كثيرَ التنقل، يمكن إعادة نقله إلى أيّ مكان وفقًا لضرورات التوازن الاجتماعي. وبدلًا من العمل ضمن الحدود الطبيعية المعتادة للنبذ المكثف - التي عادة ما تؤدي إلى زيادة التنافر القومي، وتشمل البطالة والفقر والجريمة وتكاليف السجون التي عادةً ما كانت دولة الرفاه تُنفِق عليها - آثَرَت الدول عمليةً موسَّعة من إجراءات التجريد من الجنسية.

التوسع الخارجي من خلال النبذ: فائض مكثف

لقد تبيَّن كيف يتم النبذ المرن للعمال المهاجرين داخليًّا عبر آليات مكثفة وموسَّعة؛ إلا أن القدرة الحركية الاقتصادية تتوسع أيضًا من خلال نبذ فائض سكاني خارجي مقيم في الخارج. يُنبَذ هذا الفائض الخارجي بشكل مكثف كطريقة لزيادة التنافس والإنتاج، من خلال تجارة العبيد عبر المحيط

الأطلسي، وبشكل موسَّع من الأميركتَين كطريقة لإعادة توزيع فائضٍ استعماري.

تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي

ومثلما وظِّف النبذ الداخلي لفائض سكاني مكثف في أوروبا باعتباره طريقة لخفض الأجور وتكثيف الإنتاج في داخل البلاد، فإن النبذ الخارجي لفائض سكاني مكثف نُقل إلى الأميركتَين قد تمَّ من أجل تكثيف الإنتاج خارج البلاد. في ذلك الوقت فحسب لم تشكّل الأميركتَين تعدادًا سكانيًّا معتبَرًا من السكان الأصليين يكفي لإنتاج فائض استعماري؛ إذ كان تعدادُها السكاني قد تقلّص للغاية بالفعل بسبب الأمراض (التي قتلت 90 في المئة تقريبًا من السكان الأصليين بحلول عام 1890). ولهذا، فمن أجل الحفاظ على انخفاض الأجور وعلى ارتفاع الأسعار والإنتاجية، أعيد توزيع الفائض السكاني من أفريقيا إلى الأميركتَين بواسطة نظام العبودية عبر الأطلسي.

بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، نُقل ورحِّل أكثر من 12 مليونًا عبر المحيط الأطلسي أحياءً؛ ولو أضفنا من لقوا حتفهم فسيكون هذا الرقم أكبر بكثير. تمت الأغلبية العظمى من تجارة العبيد (80 في المئة منها) بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر؛ ونصفُ هذا العدد وحده وقَعَ خلال القرن الثامن عشر، ونقلَهم البريطانيون والبرتغاليون والفرنسيون خاصة؛ فقد اقتادوا تسعة من كل عشرة عبيد من أفريقيا [(301)]. ومع مطلع القرن الثامن عشر، كان يؤسر عشرات الآلاف من الأفارقة سنويًّا، ويُنقلون إلى منطقة البحر الكاريبي والبرازيل وأميركا الشمالية، من أجل العمل في إنتاج القطن والقهوة وقصب السكر والتبغ ونبت "الناقصة" (indigo)، والعمل في التعدين ومناجم الذهب والفضة لضخهما في الأسواق العالمية الصاعدة. كان معدل الوفيات في عمليات النقل من أفريقيا إلى الأميركتَين يصل في المتوسط إلى حوالى 12 في المئة [(302)].

إن تجارة العبيد عبر الأطلسي نظام مرن؛ وهي تتميز أساسًا لا بحركتها من الخارج إلى المركز (الجذب المركزي)، ولا بحركتها من مركزٍ إلى مُحيطٍ (الطرد المركزي)، ولا حتى بالروابط القانونية بين المراكز السياسية (التوتر)، وإنما هي حركة متذبذبة مندفعة، دونما مركز، هي دائمًا وباستمرار في عملية إعادة توزيع (غير قانونية غالبًا) لفائض سكاني على سلسلة من نقاط التناوب (مرونة). تعتمد كل نقطة في السلسلة على النقاط الأخرى، ولكن الأهم من هذا هو اعتمادها على الحشد المستمر للفائض في ما بينها.

غير أن تجارة العبيد عبر الأطلسي ليست ببساطة ثلاثية (triadic) (مثل الأشكال الأخرى من الفائض المرن)؛ وإنما هي مثلثة (triangular). للأسف فإن طبيعتها "المثلثة" لم تُفهَم إلى الآن سوى بشكل جغرافي محْض؛ فقد قايض البريطانيون السلع المصنعة والأموال مقابل العبيد الأفارقة، ثم نقلوهم إلى

الأميركتَين ليعملوا في زراعة القطن والتبغ وقصب السكر، وهي المواد التي كانت تُشحَن إلى بريطانيا للتصنيع؛ وهكذا. يشكِّل الموقع المكاني للنقاط الثلاث مثلثًا. إلا أن هذا التعريف الجغرافي - المكاني لا يخبرنا شيئًا عن علاقات **الحركة الاجتماعية**، أو الاعتمادية المتبادَلة الاجتماعية الثلاثية التي تنطوي عليها تجارة العبيد؛ ويخبرنا شيئًا عن موقعهم فحسب. إضافةً إلى هذا، قد لا يكون حتى دقيقًا أن نتحدث بصيغة المثلث بينما في الواقع توقفت سفن كثيرة في أماكن تجارية متعددة في أوروبا وأفريقيا وأميركا الجنوبية والوسطى والشمالية. كل أنواع الأشكال الهندسية قد رسمَتها السفن في مضلعات عبر المحيط الأطلسي [(303)].

ولذا فإنني بدلًا من هذا أقدِّم تعريفًا من منظور سياسات الحركة لعملية "التثليث" (triangulation) التي اتّبعتها تجارة العبيد عبر الأطلسي. فالتثليث في سياسات الحركة هو عملية تضاعُف وتناوُب سلسلتين مرنتين أو أكثر. ونظرًا إلى أن كل سلسلة مرنة، كما أثبتنا في الفصل السابق، تتشكل بالفعل من أجزاءٍ ثلاثة (فائض أساسي، وفائض متنقل، وفائض مستقبلي، فإن مضاعَفة السلسلة هي دائمًا مضاعَفة ثلاثية. هذا تثليث يتبع سياسات الحركة. على سبيل المثال، يمكننا تحديد ثلاث سلاسل مرنةً على الأقل مشمولة في عملية التثليث التي تتبعها حركة تجارة العبيد عبر الأطلسي.

السلسلة الأولى بريطانية وأوروبية. النقطة الأولى فيها هي الفائض الأساسي، الذي تميّزه درجة ضرورية اجتماعيًّا من الفائض في قوى العمل في القطاعين الزراعي والتصنيعي، وفي تعداد السكان على المستوى الوطني، وفي العدد المعقول من المجرمين، وما إلى ذلك (مع أنهذه الدرجة "الضرورية" كانت بالفعل فائضًا جُمِع من المتشردين المنبوذين عبر قوانين التسييج ثم جرى التطبيع معهم في مرحلة معيّنة). والنقطة الثانية هي الفائض المتنقل، الذي يتميز بتكديس البشر في دُور التشغيل والمصانع والسجون والغابات. وعند تلك النقطة ينتظرون في ترقُّب الفائض المستقبلي. فالنقطة الثالثة هي نبذ الفائض من دُور التشغيل والمصانع والسجون والغابات إلى القطاع الاستعماري و / أو التصنيعي النامي.

السلسلة الثانية أفريقية. الفائض الأساسي فيها يتميز بنظامٍ ضروري اجتماعيًّا من الحروب القبلية، ونبذ الأعداء من أراضيهم. ثم يجري أسْر الفائض المتنقل في معسكرات السجون، منتظرين المستقبل. أمّا الفائض المستقبلي فيَصل في صورة فرصة تبادُل لبيع أسرى الحرب عبيدًا للأوروبيين. ثم يصبح هذا الإيراد الناتج من بيع العبيد حافزًا لحروب مستقبلية وتوسَّع الفائض الأساسي إلى فائض مستقبلي أكبر وأكبر.

السلسلة الثالثة أميركية. والفائض الأساسي فيها يميزه حق استعماري وضرورة الاستحواذ على الأراضي ونبذ السكان الأصليين في الأميركتَين. ثم

يستولى على الفائض المتنقل، ويكون الاستيلاء عليه في صورة عبيدٍ من السكان الأصليين، ومحميات، وفي صورة أراضٍ مخصصة للتعدين عبر قسمة واضحة جلية. ثم يجري احتجاز هؤلاء البشر والأراضي انتظارًا لأن يقوم جهاز اقتصادي وعسكري في المستقبل بتعبئة الفائض بفعالية مع نمو تعداد السكان المستعمِرين.

تدمج عملية التثليث في تجارة العبيد عبر الأطلسي تلك السلاسل، من خلال تعبئة متواصلة لفائضٍ ما بينهم. كل سلسلة فيها عجز تملؤه سلسلة أخرى، ولكن فقط بشكل غير مباشر عبر سلسلة ثالثة. في أوروبا عجزٌ في بضائع معيّنة، كالقطن والتبغ وقصب السكر والذهب والفضة؛ وفي أفريقيا عجزٌ في البضائع المصنَّعة؛ وفي الأميركتَين عجزٌ في الأيدي العاملة. ولدى أوروبا أيضًا فائضٌ من البضائع المصنَّعة؛ ولدى أفريقيا فائض سكاني من العبيد الأسرى؛ ولدى الأميركتَين فائض من المواد الخام (من قبيل القطن والتبغ ... إلخ). وحينئذ يُنقَل فائض الكادحين المهاجرين من مكانٍ إلى آخر عبر مكان ثالث. ولهذا كانت تجارة العبيد عبر الأطلسي تقوم بتعبئة عملية نبذ ثلاثية: نبذ الفلاحين من الأراضي والسجون ودُور التشغيل ليعملوا في قطاع التصنيع؛ ونبذ أسرى الحرب من أفريقيا؛ ونبذ السكان الأصليين في أميركا من أراضيهم لتتم زراعتها من أجل تصدير منتوجاتها. كل عملية نبذ من هذه تَزيد في وتيرة الأخرى، تمامًا مثلما تَزيد عملياتُ التوسع وتيرةَ أشباهها.

التوسع الخارجي من خلال النبذ: فائض موسَّع

إضافةً إلى **حفْز وتكثيف** الإنتاج والتنافس في المستعمرات، من خلال نبذ طبقة كادحة مهاجرة من دولة ثالثة من طريق تجارة العبيد عبر الأطلسي، جهّز الاستعمارُ مستعمراته بعملية نبذ موسَّع للسكان الأصليين "غير المنتِجين" أو "الأرثاء". وعند نبذ فائض السكان الأصليين وفتح أراضيهم، يمكن لفائضٍ مكثف من مكانٍ آخر أن يُدخَل تلك الأراضي في دورة منتِجة. ولكي يكون الأمر واضحًا، ليست هذه سمة لجميع أشكال الاستعمار. فعلى سبيل المثال، لم يكن الاستعمار الإسباني في القرنين السادس عشر والسابع عشر مدفوعًا بضرورات الإنتاجية والتحفيز؛ ولذا لم يصف السكان "غير المنتجين" بأنهم "فائض" من الكادحين. وفي الواقع كانت المشكلة هي العكس تمامًا. لم يكن هناك كثير من السكان الأصليين، وكانوا دائمًا بتعدادٍ **غير كافٍ** أن يُشغَّلوا بشكل يُدِرّ ربحًا؛ إذ تقريبًا قُضي عليهم تمامًا نتيجة الأمراض، ومن هنا جاء فشل نظام "التفويض". وبقدر ما كان الاستعمار الإسباني إلى حد كبير امتدادًا قانونيًّا للقوانين العُرفية الإقطاعية، من خلال ممثلي الدولة، ولم يكن بشكل كبير مسعىً ماليًّا خاصًّا اتّخذه أفراد لتحقيق الربح، فإن الإسبان كانت لهم علاقة حركية مختلفة جدًّا مع سكان البلاد.

غير أنه مع صعود القدرة الحركية المرنة في بريطانيا، وظّف الاستعمار حتمية دافعة جديدة؛ وهي التعبئة الاقتصادية لفائض الكادحين. أول أشكال هذا الاستعمار المرن الجديد هي تكوين فائضين إيرلندي وأميركي، وهما أيضًا - كما هو الحال مع تجارة العبيد عبر الأطلسي - مرتبطان معًا بمضمارٍ مثلث أكبر. تملأ عملية نبذ الاسكتلنديين الفراغ الناجم عن نبذ الإيرلنديين؛ فيما يملأ الإيرلنديون فراغًا ناتجًا من نبذ السكان الأصليين في أميركا. وهذا يميّز عملية التثليث في مشروع استعماري جديد.

الفائض الإيرلندي

كان النموذج الإيرلندي [(304)] في الاستعمار هو أول انفصال عن العصر السابق في الإمبريالية التوترية القائمة على النموذج الإسباني. فقد استُنهض مفهوم جديد عن فائضٍ مرن من الكادحين، ليُوظَّف ضد السكان الأصليين. صارت إيرلندا أكثر من مجرد معركة عسكرية استعمارية معتادة بالنسبة إلى البريطانيين؛ إذ أصحبت مسألة أخلاقية واقتصادية هي تعبئة (نبذ) فائضٍ غير منتِج من سكان إيرلندا الأصليين، وتحرير أراضيهم "البور" ليعاد توزيعها بسبلٍ أخرى. بعد سنوات يصبح هذا هو المنطق نفسه الذي يُوظَّف لتبرير نبذ وطَرد السكان الأصليين في الأميركتَين.

وحتى في وقت مبكّر منذ القرن السابع عشر، هناك بوادر بدء معركة قانونية ترمي إلى إعادة تصوُّر قِوام الحراك الاستعماري. ففي خطاب من المحامي والشاعر الإنكليزي جون ديفيز (John Davies) إلى إيرل سالزبوري، بشأن وضع إيرلندا في عام 1610، يُفصّل المحامي تبريرًا جديدًا لنبذ الإيرلنديين وطردهم من بلادهم وإحلال الاسكتلنديين والإنكليز محلهم. كانت حجته في هذا أن الملك ملتزمٌ - لا القانونَ فحسب وإنما أيضًا بوازع من الضمير الأخلاقي - إزالةَ الفائض السكاني الإيرلندي، لأن الإيرلنديين

لن يقوموا أبدًا، وإلى يوم الدينونة، بتشييد المنازل، أو إنشاء المدن أو القرى، أو إنماء أراضيهم كما ينبغي لها أن تحظى؛ ولهذا فلا يتفق مع التعاليم المسيحية ولا مع الضمير الإنساني أن ندع دولة بهذا الجمال والخصب تعاني البوار كالقفار، بينما يمكن لجلالة الملك قانونيًّا أن ينقل ملكيتها إلى أشخاص سيقيمون عليها مزارع واسعة متحضرة. أكرر، قد يسلك جلالته هذا المسار اتساقًا مع الضمير، لأنه مسار يميل إلى صالح السكان من أوجه عدة؛ فنِصفُ أرضهم هو الآن أرض بور، وهو السبب الذي جعل الأجزاء المأهولة لا تتحسن بما يصل إلى نصف قيمتها؛ ولكن حين يُغرَس المتعهدون [المستوطِنون] بينهم ... وتُعبَّأ تلك الأراضي تمامًا بالبشر وتُخَصَّب، فستكون قيمة 500 فدان أعلى من قيمة 5 آلاف فدان الآن [(305)].

ونظرًا إلى أن الشعب الإيرلندي لم يكن مُنتِجًا، وترك أرضه تصبح "بورًا"، فإنهم شكّلوا فائضًا سكانيًّا زائدًا عن الحاجة، بشكل جعل من الصواب أخلاقيًّا أن يُنبَذوا من الأراضي، ليكون بالإمكان استيطانها (إعادة توزيعها) من فئة سكانية أكثر إنتاجًا، هي مديرو المزارع الواسعة الاسكتلنديون والإنكليز.

هذه الاستراتيجيا الجديدة في نبذ الفائض السكاني غير المُنتِج وإحلال آخر محلّه بمرونة، وهي الاستراتيجيا المدفوعة بحاجات الانكماشات والتوسعات

الاجتماعية، أخذت تستحكم ببطء. ولهذا، فإضافةً إلى المحاولات العسكرية المحضة من حكومات عهد أسرة تيودور، في أوائل القرن السادس عشر، بدأت بريطانيا استخدامَ القوة العسكرية لفرض نظام اقتصادي بحت، وفرض ترتيبات سياسية وقانونية جديدة في إيرلندا؛ وهي الرأسمالية.

في عام 1585، على سبيل المثال، أعلنت الحكومة الإنكليزية خطة لاستنساخ أوضاع جنوب شرق إنكلترا ونقلها إلى مونستر؛ وذلك بمنح الأراضي المنتزَعة المِلكية إلى المستوطنين الذين يُدخِلون نظمَ الزراعة الإنكليزية في المنطقة. ... كان القصد الواعي تمامًا هو تأسيس نظام تجاري على النمط الإنكليزي؛ أي نوع جديد من الاقتصاد القائم على علاقات اجتماعية جديدة على الأرض، وعلاقات جديدة بين مُلّاك الأراضي والمستأجرين، كتلك العلاقات التي قادت عملية الإصلاح والإنماء في إنكلترا [(306)].

إذا لم يكن ممكنًا الاستيلاءُ على إيرلندا عسكريًّا، فربما أمكن هذا اقتصاديًّا. فقد كان يمكن استدامة النبذ العسكري للإيرلنديين من أراضيهم (وقد حدث هذا خلال غزو كرومويل)، من خلال تمويل ودعم عملية تعبئة فائض سكاني آخر (هم الإنكليز والاسكتلنديون)، الذين كانوا يتربصون وجودَ فرصة لتسريح فائضهم السكاني.

وبالتالي وسَّع الإنكليز والاسكتلنديون - كمُلّاكٍ للأراضي - نطاقَ حركتهم الاقتصادية، من خلال مصادرة الأراضي الإيرلندية. ثم كان هؤلاء ليستحدثوا تعاملات تجارية في داخل نظام الأسواق الإنكليزي، ويجعلوا - من ثم - الإيجارَ تنافسيًّا و"إصلاح وإنماء" الأراضي ضروريًّا، تمامًا مثلما كانا في النظام الإنكليزي. ومن القرن السادس عشر إلى القرن السابع عشر، كانت إيرلندا مسيَّجة، تمامًا مثلما كانت إنكلترا خلال المرحلة الأولى من عمليات التسييج في عصر أسرة تيودور. بهذه الطريقة فقط أمكنت السيطرة على الإيرلنديين بوسائل اقتصادية مباشرة. وفقًا لهذا، فمثلما نُبذ الفلاحون الإنكليز (بوصفهم متشردين)، نُبذ الإيرلنديون من أراضيهم وحُوِّلوا إلى مزارعين مستأجِرين في مزارع واسعة يملكها الإنكليز.

كانت عملية نبذ الإيرلنديين من أراضيهم هي أولى عمليات النبذ والطرد التي مهّدت الطريق لثانيةٍ أكبر بكثير؛ ألا وهي مجاعة إيرلندا الكبرى. منذ إزالة الروابط التقليدية بين الفلاحين وأراضيهم بالقوة، وإحلال نظام سوق المالِك والمستأجِر محله، وهو نظام إنكليزي، قلَّ تحكُّم الفلاحين في ما يُزرع، وانعدمت ملكيتهم لأيّ أرض كان يمكنهم أن يلجؤوا إليها حين انتشرت آفة البطاطس. سرعان ما تجزّأت الأرض التي كان الإيرلنديون ما زالوا يملكونها، مع نمو تعداد السكان، تمامًا مثلما حدث في أوروبا. صارت قِطع الأرض صغيرة وغير منتِجة، وبيعَت في نهاية المطاف إلى مُلّاك الأراضي الإنكليز لتُدمج كحقول بطاطس. فأنتج نظام حقول البطاطس، القائم على نمط المالك والمستأجر، فائضًا إضافيًّا من السكان؛ فقد عمل الفلاحون في زراعة وحصاد البطاطس مدة عشرين أسبوعًا في السنة، ولكن لأكثر من ثلاثين أسبوعًا أخرى لم يكن لديهم أيّ عملٍ آخر على الإطلاق. وهكذا، بحلول عام

1835 كان هناك 2.3 مليون إنسانٍ لا يشتغلون مدة ثلاثين أسبوعًا في السنة.[307]

جُلبت البطاطس إلى إيرلندا من الأميركتَين في حوالى عام 1600، وسرعان ما صارت الغذاء الرئيسي لفلاحي البلاد. فقد كانت رخيصة الثمن، وسهلة الزراعة، وملبية للحاجات الغذائية؛ فما أسرع أن صارت المنتَج الزراعي شبه الحصري في إيرلندا. وكنتيجة جزئية لزراعة البطاطس جماعيًّا، ازداد تعداد الشعب الإيرلندي من حوالى مليونين ونصف المليون في عام 1700 إلى 8.1 مليون نسمة في عام 1841[308]؛ فأصبحت إيرلندا أكثر بلدان أوروبا كثافة سكانية، وشهدت أعلى معدلات الزيادة السكانية. وحين فسَد محصول البطاطس، بسبب آفةٍ منشؤها أيضًا في الأميركتَين، لم تكن هناك بدائلُ رخيصة متاحة، وغرقت البلاد في أزمة. ربما كانت المجاعة الإيرلندية إحدى أكبر الكوارث الديموغرافية في العصر الحديث، وفق حظ الفرد الواحد واحتمال تعرّضه لآثارها. وبين عامي 1846 و1848 فقدَت إيرلندا مليونين ونصف المليون من سكانها من أصل 9 ملايين؛ ونصف هذا الرقم بسبب النزوح، والنصف الآخر كان وفيات مرتبطة بالجوع.[309]

وكما قامت إنكلترا بنبذ وطرد سكانها هي من الأراضي ودُور التشغيل والسجون خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حين انتشرت المجاعة على نطاق واسع، فإن مُلّاك الأراضي كانوا متلهفين إلى نبذ الفلاحين الإيرلنديين ممن علموا أنهم لن يقدروا على دفع الإيجار. كان الفلاحون الإيرلنديون قد نُبذوا وطرِدوا بالفعل مرة من أراضيهم؛ والآن نُبذوا وطرِدوا مرة أخرى، ولكن هذه المرة من وضعيتهم كمستأجرين. وبسبب إلحاح السوق الإنكليزية على الإنتاجية، انتُزعت الأراضي من المستأجرين، لمصلحة مزارعين أو رعاة أغنام يمكنهم إنتاج محاصيل نقدية [تجارية]. كانت عمليات نبذ الإيرلنديين من أسوأ أبعاد المجاعة:

طُرِد الفلاحون الجائعون الفقراء من أراضيهم المستأجَرة، وهُدمت أكواخهم فيها على الفور. وجَد المحظوظون منهم مأوىً بوضع اليد في بعض المَصارِف (ditches) القريبة؛ أمّا التعساء فقد طُرِدوا من تلك المصارف من قوات عسكرية أو من الشرطة المحلية. وبدلًا من إعلان تعليق الديون أو تقديم نوع من الإغاثة في الكوارث، قامت الحكومة الإنكليزية بتوظيف قواتها لطرد الأسَر المنكوبة بالمجاعة.[310]

في مقاطعة كيلروش، على سبيل المثال، طُرِدت 7 آلاف أسرة من منازلهم خلال مدة قدرها 6 أشهر.[311] ووقعت آلاف الحالات من عمليات الطرد والإخلاء هذه في جميع أنحاء إيرلندا في أقسى أوقات الشتاء. حين كان مالك الأرض يقرر الحصول على حكم قانوني ضد مستأجر تأخر في سَداد الإيجار، كان المستأجر يلقى في السجن وتُترك أسرته لتتضور جوعًا (ومن المرجح أن تموت). في مقاطعة واحدة فقط، وهي مقاطعة مايو، كان هناك أكثر من 6 آلاف طلب في المحاكم للحصول على تلك الأحكام.[312] فبدلًا من المساهمة

في تخفيف العبء عن الفقراء، وُظّفت أجهزة الحكومة للمساعدة على نبذ وطَرد هؤلاء المهاجرين الكادحين.

لم يكن نبذ وطَرد الإيرلنديين مجرد ظاهرة "طبيعية" في ظل المجاعة؛ وإنما كان جزءًا من استراتيجيا مرونة في إطار سياسات الحركة، بقدر معالجتها أزمة المجاعة وفق ضرورات السوق من توسُّع وانكماش. فقد جرى التعامل مع تذبذبات الإمدادات الغذائية (ما بين مجاعة ووفرة [فائض]) وفق قوانين العرض والطلب والإنتاج / إعادة التوزيع لفائض سكاني. تعامل القادة الإنكليز مع المجاعة بصرامة وفق هذه القوانين، ولَم يقدّموا الدعم الكافي إلى إيرلندا. وبينما كان الإيرلنديون يتضورون جوعًا، ظلت ثلاثة آلاف طن من الذرة الهندية في مستودعات الحكومة؛ إذ كان الإنكليز يخشون أن ينهار الاقتصاد إذا ما أتيحت الذرة بأسعار رخيصة وألغيت الحماية الجمركية عليها (قوانين الذرة (Corn Laws)) من أجل إطعام الإيرلنديين. وحتى خلال سنوات المجاعة، استمر الإيرلنديون في تصدير الحبوب بكميات كبيرة إلى معامل التقطير في إنكلترا واسكتلندا، بينما كان شعبهم يتضور جوعًا. في عام 1846، ناشد رئيس "لجنة الإغاثة"، راندولف روث (Randolph Routh)، مسؤول الإدارة الاستعمارية، تشارلز إدوارد ترافاليان (Charles Edward Trevelyan)، من أجل حظر تصدير الحبوب من إيرلندا، لكي تكون الأطعمة المنتَجة في داخل البلاد متاحة لإطعام الشعب؛ إلا أن طلبه قوبِلَ بالرفض. ولكن حين اندلعت الاحتجاجات، كانت لدى ترافاليان بالتأكيد الأموال الكافية لإرسال القوات البريطانية من أجل قمع مثيري الشغب وقتلهم أحيانًا [(313)]. وبدلًا من تقديم المساعدات الكافية، دعا ترافاليان إلى نبذ وطَرد الإيرلنديين:

لا أدري كيف يمكن دمج المَزارع إذا كان صغار المزارعين لا ينزحون ويهاجرون؛ وإذا تصرّفنا بغرض إبقائهم في الوطن، فإنما نعمل على إفشال هدفنا ومبتغانا. وعلينا ألّا نشكو حينها مما نسعى بالفعل لتحقيقه. إذا تلاشت تلك المَزارع الصغيرة، ثم جرى حثّ مُلّاك الأراضي على بيع أجزاء من ممتلكاتهم إلى أشخاص سيضخون أموالًا للاستثمار، فسنكون أخيرًا قد توصّلنا إلى شيء يشبه التسوية المُرضية في هذا البلد [(314)].

كان هدف الجهود الاستعمارية البريطانية واضحًا: عدم التدخل في الانكماشات الحركية الإيرلندية، وبدلًا من هذا تسهيل عملية نبذ كادحيها لتوسعة الاستحواذ الإنكليزي على الأراضي. غير أن "انكماش الأسواق" استلزم لا مجرد النزوح إلى إنكلترا وأميركا، وإنما اقتضى أيضًا موتَ أكثر من مليون شخص. وفي الحالين، كانت الأسواق تُفتح لأولئك "الأشخاص الذين سيضخون أموالًا للاستثمار". كان ترافاليان يحظى، في تصرفاته تلك، بدعم رئيس الوزراء اللورد جون راسل، الذي رفض في عام 1848 منح المزيد من الأموال العامة لدعم إيرلندا.

وبعد عدد كبير من الوفيات بدأ الإيرلنديون النزوح. فهاجروا إلى دُور التشغيل في إنكلترا، بحثًا عن الطعام، ولكن سرعان ما نُبذ وطُرد كثيرون منهم مرة

أخرى في حزيران / يونيو 1847، بموجب قانونٍ يخوِّل السلطات المحلية سلطةَ إعادة الفقراء المعدمين الإيرلنديين إلى بلادهم (إلى الموت المحقّق) [(315)](#). وقد هاجَر أكثر من مليون إيرلندي إلى أميركا لسدّ الانكماش الاجتماعي الناجم عن نبذ وطرد السكان الأصليين. إلا أن قوانين السلامة لم تكن تُطبَّق بانتظام على ما صارت تُعرَف باسم "سفن النعُوش". على إحدى تلك السفن لم يَنجُ سوى 42 فردًا من أصل 276 نازحًا من إيرلندا إلى كيبك، إذ لم يُمَدوا بما يكفي من الطعام والماء.

كانت تجربة السفينة فيرجينوس نموذجًا على هذا؛ إذ غادرت ميناء ليفربول وعلى متنها 476 مسافرًا، مات منهم 158 "في الطريق" ووصل 106 منهم مصابين بمرض التيفوس (الحمى النمَشيّة). وقد أصبحت محطة الحجر الصحي أيضًا سببًا في انتشار المرض. وصلت إحدى السفن، وتدعى أغنيس، حاملة 427 مسافرًا؛ وبعد مضي أسبوعين من وصولها لم يبقَ منهم على قيد الحياة سوى 150 شخصًا. وصل الاكتظاظ الشديد درجةً من السوء اضطرت معها السلطات إلى إطلاق سراح المهاجرين "الأصحاء" [(316)](#).

ولكن مع كل هذا النبذ والطرد الجماعي والوفيات، لم يُعانِ الاقتصاد أبدًا. وكما يقول أحد كتّاب صحيفة **ذي إيكونوميست** (*The Economist*) اللندنية:

إن رحيلَ الجزء الزائد من إيرلندا واسكتلندا هو تمهيد لا غنى عنه من أجل أيّ شكلٍ من أشكال التحسن والتطور. ... لم تتأثر الإيرادات الإيرلندية بأيّ درجة نتيجة مجاعة 1846 - 1847، أو نتيجة النزوح الذي حدث في إثر تلك المجاعة. بل على النقيض، وصل صافي إيرادات إيرلندا إلى 4,281,999 جنيه إسترليني، بزيادة قدرُها 184 ألف جنيه إسترليني عن إيراداتها في عام 1843[(317)](#).

في الواقع أدى نبذ الإيرلنديين إلى ظهور إحدى أنجح استراتيجيات التوسع على الإطلاق، وفقًا لماركس. يقول:

قتلت المجاعة الإيرلندية لعام 1846 أكثر من مليون إنسان، ولكنها لم تقتل سوى البائسين التعساء؛ ولم تُلحِق أدنى ضرر بثروات البلاد. أمّا الهجرة الجماعية التي حدثت على مدى الأعوام العشرين التالية - وهي هجرة ما زالت مستمرة في التزايد - فلم تؤدِّ إلى القضاء على وسائل الإنتاج، إلى جانب ما قامت به من تقليص تعداد البشر؛ كما فعلت حرب الثلاثين عامًا على سبيل المثال. وقد ابتكر عباقرة إيرلندا طريقة جديدة تمامًا لإبعاد الشعب البائس إلى آلاف الأميال بعيدًا عن مسرح البؤس فيها؛ وأرسل المغتربون الذين زُرعوا في الولايات المتحدة مبالغ مالية إلى الوطن سنويًّا، لتكون عونًا على نفقات السفر لأولئك الذين خلّفوهم وراءهم في البلاد. فكل فرقة تنزح في عام ما، تجتذب أخرى وراءها في العام الذي يليه. وبالتالي عِوضًا عن تكليف إيرلندا أيَّ شيء، شكّل النزوحُ أحد أربح فروع أعمال التصدير فيها [(318)](#).

الفائض الأميركي

وتمامًا مثلما نُبذ فائض كادحين إيرلندي، من خلال تحديد الفائض الأساسي باعتبارهم من سيقومون بتحسين الأراضي، وظِّفَت الآلية نفسها لتقديم تبرير أخلاقي لنبذ الفائض السكاني الأميركي. بعد تسعة عشر عامًا من خطاب جون ديفيز في تبرير نبذ الإيرلنديين، كان هناك استدلال شبيه طرحه جون وينثروب (John Winthrop)، أول حاكم لماساتشوستس ومستوطن إيرلندي سابق. كان مضمون تبرير وينثروب الأخلاقي والاجتماعي، في عام 1629، لعملية الزراعة المراد القيام بها في إنكلترا الجديدة، أن السكان الأصليين لأميركا قد فشلوا في استخدام أراضيهم بصورة منتِجة. وقد كتب يقول: "وبالنسبة إلى السكان الأصليين في إنكلترا الجديدة، فهُم لا يمتلكون أيّ

أرض، ولا عندهم مأوىً مستقِر، وليس بحوزتهم مواشٍ داجنة لتحسين الأرض وتنميتها" [(319)].

إلا أن الفيلسوف الإنكليزي جون لوك كان هو من صاغ، بعد ستين عامًا (أي في عام 1689)، أشهرَ نسخة من هذا الاستدلال، تبريرًا للنبذ الاستعماري لفائض السكان الأصليين في أميركا. ومع أن لوك يزعم أن الرب "خلع الأرض على البشَر شِركة بينهم"، وأن "لكل امرئ حقَّ **امتلاك شخصه**" إضافةً إلى "**نتاج** كدحه و**عمل** يديه"، إلا أن للفرد أيضًا أن يزيد أملاكه عبر إخراج شيء ما من الحال الذي وُجد عليه في الطبيعة، وذلك بأن يخلطه بجهده وعرقه، "ومن ثم يجعله **مِلكًا** له". بالنسبة إلى لوك، فالتحسينات التي أجريت عبر هذا العمل هي ما "يجعل قِيَم الأشياء مختلفة". غير أن القيمة المضافة إلى الطبيعة من خلال العمل (باعتباره مِلكية) لا تتحدد بناءً على جهد العمل أو مدى كونه مفيدًا، وإنما بناءً على قيمة المبادلة الخاصة به. يبيِّن لوك هذا بوضوح في المثال الذي يطرحه عن حساب قيمة الفدان من الأرض في أميركا مقارنةً بالفدان في أرض خصبة طبيعية في إنكلترا، إذا ما أراد "الهندي الأميركي أن يُقوِّم الفائدة التي تصيبه منها أو أن يبيع غلتها في هذه البلاد" [(320)]. ولهذا فإن قيمة الأرض لا ترتبط بمقدار الجهد الذي يبذله الهندي الأميركي، وإنما بفشله في تحقيق الربح والفائدة منها. من ثم يستنتج لوك أن الأرض التي لم يتم تحسينها وتنميتها هي أرض بور، وأن تسييجها (خصخصتها) وإجلاء السكان الأصليين أو الفلاحين عنها ليس سلبًا لشيء أبدًا، وإنما هو مَنح شيء ما إلى المجتمع.

الأرض البور هي اختلاسٌ من المتداول من إمكانية تحسينها وتنميتها وقيمةِ المُبادَلة الخاصة بها. وهؤلاء الذين يتسببون في بَوار الأرض، إثر عدم تحسينها وتنميتها، هم في أحسن الظروف فائض سكاني زائد عن الحاجة، وفي أسوئها لصوص من منظور سياسات الحركة. في كلتا الحالتين، فكونهم زائدين عن الحاجة مبرِّر للنبذ. ما يصفه لوك هو تحديدًا أحد أهم العوامل الاقتصادية التي "تقود" التذبذب والتبادل؛ ألا وهو ضرورة زيادة الإنتاجية. إذا كانت الحركة على توافُقٍ مع الحرية من المنظور الليبرالي، فإن لوك يرى وجوب تحرير "الأرض البور" غير المنقولة التي يمتلكها العوامّ من السكان الأصليين والفلاحين، وذلك من خلال زيادة الإنتاجية والتداول [(321)]. بالطبع لم يكن لوك الوحيد الذي فكَّر في هذا حينها؛ إلا أن ما تفرَّد به هو تعريفه قيمة العمل والمِلكية كقيمة مبادَلة، ومن خلال هذا فإنه يعرِّف في الوقت نفسه فائضًا سكانيًّا شاسعًا يبرَّر نبذه وتعبئته تمامًا وفق متطلبات مرنة كبرى للمجال الاجتماعي المتعلق بالتحسين والتوسع.

برَّرت هذه النقطة الفلسفية أيضًا عملياتِ نبذٍ شبيهةً في أماكن أخرى. فخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وظّف القضاة الإنكليز استدلالات

لوك لحل نزاعات المِلكية، متخذين قرارت لمصلحة المِلكية الخاصة الحصرية (المُسيَّجات) ضد حقوق المِلكية العُرفية والعمومية [(322)]. فمن استطاع إنتاج أعظم قيمة مُبادَلة من الأرض صار له الحق فيها. إضافةً إلى هذا، كان للبرلمان الإنكليزي دور فعّال، خلال القرن الثامن عشر، في تحفيز عملية التسييج، مستشهدًا بأسباب "التحسين والتنمية" من أجل طرد المستأجرين وتحويل الأرض البور إلى أرباح [(323)]. فليست غاية الحكومة الليبرالية هي إحكام سيطرة عامة على جميع الأراضي وتحسينها وتنميتها، وإنما أن تحشد وتعبئ - بمرونة - طبقةً كادحة غير منتِجة، بواسطة عملية النبذ، وتوسعة الفائض الاستعماري عبر عملية إعادة التوزيع. ليست الليبرالية شموليةً نابذة، ولكنها حكومة مرنة تزيل كل الحواجز القانونية أو الأحكام العُرفية أو المِلكية العامة التي تعرقل حرية حركة الفائض.

يقدِّم لوك أيضًا شرعنة فلسفية وطبيعية للتعامل مع إنتاجات العمالة المُستعبَدة باعتبارها مِلكية خاصة لمالك هذه العمالة. يقول عن هذا "العشب الذي يقضمه حصاني أو يقتطعه خادمي، والتبر الذي أنقبُّ عنه في مكان ما، يصبحان مِلكي الخاص من دون تعيين أو موافقة أحد، إذا كان لي حق مشترَك فيهما مع الجميع" [(324)]. وفي الواقع، ليس عمل الخادم مختلفًا عن عمل مالكه نفسه. فالقوة الاقتصادية التحسينية التي تقود التذبذب والتبادل لا تشتمل فقط على العمل الفردي للمالك وما يُدرّه من ربح، وإنما تصبح أيضًا جميع إنتاجات العمالة، من حيوانات وبشر يشتغلون في عملية التحسين، مِلكًا لهذا المالك.

وهاكم المفهوم الأساسي الثاني في حركيات المرونة؛ وهو إعادة التوزيع. من الأخلاقي نبذ فائض الكادحين الذين لا يعملون على نحوٍ كافٍ في الأرض، ومن المبرَّر استعبادُ الأيدي العاملة من هؤلاء المهاجرين تحت إمْرة سيد يجعلهم يعملون بإنتاجية أكبر. وليست النتيجة أن يحصل الخادم والعبد على أملاك في إثر خلطهم الأشياء بجهدهم وعرقهم، وإنما لكونهم يقومون بهذا تحت إمْرة "المُحسِّن الحقيقي" فإن السيد / الرئيس هو من تتسع أملاكه الخاصة. بهذه الطريقة يحدث التوسع بشرط وقوع حالة من النبذ الأولي. وفقًا لهذا المنطق، فإن نبذ الفائض من الأرض ليس سرقة أو اختلاسًا لشيء ما، وإنما هو منحٌ وإعادةُ شيءٍ ما إلى الجماعة؛ فهو يقدِّم أرضًا مثمرة وعمالة منتجة إلى جماعة سكانية وشعب لم يكن في السابق منتِجًا.

نرى هذا الاستدلال على التحسين وإعادة توزيع فائض سكاني مهاجر أيضًا في المنطق الاستعماري "للسياسة الهندية" لدى توماس جفرسون. ففي خطابٍ أرسله إلى وليام هنري هاريسون، يقول جفرسون بأنه إذا لم يكن ممكنًا إجبار السكان الأصليين لأميركا على التخلي عن أراضيهم من خلال صراع عسكري، فينبغي تجريدهم منها عبر وسائل اقتصادية. إذا أمكن

إقناعهم - من خلال التجارة - بالانخراط في زراعة قطعة صغيرة من الأرض، فسيَرَون كيف أن جميع غاباتهم وحقولهم كانت حقًّا مُهدَرة. أمّا إذا لم يكن ممكنًا إفهامهم مدى كون طرقهم في الزراعة مُهدِرة لقيمةِ الأرض، فإن جفرسون يقترح تشجيعهم على الغرق في ديونٍ كبيرة بما يكفي لأن يضطروا معها إلى بيع أراضيهم.

حين يتراجعون إلى ثقافة قطعة صغيرة من الأرض، فسيدركون كم كانت غاباتهم الشاسعة غير مجدِية لهم، وسيكونون على استعداد لتقليصها من وقت إلى آخر، لمبادلتها بالضروريات التي يحتاجون إليها لمَزارعهم وأسَرهم. ولتعزيز هذه الرغبة في مبادَلة الأراضي - التي لديهم منها فائض ونحتاج إليها - مقابل الضروريات التي لدينا فائض منها ويحتاجون إليها، فإن علينا أن نروِّج المنافع التجارية التي نقدّمها، وأن نسعَد برؤية المهرةِ منهم والمؤثّرين وقد غرقوا في الديون؛ لأننا نلحظ أنه حين تتجاوز هذه الديون قدرة هؤلاء الأفراد على السداد يصبحون على استعداد للتنازل عن الأراضي مقابل شطب تلك الديون [(325)].

خاتمة

صارت الحركة الاجتماعية الحديثة تتوسع بشكل هائل، أكثر من أيّ وقت مضى في التاريخ، وتُنوِّع أنماطَها في التوسع من خلال النبذ. ومع هذا فقد اختصر أيضًا القسم الثاني من هذا الكتاب تناوُله قضية الهجرة بشكل ملحوظ. فقد عرَّف المهاجر حصرًا بالإشارة إلى قوى التوسع من خلال النبذ الذي ينتج منه فعلُ الهجرة. وهذا ليس سوى النصف من نظرية المهاجر وتاريخه. تبتكر شخصيات المهاجر التي تظهر في مراحل مختلفة من التاريخ الإنساني، إضافةً إلى كونهم نتاجَ عمليات النبذ الاجتماعي، نُظمَهم الخاصة في الحركة الاجتماعية التي لا يمكن اختزالها إلى القوى الحركية الأربع التي قامت بنبذهم. ولفهم هذا التعريف العملي الثاني للمهاجر، من المهم استكشاف أشكال الحركة الاجتماعية التي يبتكرها المهاجر بنفسه، والتي تشكِّل بديلًا أو قوة مُعادِلة لقوى التوسع من خلال النبذ. وستكون وظيفة القسم الثالث هي اكتشاف قوة الحركة الاجتماعية التي يخلقها المهاجر.

(261) Michel Foucault, *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*, Alan Sheridan (trans.) (1977; repr., New York: Vintage Books, 1995), p. 210.

(262) Roger Ekirch, *Bound for America: The Transportation of British Convicts to the Colonies, 1718 - 1775* (Oxford: Clarendon Press, 1987), p. 1.

(263) E. E. Rich, "Colonial Settlement and Its Labour Problems," in: E. E. Rich & C. H. Wilson (eds.), *The Cambridge History of Europe*, vol. 4 (Cambridge: Cambridge University Press, 1967), p. 342.

(264) John Hirst, "Australian Experience: The Convict Colony," in: Norval Morris & David J. Rothman (eds.), *The Oxford History of the Prison: The Practice of Punishment in Western Society* (New York: Oxford University Press, 1995), p. 266.

(265) Stephen Nicholas, *Convict Workers: Reinterpreting Australia's Past* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), p. 7.

(266) Hirst, p. 268.

(267) Ibid.

(268) Ibid., p. 272.

(269) Jeremy Bentham, "Panopticon vs. New South Wales: Or the Panopticon Penitentiary System, and the Penal Colonization System, Compared," in: Jeremy Bentham, *The Works of Jeremy Bentham*, vol. 4 (Edinburgh: W. Tait, 1843), p. 173.

(270) Nicholas, *Convict Workers*, p. 7.

(271) James Rodway, *Guiana: British, Dutch, and French* (London: T. F. Unwin, 1912), pp. 139 - 152.

(272) Françoise Renaudot & Antoine Cancellieri, *L'histoire des français en Algérie, 1830 - 1962* (Paris: Laffont, 1979), p. 38.

(273) Nicholas, *Convict Workers*, p. 35.

(274) Ibid., p. 36.

(275) لمطالعة قائمة كاملة وإحصائيات مفصَّلة عن عمليات النبذ الجزائي عالميًّا في القرن التاسع عشر، يُنظر:
Ibid.

(276) لا يتم تناول الهجرة القسرية عبر الترحيل الجزائي في كتب مهمة عدة تعالج تلك الفترة الزمنية، منها على سبيل المثال:
Patrick Manning, *Migration in World History* (London: Routledge, 2013); T. J. Hatton & Jeffrey G. Williamson, *The Age of Mass Migration: Causes and Economic Impact* (New York: Oxford University Press, 1998); Steven J. Gold & Stephanie J. Nawyn, *Routledge International Handbook of Migration Studies* (London: Routledge, 2013).

(277) Hatton & Williamson, *The Age of Mass Migration*, p. 3.

(278) Karl Marx, *Capital: A Critique of Political Economy*, Ben Fowkes (trans.), vol. 1 (London: Penguin, 1976), p. 899.
التشديد لي.

(279) "شمل قرار الهجرة دائمًا إجراء توازن معقد بين التكاليف والمنافع، يجريه الأفراد والأسر والمجتمعات".
Massimo Bacci & Carl Ipsen, *A Short History of Migration* (Cambridge, UK: Polity, 2012), p. 55.
"انتقل هؤلاء المهاجرون "الأحرار" طوعًا (على عكس العبيد) ومن دون رق الديون (على عكس العمال المتعاقدين (indentured laborers))؛ مع أنهم كان يمكن أن يقيَّدوا بالظروف الاجتماعية والاقتصادية".
Ian Goldin, Geoffrey Cameron & Meera Balarajan, *Exceptional People: How Migration Shaped Our World and Will Define Our Future* (Princeton: Princeton University Press, 2011), pp. 57 - 58.

(280) Hatton & Williamson, *The Age of Mass Migration*.

(281) Bacci & Ipsen, p. 47.

(282) Ibid., p. 48.

(283) Paul Bairoch, "The Impact of Crop Yields, Agricultural Productivity, and Transport Costs on Urban Growth between 1800 and 1910," in: Ad van der Woude, Akira Hayami & Jan de Vries (eds.), *Urbanization in History: A Process of Dynamic Interactions* (Oxford: Oxford University Press, 1990), pp. 134 - 151.

(284) Bacci & Ipsen, p. 49.

(285) Ibid.

(286) Ibid., p. 51.

(287) هنا، في تاريخ النزوح هذا، أستند إلى:
Ibid.

(288) Robert Torrens, "A Paper on the Means of Reducing the Poor's Rates," in: *The Pamphleteer,* vol. 10, no. 20 (1817).
وقد أشيرَ إليه في:
Richard Rubenstein, *The Age of Triage: Fear and Hope in an Overcrowded World* (Boston: Beacon Press, 1983), p. 83.

(289) أشيرَ إليه في:
Stanley Johnson, *A History of Emigration: From the United Kingdom to North America, 1763 - 1812* (New York: E. P. Dutton, 1913), pp. 2 - 3.

(290) Eric Hobsbawm, *The Age of Revolution: Europe 1789 - 1848* (London: Weidenfeld & Nicolson, 1962), p. 211.

(291) Rubenstein, p. 82.

(292) Johnson, *A History of Emigration*, pp. 18 - 20.

(293) Eric Hobsbawm & George F. E. Rudé, *Captain Swing* (New York: Pantheon Books, 1968), pp. 72 - 80.

(294) Hirst, p. 266.

(295) T. J. Hatton & Jeffrey G. Williamson, *Global Migration and the World Economy: Two Centuries of Policy and Performance* (Boston: MIT Press, 2005).

(296) Hannah Arendt, *The Origins of Totalitarianism* (New York: Harcourt, Brace, 1951), p. 267.

(297) Ibid., p. 278.

(298) جميع المعلومات ترِد في:
Ibid., p. 279, note 25.

(299) Ibid., p. 286.

(300) أشيرَ إليه في:
Ibid., p. 269, note 2.
United States, *Nazi Conspiracy and Aggression*, vol. 6 (Washington: US Government Printing Office, 1946), p. 87.

(301) David Richardson, "Involuntary Migration in the Early Modern World, 1500 - 1800," in: David Eltis & Stanley L. Engerman (eds.), *The Cambridge World History of Slavery, Volume 3: AD 1420 - AD 1804* (Cambridge: Cambridge University Press, 2011), p. 583.

(302) Herbert S. Klein, *The Atlantic Slave Trade* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p. 140, table 6.2.

(303) يُنظر:
Peter Linebaugh & Marcus Rediker, *The Many - Headed Hydra: Sailors, Slaves, Commoners, and the Hidden History of the Revolutionary Atlantic* (Boston: Beacon Press, 2000).

(304) في هذه الفترة كانت إيرلندا جزءًا من المملكة المتحدة. (المترجم)

(305) أشيرَ إليه في:
Ellen Meiksins Wood, *The Origin of Capitalism: A Longer View* (London: Verso, 2002), p. 160.

(306) Ibid., pp. 153 - 154.

(307) Nassau Senior, *On the Third Report of the Commissioners for Inquiry into the Conditions of the Poor in Ireland* (London: House of Commons, 1837), 51: 245.

(308) Grosvenor Talbot Griffith, *Population Problems of the Age of Malthus* (London: A. M. Kelley, 1967).

(309) يُنظر:

Cecil Woodham - Smith, *The Great Hunger: Ireland 1845 - 1849* (New York: Harper & Row, 1962), pp. 411 - 412.

(310) Rubenstein, p. 103.

(311) Ibid., pp. 109 - 110.

(312) Woodham - Smith, p. 271.

(313) Woodham - Smith, pp. 123 - 124, 125.

(314) رسالة من تشارلز إدوارد ترافاليان إلى إدوارد تويسلتون (Edwar B. Twistleton)، 14 أيلول / سبتمبر 1848، مقتبَس في:

Woodham - Smith, p. 371.

(315) Ibid., pp. 278 - 279.

(316) Rubenstein, pp. 119 - 120.

(317) "Effects of Emigration on Production and Consumption," *The Economist*, no. 494 (12 February 1853), pp. 168 - 169.

(318) Marx, *Capital* (1976), vol. 1, pp. 861 - 862.

(319) أشيرَ إليه في:

Wood, *The Origin of Capitalism*, p. 159.

(320) John Locke, *The Second Treatise of Government: An Essay concerning the True Original, Extent and End of Civil Government, and, a Letter Concerning Toleration*, book 2 (Oxford: Blackwell, 1966), sections 26, 27, 40, 43.

(321) يُنظر:

Hagar Kotef, *Movement and the Ordering of Freedom: On Liberal Governances of Mobility* (Durham: Duke University Press, 2015), pp. 101 - 110.

(322) لمطالعة وصف واستعراض لنظرية لوك المتعلّقة بأصول الرأسمالية، يُنظر:

Wood, *The Origin of Capitalism*.

(323) Ibid. p. 115.

(324) Locke, book 2, section 28.

(325) توماس جفيرسون، رسالة إلى وليام هنري هاريسون (William Henry Harrison)، (مكتبة الكونغرس، 27 شباط / فبراير 1803)، في: https://bit.ly/3fGkPB3

القسم الثالث: شخصيات المهاجر

الفصل الثامن: القوة النَّغَشانية

البدوي والأعجمي والمتشرد والكادح هم تشخصيات أربعة للمهاجر. يظهر كل واحد منهم في ظل ظروف تاريخية واجتماعية مختلفة من التوسع والنبذ، ولكن كلًّا منهم يبتكر شكلًا من القوة الحركية الخاصة به، التي تشكّل بديلًا لعملية النبذ الإجتماعي. ومع أن كل شخصية منهم توظِّف هذه القوة بطريقة فريدة، فإن كلًّا منهم هو أيضًا التعبير الاجتماعي عن قوة اجتماعية "نغشانية" أعم. يوجز هذا الفصل باختصار مفهوم القوة الاجتماعية النغشانية التي توظفها الشخصيات الأربع التي سأقوم بتحليلها في الفصول التالية من القسم الثالث.

النَّغَشان (pedesis)، من الجذر الهندو - أوروبي البدائي *ped* - ، بمعنى "قَدَم" (foot) هو أولى حركات الانتقال الذاتي الحر؛ أي حركة القدم. فالحركة النغشانية هي قوة القدم على أن تمشي وتجري وتقفز وترقص. وكقوة اجتماعية للحركة، تتميز باستقلاليتها وحركتها الذاتية. وتختلف عن القوى الاجتماعية المتمثلة في القوى الجابذة والنابذة والتوترية والمرنة؛ وذلك لعدم وجود مركز أو فائض لديها. إنما حركتها غير منتظمة وغير متوقَّعة؛ فهي حركة مضطربة [(326)]. فهي لا تتوسع من خلال النبذ الاجتماعي، ولكن من خلال التحولات الاجتماعية الشاملة. تتعايَش القوة الاجتماعية النغشانية، في توزُّع اجتماعي تام، إلى جانب أشكال أخرى من الحركة في **ملتقىً** (confluence) - كنقطة حبر تنتشر في كأس من الماء - لا في اقتران. لا يفصل الحبرُ الماءَ، كما قد تفعل أشياء أخرى تقوم بتمديدها أو تفريقها حول مراكز أو سلاسل اجتماعية حركية، وإنما ينتشر ويصبح خليطًا "حبرٍ وماء". وعلى نحوٍ مشابه يصف هنري برغسون "الحركة الحقيقية" للتغير النوعي كإذابة السكّر في كأس من الماء؛ فيصبح السكر ماءً، وتصبح المياه مُحلّاةً خلال الحركة الحرة نفسها [(327)]. يحدث الانتشار من خلال ذلك النغشان.

قد لا يكون النغشان منتظِمًا أو متوقَّعًا؛ ولكنه ليس عشوائيًّا. يظهر بعض الحركات عشوائية فقط من منظور مَن لا يفهمون أو يرَون العدد الهائل من التصادُمات والنواقِل المعقّدة التي ترسمُ حدودَ حركة ما. فمن لا يسمع اللحن يرى الراقص (pedetes) مجنونًا. لطالما خضعت الحركاتُ الحرة لتنقلاتِ الهجرة لأعباء "الفوضَى" التاريخية والاجتماعية نفسها؛ ولكن هذا يبدو فوضى من منظور نظام سياسات الحركة فحسب. يُقال إن المهاجرين ليس لهم نظام اجتماعي ولا تاريخ، ولكنّ هذا غير صحيح. فعدم الانتظام وعدم القابلية للتنبؤ لدى بعض شخصيات المهاجر هما تحديدًا القادرَين على تكوين شكل جديد من

الحركة الاجتماعية لا يتميز بالنبذ، أو كما صاغه فريدريك نيتشه، فيلسوفُ الرقص المهاجر الكبير، فإن "على المرء أن يظل محتفظًا بفوضىً في داخله، ليشهد مولد نجم ساطع" [(328)]. يشرح هذا الفصل من القسم الثالث نظرية هذه القوة الاجتماعية النغشانية، كما تظهر تاريخيًّا عبر الشخصيات المهاجرة الأربع التي ناقشناها سابقًا.

التذبذب المتواصِل

للقوة النغشانية (pedetic force) ثلاث سمات حركية اجتماعية. أولاها تميُّزها بتذبذب متواصل "جيئة وذهابًا". وينبغي ألّا نخلط بين هذا والتذبذبات الموجَّهة التي تميّز القدرة الحركية المرنة أو الاقتصادية. فالقوة المرنة **تقود** الحركة "جيئة وذهابًا" وفق الضرورات الاجتماعية، من قبيل التوازن والتنافس والكفاءة وإعادة توزيع الفائض. إلا أن التذبذب المتواصل لا تقوده أيٌّ من تلك الضرورات الاجتماعية؛ فهو يتحرك دونما مركز أو أصل أو وجهة نهائية؛ كاستجابة على كل نقطة في ألف حركة جزيئية ضئيلة تصطدم به. غير أن حركة جسم واحد تتعقّد حين تصبح حركةَ جسمَين أو أكثر جيئة وذهابًا.

حين يصبح عدد التذبذبات وروابطها وأماكنها كبيرة جدًّا وغير ذات إطارٍ مرجعي، فإن النظامَ الاجتماعي يقترب من "الاستمرارية". ليس "للنظامِ المستمر" نمطًا متكررًا واحدًا، أو "وضعًا عاديًّا" في التذبذب. ولأن درجات الحرية متفاوتة للغاية، فإن النُظم المستمرة لها عدد لانهائي من التذبذبات، كسطح المحيط المتموج.

يُعَدّ التذبذب الاجتماعي المتواصل ظاهرة شاملة لحركة واسعة، جيئة وذهابًا، خارج الأنماط الاجتماعية "العادية" للحركة. فإن انتجاع البدو، وحرابة الأعاجم، وانشقاق المتشردين، والحركات الاجتماعية للكادحين، جميعها أشكال من الحركة الاجتماعية غير مقيَّدة نسبيًّا، مقارنةً بتلك التي تنتج من التوسع من خلال النبذ. فالتذبذب الاجتماعي تغيّرٌ أو **طفرة** في الحركة الاجتماعية، تنقلها من الوقوع أسيرةَ القوى المركزية أو التوترية أو المرنة، لتتحرك ببساطة جيئة وذهابًا بحرّية. وباختصار، فالتذبذب الاجتماعي المتواصل هو الحركة الاجتماعية (social movement) (أو الاتجاه الاجتماعي) الواسعة الحرة للبشر لتقرير وتغيير ظروف حركتهم (motion).

الموجات

السمة الحركية الثانية للقوة النغشانية هي خلقُها موجات. والموجة الاجتماعية هي عملية نقل لقوة اجتماعية. وبينما التذبذب المتواصل هو نقل واسع لشيء ما جيئة وذهابًا، فإن الموجة لا تقوم بالضرورة بنقل "شيءٍ" ما. فالموجة تنقل تغييرًا نوعيًّا أو **قوة اجتماعية** من التضامن أو الاضطراب الجمعي. تتم إزاحة وسيط الموجة الاجتماعية (أي النظام الإقليمي والسياسي والقانوني والاقتصادي) مؤقتًا بطريقة تجعل القوة الموحَّدة تُنقَل إلى مكان

آخر عبر حركتها. وهذه القوة الموحَّدة هي ما يربط الاضطراب المستمر والتوزع التام للقوة، فيما تحافظ على تنافر الفوضى الاجتماعية المتمايزة (distinct social disturbance). ليست هناك حواجز ثابتة في الموجة؛ فهي بالأساس ظاهرة غير مُجزّأة.

يمثِّل الاستياء والثورات والقلاقل السياسية جميعها موجات اجتماعية بقدر ما تنقل قوة اجتماعية من التضامن أو الاضطراب. إلا أن الموجة ليست ثورة أو إطاحة حركية تامة. فالموجة الاجتماعية ببساطة تنقل شيئًا من الفوضى مجتازًا تجمعًا اجتماعيًّا، فيقوم بتوحيد التجمع من دون مصدر النقل الناشئ من أيّ نقطة منفردة. على هذا النحو، فإن الموجة الاجتماعية هي القوة الموحِّدة للتنافر؛ أي ذلك الكل غير الموحَّد أو التوزع التام.

وتمرّ الثورات الاجتماعية سريعًا بين الوسائط الرسمية للسلطة، عبر "المُشافَهة" والطباعة وتكوين الجمعيات وكافة أنواع الاتصالات الخفية الواسعة الانتشار واللقاءات السرية. ولهذا فالموجة الاجتماعية هي ظاهرة شاملة أو **شائعة** متميزة، تتطلب عديدًا من الحركات النغشانية **المشترَكة**، من أجل بثّ حالة فوضى اجتماعية بين عناصر متنافرة.

فليس من العجب إذًا أن كثيرًا من الانتفاضات الشعبية والثورات الاجتماعية وُصِفَت بأنها موجات: موجات من المهاجرين، وموجات من أعمال الشغب، وموجات من الاستياء، وموجات من الاحتجاجات. يعود هذا جزئيًّا إلى حالة موحَّدة من عدم الانتظام وعدم القابلية للتنبؤ (النغشان)، وهي حالة تشترك فيها كلٌّ من موجات الموائع والموجات الاجتماعية، وليس لأن إحداهما صيغت على شاكلة الأخرى.

الضغط

السمة الحركية الثالثة هي سمة الضغط [(329)]. والضغط الاجتماعي هو نسبة القوة الاجتماعية التي يجري توزيعها على مدى نظام سياسات الحركة. وهو يقوم على الحركة النغشانية للعناصر سريعة التذبذب في تصادم مستمر. يقع الضغط حين تواجِه موجة من الفوضى الاجتماعية حدودَ سور أو حاوية أو نظام مغلق. يتولد الضغط الاجتماعي من قوة تلك التصادمات في مواجهة ما يحُدّ حركتها في منطقة ما.

يشتد الضغط الاجتماعي والسياسي حين يصبح بعض أشكال الحركة محدودًا أو مقيدًا. فالأفراد نادرًا ما يستطيعون إزالة تلك القيود؛ وإنما يبدأ المهاجرون من كافة الأطياف - الذين جرى نبذهم أو الذين أعيقت حركتهم الاجتماعية - في خلق موجات: أي فَورات مؤقتة أو تبدو معزولة، تقوم معًا بنقل القوة وإزاحتها. يمثِّل الاستياء الاجتماعي وأعمال الشغب والاحتجاجات، وما شابهها من أفعال، موجاتِ قوة تسحق ضغوطُها الجيوش وتطيح الحكومات وتُجهِز

على جباة الضرائب وتملأ الشوارع. وينتج من تصادُمها ضغط حركي تجاه قوى التوسع من خلال النبذ.

يرتطم الضغط الاجتماعي بحدود الحراك التي تفرضها الأنظمة السائدة للحركة [(330)]. إلا أننا لا ينبغي أن نفهم الضغط الاجتماعي الحركي على أنه مجرد تضارب بين الحركة الحرة والقيود. فالضغط ينشأ في أيّ وقت يحدث فيه انسداد للتدفقات (اقتران)؛ فهذا يمكنه أن يخلُقَ ضغطًا في أيّ نظام اجتماعي. إلا أن هناك - كما أشرنا سابقًا - أنظمة مختلفة من الضغط الاجتماعي، ولكلٍّ منها شكله الخاص في الدوران وفي الضغط أيضًا. وكل نظام من هذه الأنظمة يعتمد على منطق معيّن في النبذ الدوراني من أجل التوسع. ولذا فالضغط ليس حركة حرة في مقابل القيود، وإنما حركة نغشانية في مقابل أشكال متنوعة من الدوران الاجتماعي.

تخلق القوة النغشانية للتذبذب ضغطًا اجتماعيًّا من وجهين. أولهما أنها قد تحاول الحركة أو التدفق في اتجاه يسدّه نظام اقترانٍ ما. ترتطم هذه القوة بتلك الحواجز (الأسوار والحدود الإقليمية، وشروط المشاركة السياسية أو القيود عليها، والقيود القانونية أو الحقوق المحدودة، والحدود الاقتصادية للتنقل أو الأجور). يرمي الضغط إلى **النفاذ** من خلال القيود المفروضة على الحراك الاجتماعي. ثانيهما هو أن إحدى أكثر الطرق كفاءةً في تغيير النظام السائد في الحركة الاجتماعية هي خلق انسداد حركي مصطنَع في مسار الدوران الاجتماعي. قد يعني الضغط نحو "الارتطام" ثورةً وعنفًا جسديًّا أو اجتماعيًّا، ولكنه قد يعني أيضًا إضرابًا حركيًّا؛ بمعنى رفض الحركة. يمثّل رفض الحركة أو العمل طريقةً لخلق انسداد في الشكل السائد من الدوران الاجتماعي؛ ومن ثَم يمثّل طريقةً لتكوين ضغط اجتماعي. والاحتجاجات والتظاهرات والاشغالات والإضرابات العامة جميعُها أشكالٌ لخلق مثل هذا الضغط الاجتماعي.

إلا أن هذه ليست سوى السمات العامة للقوة النغشانية. تشرح الفصول الأربعة التالية كيف وظّفت الشخصيات المهاجرة الأربع الرئيسية هذه القوة النغشانية في السياق التاريخي. ويختتم القسم الرابع بتوظيفها في حالة الهجرة المعاصرة على الحدود المكسيكية - الأميركية.

(326) في شأن النظرية الاجتماعية في الاضطرابات، يُنظر: Lucretius, *De Rerum Natura* (Cambridge: Harvard University Press, 1975); Michel Serres, *The Birth of Physics*, Jack Hawkes (trans.) (Manchester: Clinamen Press, 2000); Gilles Deleuze & Félix Guattari, *A Thousand Plateaus: Capitalism and Schizophrenia*, Brian Massumi (trans.) (London: Continuum, 2008); Tim Cresswell & C. Martin, "On Turbulence: Entanglements of Disorder and Order on a Devon Beach," *Tijdschrift Voor Economische En Sociale Geografie*, vol. 103, no. 5 (2012), pp. 516 - 529; Manuel De Landa, *Intensive Science and Virtual Philosophy* (London: Continuum, 2002); Nikos Papastergiadis, *The Turbulence of Migration: Globalization, Deterritorialization, and Hybridity* (Cambridge: Polity Press, 2000).

يقول باباستيرغياديس: "كما أشيرَ كثيرًا، فالعالَم الحديث في حالٍ من التغير المستمر والاضطراب. ... ومع أنه لا يوجد شيء عشوائي تمامًا، فعواقب التغيير هي عادة أبعد ما تكون عن إمكان توقُّعها والتنبؤ بها".

Papastergiadis, p. 1.

(327) Henri Bergson, *Creative Evolution*, Arthur Mitchell (trans.) (New York: Modern Library, 1944), p. 9.

(328) "أقول لكم: لم تزَل الفوضى فيكم".

Friedrich Wilhelm Nietzsche, *Thus Spoke Zarathustra: A Book for All and None*, Adrian Del Caro (trans.) (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), p. 9.

(329) لمطالعة نظرية أخرى عن الضغط الاجتماعي، يُنظر: Yves Citton, *Renverser l'insoutenable* (Paris: Seuil, 2012), pp. 53 - 119.

(330) من الملائم كون كلمة "ضغط" في الإنكليزية pressure تتحدَّر من الجذر الهندو - أوروبي البدائي **per-*، الذي يعني "يُضرِب أو يضغط".

الفصل التاسع: البدوي

أولى شخصيات القوة الاجتماعية النغشانية هي البدوي؛ وهو ليس مجرد نتيجة لعملية نبذ اجتماعي أولية إقليمية جابذة. فإن الصيادين وجامعي الثمار الأوائل لم يُستبعَدوا من المجتمع الإقليمي فحسب؛ وإنما هم أيضًا غادروه بنشاط، وابتكروا شكلًا مختلفًا تمامًا من الحركة الاجتماعية. فقد انتقلوا إلى الجبال ونمُّوا تلك الحرفة المبتكرة مؤخرًا في مجال تربية المواشي. وخلال تنمية هذه الحرفة وتطويرها حصريًّا، كان عليهم ابتكار شكلٍ من أشكال الحركة الاجتماعية أكثر ملاءمة لها.

لم يتلاشَ البدو أبدًا؛ وإنما تجاهلهم مؤرخو الدول. وما زالوا اليوم موجودين، وإن كانوا قد اتخذوا أشكالًا جديدة، وصار لهم تاريخٌ مهمَلٌ للغاية، بالكاد يتعرف إليه علماء الآثار الآن [331]. ولهذا، وعلى عكس ما يرى هيغل وتوينبي وآخرون، فإن للبدو تاريخَهم الخاص؛ ولكنه ليس مشمولًا في تاريخ الدول المكتوب، وإنما في تاريخ النغشان الاجتماعي، فهو تاريخٌ معاكِس (counter - history). لم يُطارَد البدوُ فحسب، وإنما هم أنفسهم قد هجَروا أماكنهم. فالصراعات الاجتماعية قد أنتجَت قمعًا وقوة معاكِسة (counter - power). وقد كانت هجرة البدو الجماعية وغاراتهم هي الأولى في تاريخٍ طويل من القوة المعاكسة لهيمنة سياسات الحركة (kinopolitical domination)[332].

التذبذب المتواصِل

وعلى عكس القوة الجابذة لدى القدرة الحركية الإقليمية - التي ترمي إلى تطويع التدفقات الكائنة على وجه الكوكب في سلسلة من الوُصَل والحاويات المقوسة - تتذبذب البداوة باستمرار عبر تتبُّعها تلك التدفقات أينما ذهبت، من دون تقييدها أو مراكمتها جبْذًا. هدف البداوة الذي تسعى له هو السماح للعشب والقطعان والمياه بالتنقل مع حركة الإنسان، بينما تسعى الزراعة لإبطاء هذا الأمر، ولمراكمة فائض حِراكهم من خلال الارتباط بهذا الفائض. وبينما انتقل الصيادون وجامعو الثمار والمزارعون تجاه الموارد بناءً على احتياجات الاستهلاك البشري المباشرة، كان البدو الرعاة ينتقلون تجاه الموارد بناءً على احتياجات استهلاك القطعان والأسراب (وبصورة مستقلة عن الموارد البشرية المباشرة) [333]. فالبدو يتبعون تدفقات القطعان، بينما المزارعون يرتبطون بقطيع من تلك التدفقات.

يرتحل البدو بين مراع موسمية مختلفة، وفق أنماط مناخية غير متوقَّعة [334]. إلا أن قطعانهم، على العموم، ترعى شتاءً عشبَ الوديان وترِد الجداول التي يَغذوها ذوبان الجليد. وأمّا صيفًا فينتقلون إلى الجبال حيث الأجواء ألطف

والأعشاب والشجيرات متنوعة وحيث تنمو الأعشاب البرية. ليس لديهم مركز أو محيط بالضرورة، ولا داخل أو خارج؛ إذ إن كل مكوّن في الثنائيتين مرتبط بالآخر، وهما متساويان في الأهمية. فحين يصل أحدهم إلى "الخارج" (في المراعي الصيفية)، فإن هذا يصبح "الداخلَ" الجديد؛ والعكس بالعكس في حال المراعي الشتوية، عند تغيُّر الفصول. ومن منظور الحركة نفسها، فلا جانب منهما يمكن تمييزه وجوديًّا باعتباره داخلًا أو خارجًا. فمفاهيم الداخل والخارج لا معنى لها سوى في مرجعية أو منظور ثابتين (منحنيات نحو الداخل أو نحو الخارج، داخل أو خارج مركزٍ جابذ). ومع هذا، فمن منظور حركة التذبذب نفسه، يُعَدّ كل مكان داخلًا / خارجًا. وإذا تحدثنا من منظور هندسي - حركي (kino - geometrical) عوضًا عن حركة التراكم الجابذة، ذات الجانب الداخلي والجانب الخارجي، تشبه الحركة المتذبذبة حركة "عبر" شريط موبيوس، حيث الحركة بين داخل وخارج متواصلة تمامًا.

لم يكن البدو الأوائل فُرّارًا هيّابين يسعون للهروب من الحياة القاسية في الجبال والسهوب، وإنما أرادوا أن يشعروا أنهم في وطنٍ هناك [335]. وبدلًا من الارتباط بالتدفقات الكائنة على وجه الكوكب، يتأرجحون بجانبها ليشكّلوا تدفقًا آخرَ جديدًا. بل إن توينبي يمتدح البداوة واصفًا إياها بأنها "أجرأ" و"أرفع" أنماط العيش، بقدر نجاحها في مواجهة ظروفها من دون أن تتحول إلى علاقة سادة وعبيد [336]. وهكذا، فمسألة "الحركة الدائمة" للبدو (perpetual movement) لا يمكن مقارنتها ببساطة "بالجمود" المفترَض في المجتمعات المستقرة. فقد ظل البدو في المكان نفسه (الجبال) من أجل التقلب والتغير باستمرار وفق أنماط المناخ والهجرة، التي هي أنماط شديدة التحول والتغير. أمّا الشعوب المستقرة فقد ابتعدَت (إلى أوروبا) من أجل ألّا تتغير؛ للحفاظ على الأجواء المناخية والزراعية نفسها، في ظل تقلبات المناخ في الكوكب [337]. زراعة الحبوب في المراكز، كما يقول جيمس سكوت، هي "بطبيعتها توسعية، وتولِّد - حين لا تُوازَن بالأمراض أو المجاعات - فائضًا سكانيًّا يضطر إلى التحرك والانتقال لاستعمار أراضٍ جديدة" [338]. وعلى الجانب الآخر، كما كتب سكوت سيرًا على منوال بيير كلَاستر، فقد "صُمِّمت أساليبُ في الحركة والإعاشة، لدرء الاندماج في الدولة" [339]. وليس الفارق بين هذين الطريقين في الحياة هو الحركة مقابل انعدامها، وإنما ما يميّز بينهما هو نمط الحركة: تذبذب جابذ (centripetal oscillation) في مقابل تذبذب نغشاني (pedetic oscillation).

الموجات

تتمثل الاستراتيجيا النغشانية الثانية التي يوظفها البدو في نقل الفوضى الحركية الاجتماعية؛ أي الموجات. فالموجة الحركية لدى البدو هي ظاهرة شاملة أو شائعة، تربط هؤلاء البدو بقوةٍ ما من دون أن تؤدي إلى انقسام في حركتهم. ويستمر البدو في التقلب والتغير باستمرار بين الجبال والسهوب،

ولكنهم لا يقسّمون تلك السهوب إلى أقاليم؛ إنما يتنقلون محليًّا وبصورة مؤقتة من مرعىً إلى آخر، بناءً على التغيرات الموسمية وحركة هطول الأمطار. وقد أدى نزوحهم المؤقت أيضًا إلى ظهور قوة اجتماعية مشتركة، تربطهم بعضهم ببعض رغم انعدام صفة الإقليمية بينهم.

يصوِّر المؤرّخ الفرنسي إيمانويل لاروش ظاهرة الموجة الاجتماعية البدوية هذه في كتابه **تاريخ الجذر** - NEM **في اليونانية القديمة** (1949)؛ فيقول إن الأصول اليونانية لكلمة nomad (بدوي)، المتحدِّرة من الجذر (nem) νεμ، تشير إلى "نمط من التوزيع" (*moyen de distribution*)، لا إلى تخصيص أراضٍ مُقسَّمة (parceled - out) أو محددة (delimited) (أي عملية مُشارَكة (*partage*)). ويحاجج لاروش قائلًا إن "الرأي القائل إن القانون، هو رأيٌ ظهر في الفكر اليوناني في القرنين الخامس والسادس الميلاديين"، وهو رأي ينفصل عن "الجذر الهوميري الأصلي (némo) νέμω الذي يعني "أوزِّع" أو "أنسِّق" [(340)]. بل إن "الترجمات المقترَحة [لاحقًا] - من قبيل "أرض مجتزأة" (cut - up earth) و"قطع من الأرض" (plot of land) و"قطائع" (piece) - لا تتناسب مع جميع الحالات في أشعار هوميروس، وتفترض جذرًا قديمًا νέμω، بمعنى "أقسِّم"، ينبغي أن نرفضه. فقد كان المرعى في العصور الغابرة عمومًا مساحة غير محدودة (*espace illimité*)؛ فقد يكون غابة أو مرْجًا أو ضفاف النهر أو سفح الجبل" [(341)].

قبل تفرُّد اليونان القدماء بكلمة *nomos* (بمعنى قانون)، كان التنظيم الاجتماعي للشعوب البدوية يتميز أساسًا بمساحة مسكونة، ولكن غير مقسَّمة، دونما تجزئة أو أسوار؛ كعملية متواصلة من التحصيص وإعادة التحصيص المتأرجحَين. فقد كان البدو يوزَّعون على مناطق رعيٍ معيَّنة لهم ومحددة المساحة، وهي مناطق يمكن الانتقال منها تبعًا لأحوال الطقس والمناخ.

غير أن هذا التوزيع اللامحدود للسهوب لا يعني أنه ليس هناك شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي أو التجمع؛ فقد كانت هناك ظاهرة موجية من التضامن الاجتماعي. والتضامن، كما يشير جذر الكلمة الإنكليزية - *sol**، ظاهرة نغشانية مائعة وكاملة. توحِّد تلك الرابطة الاجتماعية الموجةَ الكاملة من البدو، في حركة جمعية ومتواصلة، من دون تشتيتهم في مناطق إقليمية. على سبيل المثال، يقول عبد الرحمن بن خلدون في **المقدمة** (1377) إن البدو لا يُعرِّفون أنفسهم بشكل أساسي من خلال أصولهم العِرقية أو الجغرافية أو الأسَرية أو الدولة التي يعيشون فيها، أو أيّ معايير ثابتة للانتماء / الاستبعاد الاجتماعيين. إنما يوظفون تضامنًا موجيًّا "بين المتناصِرين ... بحيث حصل الاتحاد والالتحام"؛ "... وحصل لهم من الانتظام في العصبية مساهمةٌ في نسَبها" [(342)].

وفقًا لابن خلدون، فالشرط الوحيد للعصبية بين البدو هو "الانتظام" في عصبية ما، غير أن هذه العصبية المتبادلة تخلق لاحقًا خطًّا جديدًا مشتركًا من النسَب (متاح أيضًا لأن تنتظم فيه جماعات أخرى). ولهذا يمكن لابن خلدون الزعم أن "'النسَب عِلمٌ لا يَنفَع وجَهالَةٌ لا تضُرّ'، بمعنى أن النسب إذا خرج عن الوضوح وصار من قبيل العلوم، ذهبت فائدة الوهم فيه عن النفس، وانتفَت النّعرة التي تحمل عليها العصبية؛ فلا منفعة فيه حينئذ" [(343)]. وفي نظر ابن خلدون، ليس الشكل الأساسي للانتماء الجماعي، بالنسبة إلى البدو، شكلًا مستقرًّا (دولة) ولا مرتبطًا بالنسب (عشيرة)، وإنما هو شكلٌ متنقل (بداوة).

الضغط

تتمثل الاستراتيجيا النغشانية الثالثة التي ينشئها البدو في الضغط الاجتماعي. فالبداوةُ تذبذُب متواصل بين السهوب، في عملية تضامنية تتقلب بشكل يشبه الأمواج. بهذا المعنى، البداوة نظام اجتماعي ذو ضغطٍ منخفض نسبيًّا. عندما تستنزف الحيوانات أحد المراعي، ينتقل التدفق إلى مرعًى آخر في مكان آخر. ونظرًا إلى عدم وجود تقسيمات إقليمية أو مستقرة، فالحركة الاجتماعية تتدفق ببساطة جيئة وذهابًا، من دون مقاومة أو ضغط يُذكر. فالضغوط الوحيدة هي تدفقات المياه والأعشاب. إلا أن هذا لا يعني، كما يقول توينبي، أن حركتهم هي "مدار متطابق" (orbitidentic) بين المراعي. وفي الواقع، وصف توينبي سابقًا تكيّف البدو الدقيق مع البيئة المتغيرة باستمرار، فقال "لا بد أنهم يجمعون بين القيم الرعوية والحربية... لا بد أنهم يعرفون، من خلال الحدس اليقيني، متى عليهم إظهار الود ومتى يُبدون القسوة؛ متى ينبغي عليهم إبداء الحذر ومتى يكونون سباقين إلى العمل" [(344)]. فبعيدًا تمامًا عن أيّ "مدار" متطابق، يسعى البدو جاهدين نحو تغيير ديناميكي لأنفسهم وفق **الضغوط البيئية** ذات الصلة. ومن دون احتمالية حدوث الاستقرار، أو وجود فائض من المواد الغذائية المكتنَزة، فإن على البدو أن يواصلوا حركتهم باستمرار من دون انقطاع. ولأنه ليست لديه أرضية ثابتة يقف عليها، على البدوي أن يصبح هو نفسه تلك الأرضية، في تذبذبٍ متواصل من التحولات الذاتية الصارمة والتعهد الذاتي الشديد للضغوط والضغوط المعاكسة.

الغارة

تؤدي البداوة أيضًا إلى نشأة ضغط اجتماعي حركي على قوى التوسع الزراعي لدى القدرة الحركية الإقليمية، ويأتي هذا الضغط في صورة "الغارة". وبما أن شخصية البدوي هي تلك الشخصية التي أهملتها قوى الأقلمة الجابذةُ (centripetal force of territorialization)، فإن غاية القوة المعاكسة لديها أو الضغوطِ هي تحديدًا محاولة تلك الشخصية اقتحامَ الأقاليم عبر الغارات. ولهذا فإن تلك الغارات البدوية تميِّز شعوب الجبال الذين يخرجون من العدم، يعتلون صهوات مطاياهم، فيأخذون ما يحتاجون إليه من الشعوب الزراعية في أقاليم الأراضي الخفيضة.

ليس الهدف الأول لدى البدو هو الحرب أو العنف[345]. فحين بدأت مجتمعات الأقاليم زراعةَ الوديان الأقرب إلى الجبال أو السهوب، دمّرت أراضي الرعي التي اعتمد عليها البدو في مواسم الرعي الشتوية. حين يصل البدو إلى غاية حركتهم ومنتهاها، تشتد عليهم الضغوط فيشنون الغارات؛ فهم لا يغِيرون بدوافع الانتقام أو الرفض، وإنما ببساطة لأن المزارعين قد رفضوا الانتقال من المراعي والمروج التي ارتبط بها البدو. ولأن التقسيمات الاجتماعية، أو الأقاليم، تخلق قيودًا؛ فإمكان وقوع غارة - ناتجة من الضغوط - على الحدود هي أمر يحرر تلك الضغوط. فالبدو، إذًا، هم أولئك المتذبذبون في أرجاء السهوب، ومن يشكّلون موجة كاملة من التضامن الاجتماعي، ومن يُحدثون ضغوطًا أو غارات على المجتمعات الإقليمية حين تُعاق حركتهم وتُعرقَل. وعلى هذا النحو، يشكّل النغشان البدوي بديلًا لعملية الأقلمة الجابذة، وقوة معاكسةً لها.

(331) H. Barnard & Willeke Wendrich, *The Archaeology of Mobility: Old World and New World Nomadism* (Los Angeles: Cotsen Institute of Archaeology, University of California, 2008).

(332) "ويمكننا القول إن هؤلاء الذين فروا قد صاروا أوائل اللاجئين الهاربين من سلطة الدولة، منضمين إلى آخرين خارج مجال الدولة ومتناولها".

James Scott, *The Art of Not Being Governed: An Anarchist History of Upland Southeast Asia* (New Haven: Yale University Press, 2009), p. 6.

(333) يُنظر:

Roger Cribb, *Nomads in Archaeology* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991).

(334) يمكننا أيضًا الإشارة إلى درجاتٍ من التذبذب بين شعوب إقليمية كثيرة التنقل أو شبه بدوية في المجتمعات الميلانيزية (Melanesian societies)، في جزر سليمان (Solomon Islands). "مثل هذه لا يُنظر إليها باعتبارها تغييرات في مكان الإقامة الدائمة - أو هجرة بالمعنى التقليدي - كما قد يُنظر إليها في المجتمعات الأوروبية - الأميركية؛ وإنما هي تذبذبات في داخل الأراضي التي يمتلكها أقارب وثيقو الصلة. بالنسبة إلى أي فرد في قبيلة، فمقر الإقامة الدائم هو قطعة من الأرض ذات ظروف ما، ولكنه ليس الموقعَ الدقيق للمنزل أو الكفر أو القرية التي يقيم فيها".

Murray Chapman, "Tribal Mobility as Circulation: A Solomon Islands Example of Micro / Macro Linkages," *East - West Population Institute*, 78 (1976), pp. 127 - 142.

(335) لمطالعة دفاع مفصَّل عن هذا الرأي، يُنظر:

M. P. Griaznov, *The Ancient Civilization of Southern Siberia*, James Hogarth (trans.) (New York: Cowles, 1969), pp. 97 - 98, 131 - 133,

وقد أشيرَ إليه في:

Gilles Deleuze & Félix Guattari, *A Thousand Plateaus: Capitalism and Schizophrenia*, Brian Massumi (trans.) (London: Continuum, 2008), p. 430.

(336) Arnold Toynbee, *A Study of History*, vol. 3 (London: Oxford University Press, 1935), p. 11.

(337) بهذا المعنى تبدو الفئات البدوية من الناس "مستقرة تمامًا".

Hugh Brody, *The Other Side of Eden: Hunters, Farmers, and the Shaping of the World* (Vancouver: Douglas & McIntyre, 2000), p. 245.

(338) Scott, p. 9.

(339) Ibid., p. 9.

يُنظر أيضًا:

Pierre Clastres, *Society against the State: Essays in Political Anthropology* (New York: Zone Books, 1989).

(340) Emmanuel Laroche, *Histoire de la racine NEM - en grec ancien* (Paris: Klincksieck, 1949), p. 255.

(341) Ibid., p. 116.

(342) Ibn Khaldūn, *The Muqaddimah: An Introduction to History*, Franz Rosenthal (trans.) (Princeton: Princeton University Press, 1969), section 8, p. 13.

(343) Ibn Khaldūn, section 8.

(344) Toynbee, *A Study of History* (1935), vol. 3, pp. 16, 14.

(345) يُنظر:

Deleuze & Guattari, *A Thousand Plateaus*, p. 418.

الفصل العاشر: الأعجمي

اللجوء والثورة

الشخصية الثانية للقوة الاجتماعية النغشانية هي شخصية الأعجمي. وكالبدوي، ليست هذه الشخصية مجرد نتيجة لعملية نبذ حركي. فالأعاجم أيضًا يبتكرون شكلهم الخاص للحركة الاجتماعية، الذي يعمل بطريقة نغشانية (pedetic manner). وبما أن تسمية "أعجمي" في العالم القديم عادةً ما كانت هي الكلمة المستخدَمة، من ناحية اشتقاقية أو حَرفية، للإشارة إلى "عبدٍ طبعًا وطبيعةً"، فليس من المفاجئ أن يظهر فن النغشان القديم غالبًا في حالات اللجوء وثورات العبيد.

اللجوء

لا يوجد عبيد فارون يطلبون اللجوء إلا حين تكون هناك درجة من العُجْمَة والاستعباد. من ثم فليس من المستغرب أن نجد لأول مرة في التاريخ القديم - من بين الشخصيات المتداخلة للأعجمي (أهالي الجبال (*nitakur*) في بلاد سومر، الهائمين في مصر القديمة، والجَبَليين في بلاد أكاد) - ظهورَ شخصية اللاجئ وممارسات اللجوء. تنشأ القوى **النابذة** من المركز، وتطرد الناس من بيوتها (من طريق السخرة والاختطاف وغيرهما). ولذا يسمى اللاجئ بالإنكليزية refugee، وهي كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية *fugere*؛ وهو بهذا المعنى ذلك الشخص الذي يلجأ إلى مكانٍ ما فارًّا (reflees): إذ يُجبَر ابتداءً على ترك موطنه كعبد أسير، ثم يُضطر إلى الفرار من آسِريه، مفضِّلًا **اللجوءَ** (*refugium*)، أو ما يسمى باليونانية *asulon* / ἄσυλον.

أماكن اللجوء هي الأماكن المُقرَّة سياسيًّا، حيث يكون للمرء الحق في ألا يُحتجَز أو يُلقى القبض عليه. ظهرت في عهود الإمبراطوريات القديمة، في بلاد الرافدين ومصر واليونان وروما، عبودية واسعة النطاق، ولكن ظهر أيضًا الحق في اللجوء. ففي بلاد الرافدين، منح "إعلان الحرية" - أو "أمارجي" - العفو عن عبيد الديون واللاجئين الذين فرّوا إلى الجبال (وعن لاجئين مهاجرين من مدن أخرى، في بعض الأحيان) [(346)]. أمّا في اليونان فقد قدَّمت قوانين "حق اللجوء" (*asylia*) الشهيرة الحماية للعبيد والمَدِينين والجناة. وكانت هناك في أثينا، على وجه الخصوص، شبكة واسعة من المعابد مكرَّسة للجوء؛ منها معبد ثيسيوس؛ ومذبح الشفقة (Altar of Pity) في الساحة العامة (agora)؛ ومذبح زيوس أيوبكوس (Zeus Ayopcuos)؛ ومذبح الآلهة الاثني عشر؛ ومذبح يومينيديس في أريوباغوس (Eumenides on the Areopagus). وفي أماكن أخرى، كان كلٌّ من معبد بوسيدون، في مقاطعة لاكونيا، ومعبد أثينا عاليا، في

مستعمرة تاجيا، يوفر فرصَ اللجوء. أمّا في روما، فقد كان حق اللجوء يُقدَّم في المعابد (ولاحقًا جرى تمديده إلى الكنائس)، ولكن كان يُطبَّق على العبيد فحسب (من دون المَدِينين والجناة). وفي مدينة كانوب المصرية في العهد الإغريقي، يصف هيرودوت معبدًا قديمًا بُني لعبادة الإله المصري آمون (ولاحقًا عُرف هذا المعبد في العالم الهيليني / اليوناني باسم معبد هرَقل (Hercules)، "كان إذا لجأ إليه أيّ عبد ووُسم بالعلامات المقدَّسة، مسلمًا نفسه للرب، لم يَجُز قانونًا أن يخضع لسيطرة كائنٍ من كان؛ وقد ظل هذا العُرف ثابتًا من دون تغيير منذ بَدْئه إلى يومنا هذا" [(347)].

بالتزامن مع حق اللجوء، كانت لدى كلٍّ من هذه المجتمعات قوانين واسعة ومتعددة في ما يتعلق بعقاب العبيد الآبقين. فبصفتهم أعاجم منبوذين سياسيًّا، تعرَّض العبيد للإعماء والضرب والقتل؛ وكان يمكن أن يُعاقَب بالمثل كل من آوى عبيدًا [(348)]. وبينما أتاح حق اللجوء شيئًا من التخفيف عن كاهل العبيد الذين طالما عُومِلوا بقسوة، من المهم الإشارة إلى أن عملية اللجوء، في جوهرها، هي استراتيجيا حركية لتفريق ضغوط الثورة، وهي الضغوط الساعية لإتاحة حق اللجوء؛ ومن ثم فهي يعمل - في نهاية المطاف - في خدمة القوة السياسية. يفِرّ العبيد من أحد السادة إلى آخر لاجئينَ (إلى سيد المعبد، أو الإلَه). إلا أن الثورة تمثِّل عودةً أكثر راديكالية تتجاوز قضية اللجوء، وتعيد الناس إلى الوطن.

الثورة

مثّلت ثورة العبيد - على عكس اللجوء - تهديدًا حقيقيًّا للقدرة الحركية السياسية في العالم القديم. ومع أن هذه الثورة لم تكن الشكل الوحيد للقوة المعاكسة، إلا أنها كانت - إلى حد بعيد - أكثرها شيوعًا وأهمها إحصائيًّا، نظرًا إلى أن أكثر الطبقات السفلى في المجتمع كانت من العبيد أو غير المواطنين. وبينما كان يمكن أن يعود البدوي ببساطة إلى الجبال والصحارى، كان يجري، بلا هوادة، تعقّب الأعاجم وأسرهم من قوة نابذة بعيدة المدى. ولذا، فحقيقة أن المهاجرين الأعاجم كانوا يُؤسرون ويُستعبَدون من قوة موجَّهة مركزيًّا هي أمرٌ يغيِّر إحداثيات هيمنة سياسات الحركة، لتتغير من هيمنة قائمة على استبعاد لاإقليمي (aterritorial abandonment) إلى هيمنة قائمة على حرمانٍ لاسياسي (apolitical disenfranchisement). ووفقًا لهذا فإن إحداثيات القوة المعاكسة مختلفة أيضًا. يُهمَل البدوي اللاإقليمي (غير المرتبط بإقليم) (aterritorial nomad) ويُستبعَد من قوة جابذة، ولذا فإنه يفرض عودته **من جديد** عبر الغارات. إلا أن الأعجمي اللاسياسي (apolitical barbarian) تُجمَّد حقوقه ويُحرَم منها من قوة نابذة تقوم بأسره؛ فيحاول الفرار (لاجئًا) أو يعود إلى الوطن (ثائرًا). لكن ثورة العبيد أكثر من مجرد فرار إلى أماكن اللجوء؛ فإنما هي محاولة للعودة إلى الوطن، حتى وإن كان هذا يعني إيجاد أوطانٍ جديدة

في أماكن أخرى. وبناءً على هذا، فإن جذور تلك الثورات تكمن في قوة معاكِسة أعجمية.

التذبذب المتواصِل

أولى الاستراتيجيات النغشانية في ثورة العبيد الأعاجم هي التذبذب المتواصل. وعلى نقيض القوة الجابذة لدى القدرة الحركية الإقليمية والقوة النابذة لدى القدرة الحركية السياسية، فالتذبذب حركةٌ غير مركزية جيئة وذهابًا **بين** نقطتين على الأقل؛ فهو اهتزاز. ومن منظور المدينة السياسية، يبدو تذبذب الأعاجم عشوائيًّا ونغشانيًّا؛ ووفقًا لما يقوله أرسطو، فإن "العبيد والحيوانات لا يقدِّمون الكثير للصالح العام، وفي الغالب يعيشون عشوائيًّا وجزافًا (ἔτυχεν)" [(349)]. يعيش الأعاجم والعبيد الفارون في تدفقات يعسر معها أسرهم والقبض عليهم؛ في جبال صخرية جدًّا بشكل لا تَسهُل معه زراعتها، وصحارىً شديدة الحرارة والجفاف يصعب ريها، ومراعٍ في السهوب تهب عليها رياح عاتية وبعيدة عن الموانئ التجارية، وأراضٍ سَبخة لا تصلح للبناء عليها، وغابات كثيفة لا تصلح للسكن.

في سوريا وبلاد الرافدين يظهر هذا التذبذب المتواصل في صورة ثورة قطّاع الطرق؛ حين عاد العبيد إلى أوطانهم البدوية. ففي خلال العهد البابلي الوسيط، تخلّى كثير من الفلاحين عن الحياة الحضرية وعادوا إلى الجبال والمَسالك بينها ليتحولوا إلى قطّاع طرق، متأرجحين يمنة ويسرة ضد ملوك وتجار المنطقة. وطبقًا لما يُورده دانييل سنيل، شكَّل قطّاع الطرق هؤلاء (ويشار إليهم في اللغة السومرية بلفظ ساغاز (SA.GAZ)، أي "القتلة"، وفي اللغة الأكادية بلفظ هابيرو (*hāpiru*) "ظاهرةً جمعية" [(350)]. ضمّ هؤلاء الآبقون من الأماكن الحضرية، والذين حُرِموا من حقوقهم في الحياة السياسية، قواهم إلى قوى بدو الجبال، فشنّوا الغارات على قوافل التجار المسافرة وعلى المزارعين الذين يوسعون نطاق زراعتهم ويشغلون - على مدار العام - المراعي الخصيبة التي كان الرعاة البدو في بلاد الرافدين يشغلونها شتاءً. شكّلت ثورات قطّاع الطرق تلك شكلًا جديدًا من عُجْمَة البدو. فبدلًا من تعقّب التدفقات الأرضية من أعشاب وألبان عبر الغارات المتفرقة، انخرط قطّاع الطرق في غارة واحدة متواصلة، متعقبين فقط تدفقات الدماء والأموال؛ باحثين دائمًا عن وطن حُرموا منه من خلال عملية حرمان سياسي (a political disenfranchisement).

أمّا في اليونان القديمة، فقد وقع هذا التذبذب المتواصل في صورة ثورة العبيد في جزيرة خيوس، في حوالى عام 290ق.م كانت الحاجة ماسة إلى العبيد بعد الحرب البيلوبونيزية العظمى الثانية التي بدأها اليونانيون من أجل شراء العبيد بأعدادٍ كبيرة من تجار العبيد الأعاجم. يشير المؤرّخ ثيوبومبوس الخيوسي، وهو يكتب في القرن الثالث قبل الميلاد، إلى أن الجزيرة صارت

أول سوق كبرى لتجارة العبيد في العالم الهيليني / اليوناني؛ فقد كان يمرّ بالجزيرة، خروجًا منها ودخولًا إليها، حوالى عشرة آلاف عبدٍ يوميًّا. إلا أنه في حوالى عام 290ق.م فرّ مئات العبيد هربًا من القوى السياسية النابذة التي كانت ترسلهم عبر أنحاء البحر الأبيض المتوسط ليُقتلوا في المعارك دفاعًا عن اليونانيين. وتعزى هذه الثورة إلى دريماكوس الذي قاد مجموعة من العبيد الثائرين ومجموعة من الفُرّار الذي كانوا يعيشون بالفعل باستقلالية في جبال الجزيرة. حصل هؤلاء على السلام وحاربوا من أجل الوصول إلى الجبال. غير أن الثورة التي نجحت بدايةً لم تدم طويلًا؛ لأن دريماكوس عقد اتفاقًا مع النخبة المحلية أتاحت لمجتمع العبيد أن يظلوا في أماكنهم وينزلوا من الجبال بشكل دوري فيختلسوا المؤن من الضِّياع المحلية "طالما ظلت تلك المؤن في حدود المعقول" [(351)]. وهكذا بقي مجتمع العبيد بفضل التذبذب بين الجبال وضياع الوادي، شريطةَ ألّا يُحدثوا تخريبًا وتدميرًا؛ وبهذا خلقت لهم ثورتهم وطنًا جديدًا في جبال جزيرة خيوس.

في خارج روما، تأرجَحت عبر السهوب قبائلُ الهُون - وهم جماعة من البدو طُردت من الصين مع آخرين في إثر تشييد سور الصين العظيم الذي حجبهم عن الوصول إلى المراعي النضرة [(352)] - محاولين "العودة إلى وطنهم الجديد"، إلى أن عثروا على مراعٍ خضر حول نهر الفولغا (في البلاد التي تُعرَف اليوم باسم جورجيا). وإذْ وجدوا تلك المراعي وغيرها في شرق أوروبا قد احتلها مهاجرون أعاجم آخرون، مثل القُوط، تعقّب الهُون تدفقات الدماء والأموال، بدلًا من المراعي، وصاروا مجموعةً تشنّ الغارات **بشكل دائم**. ولأنهم من دون وطن يَأوون إليه، كان هؤلاء حين يشنون الغارات لا يجدون مكانًا يتقهقرون إليه، ولذا واصلوا المسير في ثورة متواصلة. وحين اتجهت ثورة / سعي الهُون غربًا، واجَهوا الرومان الذين كانوا جماعةً بشرية أخرى تشق طريقها ومسعاها. وعلى الرغم من تفوّقهم التسليحي وفي الاستراتيجيات العسكرية، تلقّى الرومان الهزائم عادة، بفضل النغشان العسكري للهُون. وكما يروي المؤرّخ الروماني سترابو، "شنت قبائل الهُون حروب عصابات في الأراضي السبْخة والغابات غير المطروقة والصحارى" [(353)]؛ وكانت المسالك في ما بين البلدان والمدن هي المواضع الجغرافية التي يتمركز فيها المهاجرون. كانت معارك الهُون مع الرومان أكثر من مجرد غارات؛ إذ كانت ثورات مستمرة ضد الإمبراطورية الرومانية في محاولة لصُنع وطن جديد و / أو تدمير أوطان الآخرين. وكما سُمِع جنكيز خان يقول - وفقًا للوثيقة المغولية الوحيدة الباقية عن حياته - "اقتلوهم جميعًا ودمِّروا بيوتهم" [(354)]. وعند تدمير أوطان / بيوت الأعاجم تمامًا، فإن عودتهم إليها أو الثورة تبدو أشبه بـ "الغزو" أو "الغارة". إلا أن الفارق هو أن تلك الغارات البدوية كانت دورية وموسمية،

وبعدها كان البدو يعودون إلى أوطانهم / بيوتهم الموسمية، أمّا الثورة بالنسبة إلى المهاجر الأعجمي فأسلوب حياة دائم.

الموجات

الاستراتيجيا النغشانية الثانية في ثورة العبيد هي الموجات. فهذه الثورة نقلٌ لفوضى اجتماعية تنتشر في أنحاء المجتمع. يصف المؤرخ الروماني الكبير أميانوس مارسيلينوس البنية المَوجية لمعارك الأعاجم، فيقول إنهم "هتفوا بصرخات المعركة، وإذ حَمي الوطيس تصاعد اللغط والصخب، متحوِّلًا من همهمات خفيفة لتتعالى رويدًا رويدًا، إلى أن صار اللغط شرسًا كأمواج تتلاطم على الصخور". ويواصل القول إن تعداد الأعاجم يشبه "أمواج البحر الأفريقي"؛ وخلال المعارك يصبح الجنود الرومان مثل سباحين طافين على سطح الموج أو يبتلعهم عنف الأمواج والتيارات والدوامات التي صبغتها دماء الأعاجم. في مواضع أخرى يصف أميانوس مارسيلينوس الأعاجم بمصطلحات شبيهة بجريان الموائع؛ فيقول إن "القوط - هؤلاء الجنس البشري الذي لم يكن معروفًا لدينا حتى اللحظة - قد هبطوا فجأة من الجبال الشامخة مثل زوبعة". "فالأعاجم يتفشون وينتشرون بصورة أشبه بالحمم [التدفقات] الصادرة من جبل إتْنا البركاني" (355). ولذا فإن حركة وتصرفات وانتشار الأعاجم، بالنسبة إلى الرومان، أشبَه بتموجات جامحة من أمواج المياه وتيارات الهواء والحمم البركانية التي تتصاعد من الجبال بسرعة. بل إن هيغل تبنّى لغة الموائع هذه عند وصفه هجرة الأعاجم، إذ يقول إن "أعاجم الشمال والشرق، في تلك الهجرات الجماعية، قد اندفعوا كنهر تجاه الإمبراطورية الرومانية؛ وهو أمر لم يعُد بإمكان أيّ سدٍّ الصمود له" (356).

أمّا في بلاد الرافدين فقد انضم من كانوا سابقًا فلاحين، وشرّدتهم الديون أو العبودية أو الحروب، إلى جماعات متنافرة جدًّا من قطّاع الطرق، لم تفرِّق بين العبيد وغيرهم، في الداخل والخارج. سطا هؤلاء الفلاحون سابقًا، الذين تحوّلوا إلى قطّاع طرق، على مزارعهم الخاصة (التي صارت الآن يَشغَلها آخرون). أمّا البدو سابقًا (الذين صاروا الآن مزارعين) فقد هُوجِموا من "رفاقهم هم" (من صاروا الآن قطّاع طرق). وقد رأى قطّاع الطرق من الأعاجم أنهم يحاولون البقاء على التدفقات المنفصلة (disjoined flows) الوحيدة المتاحة أمامهم. فمن كان من دون مأوىً، صار حتمًا عليه أن يخلق مأواه في الطرقات. لم تكن مجموعات قطّاع الطرق من الأعاجم تنتظم وفق الولاءات الملكية أو العِرقية، أو تبعًا للحواجز والأسوار؛ إذ كانت جماعات متنافرة ولكنها متحدة في انتقالها معًا، فهم يهبطون من الجبال كموجةٍ متموِّجة؛ اضطراب وفوضى اجتماعية.

في اليونان، لم تكن أيضًا ثورة العبيد في جزيرة خيوس منظَّمة تبعًا للولاء للأسرة أو الدولة أو وفق وجود الحواجز أو الأسوار، وإنما تبعًا لتشكيل موجيّ

موحَّد (تضامن) من فُرّار متنافرين للغاية من جميع أرجاء البحر الأبيض المتوسط. كان الفُرّار الذين انقطعت بهم السبُل في خيوس يتحدثون لغات عدة، وهو ما جعَل تنظيمهم رسميًّا أمرًا عسيرًا. وكثيرًا ما كان يُنصَح مُلّاك العبيد في اليونان القديمة أن "يتجنبوا شراء كثير من العبيد من الجنسية" نفسها، وذلك اتقاءً لخطر انتظام هؤلاء العبيد في مجموعات [357]. وفي مجتمعات المارون بجزيرة خيوس، لم تكن الأسرة أو التقاليد المجتمعية السابقة - لأفراد هذه المجتمعات - شيئًا ذا صلة من الناحية الاجتماعية. فقد كانت الجماعة المتنافرة تقوم بتصرفات جمعية، ولكنها كانت تتّحد كموجة قوية تهبط من الجبال لجمع حاجياتها من الفائض المُتاح في ضِياع خيوس.

لم تكن الجماعات الاجتماعية للأعاجم، في العالم الروماني، في الغالب منقسمة تبَعًا للحواجز الإقليمية والأسوار السياسية والاقتصاديات المالية [358] والملكيات الرسمية؛ وإنما كانت غالبًا أخلاطًا متعددة الأعراق [359] ومتعددة اللغات من قبائل متنوعة من أرجاء أوروبا، نُظِّمَت وفق "وضعٍ مائع" [360] و"قيادة مرتجَلة" [361]. كان يمكن أن تغزو إحدى القبائل منطقة ما، وتستوعب بعضَ سكانها، الذين يصبحون لاحقًا جزءًا من القبيلة الجديدة. ربما استقر بعض أفراد الجماعة قليلًا، بينما يتقدَّم آخرون كمدٍّ وجزرٍ من أمواج تعبر أوروبا. فالتضامن شيء يجتاز بتلك الجماعات المتنافرة ويوحّدها؛ ولذا فقد جرف الفوضى الاجتماعية التي أشاعوها في القدرة الحركية الرومانية.

ولأن النفوذ / السلطة في تلك القبائل الأعجمية كان قائمًا على الظفر في المعارك، وأحيانًا على وجود قادة ذوي كاريزما بإمكانهم فض النزاعات، فإن القيادة في أوساط تلك القبائل كانت تتغير باستمرار [362]. وبسبب انجراف السلطة المتموِّج والنغشاني هذا، لم يستطع الرومان السيطرة على القيادة الأعجمية بفعالية؛ حتى من خلال توظيف الخيانة والقتل والاختطاف جميعًا. كان القادة الأعاجم الأدنى رتبةً يتلقون الرشاوى من الرومان لإطاحة القادة الأقوى، وكانت القبائل المنافسة تتلقى تمويلات لمهاجمة الملوك غير الرسميين الأقوياء [363]. وعِوضًا عن ترويض موجات الأعاجم، حاول الرومان السيطرة عليها؛ وفشلوا.

إلا أن الأعاجم في النهاية سَئموا الاستغلال والإمبريالية الرومانيين، وأقاموا بين الفينة والأخرى تحالفاتهم الخاصة ضد الرومان. كانت تحالفات الأعاجم أفقية، مثل الانجراف الموجي للقوة الاجتماعية، مختلفةً تمامًا عن التراتبيات المركزية الرأسية التي اتسمت بها الإمبراطورية الرومانية. على سبيل المثال، جمعت المؤامرة الأعجمية - في عام 367 - الاسكتلنديين والبيكتيين والساكسون، وتجاوزت الحواجز اللغوية [364]. لم تكن جماعة بعينها أسمى وأرفع من أختها. وعُقِدت تحالفات أخرى قصيرة الأمد بين شعوب القوط والهُون والألان (Alans) خلال "الأزمة القوطية" بين عامَي 376 و382. إلا أن

القوط، تمامًا مثل الساكسون والفرنجة والألامانيين، هم أنفسهم بالفعل "كانوا يضمون عددًا من الهويات العرقية الأخرى؛ تشمل شعوب أقاليم رومانية سابقة، منهم الداقيون والكاربيون والسارماتيون والتيْفاليون وغيرهم" [(365)]. ربما كان الأعاجم عنيدين، ولكنهم كانوا أيضًا قادرين على الدخول في موجات تآمرية جماعية. ولهذا لا يمكن أن نفهم تمامًا الهوية العرقية للأعاجم وفق عمودية الأصل النسَبي أو اللغة أو حتى القيادة السياسية. وعلى نقيض الاستدلالات القومية والعرقية (المتمركزة حول العِرق) التي تقول بإمكان تعقّب هوية تلك الشعوب القديمة (الفرنجة والقوط والهُون وغيرهم) إلى عصر الدول القومية الأوروبية الحديثة (مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا وغيرها)، يقترح باتريك غايري بدلًا من هذا نظرية موجية عن التكوين العِرقي (ethnogenesis) ترجِّح التوزع التام للتحالفات والهويات المائعة، تلك التي سمّاها الرومان - بمحض العشوائية - "الهُون" أو "القوط" [(366)].

إضافةً إلى هذا، فتوزعات الموجة الأعمجية ليست مركزية أو تراكمية؛ وإنما تنتقل جيئة وذهابًا كتجمعات نغشانية، تتراكم ثم تتبدَّد على نحوٍ تناوُبي. على سبيل المثال، بدلًا من مراكمة الفائض، غالبًا ما كان الأعاجم يقضون على ثرواتهم أو يدفنونها خلال الجنائز.

وعبر التخلص من كميات كبيرة ممّا كان يُحتمل أن يصبح غنائم، وذلك بتقديمها في صورة قرابين إلى الآلهة، كان القائد - في آنٍ - يُثبت نفوذه وسلطته، ويُخرج من دائرة التداول عناصر قيِّمة ربما قدَّمها آخرون كقرابين وهدايا، ويُعزز بهذا قيمة تلك العناصر التي أغدقَها على أتباعه [(367)].

لهذا فإن الثورات في أنحاء العالم القديم تُثبت ذلك التنظيم المتنوِّع اجتماعيًّا وعرقيًّا ولغويًّا لمجموعات الأعاجم، في مقابل المجتمعات الحدودية والمنقسمة والمركزية في الإمبراطوريات.

الضغط

الاستراتيجيا النغشانية الثالثة في ثورة العبيد هي الضغط. وعلى عكس القوة الجابذة لدى القدرة الحركية الإقليمية (الجذْب) والقوة النابذة لدى القدرة الحركية السياسية (الصد)، فإن الضغط الاجتماعي الحركي ينتج من عدد كبير من الحركات الضئيلة اللامركزية، والتصادمات المتفاوتة السرعة ضمن قيود معيّنة. على المستوى الكلي تبدو حركة ثورات العبيد (زمان ومكان هبوب الثورة) غير قابلة للتنبؤ نسبيًّا [(368)]. وقد عانت الإمبراطوريات القديمة من أجل تحديد كيفية التنبؤ بثورات العبيد وردعِها؛ نظرًا إلى أنه غالبًا ما بدَا الأعاجم "يهبطون فجأة من الجبال الشامخة، مثل زوبعة، كما لو أنهم انبعثوا من مخبأ سري في هذا الكوكب" [(369)].

ومع هذا، لا يمكن التنبؤ بثورات العبيد بناءً على القوى المركزية في الجذب والنبذ. فانجرافُ قواهم ينتج من عدد من الحركات الضئيلة (النغشان) التي تنتقل بحرّية نسبية. بناءً على هذا، فمجتمعات العبيد تتميز أيضًا بدرجة عالية من التكيف والطفرات. وكمجتمعات دائمة الحركة من دون تنظيم مركزي،

فكثيرًا ما يكون عليهم التكيف مع بيئة متغيرة، بشكل أكبر من تلك المجتمعات المركزية، من المنظور الحركي. ولهذا فإن قوة حركة العبيد ليست الضغط الثابت الناتج من الجذب أو النبذ، وإنما هي قوة متحركة فعّالة ناتجة من عدد من الجماعات البشرية المتنقلة المتراطمة بالأسوار والطرقات في الإمبراطورية [(370)].

وممّا يُبرهن أيضًا الضغطَ الاجتماعي الحركي لثورات العبيد، ما شهدته جزيرة خيوس اليونانية. باعتبارها عاصمة تجارة العبيد في العالم الهيليني / اليوناني، نقلت خيوس عددًا كبيرًا من العبيد ذوي الخلفيات المتنوعة عبر مساحة صغيرة نسبيًّا (وهي موانئ الجزيرة). حينما تتضاءل المساحة السطحية المتاحة أمام الحركة، يزداد الضغط ومقدار التصادم بين الجماعات البشرية الأعجمية المتحركة. لم تكن ثورة العبيد في خيوس ضرورة أو حتمية؛ وإنما كانت فقط أمرًا مرجَّحًا، نظرًا إلى تزايد الضغط الحركي (kinetic pressure) وقوة التصادمات على العزلة والانحصار. ويمثّل العبيد الساخطون والتعامل السيئ للغاية خطرًا أعلى بالثورة. في ظل هذا الضغط الحركي ثار العبيد ضد ظروف الانحصار التي أحاطت بهم، وأدى انجراف الفوضى الاجتماعية إلى إطلاق موجة من الدمار والخراب. وفي نهاية المطاف نُظِّمت ضغوط الثورة عبر السماح دوريًّا للأعاجم بنهب الضياع واختلاس ما يحتاجون إليه من المؤن منها.

وقد كانت هناك دلائل أيضًا على الضغط الاجتماعي الحركي (لثورات العبيد) في داخل روما وخارجها. ففي داخل روما لم يكن غريبًا أن ثورة العبيد التي قادها سبارتاكوس (في حوالى عام 70ق.م) تبدو على قمة نظام العبودية الرومانية. فقد بدأت العبودية هناك بصفتها تعبيرًا عن المقدرة الرومانية على السيطرة على جماعات متحركة كبرى تحت نظامها المركزي في الحكم. بحلول القرن الأول قبل الميلاد، كانت المزارع الصغيرة في أرجاء إيطاليا قد حلت محلّها مزارع ضخمة يعمل فيها العبيد، وتمتلكها نخبة أرستقراطية. وقد أدى توافر العمالة الرخيصة من العبيد إلى زيادة معدل البطالة بين المواطنين العاديين بنِسَب ساحقة، وكان لهذا تأثير مزعزِع للاستقرار ويزيد الضغوط على عملية انتقال الفوضى الاجتماعية في الجمهورية الرومانية. خلال الحقبة المتأخرة من عهد الجمهورية الرومانية ارتفع عدد العبيد من 12 في المئة من تعداد السكان في عام 225ق.م (أي 600 ألف فرد) إلى ما بين 33 في المئة إلى 40 في المئة أو أعلى في عهد أغسطس (بتعداد يتراوح مُجمَله بين 1.9 مليون و3 ملايين عبد) [(371)]. وكما حدث في جزيرة خيوس، أدى ارتفاع مقدار الحركة المقيَّدة (العبودية) إلى ضغوط أعلى وازدياد معدل الثورة في روما.

في حوالى عام 70ق.م قاد سبارتاكوس - وهو "ثْراقي من القبائل البدوية" اختُطف من الجبال وأكرِه على الانخراط [(372)] في قتال المُجالَدة - ثورةً للعبيد

بدأت بحوالى 70 رجلًا وتنامت إلى أن وصلت ذروتها 70 ألفًا. وإثر انتصاراتهم في المعارك ضد الجيش الروماني المجهز بشكل أفضل، حصلوا على معدات جديدة وانضم إليهم مجندون جدد من مجموعات أخرى من العبيد؛ منهم "كثير من رعاة الأبقار والأغنام في المنطقة" [(373)]، وفق ما يقوله بلوتارخ. مثّل ذلك التذبذب المتواصل لعشرات الآلاف من النازحين الذين يتنقلون معًا عبر الإمبراطورية، كموجة هائلة، قوةَ ضغطٍ حركي على جميع الحدود التي وضعها الرومان لإيقاف حركتهم.

نهبت ثورة العبيد البلدان وأدت إلى تحرير العبيد. كانت الثورة التي قادها سبارتاكوس انفجارًا هائلًا للضغط الحركي الذي نتج من حالة العزلة والانحصار الجماعي. فتمامًا مثلما كان بدو الجبال يهاجمون القرى والمدن، لا رغبةً في التوسع وإنما حين أعيقت حركتهم تجاه المراعي من المزارعين فتولّد من هذا ضغط حركي (يتناسب مع السطح المُتاح من مساحات الرعي) - حدث الأمر نفسه مع ثورة العبيد عندما أعيقت عودتهم إلى أوطانهم من التنظيم الإمبراطوري. حققت ثورة العبيد بقيادة سبارتاكوس تحورًا وتكيفًا سريعًا، مع جمعها عددًا شديدَ التنوع من الأعاجم والبدو واللاجئين والعبيد السابقين حول قضية واحدة. وربما لهذا السبب يرى ماركس في الأعجمي - البدوي سبارتاكوس، وثورة العبيد التي قادها، نواةً للطبقة الكادحة في العصر الحديث؛ إذ يقول عنه إنه "الرفيق الأروع في التاريخ القديم كله ... وهو ممثل حقيقي للطبقة الكادحة في العصور القديمة" [(374)].

في خارج روما، قيَّدت الأسوارُ حركة الأعاجم عبر الحدود. وعلى أسوار منافذ روما كانت الضرائب والجزية تُجمع، وعبر تلك الأسوار والمنافذ قيِّدت الهجرة. عاش القوط، حرفيًّا، مضغوطين مقابل أسوار روما إلى أن صار ضغط الهون العنيف كبيرًا جدًّا. لم يكن أمام القوط أيّ مكانٍ آخر يذهبون إليه سوى عبور الأنهار كلاجئين تحميهم أسوار روما؛ غير أنهم بمجرد عبورهم أجبرهم الرومان على العيش في داخل مساحات أصغر في مخيمات اللاجئين، حيث قتلت المجاعة والأمراض المئات (من الكبار والصغار، بنسَب متفاوتة). لم تُؤدِّ هذه الزيادة في العزلة والحصار سوى إلى ارتفاع مقدار الضغط، الذي أنتج انفجارًا في القوة الحركية الاجتماعية.

هاجم القوط، في ظل انحصار حِراكهم، الحراسَ الرومان، وحاربوا من أجل الوصول إلى روما. خلال هذا المسعى عُقدت الاتفاقيات لمنح القوط استقلالية نسبية، في مقابل خدماتهم العسكرية. إلا أن الرومان نقضوا الاتفاقيات؛ فقتلوا الجنود القوط أو وضعوهم عمدًا في الصفوف الأمامية خلال المعارك ضد الأعاجم. لذا نظّم القوط أنفسهم تحت قيادة الملك ألاريك. وبدءًا من معركة أدريانوبل في عام 378 إلى نهب وتدمير روما في عام 410، مثّلت حركة القوط أكبر وأنجح ثورات اللاجئين في التاريخ القديم؛ ومثّلوا أيضًا

إحدى أوسع قوى الأعاجم انتشارًا وتغلغلًا وتكيفًا في أوروبا. وقد أضاف كثيرًا إلى قوّتهم الضغطُ الاجتماعي الحركي في أوضاعهم تلك - إذ كانوا يقعون بين مطرقة الرومان وسِندان الهُون. فمع عمليات الغزو التي قاموا بها، استوعبوا كثيرًا من المجموعات الأعجمية الأصغر؛ بل قبلوا وتبنّوا عادات وقوانين رومانية ومسيحية رأوا أنها تناسبهم، فأصبحوا مزيجًا كبيرًا ذا طفرات وتحورات يتدفق على أوروبا.

(346) Daniel Snell, *Flight and Freedom in the Ancient Near East* (Leiden: Brill, 2001), pp. 88 - 95.

(347) Herodotus, *The Landmark Herodotus: The Histories*, Andrea L. Purvis (trans.) (New York: Pantheon Books, 2007), book II, chap. 113.

(348) لمطالعة تحليل موسَّع للمصادر الأولية في العالم القديم عن عقوبات الإباق (فرار العبيد واللاجئين)، يُنظر:
Snell.

(349) Aristotle, *Metaphysics*, Joe Sachs (trans.) (Santa Fe: Green Lion Press, 1999), 1075a, pp. 20 - 25.

(350) Snell, p. 58.

(351) Junius Rodriguez, *Encyclopedia of Slave Resistance and Rebellion*, vol. 1 (Westport: Greenwood Press, 2007), p. 112.

(352) P. J. Heather, *Empires and Barbarians: The Fall of Rome and the Birth of Europe* (New York: Oxford University Press, 2010), pp. 212 - 214.

(353) Strabo, *The Geography of Strabo*, Horace Leonard Jones (trans.) (London: W. Heinemann, 1917), book I, chap. I, sec. 17.

(354) Paul Kahn & Francis Woodman Cleaves, *The Secret History of the Mongols: The Origin of Chinghis Khan*, Francis Woodman Cleaves (trans.) (San Francisco: North Point Press, 1984), p. 180.

(355) Ammianus Marcellinus, *The Roman History of Ammianus Marcellinus, during the Reigns of the Emperors Constantius, Julian, Jovianus, Valentinian, and Valens*, Charles Duke Yonge (trans.) (London: H. G. Bohn, 1862), book XVI, chap. XII, sec. 43; book XXXI, chap. IV, sec. 6; book XVI, chap. XII, sec. 57; book XXXI, chap. III, sec. 8; book XXXI, chap. IV, sec. 9.

(356) Georg Wilhelm Friedrich Hegel, *Lectures on the Philosophy of World History*, Robert F. Brown & Peter Crafts Hodgson (trans.) (Oxford: Clarendon Press, 2011), p. 460.

(357) Pseudo - Aristotle, *The Metaphysics Books X - XIV; Oeconomica and Magna Moralia*, Hugh Tredennick & G. Cyril Armstrong (trans.) (London: William Heinemann, 1969), I.5.6.

(358) "لا يبدو أن الأراضي التي احتلها الأعاجم كانت تقوم على الاقتصاد النقدي، ولا بد أن جزءًا مهمًّا من الاقتصاد قد شكّل ممارسات إهدائية متبادَلة".
Guy Halsall, *Barbarian Migrations and the Roman West, 376 - 568* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), p. 124.

(359) Ibid., p. 62.

(360) "ربما الأفضل، على الأرجح، أن ننظر إلى هذا بصفته وضعًا من المحتمل أن يكون مائعًا؛ ينطوي على التفاوض إضافة إلى القوة والاعتماد على احتمالات الموقف السياسي الراهن، بدلًا من تصورات (على عكس ما يحدث، ربما، في إيرلندا) لتراتبية رسمية من أنماط مختلفة من الملوك".
Ibid., p. 125.

(361) Heather, p. 215.

(362) Halsall, pp. 123 - 125.

(363) Hugh Elton, *Warfare in Roman Europe, AD 350 - 425* (Oxford: Clarendon Press, 1996), pp. 181 - 192.

(364) "الطبيعة الدقيقة لهذه "المؤامرة" غامضة، وفكرة أن الاسكتلنديين والبيكتيين والساكسون كان بينهم تعاون واندماج تبدو أمرًا غير مرجَّح إلى أبعد الحدود". يُنظر:
Halsall, p. 58.

(365) Halsall, pp. 58, 177 - 180, 134.

(366) Patrick Geary, *The Myth of Nations: The Medieval Origins of Europe* (Princeton: Princeton University Press, 2002).

(367) Halsall, p. 129.

(368) Peter Mörters et al., *Brownian Motion* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010).

(369) Marcellinus, book XXXI, chap. III, sec. 8.

(370) Daniel Bernoulli & Jean Bernoulli, *Hydrodynamics* (1738; repr., New York: Dover Publications, 1968).

(371) Keith Bradley, "Slavery in the Roman Republic," in: Keith Bradley & Paul Cartledge (eds.), *The Cambridge World History of Slavery*, vol. 1: *The Ancient Mediterranean World* (Cambridge: Cambridge University Press, 2011), p. 251.

(372) Plutarch, *Plutarch's Lives*, *Volume 3* (London: Bell, 1883), "Life of Crassus," sec. VIII.

(373) Ibid., sec. IX; Appianus, *The Civil Wars*, John M. Carter (trans.) (London: Penguin, 1996), book I, sec. 116.

(374) Karl Marx, "Letter from Marx to Engels in Manchester Written, London, 27 February, 1861," in: Karl Marx & Friedrich Engels, *Karl Marx*, *Frederick Engels: Collected Works*, vol. 41 (New York: International Publishers, 1975), p. 264.

الفصل الحادي عشر: المتشرِّد

ليست الشخصية الثالثة للقوة الاجتماعية النغشانية، شخصية المتشرد، مجرد مهاجر مجرَّم، تنبذه القوة التوترية للقانون، باعتباره متسكعًا أو مَدِينًا أو متسولًا أو مُعدِمًا أو طوافًا أو مهرطِقًا أو ساحرًا أو يهوديًّا أو شاديًا أو أجنبيًّا أو بلا مأوىً. فالمتشرد (وهو وصف مشتق من كلمتين باللاتينية هما: *vagus* وتعني "يهيم" [يطوف]، و*proprius* وتعني "الطريق الخاص للمرء") هو أيضًا اسمٌ للمهاجر الذي تطوافه الحر وحركته هائمًا لهما أسلوب خاص من القوة النغشانية.

الهرطقة والتمرّد

المتشرد هو الشخصية التي تتيح للقدرة الحركية القانونية التوسع وشرعنة جهاز الإنفاذ، وفي الوقت نفسه يمثّل أيضًا القوة المعاكِسة لها. وباعتبار التشرد قوة معاكِسة مهاجرة، يمكن توحيده مفاهيميًّا تحت مجموعة واسعة من التمردات؛ التي ظهرت في صورة أيديولوجيات اجتماعية واقتصادية ودينية، وعادةً ما كانت تُضطهَد بدعوى "الهرطقة". كان لدى كثير من المتشردين معتقدات بدعية؛ ولكن حتى إن لم تكن لديهم، ظلت الكنيسة تستخدم تهمة الهرطقة لمهاجمة جميع أشكال التمرد الاجتماعي والسياسي، التي أصبحت هرطقة. على سبيل المثال، حين حمل عمال النسيج في فلاندرز السلاح ضد رؤسائهم، عُلّقوا على أعواد المشانق لاعتبارهم متمردين، ولكنّ محاكم التفتيش أبَت إلا إحراقهم أيضًا باعتبارهم هراطقة [(375)].

في عام 1234 أشار أسقف بريمن إلى حملة ضد المستأجرين الفلاحين الذين رفضوا دفعَ العُشور "كما لو كانوا هراطقة" [(376)]. بل إن السلطات العلمانية قد أقرت بالقوة التخريبية للمعتقدات البدعية واستجابت بناءً على هذا. فقد كانت الأفعال التخريبية للمهاجر الجنائي تسمى هرطقة. وفق ما تقول سيلفيا فيديريتشي،

كانت الهرطقة تُعادِل "لاهوت التحرير" بالنسبة إلى الطبقة الكادحة في العصور الوسطى. وقد وفّرت إطارًا لمطالب الناس بالإحياء الروحي والعدالة الاجتماعية، في تحدٍّ لكلٍّ من الكنيسة والسلطة العلمانية، عبر السعي للوصول إلى حقيقة أسمى. وكانت هذه الهرطقة تستنكر التراتبيات الاجتماعية والمِلكية الخاصة وتكديس الثروة؛ ونشرَت في أوساط الناس مفهومًا جديدًا ثوريًّا للمجتمع، أعاد، أول مرة في العصور الوسطى، تعريف جميع جوانب الحياة اليومية (العمل والملكية والتكاثر الجنسي ووضع المرأة في المجتمع)، بما يطرح مسألة التحرر بعبارات شمولية حقًّا [(377)].

هكذا يُعَدّ تاريخ نضال الهراطقة (بدءًا من رفض الأقنان العمل، مرورًا بتطواف الوعاظ الكاثاريين التخريبيين، إلى النضال ضد التسييج الذي قادته جماعة "الحفارون" [(378)] (Diggers) أهم حركة معارضة في العصور الوسطى [(379)]. من منظور الحركة، يعني فعل التمرد في الإنكليزية "rebel" العودة إلى "الوراء" أو

"الخلف" (re) في معركة مباشرة (شجار (*bellare*)) يقوم بها المرء ضد مجتمعه: أي "المقاومة - العودة إلى القتال".

تمامًا مثلما شنّ البدو الغارات، ومثلما ثار العبيد، فقد تمرَّد المتشردون. يُعرَف كل شكل من أشكال القوة المعاكسة المهاجرة بذلك النمط السائد من الحركة الاجتماعية الذي يواجهه. ولأن البدو يُطرَدون بفعل قوة جابذة، تهجم الغارة. وبفعل قوة نابذة يؤسَر الأعجمي وتجمَّد حقوقه، ولذا فثورته مهرب أو عودة. يمثّل المتشردون المتمردون نمطًا جديدًا من القوة المعاكسة الحركية. وبينما كان بإمكان العبيد الأعاجم الهرب من القيود الإمبراطورية، إلا أنه بحلول العصور الوسطى قلّت كثيرًا الأماكن التي يمكن الفرار إليها "خارج" الولاية القضائية لهذا السيد الإقطاعي أو ذاك. لذلك بدأ المتشردون على نحوٍ متزايد في مواجهة السلطات **من الداخل**؛ أي عبر التمرد. لا يعني هذا أنه لم تكن هناك أيضًا غارات أو ثورات من نوع ما، أو أن العنف المباشر لم يكن يمارَس خلال الغارات والثورات في العصور السابقة، وإنما يعني ببساطة أنه خلال العصور الوسطى لم يكن الهدف **الأساسي** لمعظم القوة المعاكسة يدور حول المؤن (النهب) أو الفرار النهائي (الثورة) بقدر ما كان حول الاغتيالات المباشرة والقتل السياسي والحرق والانتقام والانتهاكات من **داخل** المجتمع، من دون أن يكون هناك هدف تركه والرحيل عنه. كانت القوة المعاكسة قبل القرن الثامن عشر، كما يشير تشارلز تيلي، تتميز أساسًا بهجمات مباشرة - وغالبًا تلقائية وعنيفة - على أهداف محلية؛ ومنها قتل جباة الضرائب، وحرق الدمى (effigies)، ومهاجمة مصادِري الحبوب، وحرق أو نهب بيوت الأغنياء، وتدنيس الكنائس وهيئات الإكليروس [(380)]. يحدد إيف ماري بيرسيه أكثر من 450 تمردًا من هذا النوع في جنوب غرب فرنسا وحده، بين عامي 1590 و1715؛ وقد صنّفَهم وفق أربعة أنماط متمايزة: (1) تمردات بسبب أسعار الخبز، (2) تمردات ضد جنود السلطة، (3) تمردات ضد رجال الضرائب، (4) تمردات ضد الضرائب الزراعية [(381)].

يتعلق التمرد والهرطقة بالاستيلاء على السلطة مباشرةً، من دون فرارٍ أو عودة أو خلق أوطان جديدة [(382)]. على الطرف الأكثر جذرية، يشمل هذا إلحاق العنف مباشرةً بالسلطات انتقامًا منها، والاستيلاء على السلطة والأراضي والمواد الغذائية والأموال من خلال وسائل عنيفة. فحين يُعدَم المهاجر مكانًا يأوي إليه، سيُضطر إلى الانخراط في معركة مباشرة للاستيلاء على السلع والسلطة. وهكذا يتخلى المتشرد والمتمرد والمهرطق، جميعهم، عن مجتمعاتهم بهدف أساسي هو المعركة.

يمكننا أن نحدّد بشكل أدق خلال تمردات العصور الوسطى التي قام بها المتشردون نشأةَ ثلاث استراتيجيات نغشانية تشكّل بديلًا لاستراتيجيات القدرة الحركية القانونية. بدلًا من ربط التدفقات بنظام من حركة توترية

دورانية مترابطة، يخلق المتشردون تذبذبات متواصلة في تدفقات منفصلة. وبدلًا من خلق شبكة من الخلايا المنفصلة لكن مترابطة، خلق المتشردون توزّعًا موجيًّا تامًّا. وبدلًا من التوسع من خلال القوة التوترية للنبذ، يتميز المتشردون بقوة الضغط.

التذبذب المتواصِل

التشرد تذبذب متواصل بقدر ما هو حركة هائمة من دون أصل أو وِجهة نهائية. وليست هذه حركة منحنية تجاه أحد مراكز القوة، ولا هي حركة نصف قطرية إلى الخارج باتجاه مُحيط تابع، ولا هي حتى حركة مكانية لمراكز مترابطة عدة في توتر عقود الأراضي والعمالة المأجورة. وإنما التشرد منفصل باستمرار عن الأراضي والعمالة والقانون. وقد نشأ عن جميع معذبي وبائسي المجتمع الإقطاعي؛ من أقنان وفلاحين ومتسولين ومرضى وبغايا وقساوسة منبوذين وساحرات وعمال بالمياومة، في الحَضَر والأرياف، ومهاجرين ولاجئين من جميع الأطياف. فـ "المتشرد" هو الاسم القانوني لهذه المجموعة المتأرجِحة أو الهائمة من مهاجرين منفصلين في ظل القدرة الحركية القانونية.

مما يبرهن أولًا تأرجحَ المتشرد: عملياتُ انشقاق الفلاحين وعملياتُ الطرد والإخلاء والفرق المتجولة من المقاتلين من القرن الخامس إلى القرن الثاني عشر. غالبًا ما يصوَّر المجتمع الإقطاعي، خطأً، على أنه كان مجتمعًا ثابتًا (تربُط فيه العقود جميع أفراده بالأراضي)، ولكن خلال هذه الفترة كان حراك وتمرُّد الفلاحين المتشردين مستمرًّا؛ فقد كان الفلاحون يهربون دائمًا من العمل أو الخدمة العسكرية:

فأحيانًا كانوا ينضمون إلى فرق من الحجاج المتدينين، مسافرين إلى الأضرحة المقدسة. ... وأحيانًا كانوا ينضمون بكثافة إلى حشود المتشردين على الطرقات، أولئك الذين لا مأوى لهم أو ولاءات، وإلى حشود الخارجين على القانون الذي حاولوا أن يجدوا مأوىً في الغابات والأودية بين الجبال وملاذًا يحفظون فيه حريتهم ومغانمهم [383].

سلَّح هؤلاء المتمردون أنفسَهم أيضًا في تلك الفرق المتجولة. على سبيل المثال، خلال القرن الخامس، استولى الفلاحون الذين سئموا المعارك المستمرة بين الرومان والأعاجم على الأدوات الزراعية (باعتبارها أسلحة) وعلى الخيول من الضياع؛ مشكِّلين مجموعةً مسلحة وطوافة. انضم إليهم سكان المدن، وأنشأوا مجتمعًا من المارون محكومًا ذاتيًّا في بلاد الغال، يدعى باكود، أو "فرقة المقاتلين" [384]. كان مجتمع باكود هو الأكبر بين عدد متزايد من مجتمعات المارون المتمردة التي تكاثر عددها مع الزمن. غير أن المجموعة كانت دائمًا تتحرك وتتعرض لهجمات. وردًّا على هزيمة كتائبهم، تبنّوا تكتيكات "حرب العصابات" (حروب النغشان) ضد الرومان والأعاجم، إلى نهاية القرن [الخامس]، حين هُزموا أخيرًا واستُوعبوا جزئيًّا على يد القوط الغربيين والألان.

فمجتمع باكود - إذًا - هو تنظيم بمعنى أنه يتحرك باستمرار جيئة وذهابًا دونما مركز أو أصل أو أرضية أو دولة أو عقدٍ إقطاعي؛ لا روماني ولا أعجمي.

وبعد إجراءات الإبدال في القرن الثالث عشر، أجبِرت فئة جديدة من المتشردين على التذبذب المتواصل عبر أنحاء أوروبا وإنكلترا. لم يستطع كثير من الفلاحين تحمُّل الإيجارات الجديدة، فطرِدوا من مستأجَراتهم؛ وفي حال لم يطرَدوا تراكمت عليهم الديون ففروا إلى البلدات والمدن الأخرى محاولين العيش والنجاة من خلال العمل بأجور زهيدة. لذا نما تعداد السكان في أولى تلك البلدات، بالهجرة الجماعية من الأرياف، التي عادةً ما كانت تأتي من مسافات بعيدة. كان هؤلاء، على نحو غير متكافئ، من الذكور والشباب، المقطوعي الصلة من دون روابط أسرية، ممن يعتمدون بشدة على العمل اللامنتظِم، وفي أشد أنواع العمل إهانة وإذلالًا. وقد تعرّض هؤلاء للتمييز الذي كان غالبًا ما ينصبُّ على المهاجرين الفقراء [(385)].

هذه الحركات العمالية المتجولة هي تحديدًا سبب المشاكل التي طالما عانتها الدول مع جمعيات الرحالة، أو جماعات "الرِّفقة" (compagnonnages)، تلك الهيئات البدوية أو المتجولة من النمط الذي يشكّله البناؤون والنجارون والحدادون وغيرهم. الاستقرار، وتوطين القوى العاملة، وتنظيم حركة تدفُّق العمل ... والاعتماد على القوة البشرية الإجبارية التي يتم تجنيدها في ذلك الموضع (السخرة) أو بين أوساط الفقراء المُعوِزين (دُور الفقراء / دُور التشغيل) - كل هذا كان دائمًا أحد الشؤون الأساسية للدولة، التي تولّت مهمة التغلب على **عصبة التشرد** و**كتلة البداوة** [(386)].

ونظرًا إلى فقرهم وتجريمهم، فليس من الغريب أن المتشردين تحديدًا كانوا متقبلين حركاتِ الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والديني. على سبيل المثال، بين عامي 1224 و1225 كان عمال النسيج الذين يتقاضون أجورًا منخفضة في فلاندرز هم الداعمون الرئيسيون لرجل يزعم أنه بالدوين التاسع (الذي كان حينها يُفترَض أنه مات)، وأشعل فتيل حرب أهلية من أجل الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي ضد حكم ابنة بالدوين، جانّ (Jeanne)[(387)]. وفي عام 1251، جالت في شمال فرنسا حركة من الفلاحين وعمال الحَضَر تسمى بالفرنسية "Pastoureaux" (أي رعاة الغنم)، وقامت بمهاجمة الأديرة وطرد المطارنة وحرق بيوت الأثرياء [(388)]. وبحلول القرن الرابع عشر، كان هناك ما يصل إلى 4 آلاف عامل بالمياومة (من نساجين وقَصّارين وصباغين) في كل مدن النسيج الأساسية في أوروبا (فلاندرز وفلورنسا وسيينا). كان تجّار الأقمشة المستبدون يسيطرون على العاملين الحضريين، ومنعوهم من تشكيل جمعيات عمالية أو اللقاء خارج أماكن العمل. كان عقاب الإضرابات هو الإعدام، وكثيرًا ما اعتقلَ التجار العمال المشاغبين وعذبوهم وطردوهم [(389)].

وفي جميع أنحاء أوروبا، انتقل مهاجرو الأرياف المتذبذبون إلى المدن، وتمردوا كلما سنحت الفرصة ضد الأغنياء والنبلاء ورجال الإكليروس. التقت

هذه الحركات سرًّا وغالبًا ما كانت تنشر أفكار التمرد من خلال كلمات "حركة الوعاظ الهائمين"، الكاثار (وهي أكبر طائفة من الهراطقة) [(390)].

كان الحراك علامةً أساسية في حياة كثير من هؤلاء المنخرطين في الكاثارية. ... فقد تنقّل العمال من بيتٍ إلى آخر ومن بلدة إلى أخرى؛ يقومون بصنع سلعهم وبيعها، وفي الوقت ذاته يعقِدون روابطَ وصلات بين الهراطقة. وكانت النزُل والورش ومعامل التصنيع أماكن عابرة للّقاء بين مؤيدي الكاثارية [(391)].

في أوقات مختلفة من القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر، نجح المتمردون حتى في تأسيس حكومات عمالية مؤقتة في مدن بروج وغنت ولياج وفلورنسا وغيرها [(392)]. وفي تلك النضالات التي خاضها المتشردون لقي عشرات الآلاف من الرجال والنساء حتفهم أو أجبِروا على مواصلة الهجرة إلى أماكن أبعد.

تمثّل نضالات قطّاع الطرق والنضالات المناهضة للتسييج في إنكلترا مثالًا آخر على الحركة التذبذبية للمتشردين. وقد أدى نظاما الإبدال والتسييج الإنكليزيان في القرن الرابع عشر إلى ترحيل عدد كبير من الفلاحين الذين لم تكن لديهم أيّ موارد أخرى للعيش سوى السرقة المباشرة. يصف توماس مور هذا في كتابه **يوتوبيا**:

وهكذا بوسيلة أو بأخرى، لا مفر من أن يرحل هؤلاء البؤساء المساكين المعذبون، تاركين بيوتهم؛ الرجال والنساء، الأزواج والزوجات، الأيتام والأرامل، والأمهات اللواتي يرثى لهن بأطفالهن الصغار، وأسُر بأكملها: قليلة العتاد، كثيرة الأنفس؛ فما أكثر ما تحتاج إليه الزراعة من أيدٍ. وهكذا يسيرون بخطى ثقيلة من البيوت الوحيدة التي عرفوها واعتادوها، لا يجدون لهم مأوىً آخر يذهبون إليه، ويضطرون إلى بيعِ جميعِ ما تحويه بيوتهم، مما لا قيمة له كبيرة - حتى لو بيع في أحسن الأوقات - بأبخسِ الأثمان، عندما يُطرَدون فجأة من بيوتهم. وهذا القليل سرعان ما ينفقونه وهم يتنقلون من مكان إلى آخر؛ فماذا يفعلون - بالله عليك - سوى أن يسرقوا، ثم تُنفَّذ فيهم العدالة - كما تقول - فيشنقون، أو يتحولون إلى التسول. وحتى عندئذ فسيلقى بهم في السجن بتهمة التشرد؛ لأنهم يتنقلون من مكان إلى آخر من دون عمل. ومع أنهم يرغبون أشد الرغبة في العمل، فليس هناك من يكلفهم به [(393)].

تأرجح المتشردون الإنكليز في أرجاء الأرياف، دخولًا وخروجًا من البلدات المحيطة ومن المعتقلات والسجون؛ إذ عوقبوا وطُردوا، وكانوا دائمًا على شفا تعليقهم على حبال المشانق. عن هؤلاء المتشردين يذكر ماركس أن "72 ألفًا من كبار وصغار اللصوص قد قُتلوا" خلال عهد الملك هنري الثامن [(394)]. كانت هذه الفِرق المتجولة من المتسولين واللصوص تخيِّم في الغابات والتلال والأراضي البور وأراضي البَراح، واقتاتوا على الصيد وجمْع (أو الاستيلاء على) المواد الغذائية من الغابات.

مثّل هؤلاء المتشردون مصدر إلهام للعديد من الأساطير الشعبية في ذلك الوقت، ومنها "قصائد روبن هود"، الذي ورد ذكره أول مرة في قصيدة من القرن الرابع عشر عنوانها **بيرْز الفلاح** [(395)]. روبن هود، في القصة هذه، خارجٌ على القانون يعيش في الغابة مع مجموعة من الخارجين على القانون. يدعم روبن هود نضالات الفلاحين، ويتخفى في هيئة متسول؛ وهو أيضًا يمقت طبقة الإكليروس، ويناضل ضد عمدة البلدة ورجاله. في مَوّال **آدم بيل ورفيقيه** (*Adam*

اعتُبر الرجال الثلاثة خارجين على (*Bell, Clym of the Cloughe, and Wyllyam of Cloudeslee* القانون، لاصطيادهم غزالًا ولجمعهم الحطب من أرض أحد السادة (وهي جريمة شاع اتهام المتشردين بها)؛ فقد كانوا يعيشون في غابة ويحاربون عمدة البلدة المجاورة. في القرن السابع عشر ظهر توصيف "قاطع طريق"، لوصف الشخصيات المتشردة التي ظلت تتأرجح وتتقلب بين الطرقات الريفية؛ فتسرق وتنهب من أجل لقمة العيش [396].

يظهر تذبذب المتشردين أيضًا في الحركات المناهضة للتسييج في إنكلترا، التي بدأت في القرن الخامس عشر، واستمرت إلى القرن السابع عشر كـ "النوع الأكثر شيوعًا في الاحتجاج الاجتماعي" [397]. في أثناء الليل كان الفلاحون والمتشردون يقتلعون دعائم الحواجز التي كانت تضرِب سياجًا حول مراعي الأغنام وتَحول بين الفلاحين وأراضيهم. كان أكبر وأشهر تمرُّد مناهض للتسييج هو تمرد كيت (Kett Rebellion's) في مقاطعة نورفولك الإنكليزية في عام 1549. استولى المتمردون، البالغ عددهم 16 ألف متمرد، على مدفعية وهزموا جيش الحكومة الذي كان يتكون من 12 ألفًا، في ثاني أكبر مدينة في إنكلترا (مدينة نورتش). وطالب المتمردون بإنهاء جميع عمليات التسييج وتحرير جميع الأقنان والخدم [398](bondmen).

في عام 1649، طالبت جماعة تدعى المساواتيين الحقيقيين (True Levellers) بتنفيذ إصلاح اجتماعي وزراعي جذري، بناءً على الاستخدام العمومي للأراضي. كانت معتقداتهم المساواتية مدعومة بقراءات "بدعية" للآية 32 من الإصحاح الرابع في سفر أعمال الرسُل من **الكتاب المقدَّس**: "وكانَ لِجُمْهُورِ الذِينَ آمَنُوا قَلبٌ واحِدٌ ونَفْسٌ واحِدة؛ ولَمْ يكن أحَدٌ يقُولُ إنَّ شَيئًا مِن أمْوالِه لَهُ، بَل كانَ عِندَهُم كُلُّ شَيْءٍ مُشتَرَكًا". اشتهرت الجماعة في أوساط الناس باسم "الحفارون"، لأنهم كانوا يؤمنون بحق أيّ إنسان في نبش واستصلاح الأراضي غير المستخدَمة. وفقًا لبيانهم، فإن "شعب إنكلترا ليس شعبًا حرًّا حتى يحصل الفقراء، الذين ليست لديهم أراضٍ، على معونات مجانية ليعملوا في الأراضي المَشاع ويستصلحوها، فيكون بمقدورهم العيش في راحة كمُلّاك الأراضي الذي يعيشون في أراضيهم المُسيَّجة" [399]. كان الموقف الحركي لجماعة المساواتيين الحقيقيين ضد انحصار الأراضي من خلال قوانين التسييج، وكانوا مؤيدين لتقلّب الناس بحرّية وقيامهم بزراعة واستصلاح الأراضي.

خلال كل تلك النضالات ضد التجريم والقمع والإفقار والتسييج، تميَّزَ المتشردون بالقوة النغشانية للتذبذب المتمرد والمتواصل.

الموجات

الاستراتيجيا النغشانية الثانية الناشئة عن هرطقة المتشردين هي التوزعات الموجية. وعلى نقيض التوترات الخلوية الناجمة عن القدرة الحركية القانونية

(التسييج والسجون ودُور التشغيل)، فإن الموجة توزُّع تام للحراك الكائن في ممارسات الملكيات المشتركة لتمردات المتشردين والهراطقة، وصفتَي المساواة والأممية التي تميِّز تلك التمردات.

أول التعبيرات عن الحركة الموجية في إطار هرطقات المتشردين هي ممارسة الملكية المشتركة والتوزيع التام للأراضي المدارَة بشكل جماعي. فممارسات الأراضي المتعلقة بالأراضي غير المملوكة هي ما يمر عبر كل فرد بدوره، وفقًا لتوافقات مشتركة. لا أحد يمتلك تلك الأراضي، ولكن يتناوب الجميع على استعمالها. فالأراضي المَشاع تشمل المروج والغابات والجبال والمراعي البرية وغيرها من "الأراضي غير المقسَّمة المملوكة لأفراد المجتمع المحلي ككل" [(400)]، التي أمدَّت الفلاحين والمتشردين بكثير من الموارد المشتركة، مثل أخشاب الوقود والبناء وبرك الأسماك وأراضي الصيد والرعي.

بعد إجراءات الإبدال لم تكن الأراضي غير الرعوية مرغوبةً في الزراعة أو رعي الأغنام، ولذا تُركَت بورًا أو عادةً ما كانت مأوىً لبعض المتشردين. إلا أن "الأراضي المَشاع"، كما يؤكد غاري سنيدر، لم تكن مجرد نظام في تشارُك الأراضي؛ إذ كانت أيضًا نظامًا في إدارة الأراضي. فقد توافَق فلاحو إنكلترا والقرى السويسرية على أنهم لا يُطلِقون في المراعي المَشاع سوى عدد من الأغنام بالقدر الذي يستطيعون إطعامه شتاءً من حظائرهم الخاصة؛ وذلك لتفادي الرعي الجائر [(401)]. ونظّمت بعض القوانين الأخرى المتعلقة بالممارسات المشتركة المقدار المسموح به في صيد الأسماك والحيوانات، وفي جمع الأخشاب؛ وذلك لتجنب نضوب واستنزاف الغابات. كان الفلاحون أنفسهم هم من يقررون هذه الأنواع من القوانين العُرفية، أحيانًا في تعارُض مع إرادة السادة. ولذا تُعتبر الملكية المشتركة توزعًا موجيًّا بقدر ما هي مجال غير مقسَّم (غير خاص؛ عمومي) يُنقَل بشكل جمعي وتتم مشاركته في تضامنية مع الآخرين.

التعبير الثاني عن الحركة الموجية في إطار هرطقات المتشردين هو ممارسة المساواة: توزُّع تام للبشر. ومع أن تلك المساواة لا تخلو من نقائصها الخاصة، تظل تعبِّر عن أخلاقيات وروح مختلفة تمامًا عن تلك التي تظهر في النبذ الاجتماعي. وبدلًا من تنظيم حركة الأجساد من خلية إلى أخرى، بناءً على التوترات المتصلة الناشئة عن القوانين التراتبية، أنشأ المتشردون - من خلال التجمعات الشعبية والتمردات والأيديولوجيا البدعية - شكلًا من أشكال الحركة أكثر مساواةً بصورة ملحوظة. والتجمع الشعبي هو - جزئيًّا - ممارسة جلبَها الأعاجم إلى أوروبّا، وفق ما يقول بيير دوكيس. فبالنسبة إلى كثير من الجماعات الأعجمية، "تجمُّع الرجال الأحرار" هو التوزع

التام لصانعي القرار الذين لهم حق حمل السلاح، ومن ثم لهم حق المشاركة في توزيع الغنائم توزيعًا يتوافق مع القواعد العُرفية [(402)].

كانت التجمعات الشعبية في أنحاء أوروبا مستخدَمة من الفلاحين الذي يناضلون ضد الضرائب التي يفرضها السادة. على سبيل المثال، شكّل الفلاحون الإسبان في القرن الخامس عشر تجمعات بغرض تنسيق رفضهم دفع ضريبة "القَنانَة التي ترجو الخلاص" (remensas tax). أتاحت تلك التجمعات لهم أن يتركوا الأرض من دون أن يجرَّموا. وقد استخدم أولئك الفلاحون تلك التجمعات أيضًا في تنظيم صفوفهم، وتشكيل جيش من الفلاحين للنضال دون حقوقهم في الملكية [(403)]. وكانت التجمعات الشعبية توظَّف أيضًا في إدارة الملكيات المشتركة، من قبيل توقيت الزرع والحصاد أو توقيت تجفيف المستنقعات أو عدد المواشي المسموح بإطلاقها في الأراضي والمراعي المَشاع [(404)].

مثَّل المتشردون أيضًا حركة موجية تامة من المساواة في تمرداتهم تلك. فقد شكّل الفلاحون وعمال الحضر وجميع أطياف المتشردين تحالفات تطالب بالمساواة الاجتماعية والاقتصادية. ففي مدينة بروج، استمرت ثورة فلاحية كبرى من عام 1323 إلى عام 1328، وكان السبب إلى حد كبير هو تحالف الفلاحين مع عمال المدن والحرفيين. "أخذت بروج - وقد صارت الآن تحت سيطرة تيار من النساجين والقصارين - اتجاه الثورة من الفلاحين. وبدأت حربٌ دعائية؛ إذ كان النساك والوعاظ يخبرون الجماهير أن عصرًا جديدًا قد حلَّ بهم، وأنهم على قدم المساواة مع الطبقة الأرستقراطية" [(405)].

في ثورة توتشينز، وسط فرنسا، ثارت مجموعة من المتشردين قطّاع الطرق في الجبال - بعد أن انضم إليهم حرفيون من المدينة - ضد سلطات السادة، مطالبين بالمساواة للجميع [(406)]. وقد كانت الثورة الكبرى في العصور الوسطى - وهي "ثورة الفلاحين" أو "الانتفاضة الكبرى لعام 1381" - تحالفًا جماهيريًّا من الفلاحين وعمال المدن، انتشر في أرجاء إنكلترا بشكل مَوجي، مطالبًا بالعدالة الاجتماعية. كتب أحد قادتها، وهو جون بول، يقول "إن شيئًا لن يتحسن في إنكلترا حتى تتساوى أحوالنا وظروفنا" [(407)]؛ أي بصيغة أخرى، حتى تجتاح قوةُ هذه الموجةِ الاجتماعية الجميعَ وتوحدهم ضد الأقوياء وذوي النفوذ.

تظهر المساواة التي طالب بها ومارسها المتشردون في إيمان كثير من طوائف الهراطقة بالفقر الطوعي والتشارك في السلع. على سبيل المثال، تحاجج جماعة الحفارين، بناءً على نص مسيحي، أن

كل فرد، ذكرًا وأنثى، هو مخلوق تام بنفسه؛ والروح ذاتها التي صنعت هذا الكون تسكن ذلك الإنسان ليقود الكون. ... وينظر بعضهم إلى بعض بعين المساواة في الخلق؛ لكي يتمجد الخالق الصانع في عمل يديه، ولكي يرى الجميع أنه لا يعتز بالأشخاص، وإنما يحب خلقَه جميعًا على قدم المساواة، ولا يكره سوى الشيطان [(408)].

تبنت طوائف أخرى من الهراطقة - مثل التابوريين في بوهيميا - شكلًا من الشيوعية الأولية القائمة على المساواة والملكية الجماعية [(409)]. أمّا طائفة الولدينسيين في فرنسا فقد تحاشت جميع أشكال التجارة والغش والعهود، وانخرطوا في فقرٍ طوعي، فصاروا يعيشون فقط على التسول كمتشردين وعلى إلقاء العظات [(410)].

التعبير الثالث عن الحركة الموجية في تمرُّد المتشردين وهرطقتهم هو صفة الأممية التي تتميز بها تلك التمردات؛ أي التوزع التام للبشر على أوسع المستويات. وقد تحقق هذا تحديدًا من خلال الاتصالات التي أجرتها الفرق المتجولة من الهراطقة الهائمين في الأرض من وعاظ وحجاج ولاجئين عابرين للحدود فرارًا من الاضطهاد؛ وجميعهم حصلوا على ذلك التصنيف التجريمي "هراطقة متشردون". طافَ الكاثاريون والولدينسيون من بلدة إلى أخرى يُلقون العظات، مشكِّلين شبكة من المنازل الآمنة والمدارس وجهات الاتصال، وهي شبكة متاحةً أمام جميع من هم مهتمون بتعاليمهم وتنظيمهم السياسي. ومع نبذ وطرد الفلاحين والعمال وغيرهم من أراضيهم وأعمالهم، انضم هؤلاء إلى تلك الفرق المتجولة عند مرورهم وتجوالهم وانتشارهم في أنحاء أوروبا كموجة من المتشردين المهاجرين.

الضغط

إضافةً إلى التذبذب المتواصل للهراطقة المتشردين وتوزيعهم الموجي التام للممتلكات والبشر، فقد أنشأوا أسلوبًا نغشانيًّا ثالثًا: وهو قوة الضغط الاجتماعي. كان للضغوط التي يمارسها المتشردون جانب داخلي وآخر خارجي معًا. فقد شكلت هرطقة المتشردين ضغطًا داخليًّا على المؤمنين، من خلال تبنّيها معتقدات دينية وشخصية واقتصادية واجتماعية جديدة. وقد سعى المهرطق المتشرد إلى إحداث تحوُّل شخصي، أي تحرير روحه من العزلة.

وبالتالي، تعبِّر الأيديولوجيا البدعية عن تلك التحولات. فكثير من طوائف المهرطقين كانت تعلِّم أتباعها أن الكنيسة والناس ينبغي أن يتنازلوا عن أملاكهم، نظرًا إلى أن المسيح لم تكن لديه أملاك شخصية. وكانت أيضًا تعلِّمهم أن الأشكال الخارجية للعبادة (من مبانٍ وصور ورموز وغيرها) ينبغي أن تُطرح لأنها لا دور لها سوى تقييد معتقدات المرء الباطنية. وقد حثوا الناس على عدم دفع ضريبة العشور، وأنكروا وجود المَطهَر، ورفضوا فكرةَ بيع صكوك الغُفران (وهو نشاط مُربح جدًّا للكنيسة) [(411)]. وقد تطلَّب رفض العمل والفقر الطوعي والتبتل والمعتقدات الباطنية جميعها تمردًا داخليًّا وضغطًا من الأفراد، ولكن من دون اللجوء إلى الأديرة ومؤسسات النبذ التوتري. وليس ضغط الهراطقة مرتبطًا بأيّ تعاقدات مع الكنيسة / الدير أو السادة أو أرباب العمل، وإنما يخلق ضغطًا حركيًّا نابعًا من تحوُّل داخلي؛ ألا وهو نغشان الهراطقة.

ومن التحولات الداخلية الأخرى لدى الهراطقة المتشردين الإجراءات الجنسانية المناهضة للتكاثر. فقد آمَن البوغوميليون، على سبيل المثال، أن العالم المرئي من عمل الشيطان، ومن ثم رفضوا إنجاب أطفال في هذا العالم فيصبحون عبيدًا للشيطان [(412)]. متشردون آخرون كثر حاولوا عدم إنجاب أطفال لعجزهم عن تنشئتهم أو لأنهم لم يرغبوا في إحضارهم إلى عالَم يتعرضون فيه للنبذ والتسول والمجاعات. خلال نازلة الطاعون وبعدها، صار النمو السكاني همًّا اجتماعيًّا كبيرًا، ومن ثم جرى تجريم منع الحمل والوأد والإجهاض والسدومية باعتبارها أفعالًا بدعية. ومن جديد، جُعلت تصرفات المتشردين بدعية.

ويتمثل الضغط الخارجي لهرطقة المتشردين في التمرد الاجتماعي الناجم عنها ضد هيئة الإكليروس والسادة ذوي القدرة الحركية القانونية. ولكن حتى عندما فشلت ثورات الفلاحين المتشردين، ومات عشرات الألوف (في الانتفاضة الكبرى لعام 1381 وفي حرب الفلاحين الألمانية لعام 1524)، كان للضغط الفيزيائي والاجتماعي على بوابات المدينة أثر على هيئة الإكليروس والسادة. يوضّح الضغط والتمرد المستمران من الفلاحين (مثل رفضهم دفع الضرائب، وقتلهم جباتها، وتباطئهم في العمل، والقيام بأعمال شغب من أجل المواد الغذائية، وحرقهم المنازل) سببَ إصدار السادة في لورين وحده، بين عامي 1177 و1350، 280 ميثاقًا معترفين فيها بحقوق الفلاحين الاجتماعية وحقوقهم في الأراضي. أدت تمردات الفلاحين المناهضة للنبذ الاجتماعي والفقر ولاضطهاد الكنيسة الكاثوليكية إلى تعزيز الإصلاحات البروتستانتية أيضًا [(413)].

كانت إجراءات الإبدال أيضًا - سواء كان هذا جيدًا أم لا - مدفوعة بمئات السنين من الضغط الاجتماعي من جانب الفلاحين. في عام 1381، أشعل رفض المتشردين من الفلاحين الإنكليز دفع ضريبة الرؤوس (التي فرضها الملك ريتشارد الثاني) حربًا مناهضة للحكومة قوامها العبيد. دمَّر الفلاحون قصر سافوي، واحتلو برج لندن، وأعدموا المسؤولين الحكوميين القائمين على الضرائب؛ ومنهم سيمون سودبوري (Simon Sudbury)، قاضي قضاة إنكلترا وكبير أساقفة كانتربري. كانت الثورة بقيادة القس اللولردي المنشق جون بول، الذي كان يُلقي قبل نشوب المعارك المقولة الشهيرة لدى الهراطقة: "حين كان آدم وحواء يعملان ويكافحان، فمن كانوا سادة عليهم في ذلك الآن؟" بصيغة أخرى، إن لم تكن هناك تراتبية السادة والإكليروس في جنات عدن، فلماذا إذًا من الجيد ومن دواعي القداسة أن تكون هذه التراتبية هنا الآن؟ وليس من قبيل المصادفة أن أحيا اللولرديون (Lollards) و"الحفارون" أسطورة جنات عدن السريانية، احتفاءً بها ولتقديمها رمزًا لتوزُّع تام كان موجودًا قبل النبذ الحركي الأول الذي تعرَّض له آدم وحواء، حين طُردوا من

ذلك الوطن، وقبل النبذ الإقليمي الذي قام به قايين ضد هابيل البدوي. لم يكن هناك في عدن انقسامات ولم يكن هناك نبذ إقليمي أو سياسي أو قانوني، وإنما حرية في الحركة للجميع عبر الأراضي المَشاع غير المقسَّمة، في تحوُّل متواصل؛ فلم يكن هناك سوى نغشانٍ خالص تام.

(375) Norman Cohn, *The Pursuit of the Millennium: Revolutionary Millenarians and Mystical Anarchists of the Middle Ages* (New York: Oxford University Press, 1970), p. 105.

(376) Malcolm Lambert, *Medieval Heresy: Popular Movements from the Gregorian Reform to the Reformation* (Oxford: B. Blackwell, 1992), p. 98.

(377) Silvia Federici, *Caliban and the Witch* (New York: Autonomedia, 2004), p. 33.

(378) تصعُب دراسة تاريخ نضال الهراطقة ضد الترحيل ومُلّاك الأراضي والكنيسة، نظرًا إلى تدمير وإتلاف كثير من الكتابات الأصلية بشأنه. وللأسف فإن تاريخ الهرطقة كتبه أعداؤها.

(379) Ibid., p. 33.

(380) هذه هي السمات المميِّزة للتمرد في فترة ما قبل القرن التاسع عشر، وفقًا لتشارلز تيلي، يُنظر:

Charles Tilly, *Popular Contention in Great Britain, 1758 - 1834* (Cambridge: Harvard University Press, 1995), p. 45.

(381) Cynthia A. Bouton, "Review of History of Peasant Revolts: The Social Origins of Rebellion in Early Modern France by Yves - Marie Bercé," *Journal of Social History*, *vol.* 26, no. 3 (Spring 1993), pp. 658 - 660.

يُنظر أيضًا:

Yves - Marie Bercé, *Histoire des croquets* (Paris: Seuil, 1986).

وقد تُرجِم إلى الإنكليزية بعنوان:

Yves - Marie Bercé, *History of Peasant Revolts: The Social Origins of Rebellion in Early Modern France*, Amanda Whitmore (trans.) (Ithaca: Cornell University Press, 1990).

(382) الكلمتان الإنكليزيتان المعبّرتان عن "التمرد" و"الهرطقة" كلتاهما ابتُكرتا في القرن الثالث عشر، وتشيران إلى وصف شائع للقوة المعاكِسة التي يمثلها المتشردون. فكلمة "هرطقة"، تنحدر من الجذر اليوناني αἵρω (hairein، بمعنى "يستولي")، المنحدر بدوره من الجذر الهندو - أوروبي البدائي *ser - ، بالمعنى نفسه.

(383) P. Boissonnade, *Life and Work in Medieval Europe: The Evolution of Medieval Economy from the Fifth to the Fifteenth Century*, Eileen Power (trans.) (New York: Harper & Row, 1964), p. 148.

(384) Pierre Dockes, *Medieval Slavery and Liberation*, Arthur Goldhammer (trans.) (London: Methuen, 1982), p. 87.

(385) R. I. Moore, *The War on Heresy: Faith and Power in Medieval Europe* (Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 2012), p. 399.

(386) Gilles Deleuze & Félix Guattari, *A Thousand Plateaus: Capitalism and Schizophrenia*, Brian Massumi (trans.) (London: Continuum, 2008), p. 368.

(387) David Nicholas, *Medieval Flanders* (London: Longman, 1992), p. 155.

(388) Federici, p. 32.

(389) Henri Pirenne, *Storia d'Europa: Dalle invasioni al 16 secolo* (Florence: Sansoni, 1956), p. 132.

(390) Lambert, p. 111.

(391) Ibid., p. 117.

(392) يُنظر:

Federici, p. 43.

(393) Thomas More, *Three Early Modern Utopias* (Oxford: Oxford University Press, 1999), pp. 22 - 23.

(394) Raphael Holinshed et al., *Holinshed's Chronicles of England, Scotland, and Ireland* (London: J. Johnson, 1807), vol. 1, p. 186.

وقد أشيرَ إليه في:

Karl Marx, *Capital: A Critique of Political Economy*, Ben Fowkes (trans.), vol. 1 (London: Penguin, 1976), p. 898, n 2.

(395) William Langland, *Piers Plowman* (Berkeley: University of California Press, 1979), line 5396.

(396) يُنظر:

A. L. Beier, *Masterless Men: The Vagrancy Problem in England 1560 - 1640* (London: Methuen, 1985), pp. 137 - 138.

(397) Roger Manning, *Village Revolts: Social Protest and Popular Disturbances in England, 1509 - 1640* (Oxford: Clarendon Press, 1988), p. 311.

(398) Anthony Fletcher, *Tudor Rebellions* (London: Longman, 1973), pp. 142 - 144.

(399) Gerrard Winstanley, *The True Levellers Standard Advanced; or, The State of Community Opened, and Presented to the Sons of Men* (London: n.p., 1649).

(400) Gary Snyder, "The Place, the Region, and the Commons," in: Michael Zimmerman (ed.), *Environmental Philosophy: From Animal Rights to Radical Ecology* (Upper Saddle River: Pearson Prentice Hall, 2005), p. 475.

(401) Ibid.

(402) Dockes, p. 86.

(403) H. Hilton, *Bond Men Made Free: Medieval Peasant Movements and the English Rising of 1381* (New York: Viking Press, 1973), pp. 120 - 121, 133.

(404) Jan De Vries, *Economy of Europe in an Age of Crisis, 1600 - 1750* (Cambridge: Cambridge University Press, 1976), pp. 42 - 43; G. Hoskins, *The Age of Plunder: King Henry's England, 1500 - 1547* (London: Longman, 1976), pp. 11 - 12.

(405) Nicholas, *Medieval Flanders*, pp. 213 - 214.

(406) Hilton, p. 128.

(407) مقتبَس في:

Cohn, p. 199.

(408) Winstanley.

(409) Cohn, pp. 205 - 222.

(410) Lambert, p. 64.

(411) Federici, p. 34.

(412) Walter Wakefield & Austin P. Evans, *Heresies of the High Middle Ages* (New York: Columbia University Press, 1969), p. 457.

(413) Hilton, p. 75.

الفصل الثاني عشر: الكادِح

الشخصية المهاجرة الأخيرة في هذا الكتاب هي شخصية الكادح، التي تمثّل في آنٍ فائضًا مهاجرًا يتم نبذه من خلال القوة المرنة للاقتصاد وشخصية تحررت من القوى الدافعة للتذبذب (الربح والتوازن والتنافس ... إلخ). وبصيغة أخرى، فالكادح يستجيب للقوة المرنة عبر قوة نغشانية خاصة به.

التذبذب المتواصِل

من بين جميع أشكال العداء الحركي، يتشابه كثيرًا نغشانُ الطبقة الكادحة ومرونةُ القوة الاقتصادية. فكلاهما شكل من أشكال الحركة الاجتماعية يتميز بالحركة جيئة وذهابًا دونما مركز أو وُصْلة نهائية مُلزِمة (إقليم أو قانون أو دولة ... إلخ). إلا أن هدف المرونة هو "الانتشار الحر" للأجسام الاجتماعية، مع شرط أن تكون هذه التدفقات - التي يُفترض كونها حرة - مدفوعة بشكل ما يجعلها تنتج فائضًا سكانيًّا يعمل حِراكه بمنزلة حماية وأمان في وجه الشكوك التي تكون مصحوبة بتذبذبات اجتماعية واسعة النطاق (من انكماشات وتوسعات).

فالإنتاجية العديمة المِلكية التي تنتجها الطبقة الكادحة هي مصدر هذه الحركة، وتلك الطبقة قادرة أيضًا على توجيه تذبذباتها الخاصة في أماكن أخرى وبصورة أخرى، من دون الحاجة إلى توليد فائض اجتماعي. وهكذا تحرَّر حراك الطبقة الكادحة من التذبذبات الموجَّهة، لينتِج من ثم وفقًا لمتطلبات الربح والتنافس والكفاءة؛ وأمكن للكادح الحركة بصورة متواصلة وحرة مع الآخرين.

أخذ هذا التذبذب المتواصل، من القرن الثامن عشر إلى القرن العشرين، شكلَ ما كان لورينز فون شتاين أول من نظّر له باسم "الحركة الاجتماعية". في اثنين من بواكير أعماله، وهما **الحركات الاشتراكية والشيوعية منذ الثورة الفرنسية الثالثة** (1848) و**تاريخ الحركات الاجتماعية الفرنسية منذ عام 1789 إلى الوقت الحاضر** (1850)، يضع شتاين الأسس النظرية التي استبقت نظرية ماركس في الصراع الطبقي والحركات الاجتماعية وأثّرت فيها [(414)]. كثير من الباحثين والعلماء يستشهدون بشتاين باعتباره الأب المنظِّر لمفهوم الحركة الاجتماعية، ولكن قليلين - إن وُجدوا - يعتبرون أن مفهومه عن الحركة الاجتماعية أكثر من مجرد تعبير مجازي (أي كون التغيير الاجتماعي "مِثلَ" الحركة).

فالحركة الاجتماعية، بالنسبة إلى شتاين، حركة حقيقية. ومن هذه الجهة كان شتاين أول من اكتشف في نظرية الحركة الاجتماعية حركة نغشانية ملائمة

للتذبذب المتواصل للشخصية الكادحة. في أول قسم من **تاريخ الحركات الاجتماعية الفرنسية**، يطوِّر شتاين نظرية في الحركة الاجتماعية، وهي ما يسميه "نظرية في حركة المجتمع والدولة". يؤكد شتاين أن "الحياة حركة تتم، في أيّ وحدة من وحداتها، من خلال الحركة والحركة المضادة، للذاتي [الدولة] وغير الذاتي [المجتمع]. تحاول الدولة قهر وإخضاع المجتمع، الذي بدوره يحاول باستمرار أن ينفصل عنها. ... فالحياة حركة بين القطبين المتنافرين". بالنسبة إلى شتاين، ليست الحياة سوى ذلك التذبذب المتواصل للحركة الاجتماعية وحركة الدولة المضادة لها. فالحركة الاجتماعية تحاول دومًا أن تتحرك بحرّية في تذبذب متواصل، منفصلة عن الدولة، فيما تحاول الدولة دومًا قهر هذه الحركة وإخضاعها لنظامها الخاص. بالنسبة إلى شتاين، عِلمُ المجتمع هو دراسة الحركة الاجتماعية "التي تنظّمها قوانين أكيدة وجلية"؛ وهي قوانين تمثّل "المصفوفة التي ينبغي على البشرية أن تسير وتتحرك وفقها" [(415)].

يحدد شتاين ثلاثة قوانين أساسية للحركة الاجتماعية، وهي:

1. "يجب أن تبدأ الحركة تجاه الاستقلالية وأن تمشي مسارَها، لا في مجال الحياة العامة وإنما في مجال النظام الاجتماعي". وهذا لأن النظامَ الاجتماعي (الطبقة) أقوى من الدولة. النظام الاجتماعي أقوى لأنه هو النظام الذي يحتوي الصراعَ الاجتماعي الأكبر بين حركتين متعارضتين: الحركة نحو إخضاع الآخرين (التبعية) والحركة تجاه التحرر من الخضوع (الاستقلالية).

2. تقتتِل الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة في ما بينهما من أجل السيطرة على الدولة ومن أجل استقلالية كلٍّ منهما عن الأخرى. "ويمكن أن يحدث هذا بوجهين: إما من خلال الإصلاح أو من خلال الثورة".

3. أخيرًا، يصوغ المنتصرون في المعركة (وهم العناصر الأكثر تحررًا في المجتمع) دستورًا جديدًا للدولة، يقوم على هذا التحرر وتلك الحرية. فالدولة هي الجهاز الإدراي لهذه الحرية. "الطبقة الحاكمة للمجتمع تصِل أيضًا إلى السيطرة على الدولة" [(416)].

وباختصار، "تنشأ الحركة الاجتماعية، التي تسعى لتغيير الدولة، في داخل الطبقة الخاضعة لحكم الأقوياء. وتسعى تلك الحركة الاجتماعية للقضاء على هذا الحكم وإلى القضاء أيضًا على الامتيازات المصاحبة له" [(417)]. فالحركة الاجتماعية إذًا هي حركة تحررية، تنشأ في الطبقات الدنيا مناهضةً لإخضاعهم. وفي كل مرة تُضم فيها السلطة والقوة إلى الدولة، تنشأ طبقة جديدة ممن تم إخضاعهم لتغييرها. من هذا الوجه، فإن الحركة الاجتماعية هي حركة تذبذبية متواصلة للمجتمع ضد الدولة. إضافةً إلى هذا، فإن نظرية شتاين في الحركة الاجتماعية هي أيضًا نظرية مغرِقة في المادية حول الحركة الاجتماعية.

يمكن تفسير ذلك من خلال الحقيقة التي مضمونها أن القوة المحرِّكة الأصلية في الثورة ليست هي فكرة المساواة، وإنما هي الثروة الاجتماعية الموزَّعة بصورة متفاوتة؛ وأن الطبقات الاجتماعية، لا النظريات الفلسفية، هي مَا يصنع الثورة. فمبدأ وجود حركة اجتماعية يعني بالضرورة أن المِلكية التي أتاحت لجزءٍ من الطبقة التابعة أن يصيرَ قويًّا ستصبح هي العامل السائد في المجتمع، من خلال تحديد الفرق بين الطبقة الحاكمة والطبقة التابعة [(418)].

بالتالي، فإن الحركات الاجتماعية المادية - لدى شتاين - هي "المحدِّدات الأساسية للحياة السياسية ... والجوهر الرئيسي للحياة الاجتماعية والتغييرات الاجتماعية". ليست الحركات الاجتماعية **مثل** الحركات لأنها تتعلق بأفكار فلسفية عن التغيير؛ وإنما قوانين الحركة الاجتماعية تنظِّم حرفيًّا وماديًّا الثروات الاجتماعية والمِلكية والحركة البشرية. وقد كانت الفترة التاريخية التي سادت فيها الحركة الاجتماعية تمامًا هي تحديدًا - وفقًا لشتاين - "الفترة التاريخية الأقرب (القرنَان الثامن عشر والتاسع عشر)". وهنا نجد، ربما ليس لأول مرة ولكن بأدهش طريقة، "قانون الحركة نحو الحرية" **الاجتماعي** بصورة عامة [(419)].

يُعزَى هذا إلى أسباب عدة تاريخية مهمة. نشأت القوة "الاجتماعية" للتذبذب المتواصل، الموحَّدة بشكل متزايد، والمتنقلة بين المجتمع والدولة (الحركات الاجتماعية)، إلى جانب ظواهر تاريخية عدة زادت بشكل ملحوظ من التذبذب الاجتماعي والهجرة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. كان التوسع الاقتصادي في المدن يعني أن الأسواق تربط الناس معًا قُربًا وتعدادًا أكثر من أيّ وقت مضى. بالتالي كان صعود طبقة من الكادحين المعدومي الأملاك تبعًا - بشكل جمعي ومتزايد - لتقلبات الاقتصاد القومي وما تعرضت له من ترحيل. فقد جعلت ثورة النقل - من سكك حديدية ومركبات آلية وسفن بخارية - الحركةَ جغرافيًّا أسرع وأسهل وأرخص من ذي قبل على الإطلاق. أمّا ثورة الاتصالات - من آلات الطباعة وأجهزة التلغراف والانتشار الهائل للصحف والكتيبات والمواد المطبوعة من جميع الأشكال - فقد أدت إلى زيادة درجة الوعي لدى الناس بالظواهر "الاجتماعية" الأوسع. نشأت أيضًا أشكال جديدة من التجمع حول هذه الظواهر (من قبيل اللقاءات العامة والتظاهرات وغرَف القراءة، وغيرها)، فربطت الناس العاديين بالقضايا الاجتماعية عبر الشرائح الاجتماعية والإقليمية. وأخيرًا، والأهم من ذلك، أنتجَ القرنان الثامن عشر والتاسع عشر - في أعقاب أشكال النبذ المرن الموصوفة في الفصلين السادس والسابع من هذا الكتاب - أكبرَ عدد من المهاجرين في التاريخ حتى تلك اللحظة.

أنتج هؤلاء المهاجرون الكادحون ونضالاتهم أولى الحركات الاجتماعية. كما يُعلّق تشارلز تيلي بمزيد من التفصيل في موضعٍ آخر، "أدى التمدن والهجرة والنمو السكاني السريع إلى تحولات في الأسس التنظيمية للنزاعات المحلية، ممّا رجَّح كفة الجهات الفاعلة التي كان يمكنها تكوين أو تكييف أو اختراق

جمعيات وتجمعات مرنة وفعّالة" [420]. بصيغة أخرى، فهذا الثالوث المقدس لعملية التحويل إلى طبقة كادحة (التجريد من الأملاك، والعمل الحضري، والخصوبة الحيوية) هو تحديدًا ما يُنتج الحركة الاجتماعية؛ فحين تجاوزت هذه العملية عتبةً ما، اندمجت الصراعات المحلية في الصراعات الاجتماعية والقومية. وكنتيجةٍ مباشرة لإنتاجهم الحيوي (النمو السكاني)، أصبحت الطبقة الكادحة هي الأغلبية المعدومة المِلكية، وأصبحت حركتهم حركة **اجتماعية** كبرى.

ومن هذا الوجه، فالحركات الاجتماعية لا تختلف - رسميًّا أو من منظور سياسات الحركة - عن كثير من الصراعات التي خاضها البدو أو الأعاجم أو المتشردون ضد الدولة؛ فجميعُها تتميز بتذبذب متواصل أو حرّ خارج حدود النظام السائد في الحركة الاجتماعية. وجميعُها تُفسَّر تاريخيًّا باعتبارها أحداثًا فوضوية وغير منظَّمة (تمامًا كما هو النغشان)، ولكنها تعبِّر أيضًا عن شكلها الخاص من النظام الاجتماعي اللامنتظم.

عادةً ما تصفُ السلطات والمؤرخون، من غير ذوي الأفكار، النزاعات الشعبية باعتبارها شيئًا فوضويًّا وغير منظّم. ... ولكن كلما نظرنا عن كثب إلى تلك النزاعات نفسها، اكتشفنا نظامًا هنالك؛ إذ نكتشف نظامًا نشأ من خلال تأصيل وتجذير العمل الجماعي في تنظيم وأنماط الحياة الاجتماعية اليومية، ومن خلال انخراط هذا النظام في عملية متواصلة من الإشارات والتفاوض والصراع مع الأطراف الأخرى التي يمسّ العملُ الجماعي مصالحها [421].

يرى تيلي أن الحركةَ الاجتماعية قد ظهرت فوضوية فقط لأن المنظِّرين الأوائل لم ينظروا عن كثب بالقدر الكافي إلى التذبذب المتواصل والنغشاني الذي ميَّز صراعاتهم اليومية. إلا أن الفارق المهم بين الحركات الاجتماعية، من جهة، والغارات والثورات والتمردات التي وقعت خلال صراعات المهاجرين السابقين، من جهةٍ أخرى، هو أن الحركة الاجتماعية وسَّعَت بشكل هائل النطاقَ الممكن من الإشكالات وحجمَ الجمعيات التنافسية. وبسبب التغييرات في التجارة والنقل والاتصالات وتكوين الجمعيات والهجرة والسكان، وبسبب نشأة الهويات القومية، ازداد بشدة الترابط بين المهاجرين ونقاط نزاعهم؛ وهو أمرٌ اجتماعي. أثّرت الظواهر المرتبطة بالهجرة في مزيدٍ من الناس إلى أن صارت الأغلبية العظمى من المجتمع تنتمي إلى الطبقة الكادحة، وصارت تخضع للقوى المرنة للقدرة الحركية الاقتصادية وعملية إعادة توزيع الفائض.

في المقابل، كانت مقاومة المهاجرين قبل القرن الثامن عشر في معظمها ذاتَ أفق ضيّق، ومُجزَّأة ومحددة. كانت **ذات أفق ضيّق** بمعنى أن نقاط النزاع كانت تتركز حول مجتمعٍ وحيد (السيد الإقطاعي، وجابي الضرائب المحلي). وكانت **مُجزَّأة** بمعنى أنَّ المتشردين والفلاحين الذين كانوا يحاولون تفادي النبذ غالبًا ما اتخذوا إجراءات وتصرفات مباشرة ضد الحامية أو السلطة المحليتين (من قبيل: قتل جباة الضرائب، والإغارة على تجار الحبوب

المحليين خلال أوقات نقصان المواد الغذائية، وإحراق بيوت الأغنياء، وعمليات الاغتيال). وكانت محددة بمعنى تنوُّع الأساليب المستخدَمة بشدة، بناءً على المجموعة والإشكالية والواقع المحلي. على سبيل المثال، قد يجري التعامل مع حالة نقصان المواد الغذائية نفسها إما من خلال حرق الدمى، أو الإغارة على موارد الغذاء، أو حرق بيوت تجار الحبوب المحليين، أو شنّ الهجمات على السادة المحليين؛ وهذا بناءً على الموقع والمجموعة [(422)]. وكما صاغَها سيدني تارو،

في الأولى، كانت عمليات السطو على الحبوب الغذائية وكانت الصراعات الدينية وقوانين الأراضي والمواكب الجنائزية تُفصَل بعضها عن بعض وعن السياسات النخبوية. ولكن في الأخيرة [الحركات الاجتماعية]، يُمكن للعمال والفلاحين والحرفيين والموظفين والكتّاب والمحامين وأعضاء الطبقة الأرستقراطية أن يتحركوا تحت الراية نفسها ويواجهوا الأعداء أنفسهم. سهَّلَت هذه التغييرات تشكيل التحالفات، وأتاحت ظهور الحركة الاجتماعية القومية [(423)].

شكَّل أوائل المهاجرين الكادحين، الذين نُبذوا وطُردوا من إنكلترا في صورة فائضٍ سكاني، إحدى أولى الحركات الاجتماعية ردًّا على الهيمنة البريطانية على أميركا الشمالية. بدءًا من عام 1764، حين حاول البريطانيون فرض ضريبة جديدة في صورة قانون السكّر (Sugar Act)، ردّ التجار المستعمِرون بالمقاطعة أو تعهدات بـ "عدم الاستيراد". وقد كتبت باولين ماير أنه "جرى تنظيم هذه الجهود الوليدة منهجيًّا في أيلول / سبتمبر 1765 (مع بدء الجدل حول قانون الطوابع (Stamp Act))، ومن ثم بدأ في مراكز تجارية أخرى تنظيمُ جمعيات لمتابعة عدم الاستيراد". بالنسبة إلى الأميركيين، "ربما شكّل عدم الاستيراد بديلًا فعّالًا للعنف المحلي؛ فقد أتاح هذا لقوى المعارَضة الانسحاب من الشوارع إلى الأنوال" [(424)]. تطلبت المقاطعة تماسكًا اجتماعيًّا واسع النطاق، وتعليمًا واستمرار الحرية النقابية، لا مجرد ذلك العنف المباشِر أو المحلي. فقد تطلبت أن يتجمع الناس بحرّية، وأن يحددوا ويشكلوا برنامجًا جماعيًّا مستمرًّا للمقاومة، بطريقة مختلفة تمامًا عن نضالات المتشردين في العصور الوسطى.

وفي إنكلترا شكّل البريطانيون استراتيجيات للحركة الاجتماعية شبيهة بالطبقة الكادحة في المستعمرات ومستوحاة منها. ففي عام 1791 شكلت رابطة مناهَضة العبودية الإنكليزية (English Antislavery Association) حركةً اجتماعية حول مقاطعة منتجات السكّر المستوردة من جزر الهند الغربية، وذلك من أجل الضغط على البرلمان [الإنكليزي] لإيقاف الهجرة القسرية للعبيد [(425)]. وقد جمعت المقاطعة بين توظيف الصحافة وتقديم العرائض من أجل تجميع قوة اجتماعية متنقلة هائلة. فبدلًا من السماح لتذبذباتهم أن تكون مدفوعةً بدافع الربح، اختاروا مساندة حرية الحركة للمهاجرين وللمجتمع مقابل الدولة. في عام 1788، جرى في بريطانيا تداوُل أول عريضة كبيرة مناهضة للعبودية، عبر الاستفادة من الشبكة الكثيفة للصحف الإقليمية. "بحلول عقد

التسعينيات من القرن الثامن عشر، كانت العرائض تُطلَق بانتظام في اللقاءات العمومية، وكانت تصحبها عمليات مقاطعة وإعلانات في الصحف وممارسات للضغوط في حملات حركية ممتدة" [(426)]. بعد هذا كان يجري التنسيق بين موقّعي تلك العرائض وأعضاء الجمعيات المختلفة لتشكيل حركة اجتماعية قومية ضخمة. لذا فإن ما بدا أنه التذبذب الفوضوي للأفراد المختلفين كان في الواقع حركة اجتماعية منظمة تمامًا (ولكن غير منتظِمة) ضد الدولة والسياسات الاقتصادية للهجرة القسرية.

كانت الثورة الفرنسية حركة اجتماعية هائلة ضد الطبقة الحاكمة وضد الدولة. ولكن للأسف صار أبناء الثورة - من ثوريين حَضَريين من الطبقة الوسطى وفلاسفة وروائيين ورجال دولة - جزءًا ذا امتيازات مُفرِطة من هذه الحركة الاجتماعية [(427)]. كانت الأغلبية العظمى من "الطبقة الثالثة" الثورية تتكون من فلاحين كادحين منخرطين في نضال اجتماعي ضد نظام إقطاعي في النبذ ومن أجل حقوقهم في الأراضي المَشاع؛ وقد شكّلت تلك الطبقة الثالثة 97 في المئة تقريبًا من سكان فرنسا. من بين تلك المجموعة كانت أصغر فئة هي فئة الطبقة الوسطى ذات الأملاك، سواء في الريف أو الحضر. تكونت الأغلبية الباقية من عمال معدومي الأملاك وعمال بالمياومة، في الريف والحضر على السواء، وأولئك الذين كانوا يملكون شيئًا ضئيلًا من الأراضي الريفية ولكنهم كانوا يعتاشون من حقوقهم العُرفية في موارد الأراضي المَشاع [(428)]. شارك هؤلاء الذين لا يمتلكون أرضًا، أو الفلاحون الكادحون المعدومو الأراضي من الناحية العملية، في عمل اجتماعي واسع النطاق ضد تهجيرهم قسرًا على أيدي "النظام القديم" التعسفي، الذي كان يشتري حيازات الفلاحين من الأراضي، ويستنزِف الأراضي المَشاع بشكل غير متناسب، ويرفع الضرائب، ويطرد هؤلاء الفلاحين من أراضيهم، ولا يقدِّم أيّ تأمينات اقتصادية للطبقة العاملة.

في عام 1789، عام اندلاع الثورة الفرنسية، أصدرت الطبقة الكادحة وثيقة تسرد فيها مظالمها ومطالبها، وعنوانها **سجلات المَظالِم** (*Cahiers de doléances*). طالبت الطبقة الكادحة (من فلاحين وبقالين صغار وصُناع وآخرين) بالمساواة وحرية التعبير وحرية التجمع والتجارة والتعليم والحماية من الاعتقال التعسفي والضرائب التعسفية. إلا أن الأهم من كل هذا هو أن أكثر من 70 في المئة من جميع مظالم الطبقة الثالثة كانت تتناول مباشرةً حقوق المجتمع الجماعية في الأراضي [(429)]. ومن هذا الجزء أشارت نسبة 39 في المئة إلى حقوقهم في الغابات والأراضي البرية، فيما تناولت نسبة 26 في المئة مباشرة الحق في الأراضي المَشاع نفسها.

كان المَظلَمة الأكثر شيوعًا هي احتكار السادة الانتفاعَ بالغابات والأراضي المَشاع. أتاح "حق الفرز" (The right of triage) (1669) - كما كان يسمى - للسادة

الإقطاعيين الاستحواذ على ما يصل إلى ثلث الأراضي المَشاع في أيّ قرية. ومع تأمين السادة ملكية الأراضي المَشاع، كان بإمكان عدد قليل من الفلاحين الاعتياش على موارد أراضيهم، واضطرت أعداد أكبر إلى بيع قطع الأراضي التي يمتلكونها واضطروا إما إلى العمل في أراضي السادة، ليصبحوا عمالًا بالمياومة لدى الآخرين، أو إلى الهجرة إلى المدن. على مدى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أجبِر مئات الآلاف من الفلاحين على الهجرة بهذه الطريقة [(430)]. وكما يمكن أن يخمِّن المرء، لم يكن استقبال الطبقة الوسطى لهؤلاء المهاجرين إيجابيًّا.

يكشف استقبال الطبقة الوسطى هذا عن الصلة السياسية الواضحة بين جميع القوى المهاجرة النغشانية في التاريخ التي تلاقَت في باريس في ذلك الوقت. فقد كتب لوكوتورييه (Lecouturier)، في عام 1848، "ليس هناك شيء اسمه المجتمع الباريسي. ... فباريس ليست سوى مخيَّم للبدو". وفي عام 1871، كتب هوسمان أن "باريس تنتمي إلى فرنسا ... لا إلى هؤلاء السكان الرحَّل في منازل الإيواء فيها، التي تشوِّه معنى التصويت من خلال ضغوط الأصوات الانتخابية للأغبياء؛ هؤلاء "الرعاع من البدو" ... الذين يأتون إلى المدينة العظيمة بحثًا عن عمل منتظِم إلى حد ما، ... [ولديهم] نية العودة في التوقيت المناسب إلى موطنهم الأصلي" [(431)]. يشير استخدام كلمة "البدو" في هذه النصوص إلى الوضعية **اللاإقليمية** للمهاجر، الذي يعيش في "مخيمات" ويأتي إلى أراضي المدينة فقط من أجل **نهب خيراتها** ثم يغادرها ويرحل من جديد. وحتى حين يعيش البدو في المدينة، فليس بمقدورهم أن يكونوا سكان مدن؛ وإنما يجرِّدون المدينة نفسها من صفتها الإقليمية ويحوِّلونها إلى مخيم.

في مواضع أخرى، وصف أونوريه دي بلزاك وجول برينا هؤلاء المهاجرين بأنهم أناس **غير سياسيين** جرى تحويلهم إلى "عنصر" (race) بشكل محدد؛ أي إنهم أعاجم. فقد تحدثت مقالة بالصحيفة الباريسية **مجلة المناقشات** (*Journal des débats*) (بتاريخ 10 تموز / يوليو 1832)، عن "غزو من الأعاجم الجدد". وكما كتب جول برينا "كانت ضحية هؤلاء الأعاجم هم الطبقة الوسطى ... فقد أحاط هؤلاء العوامّ - الذين تبرّأ منهم الناس - بمواقع السلطة والنفوذ، بعد أن أثارتهم الاضطرابات والمذابح" [(432)]. وليست القوة المعاكِسة للأعاجم، الذين تبرّأ الناس منهم، هي الغارات وإنما الثورات. فالأعاجم يحبون إثارة الفوضى وحصار مواقع السلطة والنفوذ. ولكنّ طبيعتهم اللاسياسية والعدوانية هي أيضًا جزء من تكوينهم الحيوي. يصف فريدريك ليبلاي "جامعي الخردوات" الأعاجم في باريس بأنهم "أعراق" يعيشون "على مقربة محتملة من الدولة المتوحشة، ويقتاتون أساسًا على صيد البر والبحر وجمع الخُضَر والفاكهة. ومنصاعِين لغرائز الحياة الوحشية، يكون لديهم امتعاضٌ بيِّن وواضح من الجهود المطلوبة للارتقاء بأنفسهم إلى مصاف الرفاه الملازم للحياة

المستقرة؛ ولا ينقادون إلى أيّ سيد طوعًا" [(433)]. تُدلّل أيضًا التوصيفات الفيزيولوجية للطبقات العاملة، التي طرحها بلزاك، على الدونية العنصرية والبيولوجية التي نُظِر بها إلى هؤلاء المهاجرين. ويقول إن "فرْط حِراك الكادحين هو تحديدًا ما يشرح ويوضِّح القبح المعتاد للملامح الباريسية" [(434)]. فحراكهم يجعلهم "شعبًا ذا مظهر مروِّع، وهزيلًا وشاحبًا ومتأكِّلًا ... وذا ملامحَ مهزولة ... شعبًا أشبه بالجثث ... [ذا] بشرة جهنمية المظهر" [(435)].

يُوصَف هؤلاء المهاجرون أيضًا باسمهم القانوني تحديدًا؛ وهو المتشردون. يقول أدولف تيير في خطاب ألقاه في يوم 24 أيار / مايو 1850:

من نرغب في استبعادهم إنما هم الرعاع، لا الشعب؛ هذا الخليط المتنافر من الرعاع، هؤلاء الرعاع من المتشردين الذين لا يُعرَف لهم نسب صريح ولا موطن، هؤلاء الرعاع من الأشخاص الدائمي التنقل بحيث لا يمكن جعلهم يستقرون في مكان ولم يفلحوا في تكوين بيت ثابت لأسَرهم. هؤلاء هم الرعاع الذين يقترح القانون نبذهم وطردهم [(436)].

بالنسبة إلى تيير، فإن المهاجرين هم كائنات مجرِمة بالضرورة؛ وجريمتهم هي أنه من المرجَّح كونهم قد جنوا أموالًا "بطرق غير قانونية" وأنهم ليس لديهم "بيت ثابت". فهم ليسوا من "الشعب" وإنما هم "رعاع". فالرعاع هم الأناس المتنقلون الذين لا يمكن "جعلهم يستقرون في مكان ما". ولهذا، وفق ما يرى تيير، فإن المشكلة قانونية في الأساس، وسببها الطابع التشردي لحِراك الرعاع المُفرِط الإجرامي.

في جميع هذه التوصيفات المتنوعة، تتشابك تسمية "المهاجر" بتسمية "الكادح" [(437)]. إلا أن كلًّا منهما تعبِّر عن سمة مختلفة لحراك المهاجرين: إما أن يتسِموا باللاإقليمية، أو اللاسياسية، أو الإجرام، أو كونهم من الطبقة العاملة. وكما كتب جاك رانسيير، "ربما الطبقات الخطِرة حقًّا ليست، إلى حد كبير، هي تلك الطبقات غير المتحضرة التي ظننّا أنها تقوض المجتمع من أدناه، وإنما المهاجرون الذين يتنقلون عبر الحدود بين الطبقات" [(438)]، أو ربما هناك استمرارية بين تلك الطبقات في صورة المهاجرين أنفسهم.

بينما تحالف الفلاحون الكادحون في المناطق الريفية معًا كسكان قرى وشكلوا ميليشياتهم الخاصة للهجوم على منازل السادة، التقت الطبقة الكادحة في الحضر (اللامتسروِلين) (*sans - culottes*) وشكلت جُلَّ باكورة الجيش الثوري في المدن [(439)]. أرادت الطبقة الكادحة في الريف حماية ما تبقّى في حَوزتها من أراضٍ قليلة، لتجنُّب النبذ الاجتماعي، وأرادت الطبقة الكادحة في الحضر (التي بالفعل نُبذت وطُرِدت وجُرِّدت من الأرض) استعادةَ أراضيها. على سبيل المثال، في الأحراش المشتركة، في الشرق وحده، انخرطت أكثر من 150 قرية في نضالات ضد السادة لديها، حول الأراضي المَشاع حين اندلعت الثورة [(440)]. وقد شكَّل المهاجرون من الحضر والريف، مجتمِعين، جانبَي نضال الكادحين في فرنسا. ولكن لسوء الحظ، فشل الإصلاح الزراعي بعد الثورة في مصالحة الطرفين [(441)]. وحتى بعد استحواذ الثوار على أراضي

الكنيسة والنازحين، بيع معظم تلك الأراضي في مزادات علنية إلى الأغنياء [442]؛ ولم يُسمَح للفلاحين المعدومي الأملاك بالمشاركة في تلك المزادات.

ولهذا يقول مؤرخ الثورة الفرنسية الكبير جورج لوفيفر إن تعلُّقَ الفلاحين الكادحين المناهضَ للرأسمالية بحقوقهم الجمعية في الأراضي هو تحديدًا ما فصلَهم عن مصالح الطبقة الوسطى الثورية المتمثلة في خصخصة الأراضي [443]. بصيغة أخرى، فإن "التاريخ من الأسفل" للثورة الفرنسية [444]، كما يسميه لوفيفر، هو تحديدًا تاريخ النضال الكدْحي لتذبذب المهاجرين ضد الدولة.

الموجات

تتميز أيضًا القوة النغشانية للطبقة الكادحة بتوزّعها الموجي التام. فالموجة الاجتماعية نتاج تذبذبٍ متواصل؛ وهي ليست "دورة"، كما قال سيدني تارو [445]، أو عملية عموميةٍ من "التوسع والتحول والانكماش"، كما قال كوبمانس [446]، أو مجرد "انتشار" للتكتيكات، كما قال تيلي [447]. فالمشكلة مع هذه التعريفات أنها جميعًا تختزل الموجة الاجتماعية في محض التوسعات والانكماشات الفردية في قممها وقيعانها، إلا أن الأهم من هذا هو أن الموجة **استمرارية** تامة، صدىً، وقوة مكثفة ترتحل **بين** القمم والقيعان. فالموجة الاجتماعية المهاجرة هي القوة الموحِّدة التي تتغلغل متمايلة بين جموع متنافرة من الأفراد والنزاعات وتنقلهم معًا من دون تقسيمهم.

تتجلى تلك الموجة التامة للقوة الكادحة في ابتكار الجمعيات الاجتماعية ووسائل الاتصال المطبوعة والكومونات. فبدءًا من القرن الثامن عشر، بدأنا نرى انتشارًا واسعًا في توظيف عمليات المقاطعة وتقديم العرائض، وزيادة هائلة في إنشاء الجمعيات الاجتماعية من جميع الأنواع. تُعدّ الجمعيات الاجتماعية موجات بقدر جمعها الناس معًا حول قضايا تتغلغل في ظروفهم وأحوالهم الخاصة. كانت هذه الجمعيات في الغالب طوعية وقائمة على تلاقي المصالح المشتركة للناس، بغضّ النظر عن الطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها. فحيث كان هناك انقسام، خلقت موجة الجمعيات الاجتماعية التي اجتاحت أميركا وبريطانيا وفرنسا مجموعات موحَّدةً أو غير مقسَّمة.

تبع هذه الزيادةَ في الجمعيات الاجتماعية توسُّع هائل للمطالب الاجتماعية، واتساع في نطاقها الجغرافي، وقدرة دائمة ومتواصلة على حشد أعداد كبيرة من البشر حول القضايا - بدءًا بمناهضة الضرائب في أميركا في عقد الستينيات من القرن الثامن عشر، إلى الحركة المناهضة للعبودية في إنكلترا، إلى الثورة الفرنسية. خلقت الجمعيات موضعًا للتواصل المباشر والتضامن بين مختلف الأشخاص من ذوي المصالح والنضالات المشتركة.

غير أن هذه الوحدة الجديدة الناتجة من الجمعيات الاجتماعية ما كانت لتتشكل من دون ظهور وسائل الاتصال المطبوعة، التي أسهمت في تكوين

توزُّع تام وعمومي للمجال "الاجتماعي" الموحَّد بشكل متزايد. وكما صاغها تارو،

فما استغرق الأمر سوى تجربة قراءة الصحف نفسها، والاجتماع والارتباط في المجموعات نفسها، وتشكيل تحالفات عبر الطبقات والصفوف الجغرافية، من أجل بناء هياكل وبنىً ضامة رسمية أتاحت للحركات الانتشار والوصول إلى جماهير جديدة، وأتاحت لحجم النزاعات أن تتصاعد من الأحياء المحلية إلى المنطقة الكبرى والأمة ككل [(448)].

تنامت "موجات النزاع" تلك، كما يسميها تارو، بشكل أكبر وأسرع، نتيجة انتشار الطباعة والجمعيات. كان للصحف، التي وُزعت بكثافة عبر مختلف الأطياف الاجتماعية والسياسية، تأثير مُبطِل للمركزية على قرائها. فقد جمعت طائفةً متنوعة من القراء والأشياء غير المتجانسة في اللغة المطبوعة نفسها. وهكذا، تساوى وضع الحكام والقراء إلى حد ما؛ إذ لم تكن الصحف تُسلِّم من الحكام في الأعلى إلى القراء في الأسفل، وإنما كانت تُوزَّع أفقيًّا وكانت - كما صاغها بندكت أندرسون - "تتحدث بشكل متعدِّد الأصوات" [(449)]، وفق الأصوات والموضوعات الكثيرة التي جرى التعبير عنها في تلك الصحف. خلقت وسائل الاتصال المطبوعة خطابًا مكثفًا أو "غير مرئي" تغلغل في مجموعات هائلة من البشر ووحَّدهم؛ فكما كتب ألكسيس دو توكفيل، "وحدها الصحف يمكنها أن تلقي بالأفكار نفسها في الوقت نفسه إلى آلاف القراء" [(450)].

فإذا قرأ المرء في الصحف أو في الكتيبات كيف كان بإمكان الطبقة الكادحة في الدول الأخرى إطاحة حكامهم، بدا له حينها أن الأمر نفسه ممكن في بلده. فقد سهّلت وسائل الاتصال المطبوعة، المتمثلة في الكتيبات والمنشورات (من أجل التوزيع "الحر") والصحف والنصوص المكتوبة، وجودَ خطاب عمومي بين المجموعات الدائبة الحركة والهجرة، في صورة موجات احتجاجية. ولكن ليس سبب موجات الإضراب أو الاحتجاج هو مجرد أن أسلوبًا ما صُمِّم وجرى تكراره في مكان آخر. فموجة الإضراب ليست ممكنة إلا لأن هناك **ظرفًا مشتركًا للنبذ والتضامن الاجتماعيين** بين جميع القمم والقيعان. موجة الاتصالات هي تلك الحركة الأفقية التي تجتاز كل قمة؛ فتقوم بتأسيس سطح اجتماعي تام غير مقسَّم، فهي ظاهرة مائعة سلسة.

على سبيل المثال، كان بمقدور الفلاحين الكادحين في الثورة الفرنسية أن يوحِّدوا وينشروا مطالبهم ومظالمهم من خلال **سجلات المَظالِم** [(451)]. شكّل الفلاحون جمعيات محلية، وأنتجوا وثائق مظلوميات مكتوبة، ونشروا تلك الوثائق. وفي أماكن أخرى فعل آخرون، ممن تعرّضوا لمخاطر مشتركة بالنبذ الاجتماعي، الشيءَ نفسَه. وبسبب زيادة نسبة من يعرفون القراءة والكتابة، كان بإمكان الفلاحين الآخرين والطبقة الكادحة الحضرية قراءة تلك الوثائق والتعرف إلى ظروف مشتركة من القمع (النظام القديم) ووجهة تحررية

مشتركة (الإصلاح الزراعي والمساواة والتعليم ... إلخ). بهذه الطريقة خلقت **السجلات** موجة تثقيفية وترابطية في الحركة الكادحة.

اعتمدت مقاومة الضرائب في المستعمرات البريطانية وحملات مناهضة العبودية في إنكلترا وثورة عام 1848 - وكثيرٌ من الحركات الاجتماعية الأخرى - بشكل كبير على التوزيع الجماهيري للنصوص المطبوعة، من أجل خلق وتوحيد موجة معارِضة من الاحتجاجات والحرية النقابية. بل يمكن للمرء - كما يحاجج تارو - أن يربط بين أنشطة كثير من الحركات الاجتماعية البارزة وعدد الدوريات المطبوعة في الوقت نفسه [452]. كلما ازداد عدد الدوريات، كبرت وازدادت قوة الموجة المعارِضة في ذلك الوقت.

نشأ مذهب القومية والحركات القومية أيضًا من خلال وسائل الاتصال المطبوعة، ولكنهما لم يتخذا شكل الحركة الموجية نفسه مثلما حدَث مع الحركات الاجتماعية والجمعيات الحرة، وذلك لسببين. السبب الأول هو أن الحركة الاجتماعية في الأساس هي حركة معارِضة للدولة من خلال الإصلاح أو الثورة. ومذهب القومية ليس بالضرورة أن يكون ضد الدولة. السبب الثاني هو أن الحركة الاجتماعية تقوم على الحرية النقابية لجميع الأفراد وتذبذبهم التام. على سبيل المثال، لم يكن يُشترط أن يكون المرء مواطنًا لكي يقاطع العرائض أو يساهم فيها أو يرفض الضرائب أو يتظاهر ضد العبودية. إلا أن مذهب القومية والحركات القومية إقصائية أو مفرِّقة، من حيث إن الاندماج يعتمد على خلفية عرقية أو على اللغة أو الطبقة أو الوضعية الاجتماعية. ولدى الحركات القومية تاريخ عريق في النبذ الاجتماعي (من قبيل الاحتجاجات المناهضة للهجرة أو تلك المعادية للسامية، أو النزعة الفاشية). باختصار، ليست الحركة القومية وتلك الاجتماعية سواء؛ ولا ينبغي الخلط بينهما من المنظور الحركي.

أخيرًا، تتمثل أيضًا الموجة التامة غير المقسَّمة للقوة الكادحة في تكوين الكومونات الاجتماعية، وهي شكل من التنظيمات يتميز بمحاولته خلق توزُّع اجتماعي تام أو مساواتي نسبيًّا، خارج أو ضد الدولة. شكل الحركة لدى الكومونات هو شكل موجي، بمعنى أنه يسعى لخلق حالة من التضامن - أو روح الجماعة (*esprit de corps*) - تنتقل عبر أفراد الجسد الاجتماعي وتتغلغل فيهم. تنشأ تلك الكومونات حين تنعتِق الطبقة الكادحة من التذبذبات الموجَّهة بدافع الربح أو التنافس أو تحقيق الفائض، وتحاول خلق مجتمع بديل يتحدد وفق توزُّع تام مساواتي وشامل نسبيًّا. فالكومونة حركة اجتماعية تقدِّم أيضًا بديلًا للدولة.

ولذا فإن الكومونة هي ابتكار موجي للطبقة الكادحة. فقد ابتكر البدو موجة من التضامن، وابتكر الأعاجم موجة من الهجران (maroonage)، وابتكر المتشردون موجة من التمردات الدولية. استمرت جميع هذه التوزعات

الموجية التامة السابقة إلى الفترة الحديثة. غير أن الطبقة الكادحة أضافت إليهم موجة الكومونات. وقد شهد القرن التاسع عشر ظهورَ مجتمعات بديلة على نطاق لم يسبق له مثيل في التاريخ. وأنشأ المهاجرون الكادحون الأغلبية العظمى من هذه الكومونات.

وفرت الولايات المتحدة، على وجه التحديد، البيئة الخصبة لتحقيق النظريات الأوروبية عن المجتمع الطوباوي. وقد كتبت روزابيث موس كانتر تقول "وجدت جماعات المهاجرين أن بإمكانهم من خلال الانتظام في مجتمعات طوباوية الحفاظ على ثقافتهم المختلفة، حتى في "العالم الجديد". ... وبطريقة أو بأخرى، أسهمت المجتمعات الطوباوية في العقد الأول من القرن التاسع عشر في جميع الحركات الاجتماعية الكبرى في وقتها؛ الحركة الإحيائية، وحركة الامتناع عن الخمور، وحركات حقوق المرأة، وتيار الحب الحر، ونزعة عدم المقاومة، والفوضوية، والاشتراكية بتنوعاتها وأصنافها من أوينية (Owenist) وفوريية (Fourierist) وإكارية (Icarian) وحتى ماركسية" [(453)].

وبينما كانت بداية النظريات الطوباوية لروبرت أوين وشارل فورييه وإيتيان كابيه وآخرين في أوروبا، فإن الممارسات الطوباوية قد ازدهرت في أميركا، وعلى أيدي المهاجرين في الغالب. رحل الفائض السكاني الأوروبي إلى أميركا، نتيجةَ النبذ الاجتماعي، ولكنهم رغبوا أيضًا في تشكيل عالم أفضل. كان روبرت أوين ناجحًا يمتلك كبرى شركات غزل القطن في بريطانيا، وألهَم كثيرًا من الكومونات الأميركية. غادَر أوين بريطانيا بعد أن أُحبِط من بطء معدل التحسن والتقدم الاجتماعي في مجتمع مصانعه (في قرية نيولانارك) وفي بريطانيا عمومًا. ففي عام 1824 هاجر إلى أميركا ليشرع في تكوين مجتمع طوباوي في بلدة نيوهارموني بولاية إنديانا. ومع أن هذا المجتمع استمر فقط سنوات قلائل، فإن تلاميذ أوين أنشأوا مجتمعات أوينية أخرى في بريطانيا والولايات المتحدة [(454)]. كانت تلك المجتمعات تسعى لخلق تنوُّع اجتماعي وعمالي، وللتدويل والمساواة، ولتشكيل جماعات زراعية.

استندت الكتابات الطوباوية للمنظّر السياسي الفرنسي شارل فورييه أيضًا إلى مبادئ مُماثلة، ولكنها ركّزت على تعبير الأفراد عن رغباتهم. تأسّس في الولايات المتحدة العديد من المستعمرات القائمة على أفكار فورييه في عقد الأربعينيات من القرن التاسع عشر، على أيدي ألبرت بريزبان وهوراس غريلي. كان أحد أهم أهداف هذه المجتمعات هو القضاء على فكرة الفائض السكاني التي كانت من السمات البارزة للقوة المرنة. وقد كتب غريلي يقول "ينبغي ألّا يكون هناك فقراءُ مُعدِمون أو فائضٌ في العمالة؛ فالبطالة تشير إلى محضِ نقصٍ في العقول، وإلى انعدام الكفاءة في إدارة الإنتاج والهدر. ... يمكن فقط من خلال وحدة [الطبقات العاملة] إيجاد حلٍّ لمشاكل العمل" [(455)].

يقوم على الانقسام؛ ولهذا فحلّ هذه المشكلة هي الوحدة التامة في الكومونة.

وقد كتب منظّر طوباوي فرنسي آخر، هو إيتيان كابيه، مستلهمًا أوين، كتابًا بعنوان **أسفار ومغامرات اللورد وليام كاريسدال في إكاريا** (*Travel and Adventures of Lord William Carisdall in Icaria*) (1840)، وفيه قدَّم وصفًا لمجتمعٍ كومونيّ مثالي. ثم قاد كابيه أتباعَه إلى أميركا، حيث أسّسوا مجموعةً من الكومونات المتميّزة بالمساواة (إكاريات (Icarias)) بين عامي 1848 و1898، على أساس من نزعة مساواة في انعدام الأملاك، سماها "الشيوعية". تقول كانتر أنه "من الناحية التاريخية، وقعت أعظم موجة من إقامة المجتمعات في أميركا خلال نهاية عقد الأربعينيات من القرن التاسع عشر. ... فبين عامي 1780 و1860 نعرف أنه أقيم أكثر من 100 مجتمع طوباوي، وكانت ذروة هذا النشاط والعضوية في تلك المجتمعات بين عامي 1840 و1860" [(456)].

ولذا فليس من قبيل المصادفة أنه بعد قرن من تجارب كومونات المهاجرين تحالف الكادحون في باريس في عام 1871 وشكّلوا حكومة عمالية مستقلة مناهضة للدولة؛ هي كومونة باريس. كتب الثوار في 19 آذار / مارس "لقد استوعب كادحو باريس، وسط إخفاقات وخيانات الطبقات الحاكمة، أنه قد حان الوقت لينقذوا الموقف، من خلال توجيه الشؤون العامة بأيديهم هم" [(457)]. لم تُنشأ الكومونات لإصلاح الدولة الحاكمة، وإنما لإيجاد بديل لها؛ فكانت تسعى للقضاء على انعدام المساواة والانقسام الاجتماعي ولترسيخ الوحدة بين الأغلبية الكادحة المعدومة الأملاك ولتأسيس عهدها في الحكم. وكما كتب ماركس، "سيحتفى إلى الأبد بباريس الكادحين، وكومونتها، بصفتها طليعة مجيدة لمجتمعٍ جديد" [(458)]. وهكذا يتضح أن الكومونة ليست مجرد حركة اجتماعية تسعى للاستيلاء على الدولة، وإنما هي موجة توحيدية ترمي إلى خلق مجتمع جديد تمامًا، كما كتب ألان باديو، "ينشق عن ذلك المصير البرلماني الذي ينتظر الحركات السياسية الشعبية والعمالية" [(459)].

انتشرت الكومونات في جميع أنحاء العالم، في ظل رغبة شاملة للمهاجرين في خلق مجتمعات لا تعاني النبذَ الاجتماعي. فبعد القضاء على القنانة في روسيا (في عام 1861)، شكّل الفلاحون قرى تحكم ذاتها، تدعى أوبشتشينا (*obshchina*) أي، كومونات بالروسية) لحماية أنفسهم من النبذ الاجتماعي الناتج من بنية ديون الإيجار ومن عملية خصخصة الأراضي المَشاع التي غالبًا ما كان يتبعها "تحرير" الفلاحين (كما وقَع في إنكلترا في بداية القرن السابع عشر، ثم في فرنسا في القرن الثامن عشر). ولهذا كان أحد المبادئ المحورية لتلك الكومونات الروسية (أوبشتشينا) هو أنه لا يمكن حرمان أيّ أسرة من حقها في الأراضي أو الإسكان أو الأدوات الزراعية؛ فكانت الكومونة نقيضَ الحرمان والنبذ الاجتماعي. ليس من المستغرب أن الفلاسفة الروس من

أمثال ميخائيل باكونين وليو تولستوي وألكسندر هيرزن قد استلهموا كومونات الفلاحين باعتبارها نواة المجتمع الحر في المستقبل [(460)]. وكما كتب ماركس، فإن

روسيا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي استمر فيها انتشار "الكومونات الزراعية" على المستوى الوطني إلى يومنا هذا. لم تكن فريسة غزو أجنبي وليست تحيا حياة منفصلة عن العالم الحديث. فمن ناحية، تتيح لها الملكية المشتركة للأراضي أن تقوم بتحويل الزراعة الفردية في أجزاء تلك الأرض مباشرةً وتدريجيًّا إلى زراعة جمعية، فيما الفلاحون الروس يمارسونها بالفعل في المراعي غير المقسَّمة. ... ومن الناحية الأخرى ... [فالكومونة قادرة على دمج] جميع عمليات الاستحواذ الإيجابية التي ابتكرها النظام الرأسمالي من دون الخضوع لشروطه وقواعده المُهينة والمُذلة [(461)].

بالنسبة إلى ماركس، تكمن قوة الكومونة الروسية في قدرتها على دمج بعض التطورات التقنية من دون تبنّي علاقات الإنتاج الرأسمالية.

في فلسطين، أنشأ المهاجرون اليهود كومونات مستقلة ذاتية الحكم، تدعى كيبوتْزات (*kibbutzim*) (تجمعات) [(462)]. وبين عامي 1870 و1920، نزَح أكثر من مليوني مهاجر يهودي من أوروبا الشرقية بسبب المذابح ضد اليهود التي وقعت في الإمبراطورية الروسية. هاجر أربعون ألف يهودي تقريبًا إلى فلسطين، باعتبارهم طبقة روسية كادحة مهاجرة، آملين في الفرار من الاضطهاد وفي تكوين مجتمع أفضل. بل إن الحكومة القيصرية شجعت على هذه الهجرة؛ ففي عام 1890 وافق القيصر على إنشاء جمعية دعم المزارعين والحرفيين اليهود في سوريا وفلسطين (Society for the Support of Jewish Farmers and Artisans in Syria and Palestine)، وكانت مكرَّسة لإقامة مستوطنات زراعية يهودية في فلسطين. وفي عام 1910 استُلهمت إقامة المستوطنات الزراعية اليهودية (الكيبوتزات) من الشيوعية والثورة الروسية (التي بدورها كانت مستوحاة جزئيًّا من الرؤية الشيوعية للكومونات الروسية "أوبشتشينا") [(463)]. كان هدفُ الكيبوتزات إتاحةَ الوصول إلى الأراضي وتوفير علاقات اجتماعية متساوية للمهاجرين اليهود من أوروبا؛ وقد أتاحت توزعًا موجيًّا تامًّا، من دون نبذ اجتماعي أو فائض سكاني.

خلال الثورة الإسبانية عام 1936 سنّ الاتحاد الوطني للعمل (Confederación Nacional del Trabajo - CNT) عملية جَمْعَنةٍ (collectivization) واسعة النطاق للحياة الاجتماعية. فبعد مئات السنين من عمليات التسييج والخصخصة، كانت معظم الأراضي في إسبانيا مع نهاية القرن التاسع عشر مُدمجة في ضياعٍ خاصة كبيرة (أملاك وأراضٍ شاسعة / لاتيفونديا). وأصبح كثير من الفلاحين والمزارعين مهاجرين كادحين معدومي الأملاك، سواء في الريف أو الحَضَر، يعملون مياومةً (*jornaleros*) لمصلحة مبادرات خاصة من مُلّاك الأراضي. إلا أن ميليشيات الاتحاد الوطني للعمل - المكونة من فلاحين معدومي الأملاك وشيوعيين وفوضويين وقوات من الطبقة الكادحة الدولية - قد عملت خلال الثورة الإسبانية، بنجاح كبير، على تنظيم إدارة تلك الأراضي وفقًا للرؤية

الجمعية. حُوِّلت أراضي النازحين إلى كومونات ريفية تقوم على المساواة والملكية المشتركة ونظام ائتماني في التبادل قائم على العمل. وقد سُمح لأصحاب الملكيات بالاحتفاظ بالأملاك التي يستطيعون العمل فيها بأنفسهم، وحوِّلت البقية إلى كومونات، مثل: ألكانيث وكالاندا وألكوريسا وفالديروبريس فراغا وألكامبيل [(464)]. إضافة إلى تمليك الأراضي جمعيًّا، تولّى الاتحاد الوطني للعمل مهمة الإدارة الجمعية لمجالس المدن والمستشفيات (مثلما حدث في بلدية بربشترو وبنيفار) ومحلات الحلاقة وأسواق الخضر وكثير من أصناف المؤسسات الأخرى.

هذه فقط بعض الكومونات الأهم التي أقامها المهاجرون الكادحون في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. ومع أن جميع تلك الكومونات مختلفة تمامًا بعضها عن بعض، يظل الشكل الحركي لحركتهم الاجتماعية متشابهًا. فالحركة الاجتماعية للكومونة هي توزُّع موجي تام للوقاية من القوة المرنة للنبذ الاجتماعي ومن نشوء فائض سكاني.

الضغط

تتميز القوة النغشانية للطبقة الكادحة أخيرًا بإنشائها ضغطًا اجتماعيًّا. لأنه إذا كان شكل القوة المعاكِسة الحركية للبدو يتميز أساسًا بالغارات، فيما تتميز قوة الأعاجم بالثورة، والمتشردين بالتمرد، فإن شكل القوة الملائم للطبقة الكادحة هو المقاومة. من الناحية الحركية، تعني المقاومة الثبات أو الابتعاد أو التوقف. تضطر القوة الاجتماعية المرنة للمهاجرين الكادحين إلى الحركة باستمرار تبعًا لانكماشات وتوسعات المجتمع. ولهذا، فإن قوة الطبقة الكادحة المعاكِسة لهذه الحركة هي إيقاف التحرك والبقاء في موضعها.

تمثِّل المقاومة شكلًا من أشكال الضغط الاجتماعي، وهي نسبة من التذبذب المتواصل مقابل سطح أو حاجز. وتمامًا مثلما للكلمة الإنكليزية ""strike معنَيان (هما "الحركة تجاه أو الاصطدام بـ، و"رفض الحركة")، فإن مقاومة الكادحين تخلق - على صورة مشابهة - حاجزًا وهميًّا أو **إعاقة للحركة الاجتماعية** ومن خلال هذا تتحرك ضد الشكل السائد في الحركة الاجتماعية (الإقليمية أو السياسية أو القانونية أو الاقتصادية). وعلى عكس القوى التوترية والجابذة والنابذة، لا تعمل القوة المرنة مباشرةً على الموضوعات الاجتماعية باعتبارها عناصر سلبية أو تربطها بمركز قوة أو مراكز عدة؛ وإنما ببساطة تقود حركاتهم "الحرة" وتعيد توزيعها. ولهذا تتخذ المقاومة الكادحة شكلًا مختلفًا عن الأشكال المهاجرة السابقة للقوة المعاكِسة. وفي مواجهة الاضطرار الاقتصادي الأعمى إلى الحركة، فإن الطبقة الكادحة **ترفض الحركة**.

غير أن هذا لا يعني أن الطبقة الكادحة ترفض الحركة تمامًا. إنما يعني أن التعارض الحركي هو بين تذبذب موجَّه وبين تذبذب حر أو متواصل يتحرك وفق قِيَمه المتنوعة الخاصة. بهذه الطريقة، يمكن التعبير عن المقاومة

الكادحة بأساليب عدة ملموسة، ولكن ليس بينها ما هو أهم من "الإضراب" [(465)]. أول وأوضح أشكال الإضراب هو الإضراب العمالي؛ أي رفض العمل. ولكنّ هذا الإضراب العمالي ليس مجرد رفضٍ سلبي لإعادة إنتاج الأسلوب السائد في الحركة الاجتماعية المرنة (إنتاج فائض القيمة). فللإضراب العمالي حركته النغشانية المتمثلة في التذبذب الحر والمتواصل في صورة رابطة عمالية أو الاستيلاء على المصنع. لا تتوقف الطبقة الكادحة عن الحركة فحسب؛ وإنما تتحرك معًا في الخط الإضرابي والتظاهرات العامة والاستيلاءات، بل حتى الاعتصام.

بناءً على هذا، فالضغط الاجتماعي للمقاومة ليس مجرد مجاز. فرفضُ الحركة بمرونة (بدافع من متطلبات الفائض) يوقف حرفيًّا حركة المنتجات والبشر. إذ تؤدي إعاقة الدوران المرن في قطاع ما إلى تزايُد الطلب عليه في قطاع آخر. ينتج من الضغط مخاطر بتوقف العمل أو حدوث أعمال عنف (في المصانع أو الحقول أو الورش) إذا لم تتم استعادة الحركة. إذ يشكِّل رفض إنتاج الفائض أزمةً للقدرة الحركية الاقتصادية؛ وفي معظم الحالات يكون هدف إضراب العمال هو حرفيًّا زيادة كثافة الطلب على شيء ما (الأجور، ظروف العمل، المعاشات) من خلال زيادة الطلب على شيء آخر (استئناف الحركة الاجتماعية "الطبيعية" في صورة العمالة التي يقومون بها، ومنتجاتهم وخدماتهم وأرباحهم).

شكلٌ آخر من أشكال المقاومة هو إقامة الحواجز؛ إضراب النقل يُعيق حركة الأشخاص والأشياء عبر الوُصَل الطبيعية للحركة الاجتماعية. فهو يخلق ضغطًا أو اختناقًا في التدفقات الاجتماعية السائدة. فالحاجز هو "حدّ تقيمه الشعوب" في مواجهة السلطة والقوة؛ وهدفه هو جعل الشوارع أو المباني أو الجسور لا ترضخ لمرونة القوة، بل بدلًا من هذا تخلق مساحة لحركة الكادحين الحرة؛ ضغطًا نغشانيًّا يجبر القوى على الحركة في اتجاه عكسي. ولذا فدور الحاجز ليس مجرد دور سلبي (إيقاف حركة القوة)؛ وإنما له أيضًا دور إيجابي يتمثل في إقامته منطقة مستقلة مؤقتة للحركة. يتحالف الغرباء خلف الحواجز وينشئون نوعهم الخاص من النظام الاجتماعي، وهو ما يسميه مارك تراوغوت "ثقافة الحواجز الثورية" [(466)]. من ثم تُعَدّ الحواجز وسيلة إعاقة استراتيجية تتيح إمكان وقوع نوع آخر من الحركة الاجتماعية. ومثل الإضراب العمالي، فإن لإضراب النقل (الحواجز) شواهد تاريخية في أماكن أخرى:

مثَّل عام 1848 نقطةً تحوُّل من جهتين مهمتين: أولًا هو أن الحاجز أصبح مكوِّنًا معترَفًا به في ذخيرة أوروبية جامعة من العمل الجماعي؛ وثانيًا أن الحاجز قد حاز أهمية **رمزية** سرعان ما أزاحت الجودة النفعية التي كانت تميِّز ماهية الحاجز في البداية وحلت محلها [(467)].

في الواقع، كان المهاجرون الثوريون - كما يحاجج تراوغوت - "مسؤولين بصورة أساسية عن تنامي وانتشار هذا الأسلوب" [(468)]. كان الانتشار الدولي

"للوعي بالحواجز" والحركات الثورية خلال القرن التاسع عشر ناتج بشكل كبير من جهد ثلاثة أنواع من المهاجرين: الطلاب والمنفيين والعمالة المتجوِّلة:

إن سهولة حشد الطلاب - إضافةً إلى ميلهم نحو الحركة عبر الحدود الدولية، بل حتى نحو تنظيم أنفسهم على أساس دولي - جعلتهم ناقلة فعّالة للانتشار. ... واستغل المنفيون السياسيون تمامًا تضاؤل القدرات الحكومية على تقييد حركتهم ... وانضم العمال المتجولون إلى حالات القبول السياسي والحراك الجغرافي بقوة أعدادهم الكبيرة [(469)].

إضافةً إلى هذا، جرت إعادة إنتاج حِراك المهاجرين الكادحين في البنية المادية للحواجز نفسها. فالحاجز "عائق متنقل". والكلمة الفرنسية "*barricade*" - المستخدَمة أيضًا في الإنكليزية - مشتقة من كلمة ""*barrique* التي تعني برميل؛ لأن معظم الحواجز الفرنسية الأولى كانت تقام غالبًا من البراميل المملوءة بالطوب أو الطين أو التراب. لهذا فالحاجز [لدى الفرنسيين] هو "حشد من البراميل" حرفيًّا. إن ميزة البرميل كمادة بناء الحواجز هي (كالمهاجر نفسه) تواجده الدائم وحراكه. حين يكون البرميل فارغًا، يمكن بسهولة دحرجته ومَلؤه بمواد ثقيلة، فيصبح حاجزًا صلبًا على الفور. كانت ثاني أكثر المواد شيوعًا في إقامة الحواجز هي المركبات ذات العجلات؛ من قبيل العربات التي تجرها الأحصنة والشاحنات والحافلات وسيارات الأجرة والترولي. كان بالإمكان دفعُ تلك المركبات بسهولة إلى موقعٍ ما وقلْبُها ثم تعبئتها بمواد ثقيلة لتحصين التقاطعات وإقامة حواجز عندها. "ولكن حين كانوا يحتاجون إلى تلك المركبات في أماكن أخرى، كان المتمردون يعدلِونها ويرفعونها، ثم يدحرجونها إلى مواقع جديدة، لتكون بمنزلة قاعدة لإقامة حاجز جديد" [(470)]. بل إن هناك تقارير عن أن حشدًا في شارع سان دوني في العاصمة الفرنسية باريس استخدَم قاطرة لإقامة حاجز في حزيران / يونيو [(471)]1848.

من أنواع المقاومة الأخرى الإضراب عن الطعام وإضراب القذارة (رفض الاستحمام أو استخدام المرحاض في السجن)، وكلاهما يتبع النمط الحركي العام لحركة الضغط التي ناقشناها سابقًا. من أساليب الضغط الاجتماعي الأخرى، أو ما يسميه تيلي "مجموعات الضغط" [(472)]، ذلك التعميم الدولي للتظاهرات العامة وعمليات المقاطعة وتقديم العرائض. ومع أنها لا توصف عادة بأنها إضراب في حدِّ ذاتها، حققت التظاهرات العامة - وهي الأسلوب السائد في القرن التاسع عشر - شيئًا مماثلًا إلى حد كبير؛ فهي تتكون غالبًا من حشد من الناس يسد شارعًا أو حديقة أو ساحة عامة. وحِراك الحواجز هو تمامًا حِراك الدهماء نفسه. إذ تشكِّل الأجساد البشرية حاجزًا يتمثل في تظاهرة أو تشكِّل القوة المحتمَلة للعمل الجماعي، وأحيانًا تشكِّل خطًّا (خطّ الاعتصام أو انطلاق المسيرة)؛ وفي أحيانٍ أخرى تشكِّل تجمعًا غير متماثل حول نقطةٍ شبه مركزية (الحشد الجماهيري). فالتظاهرات إضرابٌ مؤقت عن النشاط اليومي من أجل خلق ضغط اجتماعي.

شكّلت الاحتجاجات والتجمعات ومسيرات الشموع والاستيلاءات وأشكال التظاهرات العامة القاعدةَ الأساسية لـ "ذخيرة جديدة من النزاعات" التي تصاعدت وسادت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وفق ما يقوله تارو [(473)]. فبدلًا من عمل عنيف مباشر أو ضغط اجتماعي يسعى لإحداث توقُّف فوري عن العمل، من قبيل حرق منزل السيد أو اغتيال جابي الضرائب، كانت التظاهرات العامة تسعى ببساطة لـ "إظهار" أن تمزقًا [في النسيج المجتمعي] قد يحدث إذا لم يبادَر إلى تخفيف الضغط؛ فهذا "الإظهار" أو "التظاهر" يخلق ضغطًا من دون إحداث تمزُّق.

يتبع تقديم العرائض منطقًا حركيًّا مُماثلًا في الضغط الاجتماعي، ولكن بصفة سياسية بحتة. فالعريضة إضراب سياسي؛ فهي إعاقة صارمة لعملية إعادة انتخاب شخصية سياسية. إذا لم تعمل تلك الشخصية وفق ما هو مطلوب من مقدِّمي العريضة، فستخسر دعمهم وتأييدهم السياسي. ومع أن أنواعًا عدة من الإضراب قد تقع نتيجة تجاهُلها، تظل العريضة حاجزًا سياسيًّا بحتًا.

كالتظاهرات العامة وتقديم العرائض، حظيت المقاطعة بشعبية دولية في القرن الثامن عشر. غير أن المقاطعة هي إضراب ضد الاستهلاك. وبصفته نوعًا من المقاومة، يتبع أيضًا نموذج الضغط الحركي نفسه كالتظاهرات والعرائض. فالمقاطعة ليست محاولة فورية للقضاء على خَصم أو تمزيقه، وإنما هي محاولة لإثبات أنه إذا استمرت السياسات غير المرغوبة فقد يتكون ضغط يصل إلى درجة التمزيق.

لهذا يتخذ الضغط النغشاني لمهاجري الطبقة الكادحة شكلَ المقاومة. تُدخِل المقاومة إعاقة للتدفق الطبيعي للحركة الاجتماعية، من أجل إنشاء ضغط على التدفق الذي جرت إعاقته. للضغط قوة اجتماعية حركية لأنه عند عتبة ما من تكثفه يهدد بحدوث تمزُّق في النظام السائد للدوران الاجتماعي. بهذا المعنى، فالإضراب عن العمل والحواجز والتظاهرات العامة وتقديم العرائض وعمليات المقاطعة هي جميعها أشكال من المقاومة، وكانت أيضًا الأشكال السائدة للقوة المعاكِسة لدى الطبقة الكادحة من القرن الثامن عشر إلى القرن العشرين.

خاتمة

نظَّرَ القسم الثالث القوةَ الاجتماعية الحركية الملائمة لشخصيات المهاجر؛ وهي النغشان. وليس فقط يتم تعريف شخصية المهاجر على أنها الشخصية المنبوذة من التاريخ الاجتماعي، وإنما يقوم المهاجر أيضًا بابتكار تاريخه الخاص للأشكال البديلة في الحركة الاجتماعية. بفهمنا هذه القوى الاجتماعية الخمس التي تحدد الدور الاجتماعي والتاريخي للمهاجر (القوى الجابذة والنابذة والتوترية والمرنة والنغشانية)، يمكننا الآن توظيف هذه المفاهيم في استيعاب ظاهرة الهجرة المعاصرة. ونظرًا إلى أن كل عصر تاريخي في

ظاهرة الهجرة لا يحل محلّ العصور الأخرى، وإنما يُضيف إليها، فإن ظاهرة الهجرة المعاصرة هي الأعقد إلى حد بعيد.

(414) Werner Sombart, *Socialism and the Social Movement* (New York: A. M. Kelley, 1968), p. 100; Kaethe Mengelberg, "Introduction," in: Lorenz von Stein, *The History of the Social Movement in France, 1789 - 1850*, Kaethe Mengelberg (trans.) (Totowa, NJ: Bedminster Press, 1964), p. 12.

(415) Stein, pp. 68, 51, 56.

(416) Ibid., pp. 68, 76.

(417) Ibid.

(418) Ibid., pp. 78 - 79.

(419) Ibid., pp. 93 - 94.

(420) Charles Tilly, *Regimes and Repertoires* (Chicago: University of Chicago Press, 2006), p. 56.

(421) Charles Tilly, *The Contentious French* (Cambridge, MA: Belknap Press, 1986), p. 4.

(422) هذه تصنيفات تيلي في:

Charles Tilly, *Popular Contention in Great Britain, 1758 - 1834* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995), p. 45.

(423) Sidney Tarrow, *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), p. 55.

(424) Pauline Maier, *From Resistance to Revolution: Colonial Radicals and the Development of American Opposition to Britain, 1765 - 1776* (New York: Knopf, 1972), pp. 74 - 75.

(425) Seymour Drescher, *Capitalism and Antislavery: British Mobilization in Comparative Perspective* (New York: Oxford University Press, 1987), pp. 78 - 79.

(426) Tarrow, p. 49.

(427) من الخطير الخلط بين ثورة الطبقة الوسطى وتجربة الفلاحين وعمّال الحَضَر، كما يفعل هؤلاء المؤلفون:

William Sewell, "Whatever Happened to the 'Social' in Social History?," in: J. W. Scott & D. Keates (eds.), *Schools of Thought: Twenty - Five Years of Interpretive Social Science* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001), pp. 209 - 226; William Sewell, *A Rhetoric of Bourgeois Revolution: The Abbé Sieyes and What Is the Third Estate?* (Durham, NC: Duke University Press, 1994); Olwen Hufton, *Women and the Limits of Citizenship in the French Revolution* (Toronto: University of Toronto Press, 1992); S. Desan, "What's after Political Culture? Recent French Revolutionary Historiography," *French Historical Studies*, vol. 23, no. 1 (2000), pp. 163 - 96.

(428) "ومع ذلك، شكّل عمال الفِلاحة (*laboureurs*) جزءًا ضئيلًا من السكان العاملين في القطاع الزراعي، فيما كان كبار المزارِعين (*gros fermiers*) لا يزالون شيئًا نادرًا. يشير بيير غوبير إلى أن قرية من القرى العادية يقطنها مئات عدة، في سهول بيكاردي (Picardy / Picardie)، ما كانت تضم سوى اثنين من كبار المزارِعين، وخمسة أو ستة عمال فلاحة، وعشرين أو ما قارب هذا العددِ من الفلاحين العاديين (*haricotiers*)، وما بين عشرين إلى خمسين بيتًا من عمال بالمياومة في الفلاحة أو الحِرَفيين بدوام جزئي (part - time artisans)."

Pierre Goubert, *Beauvais et le Beauvaisis de 1600 à 1730: Contribution à l'histoire sociale de la France du XVII^e siècle* (Paris: SEVPEN, 1960), p. 158.

وقد أشيرَ إليه في:

Peter Jones, *The Peasantry in the French Revolution* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), p. 11.

(429) John Markoff, *The Abolition of Feudalism: Peasants, Lords, and Legislators in the French Revolution* (University Park: Pennsylvania State University Press, 1996), p. 173.

(430) Jones, p. 137; Louis Chevalier, *Laboring Classes and Dangerous Classes in Paris during the First Half of the Nineteenth Century* (New York: H. Fertig, 1973).

(431) أشيرَ إليه في:

.Chevalier, pp. 364, 365
.Ibid., pp. 361, 364 (432)
.Ibid., p. 367 (433)
.Honoré de Balzac, *La fille aux yeux d'or* (London: L. Smithers, 1896) (434)
(435) أشير إليه في:
.Chevalier, p. 387
.Ibid., p. 364 (436)
(437) لمطالعة توصيفات شاملة، يُنظر:
.Ibid
.Jacques Rancière, "Le bon temps ou la barrière des plaisirs," *Révoltes Logiques*, no. 7 (1978) (438)
أعِيد نشرها بالإنكليزية في:
Adrian Rifkin & Roger D. Thomas (eds.), *Voices of the People: The Social Life of* '*La Sociale*' *at the End of the Second Empire* (London: Routledge & Kegan Paul, 1988), pp. 45 - 94, quote on p. 50.
(439) R. Forster, *Seeds of Change, Peasants, Nobles, and Rural Revolution in 18th - Century France* (New York: Macmillan, 1975), pp. 88 - 89.
(440) Jean - Jacques Clère, *Les paysans de la Haute - Marne et la Révolution française: Recherches sur les structures fonçières de la communauté villageoise, 1780 - 1825* (Paris: Éd. du CTHS, 1988), p. 157.
.Jones, p. 162 (441)
.Ibid., p. 155 (442)
باستثناء الشمال، حيث تحالف الفلاحون معًا واشتروا الأراضي بشكل جماعي. يُنظر ص 157 من المصدر المذكور.
(443) George Lefebvre, "La Révolution française et les paysans," dans: *Études sur la Révolution française* (Paris: Presses universitaires de France 1963), p. 344.
(444) Georges Lefebvre, *Les paysans du nord pendant la Révolution française* (Bari, Italy: Laterza, 1959).
.Tarrow, p. 199 (445)
"مرحلة من الصراعات والنزاعات المتزايدة عبر النظام الاجتماعي".
(446) David Snow, Sarah Anne Soule & Hanspeter Kriesi (eds.), *The Blackwell Companion to Social Movements* (Malden, MA: Blackwell, 2004), p. 21.
(447) Charles Tilly, *From Mobilization to Revolution* (Reading, UK: Addison - Wesley, 1978), p. 155.
.Tarrow, p. 69 (448)
(449) Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (London: Verso, 1991), pp. 31, 34 - 35.
(450) Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, Brady Phillips (ed.), Henry Reve (trans.) (New York: Vintage, 1954), vol. 2, p. 517.
.Markoff, p. 383 (451)
.Tarrow, pp. 60 - 62 (452)
(453) Rosabeth Moss Kanter, *Commitment and Community: Communes and Utopias in Sociological Perspective* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1972), p. 62.
.Ian Donnachie & Robert Owen, *Social Visionary* (Edinburgh: John Donald, 2005) (454)
(455) مقتبَس في:
Alice Felt Tyler, *Freedom's Ferment: Phases of American Social History to 1860* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1944), p. 217.
.Kanter, p. 61 (456)
(457) Karl Marx & Friedrich Engels, *The Civil War in France* (New York: International Publishers, 1940).
.Ibid (458)

(459) Alain Badiou, *Polemics*, Cécile Winter (trans.) (London: Verso, 2006), p. 272.

(460) Mikhail Bakunin, *Bakunin on Violence: Letter to S. Nechayev, June 2 1870* (New York: Anarchist Switchboard, [s.d.]), p. 19.

(461) Karl Marx, "First Draft of Letter To Vera Zasulich," in: Karl Marx & Friedrich Engels, *Karl Marx, Frederick Engels: Collected Works* (New York: International Publishers, 1975), vol. 24, p. 346.

(462) كلمة kibbutzim هي الجمع العبري لكلمة kibbutz؛ التي تعني مستوطنة (زراعية في الغالب). (المترجم)

(463) يُنظر:

Daniel Gavron, *The Kibbutz: Awakening from Utopia* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2000); Henry Near, *The Kibbutz Movement: A History* (Oxford: Published for the Littman Library by Oxford University Press, 1992).

(464) يُنظر:

Gerald Meaker, *The Revolutionary Left in Spain, 1914 - 1923* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1974).

(465) مع أن هناك سوابق موثَّقة لأفعال التوقف عن العمل، لم يصبح الإضراب الأسلوبَ السائد دوليًّا في المقاومة لدى المهاجرين حتى حلول القرن التاسع عشر. يُنظر:

Ronald Filippelli, *Labor Conflict in the United States: An Encyclopedia* (New York: Garland Publishing, 1990).

(466) Mark Traugott, *The Insurgent Barricade* (Berkeley: University of California Press, 2010), pp. 225 - 242.

(467) Ibid., pp. 176 - 177.

(468) Ibid., p. 175.

(469) Ibid., pp. 175 - 176.

(470) Ibid., pp. 12 - 13, الاقتباس في ص 13.

(471) Georges Duveau, *1848: The Making of a Revolution* (New York: Pantheon Books, 1967), p. 174.

(472) Tilly, *From Mobilization to Revolution*.

(473) Tarrow, pp. 37 - 56.

القسم الرابع: الهجرة المعاصرة المكسيك والولايات المتحدة

الفصل الثالث عشر: القوة الجابذة (قوة الجذب المركزي) وانتزاع الأراضي

عصر العولمة

تزايَد التعقيد في ظاهرة الهجرة منذ مطلع القرن العشرين. هناك اليوم أكثر من مليار مهاجر في أرجاء العالم، وهو الأمر الذي يجعل عصرَ الهجرة الحالي الأكبرَ والأكثر عولمة في التاريخ. ولكنّ ظروفَ الهجرة واتجاهاتها وتشخيصاتها ليست قابلة للتنبؤ بسهولة أو ليست ثابتة [(474)]. يحدد تحرير الاقتصاد والتطورات النيوليبرالية معظمَ ظاهرة الهجرة المعاصرة منذ سبعينيات القرن الماضي [(475)]. ومن بين العوامل الأخرى تلك التطورات التقنية المتسارعة في مجال النقل (السفر الجوي، وانتشار ثقافة امتلاك سيارة ... إلخ) وفي مجال الاتصالات (الاتصال عن بُعد وشبكة الإنترنت) وتوسعة نطاق الشبكات الأسرية والاجتماعية، والتحولات السياسية، والتغيرات البيئية المتسارعة. وقد ظهرت كتابات مطولة في مواضع أخرى عن جميع هذه التغيرات الحديثة [(476)]. إلا أن إحدى العواقب الأساسية تمثلت في أن جميع هذه التغيرات الاجتماعية قد أدت إلى ظهور عصر من "الهُجْنة" بالنسبة إلى ظاهرة الهجرة العالمية [(477)]؛ فمهاجرو اليوم يتحركون بوتيرة أكبر وأسرع ونتيجة أسباب أكثر مما كان في أيِّ وقت مضى. ولذا، بالمثل، يتطلب فهم ظاهرة الهجرة المعاصرة نظرية هجينة عن الهجرة، يمكنها تحليل تعايُش العديد من الظروف المتعارضة والتحيزات السياسية في الوقت ذاته؛ فلن يكفي إطار واحد بمفرده [لتفسيرها].

في عصر العولمة هذا، تشهد الفئات السياسية التقليدية التي تميِّز سلطة الدولة القومية تحولات نتيجة تزايُد قوة المنظمات الخارجة عن إطار الدولة والعابرة للقوميات وغيرها [(478)]. فهذه المنظمات تقدِّم الآن كثيرًا من أسباب التضامن والحماية والخدمات والسلع التي كانت توفّرها في العادة المواطَنة في دولة ما. وتشمل هذه المنظمات **الكيانات العابرة للقوميات** (مثل الاتحاد الأوروبي والتحالف البوليفاري في أميركا الجنوبية)؛ و**الكيانات الدولية** (الأمم المتحدة)؛ و**الكيانات العالمية** (مثل المنظمات غير الحكومية والشبكة المتنامية من الأطباء والمعلمين والصحافيين والمزارعين والمحامين ومجموعات "بلا حدود")؛ و**الكيانات الاقتصادية** (مثل الشركات الخاصة ومنظمة التجارة العالمية)؛ و**كيانات الناشطين** (مثل حركة العولمة البديلة،

والمنتديات الاجتماعية العالمية والإقليمية). ومرة أخرى، ظهرت كتابات مطولة في مواضِع أخرى عن هذه الأشكال الهجينة من التنظيم الاجتماعي، وهي الأشكال التي تمثّل تحديات مركّبة لأيّ دراسة معاصرة لظاهرة الهجرة التي سيساعد هذا الفصل في ترتيبها [(479)].

لذا، فإن هدف القسم الأخير من هذا الكتاب هو توظيف نظرية هجينة من التحليل السياسي لظاهرة الهجرة المعاصرة التي يزداد فيها التعقيد والتركيب. ليس تاريخ المهاجرين الذي تعقبناه إلى الآن مجرد تاريخ للماضي؛ وإنما هو تاريخ راهن، تعود فيه جميع تلك الظروف والشخصيات التاريخية للمهاجر وتمتزج معًا. ليست فقط جميع الظروف الحركية للتوسع من خلال النبذ (التوسع الإقليمي والسياسي والقانوني والاقتصادي) هي ما تعود لتتعايش في الحاضر، وإنما تعود أيضًا شخصيات المهاجر (البدوي والأعجمي والمتشرد والكادح) وأشكالهم النغشانية من القوة المعاكِسة. أبيِّن في القسم الرابع قوة النظرية الاجتماعية الحركية السابقة في فهم إحدى أبرز ظواهر الهجرة في العالم المعاصر؛ وهي الهجرة بين المكسيك والولايات المتحدة.

الهجرة بين المكسيك والولايات المتحدة

يركّز القسم الرابع على الهجرة بين المكسيك والولايات المتحدة لأسبابٍ ثلاثة؛ **أولها** هو أنها أكبر تدفُّق من المهاجرين في العالم المعاصر [(480)]. لدى المكسيك إحدى أكبر مجموعات المهاجرين في العالم، وتشمل مهاجرين داخليًّا، في داخل المكسيك، وآخرين ارتحلوا عن البلاد. فقد تم ترحيل نصف سكان المكسيك تقريبًا (50 مليون نسمة) نتيجة الفقر [(481)]، ويعيش من سكانها في الخارج عددٌ أكبر من عدد النازحين من أيّ دولة أخرى في العالم (11 في المئة من مواطني المكسيك يعيشون في الولايات المتحدة) [(482)]. فليس إذًا من قبيل المصادفة أن يكون في الولايات المتحدة أكبر عدد من المهاجرين في العالم، و58 في المئة منهم من المكسيك. وهكذا تعبِّر الهجرة بين المكسيك والولايات المتحدة، بوضوح، عن نطاق واسع وهائل من ظروف وشخصيات الهجرة التي تصلح للتحليل.

السبب **الثاني** هو أن الهجرة بين المكسيك والولايات المتحدة قد أدت إلى ظهور أكبر عدد من المهاجرين الذين لا يملكون أوراقًا ثبوتية في العالم في منطقة جغرافية واحدة (أكثر من 12 مليون مهاجر). وإضافةً إلى تعرُّض هؤلاء المهاجرين للعنصرية وغيرها من أشكال التمييز الاجتماعي، فإنهم يخضعون أيضًا لأشكال متعددة ومعقدة من النبذ الاجتماعي (الإقليمي والسياسي والقانوني والاقتصادي) بدرجة أكبر ممّا يخضع له المهاجرون الشرعيون. بالتالي، فإن العدد الكبير المتزايد من المهاجرين الذين لا يملكون أوراقًا ثبوتية في الولايات المتحدة يبيِّن - بشكل أفضل من أيّ حالات أخرى -

المجموعة الأقسى والأكثر تنوعًا من أشكال النبذ الاجتماعي ومقاومة المهاجرين خلال ظاهرة الهجرة المعاصرة.

السبب **الثالث** هو أن الزيادات الأخيرة في الهجرة بين المكسيك والولايات المتحدة تُعتبر على شكل واسع النطاق نتيجةً مباشرة لأولى التجارب الكبرى في السياسات الاقتصادية النيوليبرالية، مثل اتفاقية التجارة الحرة في أميركا الشمالية (نافتا (NAFTA))، التي تم الآن تطبيقها في العالم، مع نتائج مماثلة [(483)]. كانت المكسيك، من أوجه عدة، هي مَنشأ أو مُختبَر النيوليبرالية. ففي تاريخ العلاقات المكسيكية - الأميركية نجد عالمًا مصغّرًا من أشكال النبذ الاجتماعي التي توظّف اليوم في العالم من أجل ضمان توسُّع الكَيانات القوية، من قبيل الحكومة الأميركية والبنك الدولي والشركات العابرة للقوميات. فالعملية المعروفة على نطاق واسع باسم "العولمة" أو "تحرير التجارة" هي إعادةُ نشرٍ لكثير من أنواع التوسع من خلال النبذ نفسِها والمستخدمة في الإكراه على الهجرة على مدى التاريخ. إلا أننا، بالمثل، نشهد اليوم أيضًا خلال النضالات في مواجهة النيوليبرالية إعادةَ نشر لأنواع مألوفة تاريخيًّا من مقاومة المهاجرين. جميع هذه الأمور يمكن أن نجدها في هذا المختبر العظيم الأول؛ وهو المكسيك.

نظرًا إلى الأهمية الاستراتيجية للهجرة بين المكسيك والولايات المتحدة كعالم مصغَّر للقدرة الحركية المعاصرة، فإن القسم الرابع من هذا الكتاب ينتظم كصورة مصغّرة للكتاب ككل. تحلل الفصول الأربعة التالية عملية إعادة النشر (redeployment) المعاصرة للأنواع التاريخية من التوسع الاجتماعي من خلال النبذ، التي أوردتُّها في القسم الثاني (القوى الجابذة والنابذة والتوترية والمرنة). وبينما تختلف العمليات الواقعية للقوة الاجتماعية الحركية المعاصرة من بعض الأوجه عن تلك التي صحبت أسلافها تاريخيًّا، إلا أنها تعبِّر عن **الأنواع** الحركية نفسها للقوى. وكما كتب أكتافيو باث، "ينبعث الماضي من جديدٍ، في المكسيك، لأنه حاضرٌ مستتر" [(484)].

أمّا الفصلُ الأخير من القسم الرابع فيُشخّص عملية إعادة النشر المعاصرة للأنواع التاريخية من البدائل الاجتماعية أو القوى المعاكِسة للتوسع من خلال النبذ في القوة النغشانية للمهاجر التي ترِد في القسم الثالث. فبينما تُعتبر الشخصيات التاريخية، من البدوي والأعجمي والمتشرد والكادح، جميعُها فريدةً من نوعها في سياقها الزماني، إلا أنها أيضًا تعبِّر عن نوع معيّن من سياسات الحركة للقوة المعاكِسة التي ما زالت تعود إلى الظهور والتعايش في الوقت الراهن. تستمر الحركات النغشانية للتذبذب المتواصل والموجات والضغط في العالم المعاصر تحت أسماء جديدة وتشريحات اجتماعية للقوة المعاكِسة. غير أن وصف هذه الحركات عالميًّا هو أمرٌ خارج نطاق هذا

الكتاب، ولكن حالة الهجرة بين المكسيك والولايات المتحدة يمكن أن تقدِّم لنا دليلًا مصغَّرًا لمزيد من التشخيص لاحقًا.

القوة الجابذة

القوة الجابذة هي حركة تتجه داخليًّا، وتنطلق من المحيط لتتراكَم **نحو** مركز (من دون أن تنشئ بالضرورة مركزًا واحدًا). كقوة اجتماعية، نشأت الحركة الجابذة باعتبارها النوع السائد من القوى الاجتماعية بمحاذاة أولى المستوطنات البشرية الإقليمية في العصر الحجري الحديث. كانت هذه العملية تتميز بعملية عامة من جمْع التدفقات البرية من مياه ونباتات وحيوانات ومعادن، ومراكمتها في صور أكثر مركزية نسبيًّا. بمجرد أن نشأت هذه القوة الحركية في العصر الحجري الحديث، ظلت تعيد الظهور خلال التاريخ؛ وإن كانت شهدت تحولات أو اختلطت بالقوى الاجتماعية النابذة أو التوترية أو المرنة.

يمكن أيضًا أن نرى عودةَ ظهور القوة الاجتماعية الجابذة في حالة الهجرة بين المكسيك والولايات المتحدة. فمع امتزاجها، من دون شكٍّ، بأنواع عدة أخرى من الحركة الاجتماعية، تظل القوة الجابذة في أبسط أشكالها شرطًا حاسمًا لنبذ الشعب المكسيكي وتوسُّع القوة الأميركية والقوة الخاصة. نسمي هذا اليوم "انتزاع الأراضي" [(485)]. غير أن انتزاع (مراكمة وتعزيز وتخزين) مساحات شاسعة من الأراضي والمواد الخام كان أمرًا موجودًا منذ أمدٍ بعيد (وإن تغيَّر القائمون به وتغيرت دوافعه وتقنياته الاستخراجية بشكل هائل). تتميز الحركيات الاجتماعية لعملية الانتزاع بالشكل السائد الأول في التوسع الاجتماعي من خلال النبذ؛ ألا وهو القوة الجابذة. فالانتزاع هو تحديدًا الاستيلاء على ما هو في الخارج وإدخاله نحو مخزون متزايد المركزية. إلا أن "انتزاع الأراضي" ليس مصطلحًا دقيقًا تمامًا في التعبير عن هذه العملية، نظرًا إلى أن الانتزاع الإقليمي عادةً ما يشتمل على مراكمة للتدفقات الأرضية أوسع بكثير من مجرد مراكمة الأراضي إلى المخزون الإقليمي؛ وتلك التدفقات هي من قبيل المياه والمعادن والنباتات والحيونات واللوازم الوراثية.

التوسع الداخلي من خلال النبذ

للتوسع الداخلي من خلال النبذ في المكسيك تاريخٌ طويل. إلا أن هناك فترتين رئيسيتين للقوة الجابذة في التاريخ المكسيكي قامتا بمراكمة التدفقات الأرضية في أقاليم متزايدة المركزية في أثناء نبذها سكانا من المهاجرين الرُّحَّل.

أولى فترات التراكم: بورفيرياتو

الفترة الأولى هي فترة بورفيرياتو (Porfiriato)، الممتدة من عام 1880 حتى اندلاع الثورة في عام 1911. كانت معظم الأراضي المكسيكية، خلال القرن التاسع عشر، مملوكةً للكنيسة الكاثوليكية الرومانية، فيما امتلك السكان الأصليون، الذين عاشوا وعملوا هناك بشكل مشترك، قطعًا من "الأراضي

المشترَكة" (collective lands) تسمى هناك إيجيدو (*ejido*). غير أن الجنرال بورفيريو دياث شرَع - حين أصبح رئيسًا للبلاد في عام 1880 - في برنامج هائل جابذ للإصلاح الزراعي، صادَرَ ما يسمى الأراضي غير المنتجِة للكنيسة والأراضي المشترَكة. كانت رؤية دياث الليبرالية مضمونها أن الملكية المشتركة للأراضي مثّلت عقبة تامة في سبيل تحقيق الكفاءة والربح، اللذين لا يجلبهما سوى المبادرات الخاصة (مُقتفِيًا نهجَ جون لوك). ولذا كان برنامجه الأساسي كرئيس للمكسيك هي أن ينفّذ بصرامة قانون ليردو (Lerdo Law)، الذي صدر في عام 1856، والذي حظَر ملكية العقارات من "الهيئات"، مثل الكنيسة، وحظَر أيضًا الأراضي المشترَكة. من ثم كان لِزامًا على الكنيسة أن تعرِض جميع أراضيها في المزاد، باستثناء تلك الأراضي المستخدمة في المعاملات اليومية، واضطرت أيضًا القرى "الهندية" إلى تحويل الأراضي المشترَكة فيها إلى أراضي ملكية خاصة [486].

بمجرد صرف الأراضي عن سيطرة الكنيسة والملكية المشترَكة، تمّ الاستحواذ عليها بضراوة من مُلّاك جُدُد؛ وهم "أصحاب الضِّياع الشاسعة" (latifundistas). وكجميع القوى الجابذة السابقة للتراكم الإقليمي، قام هؤلاء بمُراكمة أكبر حصة من أخصب الأراضي. وقد جعل هذا الأمر البقية من صغار مُلّاك الأراضي من السكان الأصليين عاجزين عن إعالة أنفسهم أو منافسة كبار المنتِجين (كحال البدو الأوائل). لاحقًا، اضطر سكان الريف والسكان الأصليون إلى أن يصبحوا عمالًا موسميين أو عمالًا مَدينين بالسخرة، يعملون ويعيشون في "الضِّياع الشاسعة" (لاتيفونديا) المركزية الجديدة على نمط المَزارِع الفسيحة. خلال فترة بورفيرياتو، أصبحت نسبة 96 في المئة من سكان الريف لا تمتلك أيّ مساحة من الأرض [487]. وبهذه الطريقة أدى نظام الضِّياع الشاسعة إلى تزايد تركيز التراكم الإقليمي للتدفقات الأرضية من مياهٍ ومواشٍ ومعادن وإنتاج السكّر ومحاصيل القهوة والقطن والمطّاط الهندي، وهي الأشياء التي كانت في السابق منثورة في أوساط المزارعين من السكان الأصليين. إضافةً إلى هذا، عقدَت الحكومة اتفاقيات إعفاء من الضرائب مع المستثمرين الأجانب في مجال التعدين؛ إذا كانت جميعُ المناجم المكسيكية تقريبًا (ومنها منجم إلبوليو للنحاس في شبه جزيرة باخا كاليفورنيا ومناجم الفضة في ولاية غواناخواتو) مملوكة لمستثمرين أجانب، من فرنسا والولايات المتحدة.

تفاقمت أزمة انهيار نظام الأراضي المشترَكة، مع التراكم الجابذ للأراضي والعمالة، وذلك نتيجةَ انفجارٍ سكاني بين عامي 1875 و1910، إذ ازداد عدد سكان المكسيك بنسبة 50 في المئة. فقد أدت هذه الطفرة السكانية إلى إغراق سوق العمل بالأيدي العاملة وإلى انخفاض الأجور، وإلى تضخّم أسعار المواد الغذائية. ونتيجةً لهذا، اضطر مئات الآلاف من الناس إلى ترك أراضيهم

والانتظام في مزارع الضِّياع الشاسعة أو إلى العمل في المناجم أو إلى الخروج من المكسيك تمامًا على متن السكك الحديد التي أنشأتها الولايات المتحدة حديثًا [488].

كان نظام السكك الحديد الدولية حيويًّا لكلٍّ من عملية التوسع الجابذ الإقليمي (بما يشمل المياه والمعادن والنباتات ... إلخ) وعملية النبذ للسكان الرحَّل المُستغنَى عنهم الذين جرى إرسالهم شمالًا إلى الولايات المتحدة. وقد جعل نظام السكك الحديد الدولية بين المكسيك والولايات المتحدة من الأسهل والأرخص للولايات المتحدة شراء ودمج واستخراج تلك الثروة المكسيكية من الموارد. خلال فترة بورفيرياتو كانت الشركات الأميركية تمتلك تقريبًا جميع قُرارت ورواسب النفط والمعادن في المكسيك، وكميات هائلة من صفوة الأراضي الزراعية والرعوية المكسيكية، وبعضَ الصناعات الرئيسية [في البلاد]. بحلول مطلع العقد الأخير من القرن التاسع عشر، كان الولايات المتحدة تشتري 70 في المئة من الصادرات المكسيكية، فيما كانت تشتري المكسيك 56 في المئة من وارداتها من الولايات المتحدة [489]. كان نظام السكك الحديد المكسيكي الممتد بطول 15,360 مِيلًا [24,720 كيلومترًا]، الذي بنَت الولايات المتحدة 70 في المئة منه، ضروريًّا لاستخراج وتخزين التدفقات الإقليمية المكسيكية. واستطاعت حفنة من ذوي الأملاك الخاصة صناعة الملايين، فيما دفعت غالبية السكان ثمن "العصر الذهبي للاقتصاد" في المكسيك؛ وهو الثمن المتمثل في النبذ الإقليمي والفقر [490].

عمل المهاجرون الذين اضطروا إلى الخروج من المكسيك في الأغلب بدوًا متنقلين، فكانوا يتعقبون باستمرار العمل التعاقدي في خطوط السكك الحديد. وبعد توظيفها عمالًا صينيين لسنوات عديدة للعمل في بناء وتشغيل خطوط السكك الحديد، قررت الولايات المتحدة أنها لا تريد أن يصبح هؤلاء العمال مهاجرين دائمين؛ ولذا مثّل العمال المكسيكيون حلًّا أرخصَ وأيسرَ في الترحيل أمام حاجات العمل الأميركية. ولهذا سنّت الحكومة الأميركية قانون استبعاد الصينيين (Chinese Exclusion Act) (1882)، وصار المكسيكيون النازحون هم العمال البدو المختارين. بحلول عام 1900، كانت نسبة تتراوح بين 70 و90 من طواقم خطوط السكك الحديد في جنوب غرب الولايات المتحدة هي من المهاجرين المكسيكيين [491].

تختلف شخصية البدوي على مدار التاريخ؛ ولكن ما يشترك فيه بدوي العصر الحجري الحديث مع البدوي المكسيكي في مطلع القرن العشرين هو أن هجرة كليهما تأتي نتيجة "استبعادهما" من عملية التراكم الجابذة. فأخصب الأقاليم تُدمج حول هؤلاء البدو، فيما هم أولئك المتروكين من دون ما يكفيهم للبقاء. لا يُبحَث كثيرًا ويُنبَذون مباشرةً، إثر التخلي عنهم من القوة الجابذة لعملية دمج الأراضي والمياه والمعادن. تبعًا لهذا، تبنّى البدو أحدث المهارات

المتاحة لديهم، وانخرطوا في حيوات جديدة كعمال موسميين؛ إذ عملوا مُنتجِعين. فخلال العصر الحجري الحديث، تخصص البدو في رعي الحيوانات، ولكن خلال العصر الحالي نراهم يختصون في أعمال الزراعة والسكك الحديد، وهي الأعمال المدفوعة موسميًّا، التي يصفها ماركس في **رأس المال** بأنها عمل "السكان الرحّل":

يوظَّف العمالُ الرحّل في أعمالٍ شتى من البناء وتصريف المياه وفي صناعة الطوب وقمائن الجير ومدّ خطوط السكك الحديد ... إلخ. ... وحين لا يرتحِلون فإنهم "يعسكِرون". ... وعمومًا يتولى المُقاول نفسُه تزويدَ أفراد جيشه هذا بالأكواخ الخشبية وما إلى ذلك، وهكذا يرتجلون قرىً تفتقر إلى جميع الترتيبات الصحية، وتقع خارج رقابة السلطات المحلية، وتُدِرّ أرباحًا طائلة على المتعهد؛ نظرًا إلى استغلاله العمال من وجهين: باعتبارهم جنودًا في الصناعة وباعتبارهم مستأجِري مساكن [(492)].

عاش عمال الخطوط (التراكيروس (*traqueros*)) (عمال خطوط السكك الحديد المكسيكيون) في مدن الصفيح المكونة من عربات النقل القديمة والمخيمات المتنقلة [(493)]. في العصر الحجري الحديث، تُرِك البدو خارج الأقاليم الأولية، ليهيموا ويتجولوا في الجبال؛ وفي العصور القديمة تُركوا خارج الضِّياع الشاسعة الرومانية ليعيشوا في الجبال؛ أمّا في العصر الحديث فقد تُركوا خارج الأراضي المُسيَّجة خصيصًا لرعي الأغنام. من منظور سياسات الحركة، لا تختلف هذه النقاط التاريخية من عملية النبذ الجابذة عن الطريقة التي راكمت بها الضِّياع الشاسعة المكسيكية أراضي خصبةً على حساب تحويل الشعوب الأصلية إلى بدو رُحَّل [(494)]. فعلى مدى التاريخ كان شرط دمج تراكمات إقليمية كبيرة هو عملية النبذ الجابذة لسكان رحَّل لاإقليميين. وهذا الأمر مستمر إلى اليوم، إذ ما زالت الجبال تؤوي المهاجرين خارج المواسم [(495)].

تعتبَر الفترة الأولى للدمج الجابذ للتدفقات الأرضية، من مياه ومعادن ونباتات وحيوانات، عبر تفكيك أراضي الكنيسة والأراضي المشترَكة، مسؤولة عن أولى الموجات الكبرى في الهجرة المكسيكية إلى الولايات المتحدة. هذه الموجة الأولى من بداوة الانتجاع والعمل في خطوط السكك الحديد لم تمهد فقط للثورة المكسيكية وللمطالبة بإعادة توزيع الأراضي المشترَكة، وإنما مهدت أيضًا لفترة رجعية من القوة الجابذة لكي تتراجع من جديد عن أيّ مكاسب حققتها الثورة في ترسيخ الملكية المشتركة للأراضي. تظل هذه الفترة الأولى للقوة الجابذة محورية في فهم الهجرة بين المكسيك والولايات المتحدة، لأن معظم الأراضي المشترَكة، على الرغم من الثورة، لم تُعَدْ أبدًا إلى الفلاحين [(496)]. وما أعِيد إليهم من أراضٍ لا يزال يخضع من جديد لعملية مصادَرة جابذة منذ عقد التسعينيات في القرن الماضي؛ الأمر الذي أدى إلى ثانية الموجات كبرى في الهجرة المكسيكية إلى الولايات المتحدة.

الفترة الثانية في التراكم: النيوليبرالية

الفترة الثانية الكبرى للقوة الجابذة في المكسيك هي الفترة النيوليبرالية، منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي حتى اليوم. فبعد مرور أربعة عشر عامًا على الثورة، بدأ الرئيس المكسيكي لازارو كارديناس (حكم بين عامي 1934 و1940) عملية إصلاحٍ زراعي وتأميم كانت من مطالب الثورة؛ فجَرَت إعادة كثير من الأراضي المشترَكة (ولكن ليس معظمها). في إثر هذا تراجعت الهجرة إلى الولايات المتحدة بشكل ملحوظ. إلا أن السياسات الحكومية بدأت تتغير بعد عام 1940، متجهةً من جديد، وبصورة متزايدة، إلى تفضيل الزراعة التي يُستخدَم فيها الري على نطاق واسع، وإلى تجاهُل القيود القانونية على مساحة الأراضي التي قد يمتلكها الفرد، وإلى تقديم الدعم للكهرباء والمبيدات والمياه والأسمدة بما يُحابي طرق الزراعة المكثفة الحديثة الأوسع نطاقًا. ومن جديد، أهمِل ونُبذ ملايين الفلاحين، نتيجةَ عملية التراكم الجابذة للأراضي والتنافس بين الضِّياع الكبيرة، ففروا إلى الجبال والعمل في السكك الحديد ووظائف الانتجاع الموسمية في الولايات المتحدة [(497)]. كان نبذهم وطردهم من الأراضي هو شرط عملية التراكم الجابذة لتلك الأراضي على أيدي الأقلية. فقد قامت ما تسمى المعجزة المكسيكية في التوسع الاقتصادي والتصنيع بنبذ وطرد الملايين من أراضيهم ودفعهم إلى حافة الفقر والهجرة [(498)].

بدأ التراكم الجابذ الأكثر دراماتيكية بعد انتخاب كارلوس ساليناس دي غورتاري (Carlos Salinas de Gortari) رئيسًا للبلاد في عام 1989. أطلق ساليناس برنامج "إصلاح الأرياف" في عام 1992، مع ثلاثة تعديلات أساسية في الدستور. التغيير الأول هو أن القانون الزراعي أتاح - لأول مرة على الإطلاق - للجمعيات التجارية والمستثمرين من القطاع الخاص والشركات المساهمة شراءَ الأراضي المشترَكة، ومنح أصحابَ تلك الأراضي حقَّ بيعها للمستثمرين الأجانب [(499)]. فصارت الأرض التي كانت غير قابلة للتصرف دستوريًّا من الممكن التصرف فيها وبيعها للأغراب بطرق متعددة، وكان هذا - بصورة صريحة - من أجل إفساح المجال أمام الاستثمار الأجنبي وتراكُم الأراضي على نطاق واسع [(500)].

كان التعديل الرئيسي الثاني هو "قانون المياه" لعام 1992 (Water Law)، الذي أوقف تقريبًا كل أشكال الدعم الحكومي للمزارعين في مجال مياه الري. ومن دون هذا الدعم الحكومي لمصادر مياه الري، أشار كثير من المزارعين المهاجرين إلى الأسعار المرتفعة للمياه باعتبارها السبب الأساسي الذي دفعهم إلى تأجير الأراضي المشترَكة التي يمتلكونها. وكما توضّح جيسا لويس (Jessa Lewis)، أدى سحب الدعم الحكومي وتزايُد الخصخصة الاقتصادية إلى أن قام مُلّاك الأراضي المشترَكة بتأجير أراضيهم والهجرة، نتيجة شحّ "رأس المال اللازم للمنافسة في ظل بيئة زراعية تعتمد للغاية على الآلات، وتفضِّل

دمج الأراضي والمزارع الفسيحة" [(501)]. إلى جانب هذين القانونين، ازداد الدعم الحكومي للزراعة التصديرية الواسعة النطاق وانخفض الدعم الموجَّه إلى صغار المزارعين. لهذا، فبينما ازداد الإنفاق المكسيكي على الزراعة بمقدار الضعف بين عامي 2001 و2008، هوت نسبة العمالة في قطاع الزراعة بنسبة 20 في المئة، لتنخفض من 10.7 ملايين عامل إلى 8.6 مليون عامل [(502)].

كان التعديل الرئيسي الثالث هو قيام ساليناس ومَن أتوا بعده بتغيير قوانين التعدين المكسيكية، للسماح باستثمارات أجنبية غير محدودة في عمليات التعدين، وقيامهم بإلغاء جميع الضرائب على تلك العمليات. خلال الفترة التي تولّت فيها حكمَ البلاد إدارتان من حزب العمل الوطني (PAN)، بين عامي 2000 و2012، مُنِحت نسبة 26 في المئة من أراضي البلاد إلى اتحادات تعدينية لاستخدامها لمصلحتهم منفرِدين [(503)]. كان كثير من تلك الأراضي يُعتبر من الأراضي المشترَكة أو تأثّر بشكل مباشر باستهلاك المياه في المناجم. على سبيل المثال، **مُنحت** شركة التعدين الكندية غولدكورب ريسورسز (Goldcorp Resources) فعليًّا 77 ميلًا مربعًا [حوالى 200 كم^2] من الحكومة الفدرالية، ففتحت الشركة فيها منجمين مفتوحين، وقامت بتصفية الذهب باستخدام حمض السيانيد، واستهلكت سنويًّا 400 مليون قدم مكعب من المياه، مستنزِفة المياه الجوفية تمامًا التي يعتمد عليها المزارعون، ثم تفرِّغ المياه العادِمة في برَك سُمّية قريبة [(504)]. فيما تقود عملياتُ التعدين التي تقوم بها شركة غروبو مكسيكو (Grupo Mexico) إلى تدمير مدينة كانانيا.

يضخّ المنجم المياه من حوالى 70 بئرًا؛ فيما لا تحوي مدينة كانانيا، التي يقطنها ثلاثون ألفًا من البشر، سوى بئرَين أو ثلاث. يقوم المنجم بشراء أراضٍ في أرجاء هذه المنطقة، واليوم لديه أراضٍ أكبر من البلدة نفسها؛ وهم يستخدمون تلك الأراضي لتفريغ نفايات المنجم، التي دَفنت بالفعل جزءًا من البلدة القديمة [(505)].

منذ عام 2006، "تلقت الشركات المتعددة الجنسيات أكثر من 80 امتيازًا فدراليًّا للتعدين في واهاكا (Oaxaca) وحدها، بما يغطي مليونًا ونصف المليون من الأفدنة. وليس التعدين سوى قمة جبل الثلج؛ فمن بين المشاريع الكبرى الأخرى تشييد السدود الكهرومائية، إلى جانب السياحة وتطوير البنية التحتية ومشاريع توليد الطاقة وخصخصة قطاع المياه والتنقيب عن النفط" [(506)].

حوّلت مشاريع الإصلاح الزراعي هذه، مع عمليات التراكم الجابذة أو عمليات الانتزاع (للزراعة والمياه والنفط والذهب ... إلخ) التي أعقبت تلك المشاريع، ملايين المكسيكيين إلى مهاجرين رُحَّل. ليس من قبيل المصادفة أن وصل النزوح المكسيكي، بعد تمرير تلك الإصلاحات وغيرها ممّا تطلبته اتفاقية نافتا، إلى مستوىً غير مسبوق في تاريخه. فقد نمت الهجرة المكسيكية إلى الولايات المتحدة بمقدار ثلاثة أمثال، من 600 ألف مهاجر سنويًّا في عام 1990 إلى 1.8 مليون مهاجر في عام 1995[(507)]. مع أن هذه الأرقام لا تشمل حتى المهاجرين في الداخل، الذين انتقلوا إلى المدن أو فرّوا إلى الجبال في

داخل المكسيك. يحمل بدو المكسيك اليومَ بيوتهم على ظهورهم، وينامون في مدن مؤقتة من الخيام، في أماكن مثل مقاطعة سونوما (Sonoma) والمقاطعات الشمالية من سان دييغو؛ وهم ينامون في مقطورات وسيارات في الحقول وفي الجبال خارج المدن في جميع أنحاء الولايات المتحدة خلال مواسم الحصاد [(508)]. فالبدوي يحُث السير ويخيِّم، كما يقول ماركس.

في داخل المكسيك تبني غروبو مكسيكو ثكنات تسمى "تجمعات" (*colectivos*)، لإيواء العمال مُفسِدي الإضراب (strikebreakers) في ممتلكاتها من مناجم كانانيا. فالشركة تُقلُّ العمال وتنقلهم إلى محلّ العمل، ثم تعيدهم ليلًا؛ فتتحكم تمامًا في حِراكهم وحركتهم. أما في الولايات المتحدة،

فيعيش معظمُ عمال المزارع في كارولاينا الشمالية في مخيمات عمالية، تشبه مدن الشركات الصغيرة، حيث يعتمد العمال على رب العمل في سكناهم وتنقلاتهم وطعامهم. وقد شكا جميع من شملهم الاستطلاع تقريبًا من مشكلات من قبيل الثكنات الآيلة لإلى السقوط، وعدم كفاية الحمامات والمراحيض، ونقصان وسائل التدفئة أو التهوية، وانتشار الآفات والحشرات، وانعدام فترات الراحة [(509)].

على الشاطئ الغربي، يُحضِر "مَشتَل سييرا كاسكيد" العمال المكسيكيين من نوغاليس (Nogales) في المكسيك، وينقلهم في الحافلات مدة أربع وعشرين ساعة من دون طعام، ثم يُنزلهم في مراكز المعارِض والمستودعات في المقاطعة، ويستعملهم وفق نظامِ عملٍ شديدِ المحاصصة، ولا يطعمهم سوى الكفاف، ويدفع لهم أقل الأجور، ثم ينقلهم مرة أخرى إلى بلادهم [(510)].

في جميع هذه الحالات، يشكِّل المهاجرون الذين نبذتهم وطردتهم قوى التراكم الإقليمي الجابذة في المكسيك فئات رُحّلًا من العمالة المؤقتة، الموسمية، اللاإقليمية، المعدومةِ مِلكية الأراضي، الدائبة الحركة والتنقل.

(474) يُنظر:

John Urry, *Global Complexity* (Cambridge: Polity Press, 2003); James Rosenau, *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity* (New York: Harvester Wheatsheaf, 1990).

(475) T. J. Hatton & Jeffrey G. Williamson, *The Age of Mass Migration: Causes and Economic Impact* (New York: Oxford University Press, 1998), p. 27.

(476) من أجل مقدمة أكثر تفصيلًا إلى العولمة والهجرة، يُنظر:

Saskia Sassen, *The Mobility of Labor and Capital: A Study in International Investment and Labor Flow* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988); Saskia Sassen, *Globalization and Its Discontents: Essays on the New Mobility of People and Money* (New York: New Press, 1998); Saskia Sassen, *Sociology of Globalization* (New York: W. W. Norton, 2007); Zygmunt Bauman, *Globalization: The Human Consequences* (New York: Columbia University Press, 1998); Stephen Castles & Alastair Davidson, *Citizenship and Migration: Globalization and the Politics of Belonging* (New York: Routledge, 2000); Rachel Brickner, *Migration, Globalization and the State* (New York: Palgrave Macmillan, 2013); Nikos Papastergiadis, *The Turbulence of Migration: Globalization, Deterritorialization, and Hybridity* (Cambridge: Polity Press, 2000).

(477) إضافةً إلى نيكوس باباستيرغياديس وغلوريا أنزالدوا وهومي بابا (وقد أشرت إليهم في الفصل الثاني)، هناك آخرون يرون أنه ينبغي علينا فهم طبيعة المهاجر من حيث هُجْنتِه. يُنظر:

Amar Acheraïou, *Questioning Hybridity, Postcolonialism and Globalization* (Hampshire: Palgrave Macmillan, 2011); Marwan Kraidy, *Hybridity, or the Cultural Logic of Globalization* (Philadelphia: Temple University Press, 2005).

(478) من أجل تأريخ ممتاز لظاهرة الهجرة خلال القرن العشرين، يُنظر:

Darshan Vigneswaran, *Territory, Migration and the Evolution of the International System* (New York: Palgrave Macmillan, 2013).

(479) يُنظر:

Saskia Sassen, *Territory, Authority, Rights from Medieval to Global Assemblages* (Princeton: Princeton University Press, 2008); Yasemin Soysal, *Limits of Citizenship: Migrants and Postnational Membership in Europe* (Chicago: University of Chicago Press, 1994); David Jacobson, *Rights across Borders: Immigration and the Decline of Citizenship* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996); Ruud Koopmans & Paul Statham, "Challenging the Liberal Nation State? Postnationalism, Multiculturalism, and the Collective Claims Making of Migrants and Ethnic Minorities in Britain and Germany," *American Journal of Sociology*, vol. 105 (1999), pp. 652 - 696.

(480) Congressional Research Service, *Mexican Migration to the United States: Policy and Trends*, 7 / 6 / 2012, at: https://bit.ly/3ykUY8s

(481) National Council for the Evaluation of Social Development Policy (CONEVAL), *2008 Evaluation Report on Social Development Policy in Mexico*, (2012), at: https://bit.ly/3MbKk9G

(482) David Bacon, *The Right to Stay Home: How US Policy Drives Mexican Migration* (Boston: Beacon Press, 2013), p. 11.

(483) David Bacon, *Illegal People: How Globalization Creates Migration and Criminalizes Immigrants* (Boston: Beacon Press, 2008).

(484) Octavio Paz, *The Other Mexico: Critique of the Pyramid* (New York: Grove Press, 1972), p. 36.

(485) هناك ازدياد في الكتابات في هذا المجال، مع تزايد عمليات الاستيلاء على الأراضي. يُنظر:

Saskia Sassen, "Land Grabs Today: Feeding the Disassembling of National Territory," *Globalizations*, vol. 10, no. 1 (2013), pp. 25 - 46; Borras Saturnino et al., "Towards a Better Understanding of Global Land Grabbing: An Editorial Introduction," *Journal of Peasant Studies*, vol. 38, no. 2 (2011), pp. 209 - 216; Matias E. Margulis, Nora McKeon & Saturnino M. Borras Jr. (eds.), *Land Grabbing and Global Governance* (London: Routledge, 2013); Ben White et al. (eds.), *The New Enclosures* (Hoboken: Taylor & Francis, 2013).

(486) في شأن تاريخ فترة بورفيرياتو، يُنظر:
Timothy Henderson, *Beyond Borders: A History of Mexican Migration to the United States* (Malden: Wiley - Blackwell, 2011), p. 12.
(487) Ibid., p. 62.
(488) Ibid., p. 46.
(489) Ibid., p. 16.
(490) Ibid.
(491) Ibid., p. 17.
(492) Karl Marx, *Capital: A Critique of Political Economy*, Ben Fowkes (trans.), vol. 1 (London: Penguin, 1990), p. 818.
(493) Jeffrey Marcos Garcilazo, *" Traqueros" : Mexican Railroad Workers in the United States, 1870 to 1930* (Santa Barbara: University of California Press, 1995), p. 374.
(494) لمزيد من النقاش في هذه النقطة، يُنظر:
M. W. Foley, "Privatizing the Countryside: The Mexican Peasant Movement and Neoliberal Reform," in: *Latin American Perspectives*, vol. 22, no. 1 (1995), pp. 59 - 76,
ذُكر في: ص 64.
(495) Alex Penwill, "Exploitation on the Range: Migrant Guestworkers and Forced Labor," in: *Human Trafficking Center Blog*, 22 / 5 / 2014, at: https://bit.ly/3ypy8fE
(496) Henderson, pp. 58 - 89.
(497) Ibid., p. 62.
(498) Ibid., p. 60.
(499) J. Lewis, "Agrarian Change and Privatization of Ejido Land in Northern Mexico," *Journal of Agrarian Change*, vol. 2, no. 3 (2002), pp. 401 - 419,
ذُكر في: ص 403.
(500) Ibid.
(501) Ibid., pp. 413, 408.
(502) Jonathan Fox & Libby Haight (eds.), *Subsidizing Inequality: Mexican Corn Policy since NAFTA* (Washington: Woodrow Wilson International Center for Scholars / CIDE / UC Santa Cruz, 2010).
وقد أشيرَ إليه في:
Bacon, *The Right to Stay Home*, p. 59.
(503) Francisco López Bárcenas & Mayra Montserrat Eslava Galicia, *El mineral o la vida: La legislación minera en México* (COAPI, 2011), at: https://bit.ly/3T0A3iI
وقد أشيرَ إليه في:
Bacon, *The Right to Stay Home*, pp. 45 - 46.
(504) Bacon, *The Right to Stay Home*, p. 43.
(505) Ibid., p. 132.
(506) Todd Miller, "Megaprojects and Militarization: A Perfect Storm in Mexico," in: *NACLA Report on the Americas* (2009), at: https://bit.ly/3CCTSYa
(507) Richard Fry, "Migration and Gender," Pew Research Center, 5 / 7 / 2006, at: https://pewrsr.ch/3fOUKjw
(508) Bacon, *The Right to Stay Home*, p. 58.
(509) Ibid., p. 24.
(510) Ibid., p. 239.

الفصل الرابع عشر: القوة النابذة (قوة الطرد المركزي) وإنفاذ القوانين على المستوى الفدرالي

القوة النابذة هي حركة موجَّهة إلى الخارج، توظّف قدرة مركز متراكم بُغية النبذ والطرد من محيطه أو إليه. وبصفتها قوة اجتماعية، تنشأ الحركة النابذة باعتبارها الشكل السائد في الحركة الاجتماعية، بمحاذاة أولى المجتمعات السياسية في العالم القديم. من منظور سياسات الحركة، يتميز تكوينُ أولى المدن التي تنظّمها قيادة سياسية مركزية (من ملوك أو أباطرة أو كهنة أو طغاة) بالصدى المُتراكِز لنقطة مركزية تسمو على الأقاليم الخاضعة لها. توظِّف الدولة آليات عدة لتحقيق طاعة الرعايا وجمع الضرائب، وفرض العبودية، وتوفير وسائل النقل، والأشغال العامة، والقيام بأعمال الغزو العسكري. وتمامًا كما تفعل القوة الجابذة، ما إن ظهرت القوة النابذة في العهود القديمة، فإنها تظل تعيد ظهورها على مدار التاريخ، إلى اليوم.

وفي حين أن القوة الجابذة عمومًا "تستبعِد" البدوي من عملية التراكم الإقليمي، فإن القوة النابذة تجمع الداخلَ والخارج في صدىً تراتُبي حول مركز ما. لذا فإن "الأعجمي" هي التسمية التي تشير تحديدًا إلى دُونية **غير مُسيَّسة** في سياق دولة مركزية.

التوسع الداخلي من خلال النبذ

في داخل المكسيك، توسِّع القوة النابذة للحكومة المركزية نطاق نفوذها على الحركة الاجتماعية بطرق عدة.

التصفية والإخلاء

توسِّع القوة النابذة للدولة المكسيكية قوّتها المركزية (المدينة - الدولة والسياسيين والشرطة والسياسات والمواطنين العموميين) عبر النبذ المباشر للمزارعين من السكان الأصليين من الأراضي العامة وعبر إعادة توظيفهم بطرقٍ أخرى. تتحقق التصفية المركزية للأراضي والناس من خلال تدخُّل الدولة المباشر. فقد منحت الحكومة المكسيكية عمليًّا ملايين الأفدنة من الأراضي العامة إلى شركات خاصة لتطوير مشاريع ضخمة، من قبيل المناجم وتشييد السدود الكهرومائية والقطاع السياحي وتطوير البنية التحتية ومشاريع توليد الطاقة وخصخصة قطاع المياه والتنقيب عن النفط[511]. كانت نتيجة تلك المشروعات الضخمة تدميرَ الأراضي واستنزاف موارد المياه التي يستخدمها

المزارعون، وانتشارَ الفقر على نطاق واسع، والتجريد الجماعي للناس من ملكية الأراضي [512]. فليس من قبيل المصادفة أن كانت واهاكا، وهي من أفقر ولايات المكسيك (إذ يعيش 75 في المئة من سكانها في فقر مُدقِع)، تضمّ أيضًا أحد أكبر تركيزات المشاريع الضخمة (ثمانون امتيازًا فدراليًّا للتعدين تغطي مليونًا ونصف المليون من الأفدنة)، وفيها بعض أعلى معدلات النزوح / الهجرة في المكسيك (662 ألفًا سنويًّا في عام 2000)، ويقطنها 20 في المئة من جميع السكان الأصليين في البلاد [513]. تتركز حالات النزوح في مناطق سييرا نورتي (Sierra Norte) وباليس سنتراليس (Valles Centrales)، وفي مواقع مشاريع التعدين في كابولالبام (Capulalpam) وسان خوسيه ديل بروغريسو (San José del Progreso)، إضافةً إلى ميكستيكا [514](Mixteca).

تشترك عمليةُ التصفية والإخلاء المعاصرة مع عملية النبذ الاجتماعي خلال العصور القديمة في سِمتين من سمات سياسات الحركة. السمة الأولى هي أن العمليتين كلتيهما تنخرط في الإبعاد المباشر للفلاحين من بيوتهم من طرف قوة سياسية مركزية. في الحالتين تدّعي الدولة الحق في استخدام العنف لأنها القوة المركزية التي يخضع لها الفلاحون. ويُعزَى مبرِّر وشرعية هذا في كون الإدارة مركزية. السمة الثانية هي أن عملية نبذ وطرد الفلاحين من أراضيهم تتم بهدف خلق مجال أكبر للعمل العام، أو مشروع ضخم مدعوم من الدولة، يمكنه أن يحل محلّ حَيَوات أفراد الفلاحين. في الحالين فإن أسباب العنف، باعتباره وسيلة، تأتي من المركز السياسي، ويظهر المشروع الضخم (من طرق ومناجم ومجار مائية ... إلخ) كأنه غاية أسمى يتم توجيه عنف المركز إليها.

العنف الشرَطي والعسكري

توظِّف القدرة الحركية السياسية أيضًا العنف الشرَطي والعسكري المباشر من أجل نبذ وطرد المهاجرين. عندما لا يهاجر الفلاحون أو لا يبيعون أرضهم "طوْعًا" لمصلحة تلك المشاريع الضخمة التي ترعاها الدولة، تُرسَل من المدينة قوة شرَطية وعسكرية وموجَّهة مركزيًّا، من أجل طرد الناس مباشرةً من أقاليمهم. على سبيل المثال، حين بدأت شركة فورتيونا لمناجم الفضة الكندية (Fortuna Silver Mines) عملَها التعديني في سان خوسيه ديل بروغريسو، شكا سكان المنطقة من أن المناجم تستخدم "في الساعة الواحدة قدرًا من المياه أكبر ممّا تستخدمه أسرة بأجمعها في عام كامل"، الأمر الذي يقضي على سبل العيش الزراعية، وشكوا أيضًا من أن تفجيرات الديناميت تسبِّب أضرارًا لمنازلهم ومن أن مواشيهم تنفق بعد شرب المياه الملوثة. حين تجاهلت الحكومة الفدرالية تلك الشكاوى، احتل سكان البلدة المنجم. وبعد حصار دام أربعين يومًا لمنجم ترينيداد في منطقة سان خوسيه ديل بروغريسو بولاية واهاكا، "استدعى ممثلو المنجم والسلطات البلدية قوة

شرَطية قِوامها 700 فرد، اقتحمت المنطقة وهي متترسة في عتاد مكافحة الشغب، مع ترسانة من الغاز المسيل للدموع والكلاب وبنادق الاقتحام، إضافةً إلى طائرة مروحية" [(515)]. تعرَّض سكان المنطقة للضرب والاعتقال وفُتشت منازلهم بصورة غير قانونية.

إضافةً إلى هذا، يتحمل الجيش المكسيكي جُرمَ عدد هائل من المذابح التي تعرّض لها السكان الأصليون بغرض نبذهم وطردهم على مدار الأعوام العشرين الماضية. ففي عام 1995، أطلقت شرطة الولاية النيران على 17 ناشطًا من الفلاحين فأردتْهم صرعَى في مدينة أغواس بلانكاس بولاية غيريرو [(516)]. وفي كانون الأول / ديسمبر 1997، أدت مذبحة قادتها مجموعة شبهُ عسكرية تتكون من أعضاء من "الفرع المحلي للحزب الثوري المؤسساتي (PRI)، الذين سلّحتهم ودرّبتهم شرطة الولاية بقيادة جندي سابق في الجيش المكسيكي"، إلى مقتل 45 من أبناء شعب تزوتزيل (Tzotzil) الذين رفضوا ترك قريتهم الأم في أكتيال بولاية تشياباس (Chiapas)[(517)]. كان شعب تزوتزيل متعاطفًا مع "زاباتيستا"؛ وهي حركة ثورية للسكان الأصليين لمقاومة عملية النبذ والطرد النيوليبرالي. وفي آب / أغسطس 1999، "حاصَر ما يقرُب من 37 ألفَ جندي ثلاث مناطق، يبلغ مجموع سكانها مُجتمِعة ما لا يَزيد على 500 فرد"، وذلك من أجل نبذ وطرد السكان الأصليين من مناطقهم [(518)].

تقيم اليوم القوات العسكرية بصفة دائمة في المناطق الريفية للسكان الأصليين [(519)]. في أفقر ولايات المهاجرين في المكسيك (تشياباس وواهاكا وغيريرو)، تخضع اليومَ قوات الشرطة المحلية وشرطة الولاية والشرطة الفدرالية لسيطرة الجيش. فيما تستخدِم شرطة الأمن العام "مركبات الجيش وأسلحته وأساليبه، ولكن مع ارتداء أزياء [الشرطة] الزرقاء بدلًا من الأزياء الخضراء [للجيش]" [(520)]. وتمامًا كالقوة النابذة لدى جيوش العصور القديمة، ينطلق الجيش المكسيكي من العاصمة المركزية ليبسط سيطرته على كامل الإقليم عبر شبكة واسعة من مشاريع الطرق التي أنشئت بغرض السيطرة على سبل النقل وإخضاع الأقاليم لسيطرة المركز. حالما يتم نبذ وطرد من هم في المحيط، يمكن للدولة الاستيلاء على ممتلكاتهم والعمالة المهاجرة؛ فتوسِّع من قوّتها الاجتماعية. ويبقى الهدف الحركي، في الماضي واليوم، واحدًا؛ وهو السيطرة المركزية على سبل النقل والحركة الاجتماعية للبشر عبر الأقاليم.

تتلقى هذه العملية الشرَطية - العسكرية مئات الملايين من الدولارات من المساعدات الأميركية، في ظل فرضية مكافحة عصابات المخدرات، وتواصِل الولايات المتحدة (بقيادة الرئيس أوباما) تجاهُل انتهاكات حقوق الإنسان في المكسيك. في الواقع، أقرَّ توماس شانون، كبير دبلوماسيي إدارة بوش لشؤون النصف الغربي للكرة الأرضية، في لحظة تهوُّر، أن واشنطن كانت

في طريقها إلى "تحصين نافتا" [(521)]. ولم تقم إدارة أوباما بأيّ تغييرات في هذه السياسة (التي قِوامها مبادرة ميريدا). لذا تتوسع قوة الحكومة النابذة بقدر ما تقوم بنبذ وطرد جزء من الشعب الماثل في مُحيطها.

نزع الصفة السياسية

تتمثل الآلية الثالثة للتوسع النابذ من خلال النبذ في المكسيك في خلق فئة سكانية من مهاجرين أعاجم قد نُزعت عنهم الصفة السياسية. من الناحية التاريخية، يُعرَّف الأعجمي وفق ثلاثة أمور من انعدام الأهلية السياسية: (1) العجز عن الحديث **بلغة** المركز السياسي (وهي اليونانية)؛ (2) والعجز عن استخدام **الحديث العقلاني** الموجود في المركز السياسي (*logos*)؛ (3) و**حِراك** جغرافي مفرط بالنسبة إلى المركز السياسي (المدينة). وجميع هذه الصفات الثلاث متحققة في حالة "الأعاجم" المكسيكيين.

أولًا، مهاجرو المكسيك هم - وبصورة متفاوتة - مزارعون من السكان الأصليين، ممن عادةً لا يتحدثون لغة المركز السياسي (وهي الإسبانية). لغات السكان الأصليين في المكسيك ليست مُمثَّلة بشكل كافٍ في الخطاب السياسي والوثائق الحكومية والسجلات القانونية. في السياسات المكسيكية يتم التعامل مع هذا الاختلاف اللغوي عمومًا على أنه نقص سياسي طبيعي يُبرِّر عدم الاضطرار إلى احترام المفاوضات مع السكان الأصليين. على سبيل المثال، تواصِل الحكومة المكسيكية تجاهُل اتفاقية سان أندريس لعام 1996 (San Andrés Accords)، التي وقّعها الرئيس إرنستو زيديلو (Ernesto Zedillo) في أعقاب مفاوضات مع حركة "جيش زاباتيستا للتحرر الوطني" (Zapatista Army of National Liberation). منحت الاتفاقية السكان الأصليين في المكسيك الحكمَ الذاتي والاعتراف بهم وبحقوقهم. تُرجمت هذه الاتفاقيات إلى عشرٍ من لغات السكان الأصليين، وجميعها تجاهلتها الحكومة المكسيكية [(522)].

ثانيًا، لا يُسمح لمجتمعات السكان الأصليين بالمشاركة الكاملة في شؤون الدولة. وهذا الحال يعود جزئيًّا إلى أن هناك تصورًا ضمنيًّا أن الشعوب الأصلية لديها نظام "لاسياسي" في صنع القرار أكثر بدائية، لا يُمكنه التوافق مع السياسات المكسيكية. فيبدو أن السكان الأصليين لديهم تقاليدهم، ولكن لدى المكسيك العقلانية السياسية للدولة وليست بحاجة إلى احترام قرارات سكانها الأصليين وقادة مجتمعاتهم ومناطقهم الذين يفتقرون إلى أسلوب الخطاب المناسب (لوغوس) [(523)].

ثالثًا، يُنظر إلى سكان المكسيك الأصليين ومهاجريها على أنهم فئة سكانية دنيا ولاسياسية، من جهة تعبيرهم عن حِراك مُفرِط وبُعدٍ جغرافي عن المركز السياسي (المكسيك العاصمة). ومثلما رأى اليونان جيرانهم أعاجم بسبب مقدار حراكهم وتنقلاتهم ومقدار بُعدهم عنهم، تعمل السياسات المكسيكية اليوم بشكل مُماثل فتنزع الصفة السياسية عن أكثر السكان الأصليين النائين،

الذين يعيشون في الجبال والأدغال بالولايات الجنوبية، وذلك من خلال إلغاء التمويل عن التدابير الحكومية بشأن المياه والمواد الغذائية والإسكان والتعليم والكهرباء والرعاية الصحية لهؤلاء. إضافةً إلى هذا، يحظى أولئك الذين نُبذوا وطُردوا من ولايتهم أو مقاطعتهم كمهاجرين بوضعية سياسية دنيا أو ثانوية في السياسات المكسيكية أيضًا.

ما زالت هذه الجوانب الثلاثة للعُجْمَة التاريخية تُعتبر بمنزلة تبرير لعملية نزع الصفة السياسية عن السكان الأصليين في المكسيك، وما زالت القوة النابذة في الدولة تواصِل التمدد والتوسع من خلال نبذ وطرد المهاجرين من محيطها وهامشها.

التوسع الخارجي من خلال النبذ

مثلما وسّعت السلطة المركزية للدولة المكسيكية بفعالية من سلطاتها التنفيذية والشرَطية والعسكرية من خلال نبذ وطرد سكانها الأصليين وسكان الأرياف، كذلك فعلت الحكومة الأميركية ووسعت من السلطة المركزية للوكالة الفدرالية لإنفاذ قوانين الهجرة، وذلك بهدفٍ على المستوى التنفيذي يسعى لـ "منع جميع حالات الدخول غير القانوني، وذلك بأيّ وسيلة ضرورية لهذا" [(524)]. ولكن نظرًا إلى أن هناك اليوم أكثر من 12 مليون مهاجر غير موثّق في الولايات المتحدة، فإن هذا مشروع طموح جدًّا. ولهذا فإن هذه القوة النابذة تنفِّذ ثلاثة أنواع رئيسية من "العمليات" شبه العسكرية.

العمليات المناهضة للهجرة

أولى الاستراتيجيات النابذة في التوسع الفدرالي من خلال النبذ هي "عملية المجتمعات (الجماعات) الآمنة" (Operation Secure Communities)، التي تشجع على التعاون بين سلطات إنفاذ القانون المحلية ومسؤولي الهجرة على المستوى الفدرالي. من منظور سياسات الحركة، توظّف هذه العملية السلطة المركزية (الفدرالية) لكي تجمع سلطات الأطراف (المحلية) في صدىً مشترك حول نقطة مركزية لإنفاذ القانون. تتطلب هذه العملية تحديدًا أن تسلِّم سلطات إنفاذ القانون على المستوى المحلي إلى الوكالات الفدرالية بصمات الأصابع لأيّ شخص تتعامل معه [(525)]. من خلال جعل قواعد بيانات البصمات هذه مركزية، والبحث فيها عن المهاجرين، أدت عملية المجتمعات الآمنة إلى احتجاز مئات الآلاف من المهاجرين الذين ليس لهم سجّل إجرامي وإنما قُبض عليهم لمجرد أنهم غير موثَّقين. خلال هذه العملية الفريدة في توجيه إنفاذ مركزي لقوانين الهجرة على الجهات المحلية، قامت إدارة أوباما بترحيل ما يربو على مليون شخص في أول عامين [(526)].

الاستراتيجيا **الثانية** هي عملية القاطِرة (Operation Wagon Train)، التي وظّفت عملاء إنفاذ قوانين الهجرة الفدرالية لمداهمة أماكن العمل المحلية، بحثًا عن المهاجرين الذين لا يملكون أوراقًا ثبوتية. من الناحية الحركية، تقوم هذه

العملية بتوظيف قوة مركزية (فدرالية) لمراقبة الحركات الخاضعة لأماكن العمل الهامشية من خلال حملات المداهمة. وقد بلغت العملية ذروتها في أكبر حملة مداهمة لأماكن العمل في التاريخ الأميركي في كانون الأول / ديسمبر 2006، حين دهم ضباط "وكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك" (ICE) ستًّا من قاعات التغليف والتعبئة التابعة لشركة سويفت وشركاه.

احتجز مئات من عملاء وكالة ICE المدجَّجين بالسلاح، في أزيائهم العسكرية، نحو 1282 عاملًا. لاحقًا، ربَط وزير الأمن الداخلي مايكل تشيرتوف - بكل وضوح - حملة المداهمة بالمقترحات الإصلاحية التي قدمتها الإدارة الأميركية. وفي مؤتمر صحافي بالعاصمة واشنطن، قال للصحافيين إن حملات المداهمة ستبرهن للكونغرس مدى الحاجة إلى "أمن حدودي أقوى، وآلية فعّالة لإنفاذ القانون داخليًّا، وبرنامج للعمالة المؤقتة" [(527)].

في عام 1999، شنّت عملية الطليعة (Operation Vanguard) حملات مداهمة مماثلة، باستخدام قواعد بيانات إدارة التضامن الاجتماعي لمعرفة التفاوتات بين 24,310 عمالٍ في أربعين مصنعًا لتعبئة اللحوم في ولاية نبراسكا (نسبة 17 في المئة منهم إما تركوا العمل أو فُصلوا منه أو قُبض عليهم). ومن جديد، في عام 2001 استهدفت حملات مداهمة سُمّيت عملية المَدرَج (Operation Tarmac) المطارات في أنحاء الولايات المتحدة، فأدت إلى طرد وترحيل مئات العمال، وأغلبهم من العاملين في قطاع الخدمات الغذائية [(528)].

العملية الرئيسية **الثالثة** في مكافحة الهجرة هي عملية حارس البوابة (Operation Gatekeeper) التي بدأت في عام 1994 (وليس من قبيل المصادفة أن هذا هو العام الذي دخلت فيه اتفاقية نافتا حيز التنفيذ)، وقد بدأت العملية كمشروع فدرالي ضخم لبناء الجدران في المدن الحدودية، وزيادة عدد عملاء حرس الحدود الأميركي. من الناحية الحركية، وُظّفت هذه العملية، كما كتب جوزف نيفينس [(529)]، "كمكوِّن مركزي لاستراتيجيا قومية" لتوجيه القوة المركزية (الفدرالية) لمراقبة وإدارة جميع أنواع الحركة الداخلة والخارجة من أقاصي أراضيها. مثّلت عملية حارس البوابة بداية الأعوام العشرين التالية من تصاعد الإجراءات الحدودية الفدرالية على الحدود الجنوبية (لترتفع من 3747 عميلًا في عام 1994 إلى 18,516 عميلًا في عام 2012) [(530)]، إضافةً إلى إصدار قانون السور الآمن (Secure Fence Act) في عام 2006، من أجل بناء جدار متصل على امتداد الحدود المكسيكية الأميركية البالغ طولها ألفي ميل [حوالى 3220 كيلومترًا]. في عام 2013 وافقَ مجلس الشيوخ على مشروع قانون يقترح زيادة عدد دوريات حرس الحدود إلى 37,716؛ بما يجعلها تصل إلى ضعف حجم مكتب التحقيقات الفدرالي [(531)]. ومن أجل بناء الجدار، جرى تعليق عشرات القوانين من خلال السلطة التنفيذية (المركزية) [(532)]. لكن من المثير أن الجدار الحدودي لم يكن له تأثير يُذكر، أو يقوم عليه دليل، على ردع المهاجرين غير المصرَّح لهم بالدخول إلى البلاد، وفق تقارير الحكومة الأميركية نفسها [(533)].

إضافةً إلى هذا، يظل معدل نجاح الهجرة غير المأذونة، في المحاولة الثانية أو الثالثة، مرتفعًا بحيث يصل إلى 95 في المئة، وفق واين كورنيليوس (Wayne Cornelius)، وهو أحد علماء الهجرة [534]. من ناحية أخرى، كان للجدار تأثير واضح للغاية في زيادة عدد الوفيات في أوساط مُجتازِي الحدود. فقد أدى بناء جدار في مواقع شعبية لاجتياز الحدود إلى أن تحوَّل المهاجرون إلى مناطق أخطر وغير مأمونة، كالصحارَى والأنهار والقنوات المائية وأراضٍ وعرة التضاريس؛ الأمر الذي نتج منه أكثر من 6 آلاف وفاة على طولٍ الحدود (بزيادة متواصلة من عام 1994 إلى عام 2008) [535]. وشهد عام 2012 وحده زيادةً بمقدار 27 في المئة في وفيات الحدود (477 حالة) عن العام السابق [536]. لا شك أن هذه الأرقام ستواصِل الزيادة مع استمرار إنفاق الحكومة الأميركية مليارات الدولارات على مدّ الجدار. ولذا يصعب ألّا يفسَّر هذا الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان بأنه عنف عسكري موجَّه مركزيًّا ضد المهاجرين المكسيكيين [537].

أعاجم المكسيك

يقودنا هذا إلى نقطة ختامية: عُجْمَة المهاجرين في الولايات المتحدة. فبين الأعجمي المكسيكي القديم والمعاصر هناك ثلاث سمات من السمات الناتجة من سياسات الحركة [538].

أولًا، يتصور كثيرون في الولايات المتحدة (ومنهم الحكومة الأميركية) أن للمهاجرين المكسيكيين تأثيرًا سلبيًّا في الولايات الأميركية. ولهذا السبب نفسه جرى بعناية تحديد دخول الأعاجم إلى المدن اليونانية والإمبراطورية الرومانية، وحتى إلى إمبراطورية سومر القديمة. في الولايات المتحدة، وفي الإمبراطوريات القديمة، بُنيت جدران هائلة على النمط العسكري، وكانت تُحرس لمراقبة وضبط حركة الأغراب غير المرغوب في دخولهم إلى المجتمع. وتتباين من مجتمع إلى آخر أسباب عدم الرغبة في استقبال هؤلاء الأغراب، ولكنّ جميع تلك القوى النابذة ترتبط بمشاريع هائلة لبناء الجدران. أيضًا وَجدت أجزاء كبيرة من المجتمعات القديمة والمجتمع الأميركي في تلك الفئة من الأغراب أناسًا غير مرغوب فيهم لأن تأثيرَهم سلبي في "ثقافة" البلد المُضيف؛ ولكن كان الأعاجم أيضًا مطلوبين لأداء الأعمال اليدوية لدعم تلك الثقافة. جزيئًا، اللغة التي تقوم عليها ثقافة المهاجر هي التي يُنظر إليها على أنها أدنى درجة أو غير متوافقة مع لغة البلد المُضيف (الهيلينية / الإنكليزية). يتطابَق هذا مع السمة الأولى للعُجْمَة كما عرّفها أرسطو؛ ألا وهي العجز عن الحديث بلغة المركز السياسي. فالخطاب المُعادي للهجرة في الولايات المتحدة حافل بالتكلف حيال المهاجرين المكسيكيين الذين لا يستطيعون أو "يرفضون" تعلّم الإنكليزية، والذين يغيِّر تعدادهم "طريقة الحياة الأميركية" [539]. فالمجتمعات المعاصرة والقديمة، جميعًا، تعتقد أن هذه الهجرات غير حميدة،

وإنما تشكِّل "غزوًا" سياسيًّا وعسكريًّا يتطلب ردًّا عسكريًّا (جدران وعمليات ترحيل وعمليات عسكرية).

تم إحياء هذا المفهوم في الولايات المتحدة في الخطاب الشعبي والسياسي من طرف صامويل هنتنغتون في كتابه **صراع الحضارات**، الصادر عام 1996، وذلك لكي يصف بوضوح "غزو المهاجرين المكسيكيين" الحضارةَ الأميركية [540]. على مدى الأعوام الخمسة عشر الماضية، أو ما يقاربها، كان الكاتب اليميني باتريك بيوكانان [541] وآخرون [542] يروجون، في أوساط الجماهير المحافِظة في الولايات المتحدة، هذا المفهومَ السياسي عن "غزو الأعاجم". ويبدو أن الأمور تمضي قدمًا وراجَ الأمر، بالنظر إلى الطريقة التي تناقَش بها في وسائل الإعلام قضايا اللاجئين الأطفال من أميركا الوسطى إلى الولايات المتحدة، وكيف تُعامِلهم الحكومة الأميركية [543]. وقد كتب بيوكانان:

إن التاريخ يعيد نفسه. بعد اتساع نطاق الجمهورية الرومانية، صارت روما مدينة متعددة اللغات، تشمل جميع العقائد والثقافات التي تحتويها الإمبراطورية. إلا أن هؤلاء الأناس الأغراب لم يجلبوا معهم أيّ تبجيل للآلهة الرومانية ولا أدنى احترام للتقاليد الرومانية، ولا أقل قدر من المحبة للثقافة الرومانية. وهكذا، كما غلبَت روما الأعاجم، غلبوها. في القرن الخامس، بدءًا من ألاريك والقوط الغربيين في عام 410، غزَت القبائل الشمالية، قبيلة في إثر أخرى، "المدينة الخالدة" ونهبوها ودمروها. وخيَّمت عصور الظلام. وكما لقيَت روما حتفها، يلقى الغرب أيضًا حتفه، للأسباب نفسها وبالطريقة نفسها تقريبًا. وما مثّله نهرا الدانوب والراين لروما يمثّله اليوم نهر ريو غراندي والبحر الأبيض المتوسط لأميركا وأوروبا؛ فهي حدود حضارة لم تَعُد تجد من يدافع عنها [544].

يزعم بيوكانان أن تدهور الولايات المتحدة وتدهور روما كليهما لا يعودان إلى قوة "الغزاة" (الأعاجم و"المهاجرين غير الشرعيين") وإنما إلى ما يسمى الكرم المسيحي لدى "الإمبراطور فالنس (Valens)، الذي نجد نظيرَه في جورج بوش الابن اليوم" [545]، الذي لا يزال يُستغَل، مع السماح للمهاجرين باجتياز الحدود. التشبيه التاريخي الذي يقدمه بيوكانان مزعج للغاية، على مستويات عدة؛ نظرًا إلى أن روما كانت دائمًا النموذج المحتذى للإمبريالية الغربية، منذ نابليون إلى هتلر [546]. غير أن المقارنة بالولايات المتحدة صحيحة من نواحٍ عدة؛ ولكن ليست بالطرق التي يراها بيوكانان.

في عام 376، وصل إلى حدود روما مع نهر الدانوب "حشد لا حصر له" من اللاجئين الأعاجم [547]، طالبين اللجوء فرارًا من قبائل الهون. غير أن السبب الذي دفع فالنس إلى تقديم يد العون لهم ومساعدتهم في عبور النهر لم يكن هو "الكرم"، وإنما السطوة والجشع؛ فقد طلب أن يقيَّدوا في سجلات الجيش الروماني، وأن يدفعوا ضرائبَ ثقيلة مقابل ما يحصلون عليه من الأراضي والغلال والحماية [548]. وأثناء عبورهم غرق كثيرون منهم [549]. وقد سمح الجنود الرومان الفاسدون للأعاجم بالاحتفاظ بأسلحتهم في حال وافقوا على بيع زوجاتهم وأطفالهم للعمل في الدعارة ولاستعبادهم [550]. وبمجرد وصولهم إلى الضفة الأخرى من النهر، كانوا يودَعون في مخيمات للاجئين يرثى لها، حيث جرى ما يصفه أميانوس مارسيليانوس من مبادلة العبيد القوط بالكلاب لأكل

لحومها [551]. لم يكن الطعام كافيًا، ولم يمنَح الأعاجم أبدًا الأراضيَ والغلال والحماية التي وُعدوا بها؛ وإنما هلَك الآلاف جوعًا، أو رأوا بأعينهم مصرع أطفالهم بسبب الجوع أو اغتصاب زوجاتهم أو بيعهن للاستعباد أو الدعارة مقابل الغذاء. أخيرًا، كان الأعاجم يعانون اليأس والحرمان إلى درجة دفعتهم إلى الثورة [552]. وكما كتب مارسيليانوس "بهذه الطريقة، ومن خلال الحماسة الهائجة لأناس عنيفين، حلَّ الخراب والدمار بالإمبراطورية الرومانية" [553].

هناك تشابه معاصر بهذا في حالة الهجرة بين المكسيك والولايات المتحدة. فعادةً ما يوظَّف ويجنَّد المهاجرون المكسيكيون من طرف الشركات الأميركية، مع وعود بأجور جيدة وبدلات غذائية والانخراط في الحلم الأميركي (أراضٍ وحماية ... إلخ) [554]. فإذا وصلوا وُعدوا بإمكان الحصول على الجنسية من خلال الخدمة العسكرية في إحدى الحروب الخارجية التي تخوضها الولايات المتحدة [555]. إلا أن كثيرين من أولئك الذين يحاولون العبور بشكل غير شرعي يموتون بسبب وجود الجدار الحدودي بين المكسيك والولايات المتحدة (مات أكثر من ستة آلاف منذ عام 1994) [556]. يدفع المهاجرون المكسيكيون الرسوم الباهظة للمهربين (ذئاب البراري (coyotajes)) من أجل تهريبهم عبر الحدود، وبدورهم يقوم المهربون برشوة المسؤولين الأميركيين وغيرهم لتهريب هؤلاء. ومع ذلك، فأحيانًا ما يختطِف أولئك المهربون عملاءَهم أو يغتصبونهم أو يبيعونهم إلى تجار البشر. وعند وصولهم إلى الضفة الأخرى من النهر، يُلقى القبض على هؤلاء المهاجرين؛ فيُنتزَعون من أسرهم ويوضَعون في معسكرات اعتقال، حيث لقي أكثر من 107 منهم حتفهم منذ تشرين الأول / أكتوبر 2003، وتسترت وكالة ICE على هذا [557]. أو ربما يحصل المهاجرون على وظيفة وعادةً ما يخدعهم أرباب العمل، الذين يحصلون منهم رسومًا زائدة على تنقلاتهم، ويدفعون لهم أقل ممّا وعدوهم به، ويسيئون معاملتهم جسديًّا، ويستغلونهم عمومًا بسبب وضعيتهم القانونية غير الكاملة أو افتقارهم إلى أيّ وضعية قانونية. فالمهاجرون يعملون في بعض أشق الأعمال وأكثر فظاعة وشبهًا بالاستعباد في الولايات المتحدة، ثم لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر. دائمًا ما تقوم حملات المداهمة التي تشنها وكالة ICE على المدارس الابتدائية بانتزع أطفال المهاجرين من ذويهم. إضافةً إلى هذا، عادةً ما يُفصَل المهاجرون أيضًا عن أطفالهم الذين يكبرون بعد هذا في ظلال الفقر والعوز. فمن المرجح، من دون الوسائل القانونية للعمل، أن ينتهي المطاف بالمهاجرين إلى الاقتصاد الباطني، من دعارة ومخدرات وما إلى ذلك. هذا هو وجه التشابه التاريخي الحقيقي بين الولايات المتحدة وروما. والسؤال الآن هو "متى ستسقط الإمبراطورية على أيدي ثورة يقوم بها المهاجرون؟"

السمة الثانية من السمات الناتجة من سياسات الحركة، والمشتركة بين الأعجمي القديم والمعاصر هي أن أجزاء كبيرة من سكان الولايات المتحدة يعتقدون أن المهاجرين هم أدنى منهم طبيعيًّا، تمامًا كما كان هذا الاعتقاد في الإمبراطوريات القديمة. ومع أن فكرة الدونية السياسية الطبيعية قد ابتُكرت وسادت في العالم القديم، تظل تعيد نفسها من جديد، مرات ومرات، على مدى التاريخ، وتختلط بعناصر متنقلة أخرى، بدرجات متفاوتة. ولذا، فإذا كان حقًّا أن كثيرًا من العناصر المتنقلة قد عوملت أيضًا على أنها أدنى طبيعيًّا، فهذا تحديدًا لأن هذه الفكرة السياسية قد ابتُكرت أولًا وتجسدت في الأعجمي القديم ثم أعيد توظيفها ونشرها تاريخيًّا. من ثم، فإن ديمومة مصطلح "الأعجمي" واستمراريته طوال التاريخ هما لوصف الأعداء الثقافيين والسياسيين باعتبارهم "أدنى طبيعيًّا" [558]. فقد وصفت الدعاية النازية اليهود المهاجرين بأنهم "أعاجم شرقيون غير متحضرين" [559]، وقد كانت الطبقة الوسطى الفرنسية تصف الفلاحين المهاجرين في باريس بأنهم "أعاجم همج".

تتكرر اليوم هذه الفكرة السياسية القديمة عن الدونية الطبيعية لبعض الأشخاص، إذ تعيد الولايات المتحدة إشهارَها في وجه المهاجرين المكسيكيين، مستخدمةً مصطلحات من قبيل "الغزو"، الذي يشير مباشرة إلى عُجْمة المهاجرين باعتبارها تهديدًا أمنيًّا. وبقدر وجود هذا النوع من العنصرية الأميركية ضد المهاجرين المكسيكيين اليوم، تُشاد "عُجْمَة جديدة" من طرف أناس مثل بيوكانان. باتّباع نمط الجشع الروماني، إذا سُمح للمهاجرين الأعاجم اليوم بدخول الولايات المتحدة فسيكون ذلك - تحديدًا - أمرًا مشروطًا بتقييد حركتهم للغاية بما يتلاءم مع خدمتهم المواطنين. فكما يؤكد جورج بوش الابن، "لدى اللاتينيين (Latinos) أخلاقيات عمل قوية من شأنها تقوية وتعزيز بلادنا" [560]. في حالة الإمبراطوريات القديمة، كان هذا يعني العبودية أو العمالة القسرية. بدلًا من هذا، يخضع الأعاجم المكسيكيون في الولايات المتحدة اليوم للظروف "الشبيهة بالعبودية" في أعمال كانت توكَل تاريخيًّا إلى العبيد (كأعمال الزراعة والخدمة المنزلية وأعمال الحراسة)، باعتبارهم عمالًا وافدين أو غير موثَّقين.

وكما يبيِّن تقرير لمركز قانون الحاجة الجنوبي عن العمالة المهاجرة المؤقتة في عام 2007[561]، هناك سمات عدة شبيهة بالعبودية في برامج العمالة الوافدة في الولايات المتحدة: (1)؛ العمال مُلزَمون بموجب عقد قانوني بالعمل مع ربّ عمل واحد فقط، من دون القدرة على العمل في أيّ مكان آخر؛ (2) هذه العقود تخضع تمامًا لسيطرة رب العمل، ويمكن إنهاؤها في أيّ وقت، الأمر الذي ينتج منه ترحيل العامل؛ (3) عادةً ما يُخدَع العمال نتيجةَ أجورهم المنخفضة، ويُهدَّدون من أرباب العمل أو سماسرته الذين يستحوذون على وثائقهم؛ (4) غالبًا ما يُجبَر العمال على العيش في ظروف مُزرية،

ويُحرَمون الحصولَ على الإعانات الطبية للإصابات التي يتعرضون لها خلال العمل.

لا يعتبر معظم الأميركيين العمالة المهاجرة "شبيهة بالعبودية". ومع هذا، يبذل كثير من جماعات حقوق المهاجرين جهودًا سياسية لوصف ظروفهم بأنها "عمالة مستعبَدة". يصف تشارلز رانغيل (Charles Rangel)، عضو ورئيس "لجنة الطرق والوسائل" في مجلس النواب الأميركي والعضوُ المؤسِّس في "كتلة النواب السود" بالكونغرس، "برنامجَ العمالة الوافدة الأميركي [بأنه] أقرب شيء رأيته إلى العبودية على الإطلاق" [(562)]. وحتى من الناحية التاريخية، فقد وصف لي وليامز (Lee Williams)، المسؤول السابق في وزارة العمل، برنامجَ براسيرو - وهو برنامج العمالة الوافدة الذي جلب آلاف المكسيكيين للعمل في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها - بأنه نظام "للعبودية المقننة" [(563)]. فعادة ما تفسَّر الهجرة بين المكسيك والولايات المتحدة بالإشارة إلى القدوم الطوعي للمهاجرين اليائسين، ولكنّ الفقر وحده ليس تفسيرًا كافيًا للهجرة غير الموثّقة الواسعة النطاق [(564)]؛ فعلى المرء أيضًا النظر إلى أجندة التوظيف لدى كثير من الشركات الأميركية التي تسهّل بنشاط تدفُّق العمالة الرخيصة (وغير الموثّقة) من المكسيك إلى الولايات المتحدة (وهي سمة أخرى مشترَكة مع القوة النابذة في العصور القديمة) [(565)].

السمة **الثالثة** للأعجمي القديم التي ما زالت حية إلى اليوم، هي الحرمان السياسي. وفقًا لأرسطو، يفتقر الأعجمي إلى الخطاب (المبدأ العقلاني (لوغوس)) أو القدرة العقلية على الانخراط السياسي (باليونانية). لم يكن بإمكان الأعاجم في العالم القديم أن يصبحوا مواطنين، ولم يكن لهم الحق في التصويت أو الانخراط في السياسة. واليوم، على نحو مماثل، يُنبَذ المهاجرون من الحياة السياسية؛ وليس لهم الحق في التصويت، وليس لهم أيّ تمثيل سياسي. مهما يُقدَّم من تفسير لهذا الحرمان، تظل الحقيقة هي أن الخطاب الحكومي والقانوني والشعبي ما زال ملتزمًا مصطلحاتٍ نازِعةً للصفة السياسية، تسمي المهاجرين الذين لا يملكون أوراقًا ثبوتية "مهاجرين غير شرعيين" [(566)]. لم يَسبق في التاريخ أن وُصفت مجموعة كبيرة بهذا الحجم من الناس بأنهم "غير شرعيين" بهذه الطريقة [(567)]. كمصطلح فني أو قانوني، فالكلمة فارغة تمامًا من أيّ محتوىً. فليس هناك كائن مجرم في نفسه؛ وإنما التصرفات والأفعال هي ما يمكن أن تكون إجرامية، وفق معظم الدساتير الغربية [(568)]. ومع ذلك، تستخدَم "اللاشرعية" خطابيًّا، بصفتها أداةً سياسية، من أجل طرد ورفض من ليس لديهم وضعية قانونية ورفض نشاطهم باعتباره لاسياسيًّا، بطريقة تشبه الخطاب اليوناني عن "العُجْمَة" (أي إن هناك شيئًا في "نوعية كيانهم" يُعَدّ لاسياسيًّا).

(511) Todd Miller, "Megaprojects and Militarization: A Perfect Storm in Mexico," in: *NACLA Report on the Americas* (2009), at: https://bit.ly/3CCTSYa

(512) Ibid.

(513) David Bacon, *The Right to Stay Home: How US Policy Drives Mexican Migration* (Boston: Beacon Press, 2013), p. 56.

(514) Ibid.

(515) Miller, "Megaprojects and Militarization."

(516) Lynn Stephen, "The Construction of Indigenous Suspects: Militarization and the Gendered and Ethnic Dynamics of Human Rights Abuses in Southern Mexico," *American Ethnologist*, vol. 26 (1999), pp. 822 - 842, at 826.

(517) Ibid., p. 828.

(518) Deepa Fernandes, "Militarization Continues in Southern Mexico," *NACLA Report on the Americas,* vol. 33, no. 3 (1999), p. 2.

(519) Stephen, p. 829.

(520) Ibid.

(521) Miller, "Megaprojects and Militarization."

(522) لمطالعة تاريخ مفصَّل لاتفاقية سان أندريس، يُنظر: Gloria Ramírez, *The Fire and the Word: A History of the Zapatista Movement* (San Francisco: City Lights Books, 2008).

(523) لمطالعة تاريخ حرمان السكان الأصليين في المكسيك من حقوقهم، ومقاومتهم هذا الأمر، يُنظر: Alex Khasnabish, *Zapatistas: Rebellion from the Grassroots to the Global* (Halifax: Fernwood Publishing, 2010).

(524) قانون السياج الآمن لعام 2006، مجلس النواب (Secure Fence Act of 2006, HR 6061, 1 - 2).

(525) "زعمَت إدارة أوباما أنها كانت تستهدف المجرمين فقط بالترحيل، وأن المشاركة في البرنامج كانت طوعية. غير أنه حين رفضت ولايتا نيويورك وماساتشوستس رسميًّا المشاركةَ في البرنامج، أعلنت وزارة الأمن الداخلي أن المشاركة في برنامج "مجتمعات آمنة" (Secure Communities) إلزامية، ونفّذت البرنامج في جميع أنحاء البلاد".
Bacon, *The Right to Stay Home*, p. 175.

(526) Ibid.

(527) Ibid., p. 147.

(528) Ibid., p. 146.

(529) Joseph Nevins, *Operation Gatekeeper and Beyond: The War on "Illegals" and the Remaking of the U.S. - Mexico Boundary* (New York: Routledge, 2010), p. 3.

(530) US Customs and Border Protection, "Border Patrol Agent Staffing by Fiscal Year (as of 20 / 9 / 2014)," at: https://bit.ly/3MdxMym

(531) ورد هذا على لسان المعلق السياسي والممثل الكوميدي الأميركي بيل مار خلال قسم الطاولة المستديرة في برنامج Real Time with Bill Maher، الذي تنتجه شبكة HBO، في حلقة بتاريخ 12 حزيران / يونيو 2013. وقد تحققتُ من تصريحه عبر هذا الرابط: https://bit.ly/3rE0WgY

(532) "لوزير الأمن الداخلي سلطة تجاوُز - وعليه أن يتجاوز - جميع القوانين التي يقرر الوزير - وفق تقديره وحده - أن تجاوزَها ضروري لضمان التشييد العاجل للحواجز والطرق الواردة في هذا القسم". قانون الهوية الحقيقية، 2005، مجلس النواب 418، قسم 102 (Real ID Act, 2005, HR 418, sec. 102). من أجل بناء الجدار، استخدم وزير الأمن الداخلي السلطة اللامحدودة لهذا القانون من أجل تجاوُز أكثر من ثلاثين لائحة من اللوائح البيئية، ومن بينها: قانون الأصناف المهدَّدة بالانقراض (Endangered Species Act) وقانون السياسات البيئية القومية (National Environmental Policy Act)، وقانون المياه النظيفة (Clean Water Act)، وقانون الهواء النظيف (Clean Air Act)، وقانون الوقاية التاريخية القومية (National Historic Preservation Act). يُنظر: Richard Marosi & Nicole Gaouette, "Border Fence Will Skirt Environmental Laws," *Los Angeles Times*, 2 / 4 / 2008, at: https://bit.ly/3SI34jq

(533) US Government Accountability Office, "DHS Has Faced Challenges Deploying Technology and Fencing along the Southwest Border," 4 / 5 / 2010, p. 10, at: https://bit.ly/3CF9XMN

(534) Daniel Wood, "Billions for a US - Mexico Border Fence, but Is It Doing any Good?," *Christian Science Monitor*, 19 / 9 / 2009, at: https://bit.ly/3V5dRWJ

(535) Stuart Anderson, "How Many More Deaths? The Moral Case for a Temporary Worker Program," in: *National Foundation for American Policy Brief* (March 2013), at: https://bit.ly/3MbV5J6

(536) Ibid.

(537) شبَّهت صحيفة **سان دييغو يونيون** (*The San Diego Union*) مخاطر هذه المهمة بـ "حرب العصابات في فيتنام". استُشهد بها في: Nevins, p. 88.

(538) يفترض كلا الطرفين - سواء المؤيد أو المُعارض لوصف المهاجرين المكسيكيين بـ "الأعاجم" - سلفًا أن العُجْمَةَ "شر" والحضارة "خير". إلا أن هذا تحامل وتحيز تاريخي يستحق إعادة النظر؛ فالعُجْمة في الواقع قوة خلاقة إيجابية، تقدِّم من أوجه عدة بديلًا للنبذ الهيكلي في "الإمبراطورية". يُنظر: Nathan Smith, "America, the Roman Empire, and 'Barbarian Invasions,'" *Open Borders*, 26 / 7 / 2012, at: https://bit.ly/3RJb5Dw

(539) على سبيل المثال، حين غُنّيت في التظاهرات المطالِبة بالعدالة للمهاجرين النسخة الإسبانية من النشيد الوطني الأميركي، واسمها Nuestro Himno، ردَّ جورج بوش الابن قائلًا "أرى أن النشيد الوطني ينبغي أن ينشد بالإنكليزية، وأعتقد أنه ينبغي على من أراد أن يكون مواطنًا في هذا البلد أن يتعلم الإنكليزية، وينبغي عليهم أن يتعلموا أن ينشدوا النشيد الوطني بالإنكليزية". وردّ أيضًا مارك كريكوريان، من مركز دراسات الهجرة، قائلًا "تبدو طريقة غريبة من المهاجرين غير الشرعيين أن يطلبوا من الشعب الأميركي مسامحتهم على إساءاتهم؛ إذ يطلبون ملاءمة أحد رموزنا ليكون أنسب لهم". بل إن لامار ألكسندر، عضو مجلس الشيوخ عن ولاية تينيسي، قدَّم قرارًا يسعى، على حد قوله، لـ "تذكير البلاد بسبب غنائنا النشيدَ الوطني باللغة الإنكليزية".
Lloyd Vries, "Bush: Sing National Anthem in English," *CBS News*, 28 / 4 / 2006, at: https://cbsn.ws/3RDBbYF

(540) Samuel Huntington, *Reconsidering Immigration: Is Mexico a Special Case?* (Washington: Center for Immigration Studies, 2000), at: https://bit.ly/3CD1hqq; Samuel Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon & Schuster, 1996).

(541) Patrick Buchanan, *The Death of the West: How Dying Populations and Immigrant Invasions Imperil Our Country and Civilization* (New York: St. Martin's Press, 2002); Patrick Buchanan, *State of Emergency: The Third World Invasion and Conquest of America* (New York: St. Martin's Press, 2006).

(542) "كانت القبائل الجرمانية، بالنسبة إلى الرومان، همجًا أوباشًا؛ وكان الجانب الروماني من النهر في نظر تلك القبائل هو المقصد والغاية. ربما أقرب ما يمكن أن نتوصل إليه في فهم هذا الانقسام هو الحدود الجنوبية من الولايات المتحدة؛ حيث أفضل القوات هناك هي شرطة الهجرة، فيما تسعى الحشود من مكسيكيين وهايتيين وغيرهم من المحرومين للدخول بشكل غير قانوني".
Thomas Cahill, *How the Irish Saved Civilization: The Untold Story of Ireland's Heroic Role from the Fall of Rome to the Rise of Medieval Europe* (New York: Doubleday, 1995), p. 16.

(543) Thomas Nail, "Child Refugees: The New Barbarians," *Pacific Standard: The Science of Society* (19 August 2014).
وأعيد نشرها في:
The Medes (15 January 2015).

(544) Buchanan, *State of Emergency*, p. 2.

(545) Ibid., p. 3.

(546) Neville Morley, *The Roman Empire: Roots of Imperialism* (London: Pluto Press, 2010).

(547) يكتب أميانوس مارسيليانوس أن "مع كونهم حاولوا مرارًا حصرَ أعدادهم، فإنهم تخلوا أخيرًا عن المحاولة باعتبارها متعذرة؛ ومن رغب في التحقق من العدد فربما عليه أيضًا أن يحاول إحصاء أمواجِ البحر الأفريقي".

.Ammianus Marcellinus, *Roman History* (Cambridge: Harvard University Press, 1950), 31.4.6

(548) كان الجنود الأعاجم في الجيش الروماني طُعْمة في الخطوط الأمامية، ومات معظمهم في بدايات المعارك بالآلاف.

Noel Lenski, *Failure of Empire: Valens and the Roman State in the Fourth Century A.D.* (Berkeley: .University of California Press, 2002), p. 324

(549) .Marcellinus, 41.4.5

(550) .Lenski, *Failure of Empire*, p. 326

"يرثي إونابيوس وزوسيموس جنون القادة الرومان الذين تسابقوا للحصول على الجواري وعمال المزارع بثمن بخس": .Marcellinus, 31.4.11

(551) .Marcellinus, 31.4.11

(552) لمطالعة توصيف مفصَّل لهذه العملية، يُنظر: .Lenski, *Failure of Empire*, chap. 7

(553) .Marcellinus, 31.4.6

(554) "George W. Bush on Immigration," speech in Washington, D.C., 26 / 6 / 2000, at: https://bit.ly/3EuC8zD

(555) قانون الحلم (قانون التنمية والإغاثة والتعليم للقصّر الأجانب) (Development, Relief, and Education for Alien Minors (DREAM Act)) هو مقترح تشريعي أميركي قدمه أول مرة في مجلس الشيوخ - في 1 آب / أغسطس 2001، برقم 1291 - كلٌّ من السيناتور ديك دوربين وأورين هاتش. لم يمرَّر التشريع بعد [كان هذا وقت صدور الكتاب بالإنكليزية في عام 2015؛ إلا أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب ألغت مقترح المشروع في عام 2017، وقدّم نواب من الحزبين مشروعًا بديلًا، لكنه أيضًا لم يمرَّر. (المترجم)].

"قانون الحلم هو مشروع قانون من الحزبين، يقدِّم للشباب الذين لا يملكون أوراقًا ثبوتية ممن وصلوا إلى الولايات المتحدة قبل سن السادسة عشرة مسارًا نحو تقنين أوضاعهم، بشرط أن يلتحقوا بالجامعة أو يخدموا في الجيش الأميركي مدة عامين على الأقل، مع الحفاظ على حسن السير والسلوك". يُنظر:

Raul Hinojosa Ojeda & Paule Cruz Takash, "No DREAMers Left Behind," North American Integration and Development Center, accessed on 24 / 4 / 2015, at: https://bit.ly/3e8TCqw

(556) .Anderson," How Many More Deaths?"

(557) "تتعلق الوثائق التي حصلت عليها صحيفة **نيويورك تايمز** و"الاتحاد الأميركي للحريات المدنية" - على مدار الشهور الأخيرة الماضية، وبموجب قانون حرية المعلومات - بمعظم حالات الوفاة الـ 107 في الاحتجاز، التي أحصتها وكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك ((Immigration and Customs Enforcement (ICE)) منذ تشرين الأول / أكتوبر 2003، بعد إنشاء الوكالة في داخل وزارة الأمن الداخلي".

Nina Bernstein, "Officials Hid Truth of Immigrant Deaths in Jail," *New York Times*, 9 / 1 / 2010, at: https://nyti.ms/3CFos3b

(558) يُنظر: .Morley

(559) Richard Taylor, *Film Propaganda: Soviet Russia and Nazi Germany* (London: Croom .Helm, 1979), p. 175

(560) "يأتي اللاتينيون إلى الولايات المتحدة سعيًا وراء الأحلام ذاتها التي ألهمت ملايين آخرين؛ فهم يريدون حياة أفضل لأطفالهم. ولا تتوقف القيم الأسرية عند نهر ريو غراندي. يُغنِي اللاتينيون بلادَنا بإيمانهم بالله والأخلاقيات القوية في العمل والحس المجتمعي والإحساس بالمسؤولية. يمكننا جميعًا أن نتعلم من القوة والتضامن والقيَم لدى اللاتينيين. ليست الهجرة مشكلة لنحلّها؛ وإنما هي علامة على نجاح الأمة. علينا الترحيب بالأميركيين الجدد باعتبارهم جيرانًا، لا أن نخشاهم كغرباء".

."George W. Bush on Immigration"

(561) The Southern Poverty Law Center, "Close to Slavery: Guestworker Programs in the United States," (2007), updated 2013 report, at: https://bit.ly/3RLy6pc

(562) النائب الأميركي تشارلز رانغيل، متحدِّثًا إلى برنامج *Lou Dobbs Tonight* على شبكة CNN، بتاريخ 23 كانون الثاني / يناير 2007.

(563) مقتبس في: Patrick Mooney & Theo J. Majka (eds.), *Farmers' and Farm Workers' Movements: Social Protest in American Agriculture* (New York: Twayne Publishers, 1995), p. 52.

(564) Fred Krissman, "Immigrant Labor Recruitment: U.S. Agribusiness and Undocumented Migration from Mexico," in: Nancy Foner, Rubén G. Rumbaut & Steven J. Gold (eds.),

Immigration Research for a New Century: Multidisciplinary Perspectives (New York: Russell Sage Foundation, 2000), pp. 277 - 300.

(565) يُنظر: David Barboza, "Tyson Foods Indicted in Plan to Smuggle Illegal Workers," *New York Times*, 20 / 12 / 2001, at: https://nyti.ms/3EpcbBe; International Labor Recruitment Working Group, "The American Dream Up for Sale: A Blueprint for Ending International Labor Recruitment Abuse" (February 2013), at: https://bit.ly/3T310ST

"لدى أرباب العمل القدرة على استغلال قوة عاملة هي بشكل أساسي كالأسرى لديهم، ويُردَع العمال عن التأكيد على حقوقهم بموجب القانون الأميركي؛ إذ يقوم أصحاب العمل بإدارج العمال الذين يشتكون بانتظام في القائمة السوداء، أو بتهديدهم أو ترهيبهم جسديًّا. إضافةً إلى هذا، يواجه كثير من العمال الموظفين دوليًّا الحواجز اللغوية والعنصرية ورهاب الأجانب والتحيزات الجنسية وضغوط الفقر، سواء في الولايات المتحدة أو في أوطانهم"، ص 7من التقرير المذكور.

(566) Keith Cunningham - Parmeter, "Alien Language: Immigration Metaphors and the Jurisprudence of Otherness," *Fordham Law Review*, vol. 79, no. 4 (2011), pp. 1545 - 1598.

(567) "هذا تطوُّر محزن للغة الإنكليزية. استُخدم اسم "غير شرعي" (illegal)، في منتصف القرن العشرين، للإشارة إلى المهاجرين اليهود في أماكن مختلفة. بحلول أواخر عقد الستينيات من القرن العشرين، كان يستخدَم مع علامات اقتباس، أو كإشارة مكررة بعد ما يكون قد سَبَق بالفعل مناقشة المهاجرين غير الشرعيين. الآن يستخدَم هذا الاسم من دون أي لفت انتباه على الإطلاق. لقد صار "غير شرعي" اسمًا الآن في اللغة الإنكليزية".

Catherine Dauvergne, *Making People Illegal: What Globalization Means for Migration and Law* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008), p. 10.

(568) تمثّل قوانين التشرد حالة تاريخية مثيرة للاهتمام، تلغي الحدود بين "الوجود" (being) و"العمل" (action). يُنظر الفصل السادس عشر من هذا الكتاب، ويُنظر أيضًا: Peter Linebaugh, *Stop, Thief! The Commons, Enclosures, and Resistance* (Oakland: PM Press, 2014).

الفصل الخامس عشر: القوة التوترية وغير الشرعيين

تقوم القوة الاجتماعية التوترية بعملية توسُّع في الحركة الاجتماعية، من خلال زيادة روابط الاحتجاز بين العناصر الجديدة، وتقوم بعملية النبذ من خلال كسر الروابط مع العناصر القديمة. نشأت القوة التوترية كشكل سائد للقوة الحركية الاجتماعية بمحاذاة الدوران المرتبط للسيطرة الإقطاعية وطبقاتها التي لا تحصى من الإقطاع الثانوي (sub - infeudation). بدلًا من تشكيل إمبراطورية أو دولة واحدة كبيرة، لم يكن الإقطاع "أبدًا مركّزًا في مركز وحيد"، كما يقول بيري أندرسون. "تفككت وظائف الدولة في توزيع رأسي إلى الأسفل، في كل مستوى كانت فيه العلاقات السياسية والاقتصادية، من الناحية الأخرى، تتكامل". من ثم أنتج هذا الشكل الجديد من الدوران الاجتماعي قوة حركية سائدة جديدة، "توتر ديناميكي ... في داخل الدولة النابذة" [(569)]. ويحافَظ على هذا التوتر الديناميكي عبر نظام واسع من العقود والقوانين العُرفية.

ينشأ النبذ التوتري للمتشردين نتيجةَ تفكيك الروابط القانونية؛ أي الإعفاء من العقود الاجتماعية. و"المتشرد" هو التسمية التي تطلَق على المهاجر الذي جرى **تجريم** وضعيته تحديدًا في سياق نظام متوسع من القانون المحلي وقوانين الدولة والقانون الوطني والدولي. يمكن النظر إلى العودة الاستراتيجية لهذه القوة الاجتماعية التاريخية في سياق الهجرة المعاصرة بين المكسيك والولايات المتحدة من الوجوه التالية.

التوسع الداخلي من خلال النبذ

تنشأ القوة التوترية المعاصرة من صعود القوى القانونية المتعددة: القانون الدولي، والقانون المتجاوِز للقوميات، والقانون الإنساني، وقانون الشركات؛ وهو الصعود الذي يفرض حينها قيودًا جديدًا تمامًا على السلطة التنفيذية للحكومات ذات السيادة. وإلى اليوم، ما زالت القوى التوترية المعاصرة - التي تعيق الحركات الاجتماعية، وإن لم تعُد تلك القوى إقطاعية - تتخذ شكلَ شبكة واسعة من العقود القانونية المُلزِمة على جميع المستويات المجتمعية: بين الأفراد، وفي سياق القوانين المحلية، وبين الأمم والشعوب، وغير هذا من المنظمات الدولية غير الحكومية.

الإصلاح في الأرياف

في حالة الهجرة المكسيكية، تخلخلت الآن العديد من القوى القانونية التي وظّفت توتراتها لمنح الناس حقَّ امتلاك الأراضي، وحلَّت محلها روابط أتاحت نبذ الناس وطردهم وأتاحت تراكم الأراضي الجابذ من جانب شركات خاصة. وعلى وجه التحديد، قلص القانون المكسيكي بصورة متزايدة التدخل النابذ من الدولة، وزاد في القوة التوترية للعقود الخاصة والعقود الدولية، على مدار الأعوام العشرين الماضية. وقع أول التحولات التوترية في مرحلة ما بعد الثورة بعد انتخاب كارلوس ساليناس رئيسًا في عام 1989.

بدايةً، كان الدستور المكسيكي في السابق يحمي حق التوارث لمن يعيشون في الأراضي المشترَكة (إيجيدو)، للاحتفاظ بأراضيهم إلى أجل غير مسمى، وحظَر تأجير أو بيع هذه الأرض. في عام 1992 ألغى ساليناس هذا الحق التوتري، بإصداره القانون الزراعي، الذي أتاح بيع الأراضي المَشاع والأراضي العمومية - التي تديرها الدولة وسكانها - إلى مستثمرين أجانب ومتعهدي تطوير الأراضي؛ فبيعت [(570)].

ثانيًا، كان القانون المكسيكي في السابق يحمي حق الناس في الحصول على دعم لتكاليف الموارد المائية؛ وقد أتاح هذا للمزارعين إعالة أنفسهم والتقوُّت، بل حتى المنافسة في الأسواق. في عام 1992 ألغي هذا القانون، وحلَّ محله قانون المياه لعام 1992 الذي قدَّم دعمًا للمزارع الكبيرة [(571)]. وإلى جانب هذا القانون، كانت هناك أنواع أخرى من الدعم الحكومي للزراعة التصديرية الواسعة النطاق، مع انخفاض الدعم لصغار المزارعين.

ثالثًا، ألغى ساليناس وخلفاؤه جميعَ الضرائب التي كانت مفروضة على أعمال التعدين. ومن ثم فقد قُضي على القوة التوترية التي كانت تحمي الأراضي العمومية وشاغليها، وحلَّ محلها قانون جديد قلَّص كثيرًا القدرة النابذة في الدولة (على جمع الضرائب وتقييد الاستثمارات الأجنبية ... إلخ) وزاد من الحقوق التعاقدية للمستثمرين الأجانب ومستثمري القطاع الخاص.

نافتا

ثاني التحولات التوترية الرئيسية التي تُعيق الحركة الاجتماعية هو اتفاقية التجارة الحرة في أميركا الشمالية (نافتا). تبنّت المكسيك مجموعة من القوانين وحِزمة من الروابط القانونية المُلزِمة بين الجهات الفاعلة الدولية، أدت إلى تقليص قدرة الدولة على تنظيم الحركة وسهّلت التجارة على الشركات الخاصة لجني الأرباح من التجارة الدولية. وعلى وجه الخصوص أدى تنفيذ الاتفاقية في مطلع كانون الثاني / يناير 1994 إلى إلغاء فوري للتعرفات الجمركية على أكثر من نصف صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة. ثم في خلال عشر سنوات من تطبيق الاتفاقية كانت جميع التعرفات الجمركية بين المكسيك والولايات المتحدة قد ألغِيت، باستثناء عدد قليل من التعرفات الجمركية الأميركية. في الواقع قلصت الاتفاقية العوائد الضريبية للدولة

المكسيكية، ومن ثم قلصت من قدرتها على تقديم الدعم الاجتماعي والمدني لسكانها. في الوقت نفسه أتاحت للشركات الكبيرة والقوية التفوق في منافسة الشركات المكسيكية في عُقر دارها وفي الأسواق العالمية أيضًا. نتيجةً لهذا استطاعت الولايات المتحدة أن تغمر الأسواق المكسيكية بكميات كبيرة من الذرة المدعومة للغاية وغيرها من المنتجات الزراعية، فتفوقت في منافسة المزارعين المكسيكيين ودفعتهم إلى حافة الفقر والديون وتأجير وبيع ما لديهم من الأراضي المشترَكة، ثم أخيرًا إلى الهجرة [(572)]. وقد ألغت الاتفاقية التعرفات الجمركية التوترية التي ربطت حركة الشعب المكسيكي بالأراضي (من خلال الخدمات الاجتماعية) ودفعت الناس إلى الهجرة. ووفقًا للبنك الدولي، قفزت نسبة الفقر في المكسيك من 35 في المئة (في أعوام 1992 - 1994) إلى 55 في المئة (في أعوام 1996 - 1998) بعد دخول نافتا حيز التنفيذ، وذلك نتيجة "الأزمة الاقتصادية لعام 1995، والأداء الزراعي البطيء، وركود الأجور في الأرياف، وسقوط الأسعار الحقيقية للمنتجات الزراعية" [(573)]. ونتيجة للفقر زادت الهجرة والنزوح السنوي بمقدار ثلاثة أمثال.

أتاح الرابط التوتري الجديد المتمثل في نافتا "للشركات مقاضاة الحكومات طلبًا لتعويضات نقدية في حال قامت دولة ما بتطبيق تشريعات "تصادِر" الأرباح المستقبلية للشركة" [(574)]. فعلى سبيل المثال حين صدر الأمر بإغلاق شركة ميتالكلاد الأميركية لإدارة النفايات "من طرف مسؤولين محليين، على أساس أنها ليست سليمة من الناحية البيئية" [(575)]، قامت الشركة برفع دعوى قضائية، تحت الفصل الحادي عشر من الاتفاقية، زاعمة أن الإجراءات الحكومية كانت "بمنزلة مصادرة" وتمييز ضدها بصفتها شركة أجنبية. في نهاية المطاف، اضطرت الحكومة المكسيكية، بموجب القانون الدولي، إلى دفع حوالى 15 مليون دولار تعويضًا عن الأضرار. في هذه الحالة وغيرها، تقوِّض التعاقدات القانونية الدولية، مثل نافتا، الحقوق المحلية والسيادة الوطنية وقدرةَ الحكومة على حماية الأوضاع الصحية والبيئية، الأمر الذي **ينتج منه حالات نبذ وطرد المهاجرين** [(576)].

مناطق التجارة الحرة ومصانع ماكويلادورا

ثالث التحولات التوترية الرئيسية في الحركة الاجتماعية المكسيكية هو خلق مناطق للتجارة الحرة، وهي مناطق من التأقلم الحركي الاجتماعي المكثف؛ حيث يتزايد تفكك التوترات القديمة التي أبقت الناس والأراضي تحت سيطرة الدولة النابذة، لتحلَّ محلها عقود قانونية خاصة جديدة. تستند هذه العقود إلى رسوم مخفّضة أو معدومة، وإلى الدعم الحكومي، والإعفاءات الضريبية وإلغاء رسوم التصدير، وتداوُل العملات الأجنبية من دون قيود. تتفاوض الحكومة المكسيكية على هذه الأطر القانونية الخاصة، في مناطق معيّنة من

المكسيك، وذلك من أجل تقديم حوافز للشركات الخاصة لجني الأرباح في ظل إمكان ضعيف أو معدوم للتدخل من جانب المكسيك.

عمليات التصنيع في مناطق التجارة الحرة المكسيكية تلك، والمسماة "maquiladoras"، هي مصانع تستورد المواد والمعدات من دون تعرفات جمركية، من أجل القيام بتجميعها أو معالجتها أو تصنيعها بُغيةَ التصدير. وكما كتب ديفيد بيكون،

في محاولة يائسة لخلق وظائف وتحقيق أرباح من أجل سداد الديون، شجعت الحكومة على نمو وتزايد مصانع ماكويلادورا، وهي المصانع المملوكة للأجانب على الحدود الشمالية. بحلول عام 2005، كان هناك أكثر من 3 آلاف مصنع على الحدود توظف أكثر من مليونَي عامل يقومون بتصنيع منتجات تصل إلى المتسوقين من لوس أنجلوس إلى نيويورك. في عام 1992 كانت تلك المصانع تنتج بالفعل أكثر من نصف صادرات المكسيك، وصارت في عهد نافتا هي القطاع الرئيسي في الاقتصاد الذي يحقق نموًّا في العمالة والتوظيف [(577)].

يجري تفكيك أيّ توترات حركية قد تقيِّد الحراك أو العمالة أو استخدام الأراضي في هذه المناطق أو قد تثبط الاستثمار، ويُستبدَل بها أطر قانونية مصمَّمة خصيصًا لتعريف مصانع ماكويلادورا بأنها مصانع "في حالة ترابط والتزام"؛ أي "مُلزَمة" حركيًّا، بموجب القانون، "بتوأمها" الأميركي.

عند تضاؤل سلطة الدولة النابذة، نتيجةَ خفض أو إلغاء الضرائب، يتضاءَل أيضًا تنفيذ تلك المناطق وتنظيمها، الأمر الذي يؤدي إلى حماية حكومية غير منفَّذة للعمال والبيئة. بهذه الطريقة تُشل قدرة العمال على الحركة بموجب عقود العمل الخاصة الجديدة هذه، أو يُدفعون إلى الهجرة إلى أماكن أخرى في ظل ظروف يتزايد فيها تجريمهم. على سبيل المثال، تمثِّل النساء غالبية العمالة في مصانع ماكويلادورا (60 إلى 80 في المئة)، وعادةً ما يوظفن بصورة غير قانونية (بمستندات مزورة) حين تكون أعمارهن بين الثانية عشرة والرابعة عشرة. وفي انتهاك لقانون العمل الفدرالي المكسيكي، يتم عمل اختبار الحمل لهن بانتظام، لاستبعاد النساء اللواتي سيحتجن إلى مخصصات الأمومة [(578)]. إن حق تكوين اتحادات عمالية وحق التفاوض الجماعي هي حقوق فدرالية في المكسيك، غير أنها عمليًا لا تنفَّذ في مصانع ماكويلادورا. على سبيل المثال، في عام 2002 أدان عمالُ المأكولات البحرية في سانتا روزاليا (Santa Rosalía) شركتي ماكويلا هانجين (Maquila Hanjin) وبرومار (Brumar)، بسبب العديد من الانتهاكات لقانون العمل وقانون عمالة الأطفال وحقوق الإنسان الأساسية، ولكن نتيجةَ هذا فُصل 96 منهم لاحقًا لمحاولتهم تشكيل اتحاد عمالي [(579)]. يحصل العمال على 3.4 دولار في الساعة، وهو ما يغطي بالكاد تكاليف الطعام في المنطقة. يفتقر بعض مصانع ماكويلادورا إلى مرافق مناسبة لإدارة النفايات وإلى القدرة على تنظيف المواقع التي يتم التخلص من النفايات فيها، الأمر الذي يؤدي إلى التخلص من النفايات الخطِرة بشكل غير قانوني. ومن دون تحصيل ضرائب في هذه المناطق، لا تستطيع

الحكومة المكسيكية عادةً تحمُّل إدارة هذا الإغراق. وقد أدى إلى تلويث الأنهار ومياه الشرب. إضافةً إلى هذا، قضَت مصانع ماكويلادورا على جميع الجداول والأنهار في المنطقة الحدودية، لأن الحكومة عاجزة عن تحمُّل نفقات بنية تحتية تقدِّم معالجة مناسبة لمياه المجاري [(580)]. وكل هذا يؤدي إلى المزيد من حالات الهجرة إلى الشمال.

تمامًا مثلما أدت إجراءات الإبدال في العصور الوسطى إلى القطيعة مع القوانين السابقة التي كانت تربط الأقنان بالأرض، وذلك من أجل إعادة ربط حركتهم كمزارعين مستأجِرين ومتشردين مجرَّمين، فهكذا أيضًا أدت الحركيات الاجتماعية لمناطق التجارة الحرة إلى قطع الروابط القانونية القديمة مع الدولة، وأدخلت مكانها أخرى خاصة جديدة من أجل تنظيم الحركة الاجتماعية للعمال المهاجرين في ظل ظروف أقسى وأكثر تجريمًا لهم.

الضواحي

يسبِّب تمديد العقود القانونية الخاصة، من قبيل مناطق التجارة الحرة، نبذًا للناس من نطاق الحماية القانونية المحلية والفدرالية، وينتج منه تجريم مباشر، باعتبارهم متشردين. ونظرًا إلى أن الشركات في مناطق التجارة الحرة هذه ليست مُلزَمة دفعَ الضرائب المحلية، لم يعُد لدى المدن موارد كافية لتمويل البنية التحتية السكنية الأساسية أو الخدمات الاجتماعية المقدمة للعمال. ولهذا نشأت مناطق سكنية مؤقتة كالضواحي [(581)] (كولونياس (*colonias*))، أو الأحياء الشعبية "العشوائية الإجرامية" في المناطق المحيطة بالمصانع. اضطر مئات الآلاف من العمال في مصانع ماكويلادورا إلى بناء أكواخ من الصفيح على أراضٍ لا يَعبأ بها أحد. أكثر من نصف جميع المساكن الجديدة في مدينة تيخوانا (Tijuana)، أحد أكبر المواقع التي تحتوي مصانعَ ماكويلادورا، هي مساكن في ذلك النوع من الضواحي. وعلى غرار المكسيك العاصمة، يعيش أكثر من 60 في المئة من سكان المدينة في مستوطنات غير نظامية. فنظرًا إلى عدم تحصيل ضرائب لدفع تكاليف البنية التحتية، فإن تلك الضواحي أيضًا تفتقر إلى القدر الكافي من فرص الحصول على مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي. وتلك الضواحي شديدة الازدحام وسيئة البناء وتقع قرب مقالب القمامة ومناطق التلوث الصناعي، وليس لدى قاطنيها أيّ إمكان مضمون لامتلاك الأراضي [(582)].

تلك الضواحي هي أيضًا موطن عدد كبير من مهاجري الأرياف الفقراء من جميع أنحاء المكسيك، الآملين في العثور على عمل في تيخوانا أو جنوب كاليفورنيا، مع افتقارهم إلى المال الكافي لتوفير سكن ملائم. قد يحاول كثيرون العبور بصورة غير قانونية إلى الولايات المتحدة، ومن يفشل في ذلك أو يُرحَّل سينتهي به المطاف على الأرجح أن يصبح بلا مأوىً في تيخوانا. وحين

يستدعي الأمر إجراء سياسيًّا، تقوم الدولة المكسيكية استراتيجيًّا بتنفيذ قوانين "تطهير" ضد التشرد. حينها يتعرض المهاجرون المتشردون لجميع أساليب التجريم من جهات التنفيذ المحلية والفدرالية؛ إذ يلقى القبض عليهم ويُنبَذوا ويُطردوا من المدينة "بتهَم التشرد والتسول والتعدي" [(583)]؛ وتُدهم الضواحي بانتظام من الشرطة المحلية لإثبات قيامهم بـ "القضاء على الجريمة" [(584)]؛ بل إن تلك الضواحي التي يبنيها مطورو عقارات (من دون بنية تحتية ملائمة) لا تقدِّم ضمانًا بالحماية القانونية للمقيمين فيها. فإذا أخفق مشترٍ في سداد مدفوعاته، تستعاد ملكية الوحدة، خلال 45 يومًا في العادة، من دون المرور بعملية حبس الرهن المعتادة [(585)]. ولذا فحتى حين يسدد المهاجرون الإيجار، يظلون محرومين من حقوقهم القانونية؛ ويلقى بهم من جديد في غياهب التشرد. تحدث عملية التطهير الاجتماعي (social cleaning) نفسها وبالإسبانية "*limpieza social*" في مدن خواريز وغوادالاخارا وبلدات أخرى ذات أعداد كبيرة من المهاجرين المرحَّلين وممن لا مأوى لهم [(586)].

التوسع الخارجي من خلال النبذ

يتعرض أولئك المهاجرون المتشردون الذين كانوا قد نُبذوا وطُردوا قانونيًّا من المكسيك نتيجة تفكيك التوترات القانونية القديمة التي أبقتهم في أماكنهم، للنبذ والطرد من جديد عند دخولهم الولايات المتحدة. توسِّع أيضًا شبكة التوترات القانونية في الولايات المتحدة جهازَها القانوني، وذلك من خلال نبذ وطرد المهاجرين المتشردين. في الواقع، فإن كثيرًا من قوانين الهجرة المعاصرة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مستوحىً مباشرة من أولى تشريعات مكافحة التشرد بدءًا من القرن الثالث عشر إلى القرن التاسع عشر.

تاريخ قوانين التشرد في الولايات المتحدة

إن قوانين التشرد فريدة من الناحية القانونية. فبينما تعرَّف معظم الجرائم بالأفعال التي تقع الجريمة بها، تعرَّف قوانين التشرد بأحوال الوجود. هذه اللغة متداولة بالفعل في الوثائق القانونية الإنكليزية من القرن الخامس عشر التي تذكر مباشرة **أنماطًا جنائية من البشر**، مثل "المتشردين"، و"المتسولين"، و"من لا مأوى لهم" و"المشعوذين"، و"الشداة". بالمثل، كانت القوانين في فرنسا تحدد المتشردين وتطلق عليهم ذلك الاسم، ولكنهم - في الواقع - ينتجون من عملية القبض عليهم، لا نتيجة الأعمال "الجنائية". وكما كتب تيم كريسويل عن شخصية المتسكع، فإن "التهديد الذي يمثله المتشردون والمتسكعون تهديد افتراضي، لأنهم لم يرتكبوا أدنى جريمة تتجاوز ما يجعلهم متشردين أو متسكعين". من ثم فإن تجريم المتشردين أمر استباقي؛ ويواصل كريسويل القول "إن 'جريمة' التشرد ليست بالأساس صفة خاصة بفعلٍ يرتكبه المتشرد، وإنما هي من عواقب تطبيق القواعد والعقوبات على الجناة. فقد

خلق القانون والتعريفات القانونية النوع القانوني من المتشردين" [(587)]. تستند قوانين التشرد إلى الظروف الشخصية وأحوال الوجود والوضعية الاجتماعية والاقتصادية. فالمتشرد الجنائي هو من "يبدو" وكأنه قد يرتكب جريمة. ولذا فإن قوانين مكافحة التشرد هي من أكثر الأدوات مرونةً لتجريم جميع أنواع المهاجرين غير المرغوبين اجتماعيًّا.

في الواقع مثّل بعض أول قوانين الهجرة في المملكة المتحدة بشكل صريح قوانينَ في مكافحة التشرد. على سبيل المثال، منع قانون التشرد (Vagrancy Act) في عام 1824 وصول أيّ أجنبي "اعتُبر مارقًا ومتشردًا بالمعنى الوارد في هذا 'القانون'". تقول آنا أليفيرتي أنه "نظرًا إلى أوجه التشابه بين قوانين الفقراء وأولى القواعد المنظِّمة للهجرة، فليس من قبيل المصادفة أن أول تشريع شامل بشأن الهجرة، في عام 1905، كان يعاقب على الوصول غير المصرَّح به للمهاجرين، وذلك بعقوبات تُفرض على "المارقين والمتشردين"، وكان التشرد أحد أسباب نبذ وطرْد الأجانب من الجزر البريطانية" [(588)].

على خطى إنكلترا، أشارت اللجنة البرلمانية بالكونغرس الأميركي في تموز / يوليو 1838 إلى أن معدلات الهجرة تمثّل تهديدًا على "سلام وطمأنينة مواطنينا"، وصنّفت المهاجرين كـ "مُعدِمين ومتشردين وآثمين ... أرسِلوا إلى هنا من حكومات أجنبية للتخلص من عبء نفقاتهم" [(589)]. ووفقًا لهذا، استبعَدَ قانون الهجرة لعام 1917 (Immigration Act) "المتشردين" بشكل صريح [(590)].

استُخدمت قوانين التشرد أيضًا من أجل التجريم العنصري "للأجانب" في الداخل، ومن أجل إنفاذ "قانون كاليفورنيا للسرسجية [الأميركيين الإسبان]" لعام 1855 (California Greaser Act) الذي ميَّز بشكل مباشر ضد المكسيكيين. عرَّف القانون المتشردين بأنهم "جميع الأشخاص المعروفين عمومًا باسم السرسجية (Greasers)، أو أبناء الدم الإسباني والهندي ... ومن يحملون السلاح وليسوا أشخاصًا مسالمين وودعاء" [(591)]. استُخدمت قوانين التشرد أيضًا في [الولايات الأميركية] الجنوبية في فترة ما بعد الحرب الأهلية لمطالبة السود بالحصول على تراخيص، و"شهادات حسن سلوك" من البيض قبل القيام بأيّ أعمال تجارية؛ [واستُخدمت تلك القوانين أيضًا] لانتزاع الأطفال من الآباء السود "غير الأكفاء" وإعطائهم لسادة بيض؛ [واستُخدمت أيضًا] لحظر هجرة السود حتى عام [(592)]1865.

نظرًا إلى الطبيعة "الغامضة" قصدًا (واشتقاقًا) لقوانين التشرد الأميركية، حكمت المحكمة العليا الأميركية في نهاية المطاف، في شباط / فبراير 1972، بعدم دستورية قانون صادر في ولاية فلوريدا، بناءً على أن مصطلحاته لم تكن من الوضوح بما يكفي لإطلاع الخاضعين له على التصرفات التي قد تجعلهم عُرضةً لعقوبات ذلك القانون. منذ عام 1972، اختفت تدريجيًّا من الكتب تلك القوانين التي تحمل عنوان "التشرد"، وحل محلها مجموعة من

القوانين المناهضة للهجرة الموجَّهة ضد "التسكع" و"الأنشطة الغوغائية" و"عرقلة الشوارع وأرصفة المشاة" و"التخييم" و"الجلوس / الاستلقاء في الأماكن العامة" و"الشحادة" و"التسول" [(593)]. ومع أن هذه القوانين موجَّهة بشكل أوضح إلى تجريم التصرفات والأفعال، فلا تزال تنفَّذ بمرونة وبشكل محدد على التصرفات النموذجية للمتشردين.

قوانين التشرد اليوم

لا يزال قانون الهجرة الأميركي المعاصر متأثرًا بعملية التجريم التاريخية للمتشردين المهاجرين. على سبيل المثال، فإن القانون رقم 1070 الصادر عن مجلس الشيوخ بولاية أريزونا (قانون دعم عملية إنفاذ القوانين والأحياء الآمنة (Support Our Law Enforcement and Safe Neighborhoods Act)) يشترط على جميع الأجانب الذين تزيد أعمارهم عن 14 عامًا ويقيمون في الولايات المتحدة مدة أطول من 30 يومًا التسجيلَ لدى الحكومة وأن تبقى وثائق التسجيل معهم طوال الوقت؛ ويُعَدّ انتهاكُ هذا القانون جنحة فدرالية. سابقًا في الولايات المتحدة، لم يكن العجز عن تقديم وثائق الهجرة أو امتلاك تأشيرة منتهية مخالفة جنائية وإنما اعتُبر خرقًا مدنيًّا، تمامًا كمحاضر ضبط السير. أمّا اليوم، فقد حاول القانون رقم 1070 - وقوانينُ أميركية عديدة حاولت تقليده (في ولايات يوتا وإنديانا وجورجيا وألاباما وكارولاينا الجنوبية) - جعْل وضعية المرء [القانونية]، وليس أيّ فعل معيّن له، مخالفةً جنائية. إضافةً إلى هذا، اشترط القانون رقم 1070 على ضباط إنفاذ القانون في الولاية القيام بتحديد وضعية الهجرة لأيّ فرد خلال "عملية توقيف أو احتجاز أو اعتقال قانونية" أو خلال "عملية احتكاك قانونية"، **لا تتصل بأيّ نشاط**؛ وذلك حين يكون هناك اشتباه معقول أن هذا الفردَ مهاجر غير شرعي [(594)]. ولكن من دون الإشارة إلى أيّ نشاط معيَّن، كيف يُتصور أن يشتبه الضابط في أن تأشيرة شخصٍ ما قد انتهت؟ من هذا الوجه يُعَدّ القانون رقم 1070 وأمثاله من القوانين جزءًا من تاريخ القوانين "الغامضة" في مكافحة التشرد التي توظِّف تقنيات التنميط لتجريم فئة سكانية مستهدَفة من المهاجرين.

يظهر الإرث التاريخي لقوانين الهجرة ومكافحة التشرد أيضًا بوضوح في بعض الخطابات الشعبية والسياسية بشأن المهاجرين في الولايات المتحدة. على سبيل المثال، وضَّح تلك الصلة تمامًا النائب الأميركي عن ولاية كارولاينا الجنوبية، المؤيِّد للقانون رقم 1070، جيف دونكان، إذ قال:

يشبه الأمر امتلاك منزل ... وانتزاع أبوابه من مفاصلها، ثم السماح بدخول جميع أنواع المتشردين أو الحيوانات أو حتى مجرد شخص جائع أو شخص يريد العمل في غسل الصحون لديك. ولا يمكنك القول "لا، لا يمكنك الدخول". ولا يمكنك أيضًا القول "لا، لا يمكنك المكوث طوال الليل" أو "لا، لا يمكنك الحصول على هذا واستخدام عطوري" [(595)].

مع أن النقاد يسارعون - وهم على حق - في الإشارة إلى ما يحويه هذا التعليق من تشبيه مُهين للمهاجرين بالحيوانات، فإنهم لا يسرعون إلى

الإشارة إلى التجريم المتأصل للمهاجرين الذي يتضمنه مصطلح "متشرد". فليس التشرد مجرد مصطلح مهين مثل "حيوان"؛ وإنما هو مصطلح ذو تاريخ قانوني محدد جدًّا، وأحيانًا عنصري، لعملية التجريم (غير الدستورية) للمهاجرين التي يتم الآن إحياؤها في السياسات الأميركية [(596)]. فمهاجرو اليوم هم الوريث المُجرَّم لمتشردي العصور الوسطى.

تجريم العمل

لا يقتصر الأمر على أن وضعية الهجرة تصبح بصورة متزايدة مخالفةً جنائية في الولايات المتحدة، ولكن الشيء نفسه صار إليه النشاط الأساسي (والضروري عمومًا) المتمثل في العمل. وإن تجريمَ العمل في الولايات المتحدة يأخذ التشريعات المناهضة للتشرد إلى مستوى جديد. فاليوم لا تعتبَر العمالة القسرية شيئًا قانونيًّا، ولم تَعُدْ هناك دُور تشغيل؛ إلا أن ظروف العمل التي ينخرط فيها العمال الذين لا يملكون أوراقًا ثبوتية والعمالة الوافدة هي النظير المعاصر [للعمالة القسرية ودُور التشغيل]. لم يكن هدف التشريعات الإنكليزية المناهضة للتشرد هو مجرد جعْل المتشردين يعملون (حتى إذا لم يكن هناك عمل)؛ وإنما كان هدفها دفعَهم إلى العمل غير المرغوب فيه، بأجور منخفضة. لا يزال الهدف اليوم نفسَه، وإن لم تعُدْ عقوبته الصريحة هي الجَلد والوسْم كيًّا. لم يكن التأثير الحقيقي لتجريم حق المهاجر في العمل هو "الترحيل الذاتي" (self - deportation) (كما يرغب جهاز إنفاذ القانون في الولايات المتحدة)، وإنما هو عمل المهاجرين بصورة غير قانونية مقابل أجور أدنى، وفي ظل ظروف أخطر، من دون مزايا أو عملية تفاوض جماعي - في ظروف هي أقرب إلى تلك التي كانت في دُور التشغيل الإنكليزية منها إلى ظروف معظم الوظائف المهنية بالولايات المتحدة. ولهذا يؤدي خلق روابط توترية قمعية وهشة، كبرامج العمالة الوافدة، إلى كسر تلك الروابط وتجريد العمال الذين لا يملكون أوراقًا ثبوتية من الحماية القانونية تمامًا.

يمثّل تجريم عمل المهاجرين الذين لا يملكون أوراقًا ثبوتية في الولايات المتحدة أمرًا حديث النشأة. فقبل تمرير قانون إصلاح ومراقبة الهجرة (Immigration Reform and Control Act) في عام 1986، كان بالإمكان احتجاز العمال لبقائهم في الولايات المتحدة من دون تأشيرة، ولكن لم يكن توظيف عمال غير موثَّقين يُعَدّ جريمة، ولا كان عملهم نفسه يُعتبر جريمة [(597)]. مع ذلك، أطلقت الولايات المتحدة خلال الأعوام العشرة الأخيرة سلسلة هائلة من "عمليات" إنفاذ قوانين الهجرة، مدعومةً بتشريع جديد لا يجرِّم العمالة غير الموثَّقة فحسب، وإنما يستهدف أيضًا، وبشكل استراتيجي، "سرقة الهوية" التي يقوم بها العمال المهاجرون من خلال تزويد أرباب العمل بأرقام ضمان اجتماعي مزيفة. في عهد إدارة بوش، شهدت حالات إنفاذ القانون في مواقع العمل قفزة لترتفع من 850 في عام 2004 إلى 4940 في عام 2008. وفي

ظل القانون رقم 2988 الصادر عن مجلس الشيوخ بولاية مسيسيبي، يواجه الآن العمال في الولاية اتهامات جنائية، عقوبتها السجن مدة تتراوح بين عام وخمسة أعوام وغرامات تصل إلى 10 آلاف دولار [(598)].

تفيد الرؤية الحركية الاجتماعية هنا أن تجريم عمل هؤلاء المهاجرين هو في الحقيقة طريقة لضبط الحركة الاجتماعية والسيطرة عليها. فالتجريم يضطر المهاجرين إلى الدخول في علاقات عمل ضيقة وجائرة للغاية. وتُستخدَم الوضعية الجنائية للمهاجرين وسيلةَ ضغطٍ للسيطرة على حراكهم ضمن حدود العمل المنخفض الأجر والشديد الاستغلالية. وكما كتب ديفيد بيكون،

القطاعات التي تُستهدَف تحديدًا بعمليات إنفاذ القانون هي قطاعات شديدة الاعتماد على العمالة المهاجرة حتى إنها قد تنهار من دون تلك العمالة. وبدلًا من هذا، تُلقي جهات إنفاذ قوانين وسياسات الهجرة بالمهاجرين العاملين في تلك القطاعات إلى وضعية "غير قانونية"، الأمر الذي يقوِّض أجورهم. من ثم تصبح جهات إنفاذ القوانين وسيلة لإدارة تدفقات المهاجرين وإتاحة عملهم وجهدهم لأرباب العمل بالسعر الذي يرغبون في دفعه [(599)].

من الطرق الأخرى في تجريم العمل والسيطرة على تدفقات المهاجرين القيام بهذا من خلال الروابط التوترية الشديدة التقييد، المتمثلة في نوع واحد من العمل؛ وهو برامج العمالة الوافدة. إذ إن الولايات المتحدة، بدءًا من برنامج براسيرو (1942 - 1964) إلى برنامج إدارة بوش لتأشيرة H - 2A، لديها تاريخ طويل من استخدام العمالة المكسيكية الوافدة [(600)]. من اللافت للانتباه أن في الحالتين كلتيهما كانت النتيجة في الواقع زيادةً في الحركة المجرَّمة؛ أي في الهجرة والعمل لمن لا يملكون أوراقًا ثبوتية [(601)]. يرجع هذا إلى أن برامج العمالة الوافدة تقصُر حركيات المهاجرين على التوظيف في شركة واحدة فقط، ولمدة زمنية وجيزة (عام أو عامين)، وبعدها تتحتم على المهاجرين العودة إلى بلادهم. ولذا ليس لدى العمال أيّ وسيلة ضغط للتفاوض في شأن الأجور أو ظروف العمل، ويمكن ترحيلهم وفق أهواء أرباب العمل. لا تَنتج من تأشيرات العمالة الوافدة إقامة دائمة، وهي أيضًا تأشيرات محدودة بعدد معيّن من الناس سنويًّا. أدت هذه القيود إلى زيادة عدد المهاجرين الذين يتجاوزون مدة الإقامة المنصوص عليها في تأشيراتهم، فيكسرون تلك الروابط الحركية التقييدية أو يجدون في أماكن أخرى عملًا لا يحتاج إلى وثائق. إضافةً إلى هذا، فإن تقريرًا صدر في عام 2007 عن "مركز قانون الحاجة الجنوبي" يوثِّق انتهاكات واسعة ضد العمال بموجب برنامج التأشيرات هذا. يقول التقرير إن، بصرف النظر عن القانون، لا أحدَ يحصل على مقابل العمل لوقت إضافي. وتفرض الشركات رسومًا على الأدوات والطعام والإسكان، وتتعرض العمالة الوافدة للخداع بانتظام [(602)].

الاحتجاز والنبذ

لا يقتصر الأمر على أن القوة التوترية في الولايات المتحدة توسِّع نطاق سيطرتها - القانونية تحديدًا - على وضعية المهاجرين المجرَّمين وعملهم،

وإنما يشمل أيضًا استهدافَها الحفاظَ على سيطرة مباشرة على أكبر قدر ممكن من الحركة المجرَّمة. فهدف التوسع التوتري هو زيادة سلطته القانونية على الحركة الاجتماعية، من خلال الاحتجاز المُقنَّن ونبذ المتشردين. ومع ذلك، فإن إحدى المفارقات اللافتة للنظر والمثيرة للاهتمام بشأن قوانين الهجرة هي أنه كلما ازداد عدد القوانين ازداد في المقابل عدد المهاجرين الجنائيين؛ ومن ثم ازدادت الحاجة إلى مزيد من القوانين وأجهزة إنفاذها، فازداد تبعًا لهذا عدد الجنائيين؛ وهكذا دواليك. هذا هو المنطق القانوني الحركي نفسه الدائر خلال توسُّع القوة الاجتماعية التوترية في العصور الوسطى وقت محاكم التفتيش. فكلما وسّعت القوة التوترية نطاقَ شبكتها من القوانين، ازداد عدد الأشخاص المأخوذين بانتهاك تلك القوانين، وازدادت الحاجة إلى مراكز الاحتجاز والاستدعاء. وعند تفكيك التوترات القانونية، يظهر المتشردون وتنشأ مراكز الاحتجاز الجنائي. وكما كتب بيتر نايرس، فحتى "برامج تسوية الأوضاع دومًا ما تضع ميزانيات تراعي الزيادات الكبيرة في موارد رصد مقدِّمي طلبات الهجرة واعتقالهم وترحيلهم" [(603)].

كما هو الحال مع أجهزة مكافحة التشرد وأجهزة محاكم التفتيش في العصور الوسطى، كان الغرض من تجريم المهاجرين هو إيجاد طريقة أخرى "للتنظيف" السريع للشوارع وبسط سيطرة القانون. ولكنّ بسط القانون وروابطه يزيد أيضًا عمليات السجن والاحتجاز. ومع توسيع نطاق سيطرة قانون الهجرة الأميركي، توسَّع أيضًا نطاق الجهاز القانوني لاحتجاز ونبذ وطرد المهاجرين. فعندما تجرَّم الهجرة غير الموثّقة، تبدأ في طرح إشكالية قانونية فريدة للولايات المتحدة؛ إذ يعيش 12 مليونًا من دون الحقوق ووسائل الحماية القانونية نفسها التي يتمتع بها بقية الناس في البلاد، مع أن المساواة القانونية والمساواة السياسية تمثِّلان أفكار التحقق للقانون الليبرالي في الولايات المتحدة. يمكن التوفيق بوجهين بين هذا العداء التوتري للاشرعية المتغاضى عنها: إما إمكان تعديل القانون ليشمل هؤلاء الناس، أو بسْط سيطرته لاحتجازهم ونبذهم وطردهم. وقد اختارت الولايات المتحدة الطريقَ الثاني.

بسطت قوة القانون سلطاتها وقدراتها على النبذ خلال ما تسميه ولاية أريزونا "عملية إعادة التنظيم والتيسير" (Operation Streamline)، وقد شهدت إنشاءَ قاعات محكمة خاصة، يحاكَم فيها جنائيًّا، وبصورة جماعية، أولئك الذين تقبض عليهم دوريات حرس الحدود. وفقًا لوكالة الأنباء الإسبانية (EFE)، أدانت إجراءات المحاكمة هذه 5187 مهاجرًا في الفترة بين 14 كانون الثاني / يناير و10 حزيران / يونيو 2008[(604)]. كثير من هؤلاء المهاجرين، للأسف، هم من السكان الأصليين لمنطقة جنوب المكسيك، ولذا فهم لا يتحدثون حتى اللغة الإسبانية؛ وليس هناك دعم قانوني بلغتي ميشتِك (Mixtec) وزابوتِك (Zapotec).

بناءً على هذا، فقد بسطت قوة القانون سلطاتها وقدراتها على الاحتجاز أيضًا. قد تبدأ دائرة الاحتجاز منذ عبور المهاجرين، ولكنها قد تُستأنَف أيضًا من عملية النبذ الإقليمي أو السياسي. وبدلًا من ترحيل المهاجرين بسرعة، يُسخّرون في وُصْلة احتجاز؛ كالسجون أو مراكز الاعتقال أو المخيمات. وعوضًا عن إعادتهم إلى الحدود وترحيلهم، تُضمّ اليوم تدفقات المهاجرين معًا، وتوظّف في توسيع القوة التوترية لقاعات المحاكم والسجون ومراكز الاحتجاز. فمركز الاحتجاز، كوُصْلة، يعتبر أيضًا أداةً بها يُربَط أو يُستخرَج حِراك سلبي من المهاجرين في دائرة غير عمومية؛ "فتصبح الشوارع نظيفة".

يمكن أن نشهد حقيقة هذا الحافز نحو التوسع التوتري في أن أكثر من نصف المهاجرين المحتجَزين ليسوا حتى مُدانين جنائيًّا. "فمن بين عدد من المحتجَزين يصل إلى 32 ألفًا، هناك 18,690 مهاجرًا من دون أيّ إدانة جنائية. أكثر من 400 من هؤلاء الذين ليس لديهم سجلّ جنائي حُبسوا مدة عام على الأقل" [(605)]. فقد صارت الإدانة شيئًا ثانويًّا أمام الإجراءات الأولى المتمثلة في تقديم التهم الجنائية ضد المهاجرين والقبض عليهم واحتجازهم ونبذهم وطردهم. بصيغة أخرى، تتعلق إجراءات التجريم، تمامًا كمحاكم التفتيش وقوانين التشرد، بأمور أكثر بكثير من مجرد الإدانة؛ فهي تتعلق أيضًا ببسط القدرة الاجتماعية الحركية على الحركة المجرَّمة. فقد صار نظام الاحتجاز الذي كان يؤوي 6785 مهاجرًا في عام 1994 يتسع في عام 2015 لحوالى خمسة أضعاف هذا العدد عبر 260 مِرفقًا في أنحاء البلاد. بل إن الكونغرس الأميركي ضاعف الميزانية المخصصة لعمليات احتجاز المهاجرين منذ عام 2003 لتصل الآن إلى أكثر من 1.7 مليار دولار [(606)].

إضافةً إلى هذا، تُتّهم كثيرات من المهاجرات جنائيًّا بسبب انتهاكات الوضعية القانونية أو قوانين العمل، ولكن بعد ذلك يُراقَبن بواسطة أساور تُثبَّت في كواحلهن، وذلك لكي تكون لديهن فرصة لرعاية أطفالهن أثناء انتظار محاكمتهن. وكما تقول لوز ماريا راميرز، التي كانت ترأس شبكة الدعم القائمة في كنيسة القديسة بريدجيت الكاثوليكية، في مدينة بوستفيل، التي قدَّمت الدعم إلى 48 امرأة ممن ثُبتت تلك الأساور في كواحلهن "لا يمكنهن العمل، وليس لديهن أيّ طريقة لسداد الإيجار أو شراء الطعام، وأزواجهن أو إخوانهن إما في السجون أو رُحِّلوا، ويتعرضن في هذه البلدة الصغيرة للمقاطعة والإبعاد المجتمعي" [(607)]. وحين يُنتزع أقصى قدر من الحراك من تدفق المهاجرين هذا (وأحيانًا يستغرق هذا الأمر سنوات عدة من الاحتجاز)، يتمّ ترحيل المهاجرين. عند ترحيلهم يمكن أن تبدأ الدائرة من جديد، وتُستأنَف كتتابع في دائرة أخرى.

(569) Perry Anderson, *Passages from Antiquity to Feudalism* (London: NLB, 1974), p. 152.

(570) Ibid.

(571) Ibid., p. 413.

(572) لمطالعة توصيف أكثر تفصيلًا لهذه العملية، يُنظر:

Bill Hing, *Ethical Borders: NAFTA, Globalization, and Mexican Migration* (Philadelphia: Temple University Press, 2010).

(573) David Bacon, *The Right to Stay Home: How US Policy Drives Mexican Migration* (Boston: Beacon Press, 2013), p. 11.

(574) Vandana Shiva, *Water Wars: Pollution, Profits and Privatization* (London: Pluto Press, 2002), p. 96.

(575) Ibid.

(576) يُنظر:

James Markusen & Steven Zahniser, *Liberalization and Incentives for Labor Migration: Theory with Applications to NAFTA* (Cambridge: National Bureau of Economic Research, 1997); David Bacon, *Illegal People: How Globalization Creates Migration and Criminalizes Immigrants* (Boston: Beacon Press, 2008).

(577) Bacon, *The Right to Stay Home*, p. 111.

(578) Human Rights Watch, "Mexico's *Maquiladoras*: Abuses against Women Workers," 17 / 8 / 1996, at: https://bit.ly/3rIP6So

(579) Virginia Sole - Smith, "Sweatshops at Sea: Tightening U.S. Seafood Regulations Could Improve Human Rights in Mexico," *Utne Reader* (September - October 2010), at: https://bit.ly/3ypXb2a

ويُنظر أيضًا:

Milah Shah, "Cons of *Maquiladoras*," Mount Holyoke College, accessed on 15 / 4 / 2015, at: https://bit.ly/3RHVZ11

(580) "إن إمدادات المياه السطحية والجوفية مهددة على طول الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة، نتيجة تصريف مياه المجاري غير المعالَجة، وتدفُّق المياه من أجل الزراعة، والتلوث الصناعي والتلوث من النفايات الخطِرة. عانت جميع الجداول والأنهار في المنطقة الحدودية تدهورًا في جودة المياه نتيجة عدم وجود نظم بلدية لتجميع مياه الصرف ومعالجتها. فالعجز الحالي في البنية التحتية هائل، وسيكون تزايد الطلب الناتج من نمو عدد السكان كبيرًا وملحوظًا".

Southwest Center for Environmental Research and Policy (SCERP), *The U.S. - Mexican Border Environment: A Road Map to a Sustainable 2020*, Border Environment Research Reports, no. 5 (May 1999), at: https://bit.ly/3EpMC2U

(581) كلمة إسبانية من دلالتها تشبيه الضواحي العشوائية بالمستعمرات، ولكنها في السياق المكسيكي تعني الضواحي، ولا يُقصَد منها القول إن تلك الأماكن مستعمرات بالمعنى الحرفي. (المترجم)

(582) جميع الإحصاءات بشأن colonia مستقاة من:

"Executive Summary Blurred Borders: Transboundary Impacts and Solutions in the San Diego - Tijuana Region," (2004), p. 201, at: https://bit.ly/3CEMbjX

(583) Sandra Dibble, "Homeless Encampment Removed from Tijuana River," *San Diego Union - Tribune*, 6 / 8 / 2013, at: https://bit.ly/3ekRgoh

(584) "بينما تنفِّذ الحكومة المكسيكية سياسات لحماية المهاجرين المكسيكيين وتشجعها، من قبيل دعم ملاجئ المهاجرين في "الضاحية البريدية" (Colonia Postal)، فإنها تستغل في الوقت نفسه وجود المهاجرين فيزيائيًّا من خلال القبض عليهم وتقديمهم دليلًا على جهود الشرطة المحلية في 'القضاء على الجريمة'".

Martha Escobar, "Domesticating Migration: The Gendered Criminalization of Mexican Migrants by Tijuana Police," Paper Presented at the Annual Meeting of the American Studies Association, Hilton Baltimore, Baltimore, 9 / 1 / 2014.

(585) "Texas Colonias: A Thumbnail Sketch of Conditions, Issues, Challenges and Opportunities," Texas Secretary of State, Texas Border & Mexican Affairs, accessed on 24 /

4 / 2015, at: https://bit.ly/3fSaKBi

(586) Emilio Godoy, "Mexico's Homeless Are Targets of 'Social Cleansing'," Inter Press Service News Agency, 1 / 11 / 2012, at: https://bit.ly/3ekRCv7

(587) Tim Cresswell, *The Tramp in America* (London: Reaktion, 2001), p. 56.

(588) Ana Aliverti, *Crimes of Mobility: Criminal Law and the Regulation of Immigration* (Abindgon: Routledge, 2013), pp. 15, 17.

(589) US Congress, *Foreign Criminals and Paupers Report to Accompany Bill H.R. 124*, Washington, DC, 16 / 8 / 1856, at: https://bit.ly/3CGGa6D

(590) United States, Federal Immigration Laws between 1901 - 1930, "Immigration Act of February 5, 1917," at: https://bit.ly/3SIALkU

"أضِيف إلى قائمة الاستبعاد: الأميون، والأشخاص الذين يعانون نقصًا نفسانيًّا، والرجال والنساء الذين يأتون لأغراض غير أخلاقية، ومدمنو الكحول، والمسافرون المتهربون، والمتشردون".

(591) Steven Bender, *Greasers & Gringos: Latinos, Law & the American Imagination* (New York: New York University Press, 2003), pp. xiii - xv.

(592) "بين عامي 1795 و1810، سنّت ولاية ماريلاند قوانين للتشرد تشبه تلك الصادرة في ولاية ديلاوير؛ وصار مطلوبًا من السود الأحرار الحصول على شهادات حسن سير وسلوك من مسؤولين محليين من أجل بيع منتجاتهم أو الاحتفاظ بمعدات الصيد؛ وأتاحت هذه القوانين لمحاكم الولاية تدريب أطفال الآباء السود المعوزين أو غيرِ الأكفاء لدى سادة بيض".

Joseph Ranney, *In the Wake of Slavery: Civil War, Civil Rights, and the Reconstruction of Southern Law* (Westport: Praeger Publishers, 2006), p. 17.

(593) "كثيرًا ما توظَّف مراسيم المدينة كأداة مهمة لتجريم التشرد. من بين 224 مدينة شملها الاستطلاع لتقريرنا هذا، نسبة 28 في المئة منها تحظر "التخييم" في بعض الأماكن العامة في المدينة، و16 في المئة منها لديها أوامر بحظر "التخييم" على مستوى المدينة. إضافة إلى هذا، فنسبة 27 في المئة من تلك المدن تحظر الجلوسَ / الاستلقاءَ في بعض الأماكن العامة، ونسبة 39 في المئة منها تحظر التسكع في بعض المناطق العامة، فيما تحظر 16 في المئة منها التسكع في جميع أرجاء المدينة. من ناحية أخرى، تحظر نسبة 43 في المئة من تلك المدن التسول في بعض الأماكن العامة؛ فيما تحظر نسبة 45 في المئة منها الشحادة بصورة عدوانية، ونسبة 21 في المئة منها تحظر التسول على مستوى المدينة".

National Coalition for the Homeless and National Law Center on Homelessness & Poverty, *A Dream Denied: The Criminalization of Homelessness in U.S. Cities* (January 2006), at: https://bit.ly/3yo6yQe

(594) Arizona SB 1070, sec. 2, 2010, at: https://bit.ly/3em2fxI

(595) Jeff Duncan, South Carolina Rep, Compares Undocumented Immigrants to Vagrants," Animals," *Huffington Post*, 2 / 11 / 2011, at: https://bit.ly/3ehCIWz

(596) ليس مغزى الأمر هنا معياريًّا فحسب؛ أي إن "علينا رفض استخدام دونكان كلمتي "حيوان" و"متشرد"، والتأكيد أن المهاجرين بشر أيضًا". فتعليق دونكان هو في الواقع وصف دقيق للطريقة التي ينظر بها كثير من القوانين الأميركية والمشرِّعين والنواب السياسيين الأميركيين إلى المهاجرين (فضلًا عن القاعدة المعادية للمهاجرين التي تواصِل دعم هذا النمط من التجريم).

(597) Bacon, *The Right to Stay Home*, p. 148.

(598) Ibid., p. 158.

(599) Ibid., p. 193.

(600) يُنظر:

Ronald Mize & Alicia Swords, *Consuming Mexican Labor: From the Bracero Program to NAFTA* (Toronto: University of Toronto Press, 2011).

(601) يُنظر:

Bacon, *The Right to Stay Home*, pp. 148 - 193.

(602) The Southern Poverty Law Center, "Close to Slavery: Guestworker Programs in the United States" (2007), Updated 2013 Report, at: https://bit.ly/3SD7nwt

(603) Peter Nyers, "Community without Status: Non - status Migrants and Cities of Refuge," in: Diana Brydon & William Coleman (eds.), *Renegotiating Community: Interdisciplinary Perspectives*,

,*Global Contexts* (Vancouver: University of British Columbia Press, 2008), pp. 123 - 138
الاقتباس في ص 134.

(604) Bacon, *The Right to Stay Home*, p. 143.

(605) Department of Homeland Security, Office of Inspector General, "Immigration and Customs Enforcement's Tracking and Transfers of Detainees," (March 2009), p. 2, at: https://bit.ly/3T1rnZx

(606) جميع هذه الإحصاءات من وكالة أسوشيتيد برس (AP) [وفق ما أوردتها شبكة إن بي سي نيوز (NBC News)].

"Immigrants Face Long Detention, Few Rights: Many Detainees Spend Months or Years in US Detention Centers," NBC News, 15 / 3 / 2009, at: https://nbcnews.to/3rGfkoW

(607) Bacon, *The Right to Stay Home*, p. 145.

الفصل السادس عشر: القوة المرنة والنيوليبرالية

المرونة الاجتماعية هي القوة التي سرعان ما تعيد توزيع نفسها لسدِّ عجز أو لإزاحة فائضٍ، من أجل تجنُّب التدهور أو الانهيار الاجتماعي. كحركة اجتماعية، برزَت المرونة كشكل سائد للحركة بمحاذاة القوى المتذبذبة الحديثة (المتوسِّعة والمنكمشة) المتمثلة في السكان والموارد الغذائية والتقنية والنقل والسوق الرأسمالية. غير أن المرونة هي أكثر من مجرد تذبذب المجال الاجتماعي؛ فهي القوة الدافعة التي تعيد توزيع فائض الحركة (توسعةً وانكماشًا)، من أجل خلق توازن ما. فالفائض الاجتماعي الحركي هو حركة تتجاوز المتطلبات الأساسية لعملية تجديد الإنتاج الاجتماعية؛ فهو حركة يمكن ادخارها عند عدم الحاجة إليها، وتوظيفها عند الحاجة.

تؤدي القوة المرنة إلى التوسع والنبذ، لا من خلال إنشاء وكسر التوترات القانونية بين الحركات الاجتماعية، وإنما من خلال إنشاء وإعادة توزيع فائض الحركة في أماكن أخرى. فطالما كان المجتمع قادرًا على إنتاج وتعبئة الفائض والعجز فيه، سيكون بمقدوره تحقيق التوازن ثم التوسع. وهكذا، تؤدي المرونة إلى التوسع والنبذ، لا من الخارج إلى المركز (جبذًا)، ولا من المركز إلى الخارج (نبذًا)، ولا عبر الروابط الثابتة بين المراكز (عبر التوتر)، وإنما من خلال إعادة توزيع الفائض إلى حيث هناك حاجة إليه.

التوسع الداخلي من خلال النبذ

يبدأ أحدث تسلسل للقوة الاجتماعية المرنة في المكسيك بالقوة الممتدة للمعجزة المكسيكية.

التوسع الاجتماعي في المكسيك (أربعينيات إلى سبعينيات القرن العشرين)

من أربعينيات إلى سبعينيات القرن العشرين، ازداد بشكل هائل عدد سكان المكسيك ومواردها الغذائية وتقنياتها ووسائل النقل فيها وقيمتها الاقتصادية. كل هذا تحقق بفضل سياسات "التوازن الحركي" (تنمية الاستقرار) (stabilizing development) القائمة على تثبيت الأسعار؛ وبفضل الحفاظ على سعر صرف ثابت بين البيزو والدولار؛ وبفضل تقديم إمدادات الطاقة والخدمات الحكومية إلى القطاع الصناعي بأسعار منخفضة؛ وبفضل استثمار الحكومة بكثافة في قطاع الطرق وأعمال الري والخدمات الاجتماعية؛ وبفضل استخدام الائتمان الأجنبي والاستثمارات الأجنبية لتكون مكمّلًا وداعمًا للمدخرات المحلية [(608)]. هكذا حافظت المكسيك على نمو اقتصادي بمعدل 3 - 4 في المئة ومعدل

تضخّم متوسط بنسبة 3 في المئة سنويًّا في الفترة الواقعة بين عقد الأربعينيات وعقد السبعينيات من القرن العشرين [(609)].

استُثمر هذا النمو في برامج اجتماعية فعّالة أدت إلى خفض معدل وفيات الرضع وزيادة متوسط العمر المتوقَّع، وأدت أيضًا إلى الالتزام بإتمام مرحلة التعليم الأساسي لعموم الشعب من أواخر عقد العشرينيات إلى عقد الأربعينيات من القرن العشرين. فقد ارتفعت معدلات تسجيل شباب البلاد في المدارس بنسبة ثلاثة أمثال خلال هذه الفترة؛ ومن ثم حين وظّف هذا الجيل بحلول عقد الأربعينيات كان مردودهم الاقتصادي أكثر إنتاجية. إضافةً إلى هذا، شجعت الحكومة تطوير صناعات السلع الاستهلاكية التي تستهدف مباشرة الأسواق المحلية، من خلال وضع تعريفات جمركية حمائية وغيرها من الحواجز أمام الواردات. "بفضل زيادة أسعار المنتوجات الزراعية، والمزيد من الائتمان الحكومي، مع الإنفاق الحكومي على الطرق السريعة ووسائل الري، ازداد الإنتاج الزراعي بنسبة 52 في المئة بين عامي 1940 و1944" [(610)].

في عام 1938، أمّمَت المكسيك صناعة النفط، وهي الخطوة التي دعمت التوسع في تطوير قطاعات الطرق والزراعة والصناعة. بل إن الأراضي المشترَكة، رغم انخفاض الدعم الموجَّه إليها، ظلت تعتبَر جانبًا مهمًّا في الزراعة المكسيكية؛ ففي عام 1960، كانت نسبة 34 في المئة من الإنتاج الزراعي - بقياس القيمة - تأتي من الأراضي المشترَكة. "فقد كان العائد لكل فدان من الذرة والفاصوليا المنتَجة في الأراضي المشترَكة، هو تقريبًا العائد نفسه للمزارع الخاصة الكبيرة" [(611)]. وحتى قطاع التعدين تمَّ تأميمه تمامًا في أوائل عقد الستينيات من القرن الماضي [(612)]. وبين عامي 1940 و1970، ازداد الناتج المحلي الإجمالي المكسيكي وفق نصيب الفرد (per capita GDP) بشكل أسرع من بقية دول أميركا اللاتينية والولايات المتحدة بل وبقية دول العالم [(613)].

مثّلت هذه الأحداث الثورة الصناعية والحضرية في المكسيك. فقد أدى التوسع الصناعي من خلال الاستثمارات العامة في البنية التحتية لقطاعات الزراعة والطاقة والنقل إلى نمو المدن بسرعة خلال تلك السنوات في ظل تحوُّل التوظيف من المهن الزراعية إلى المهن الصناعية والخدمية.

وضعت الحكومة أسعارًا مضمونة للمحاصيل، وائتمانًا زراعيًّا مدعومًا، ووفرت الغذاء لسكان الحضر والموارد التي تحتاج إليها المزارع، كالأسمدة مثلًا. بين عامي 1970 و1981، كانت هناك زيادة سنوية بنسبة 4.8 في المئة في معدل خلق الوظائف. أدى الجمع بين النمو السريع في خلق الوظائف والبرامج الاجتماعية والدعم الحكومي للعمل إلى توزيع الثروة بشكل أكثر مساواة خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين. وانخفضت نسبة من يعيشون في فقر من 75 في المئة من السكان في عام 1960 إلى 48 في المئة في عام 1981 [(614)].

ازداد معدل مدّ الطرق والتوسع في إمداد الخدمات وتطوير القطاع الصناعي بشكل أكبر بكثير بعد عام 1974، وذلك في إثر اكتشاف احتياطيات نفطية

هائلة في ولايات فيراكروز (Veracruz) وباخا كاليفورنيا (Baja California) وتشياباس وتاباسكو (Tabasco) (الأمر الذي مثَّلَ نموًّا اقتصاديًّا سنويًّا بمعدل 8 في المئة). إضافةً إلى هذا، دعمت المكسيك عمليات استخراج النفط، من خلال الحصول على قروض دولية كبيرة بين عامي 1977 و 1980[(615)]. فقد راهنت المكسيك على توسعها الداخلي لاعتقادها بقدرتها على سداد قروضها بقيمة ما تستخرجه من النفط.

الانكماش الاجتماعي في المكسيك (ثمانينيات القرن العشرين)

لسوء الحظ تهاوت أسعار النفط في أوائل عقد الثمانينيات، ودخلت المكسيك في مرحلة من الديون. ففي تلك الفترة انخفضت أسعار النفط العالمية - التي كانت قد وصلت إلى ذروتها بأكثر من 80 دولارًا للبرميل في عام 1979 خلال أزمة الطاقة - إلى 38 دولارًا للبرميل. تسبَّب انخفاض أسعار النفط مصحوبًا بارتفاع سعر الفائدة والتضخم إلى هروب رأس المال. أدى الانكماش المفاجئ في أسعار النفط أيضًا إلى قيام المكسيك بخفض قيمة البيزو ثلاث مرات على الأقل في عام 1982، في محاولة لسداد ديونها [(616)]. كان لهذا الأمر تأثير مزعزع للتوازن عمَّ أنحاء البلاد؛ فإن تقلُّص البيزو قد أدى أيضًا إلى تقليص قيمة الأجور الحقيقية، وتسبِّب في ارتفاع نسبة التضخم. بنهاية عام 1982، أعلنت المكسيك أنها لم تعُدْ قادرة على سداد ديونها.

خلال عقد الثمانينيات، فقد 400 ألف شخص وظائفهم، بينما نمت القوة العاملة في الوقت نفسه بمقدار 8 ملايين. ولم يحلّ محلّ تلك الوظائف المفقودة سوى عدد قليل، نظرًا إلى تراجع الاستثمارات العامة والخاصة. وقد صار الذين يعتمدون في معيشتهم على الأجر الذي يتقاضونه من الوظيفة أسوأ حالًا ممن اعتمدوا على ممتلكاتهم وما يأتيهم من ريعها؛ ولذا صار توزيع الدخل أسوأ من قبل. فلم يعُد الدخل أقل عدالة في التوزيع فقط، وإنما قلَّ ما هو متاح للتوزيع أيضًا، نظرًا إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وفق نصيب الفرد بنسبة 10 في المئة بين عامي 1982 و1987. ازدادت نسبة المكسيكيين الذين يعيشون في فقر، من 68.5 في المئة في عام 1984 إلى 73.4 في المئة في عام 1989؛ وبحلول عام 1990 كان متوسط استهلاك السعرات الحرارية في المكسيك أقل من نصف ما توصي به منظمة الصحة العالمية [(617)].

إعادة توزيع الفائض في المكسيك

كل انكماش حركي اجتماعي يتلوه تكوُّن فائض. وعلى النقيض من نظريات الاقتصاديين الكلاسيكيين، مثل آدم سميث، لا يتحقق التوازن بالضرورة من خلال التوسع والانكماش في آلية السعر (العرض والطلب). وإنما لا يتحقق التوازن أبدًا، كما يقول جوزف شومبيتر، نظرًا إلى أن الجميع دائمًا يحاولون الاستفادة من نظام الأسعار من أجل تنمية الاقتصاد [(618)]. ولذا فإن الفائض هو ما يتبقى من الحركات الموسَّعة التي انكمشت؛ ومن أجل تحقيق التوازن من جديد، تجب إعادة توزيع الفائض من أجل استيعاب انخفاض الحراك الاجتماعي والاقتصادي.

يتحقق هذا في المكسيك بثلاث طرق أساسية. الأولى قيام المكسيك بخصخصة قطاعات إنتاجية كبرى في اقتصادها. فمع انخفاض سعر البيزو، صارت الصناعات والخدمات والأراضي العمومية في المكسيك فائضًا غير

منتِج في الواقع. من خلال بيع الأجهزة الاجتماعية والصناعية الشاسعة التي قامت ببنائها (كالسكك الحديد، ومحطات الطاقة، والبنوك، ومرافق التزويد بالمياه ومعالجتها، والمناجم، وشبكات الهاتف، والطرق المعبَّدة) [(619)]، كانت المكسيك تأمل أن تعيد تأسيس توازن حركي في التوظيف والسكان والزراعة والصناعة والوقود وسداد الديون. بعد انكماش أسعار النفط، أطلق الرئيس المكسيكي ميغيل دي لا مدريد (Miguel de la Madrid) (حكم بين عامي 1982 - 1988) مبادرةً لخصخصة حوالى 1156 شركة مملوكة للحكومة المكسيكية، معلنًا أن "المؤسسات العامة يجب أن تكون مربحة، ويجب ألّا تشكِّل عبئًا على الشعب المكسيكي الذي لديه كثير من الاحتياجات التي لم نستطع تلبيتها بسبب شحّ الموارد" [(620)]. أدت ضغوط الحكومات الأجنبية (الدائنة) والشركات الراغبة في الاستثمار بالمكسيك إلى ظهور أولى "التعديلات الهيكلية" النيوليبرالية؛ فقد ظهرت مطالبات بأن جميع الخدمات والصناعات العامة يجب أن تعود ببعض الربح. غير أن الخصخصة أدت أيضًا إلى فقدان الوظائف. عادة ما قامت الشركات الأجنبية بخفض الأجور، وتوظيف عمال غير مكسيكيين، وكافحت الاتحادات العمالية بضرواة. ومن دون التعويض عن إنهاء الخدمة، وإعانات البطالة، وإعادة التدريب، والمساعدة في البحث والعثور على عمل، اضطر العمال المكسيكيون إلى الهجرة شمالًا [(621)].

الطريقة الثانية هي أن السلع الزراعية والصناعية أعيد توزيعها من خلال التصدير. فبين عامي 1991 و2001، ازدادت الصادرات بنسبة أكبر من 300 في المئة، ولكن التوظيف الرسمي في قطاع التصدير لم يزدَد سوى بنسبة أقل من 50 في المئة [(622)]. فيما قفزت الواردات الزراعية من 1.8 مليار دولار إلى 19.3 مليار دولار بين عامي 1982 و2007، وبالتالي كان هناك تزامن بين تصدير الناتج الزراعي واستيراد المنتوجات الزراعية [(623)]. أدى تصدير الناتج الزراعي إلى أن آلاف المزارعين الذين يزرعون الذرة وغيرها من المحاصيل قد عجزوا عن منافسة كثير من المزارعين الأميركيين، وبدأوا في تربية المواشي التي لم تكن تتطلب كثيرًا من الأيدي العاملة، ومن ثم ارتفعت نسبة البطالة وازداد معدل الهجرة. كان المهاجرون إما يعاد توزيعهم على الحدود المكسيكية الشمالية للعمل في مصانع ماكويلادورا، أو في الولايات المتحدة. ازداد النمو السنوي لمصانع ماكويلادورا من 47 في المئة في عام 1989 إلى 86 في المئة في عام 1994 بعد تصدير المكسيك - باستماتة - منتجاتها بأسعار رخيصة من أجل سداد ديونها [(624)].

أمّا الطريقة الثالثة فهي أن الفائض السكاني أعيدَ توزيعه في صورة عمال من الطبقة الكادحة هاجروا إلى الولايات المتحدة. بمجرد أن صارت المكسيك غير قادرة على دعم فائضها السكاني، أعيد توزيعه إلى أماكن أخرى. ثم

أرسِل جزء من أجور هؤلاء الكادحين ورواتبهم إلى المكسيك في صورة التحويلات التي كانت من ثم تُستخدَم في دعم عائلات المهاجرين، وأخيرًا في تحقيق التوازن في الاقتصاد المكسيكي من خلال تعويض تكاليف الخدمات الفدرالية من رعاية صحية وتعليم وإسكان وغيرها من تكاليف اجتماعية. فقد ازدادت التحويلات من المقيمين في الولايات المتحدة إلى المكسيك باضطراد، لتصل من 10 مليارات دولار سنويًّا في عام 2000 إلى 27 مليار دولار في عام 2007[625]. وحتى مع بداية تراجُع التحويلات بعد عام 2007 (نتيجةَ الركود الأميركي)، ظلت تلك التحويلات تمثِّل ما قيمته 2 في المئة إلى 3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المكسيكي؛ الأمر الذي يضعها في المركز الثاني، بعد النفط مباشرة، في موارد الدخل القومي [626]. ولذا يظل لدى المكسيك مصلحة أكيدة في الحفاظ على إعادة توزيع الفائض المتمثل في المهاجرين وتحويلاتهم. وكما يقول راؤول ديلغادو وايز (Raúl Delgado Wise)، الأستاذ في جامعة زاكاتيكاس، "يمكننا وصف نافتا باعتبارها... آلية لتوفير العمالة الرخيصة، لا باعتبارها اتفاقية للتجارة الحرة. فمنذ دخولها حيز التنفيذ قام معمل المهاجرين بتصدير [ملايين] المكسيكيين إلى الولايات المتحدة" [627]. وفي ما يتصل بالقوة المرنة المتمثلة في إعادة توزيع الفائض، فإن المهاجرين من المكسيك ليسوا سوى سلعة تصديرية أخرى في توازن الحركة الاجتماعية المرن في المكسيك.

التوسع الخارجي من خلال النبذ

بينما شهدت المكسيك انكماشًا اجتماعيًّا (تمثَّل في انخفاض الأجور، وتراجُع الخدمات الاجتماعية، وازدياد نسبة البطالة، وانخفاض قيمة العملة، وتصفية الأراضي)، كانت الولايات المتحدة تتوسع اجتماعيًّا. ولأن مشاريع المكسيك الممولة عموميًّا ومصانعها للتصدير وسكانها قد صارت فائضًا، من منظور نسبي (في سياق الدولة المنكمشة)، فإن الولايات المتحدة وشركاتها استطاعت توسعة وبسط نطاق قدرتها الحركية، من خلال شراء جميع تلك الفوائض بأسعار رخيصة جدًّا؛ في الوقت نفس الذي رفعت فيه أيضًا أسعار الفائدة على الديون المكسيكية.

الخصخصة

في حين أعادت المكسيك توزيعَ فائض مكثف (intensive surplus) من الأراضي العمومية والصناعات التصديرية والمهاجرين النازحين، قامت الولايات المتحدة بمراكمة ذلك الفائض كفائض موسَّع (extensive surplus) من الأراضي الخاصة والصناعات الواردة والعمالة الوافدة. وعلى عكس الفائض المكثف، الذي ينشأ من خلال انكماش مرن للحركة الاجتماعية، فإن الفائض الموسَّع يتراكم من خلال توسُّع مرن. في هذه الحالة استحوذت الدول الأجنبية على المكسيك. يظهر الفائض الموسَّع في المشهد كما لو أنه انبثق من اللامكان، باعتباره زيادة مخفَّضة القيمة، توظَّف وقتما وحيثما استدعت الحاجة. يصل

فائض الأراضي والصناعة والمهاجرين إلى الولايات المتحدة كما لو كان فائضًا مخفَّضَ القيمة، وذلك لإعادة توظيفه وفق حاجات عملية التقييم الاجتماعي.

يتحقق هذا بثلاث طرق. الأولى هي أن الفائض الموسَّع للأراضي المخفَّضة القيمة في المكسيك يبدو فرصةً استثمارية للشركات الأميركية، حين تكون هناك حاجة إلى إعادة توزيع فائض مالي. الثانية هي أن الفائض الموسَّع للصناعة والزراعة المخفَّضتي القيمة (كصادرات) يصل إلى الولايات المتحدة وفق متطلبات عملية التقييم الأميركية (بأحجام كبيرة وأسعار منخفضة)، بغضّ النظر عن عواقب هذا الأمر على المكسيك (من فقر وهجرة داخلية وتدمير للبيئة ... إلخ). ونظرًا إلى وضعية الأراضي والصناعة المكسيكية باعتبارهما فائضًا مكثفًا نسبيًّا (لا تكاد تكون له قيمة)، فإنهما تبدوان فائضًا يتجاوز المتطلبات الأساسية للتقلب الأميركي. حين يكون هناك طلب على المنتجات الصناعية والزراعية الرخيصة، تكون لدى الولايات المتحدة الحرية في شراء، بل حتى إدارة، مخرجات هذا الفائض من الخارج (عبر مصانع ماكويلادورا التي تمتلكها الولايات المتحدة).

برامج العمالة الوافدة

أمّا الطريقة الثالثة فهي أن الفائض البشري المكثف المكسيكي من المهاجرين يُعامَل في الولايات المتحدة كفائض موسَّع من العمالة الرخيصة المخفَّضة القيمة. من الناحية التاريخية، أخذت الإدارة الحركية لفائض الحركة هذا شكلَ برنامج للعمالة الوافدة. حين يُحتاج إلى فائض موسَّع يمكن جلبه لدعم عملية التوسع الاجتماعي؛ وعندما تنتفي الحاجة إلى التوسع، يمكن نبذ وطرد العمال المهاجرين؛ تبعًا للحركة الاجتماعية التي وصفها ماركس وأعدنا سردَها في الفصل السادس. يرتبط توسُّع برامج العمالة الوافدة في الولايات المتحدة ارتباطًا مباشرًا بعمليات التوسع والانكماش الاجتماعي في سياسات الحركة الأميركية. على سبيل المثال، بين عامي 1870 و1930، كان يتم توظيف عمال إنشاء مسارات السكك الحديد (التراكيروس) من المهاجرين المكسيكيين وتدريبهم بأعداد كبيرة من طرف الولايات المتحدة لتوسيع الحركة الاجتماعية فيها عبر السكك الحديد. ومع ذلك، خلال الكساد العظيم، حين لم تَعُدْ هناك حاجة إلى عملهم وجهدهم، نُبذ وطُرد 500 ألف مكسيكي أو تعرّضوا لضغوط كي يرحلوا، خلال عملية "الترحيل المكسيكي" [(628)]. خلال الحرب العالمية الثانية، حين كانت هناك من جديد حاجة إلى فائض عمالة في زمن الحرب، تأسّس برنامج براسيرو (1942 - 1964) لتوفير عمال في الزراعة اليدوية [(629)]. لاحقًا، حين رأى الرئيس كينيدي أن العمال "كان لهم تأثير سلبي في الأجور وظروف العمل وفرص التوظيف المتاحة أمام عمالنا في قطاع الزراعة" [(630)]، توقّف البرنامج، وتمّ نبذ وطرد العمال من جديد.

وليس التاريخ الأحدث استثناءً. فبدءًا من جديد خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي (وهي الفترة التي شهدت ارتفاع الطلب على الوظائف في قطاعات الإنشاءات والزراعة والخدمات القليلة المهارات)، وسَّعت الولايات المتحدة برنامج العمالة الوافدة الأكثر تقييدًا إلى اليوم، وفصّلته. في عام 1986، قسَّم قانون إصلاح ومراقبة الهجرة العمالَ الوافدين (غير المهاجرين)، عبر إصدار تأشيرات H - 2A وH - 2B. أتاحَ برنامج H - 2A لأصحاب المزارع التقديمَ لدى وزارة العمل الأميركية لاستجلاب "عمال قليلي المهارات" للعمل في القطاع الزراعي، أمّا برنامج H - 2B فكان للعمال في قطاعات أخرى غير القطاع الزراعي. وفي الحالتين يجب أن يكون هذا العمل مؤقتًا (مدة عام فقط في كل مرة) وموسميًّا ومنحصرًا مع ربّ عمل واحد، من دون أيّ فرصة لتحويله إلى هجرة دائمة. أمّا التشريع المقترَح حاليًّا، وهو "قانون أمن الحدود، والفرص الاقتصادية، وتحديث الهجرة" لعام 2013 (Border Security, Economic Opportunity, and Immigration Modernization Act)، فيدعو إلى إصدار تأشيرة W، التي تضم مزيدًا من سبل الحماية للعمال ولكنها أيضًا تضع حدًّا للتأشيرات أدنى من نُظم التأشيرات قبلها. ينطبق عليها مبدأ المرونة نفسه. مع بداية الركود الأميركي في عام 2008، نُبذ وطُرد أكثر من مليون مهاجر في أول عامين من عمر إدارة الرئيس أوباما. تستفيد برامج تأشيرات العمالة الوافدة والعمال غير المهاجرين من فائضٍ سكاني موسَّع هو على استعداد لتلقّي أجور منخفضة مقابل عمل مؤقت ومن دون إمكان تحوُّل وضعيتهم إلى هجرة دائمة. وبالتالي تؤدي العمالة الوافدة دورَ منظِّم قانوني للتدفقات لكي تتوافق مع المتطلبات المرنة لعملية التقييم الأميركية.

العمالة المهاجرة غير الموثّقة

توظف الولايات المتحدة أيضًا شكلًا تكميليًّا من عملية النبذ الاقتصادي للعمال من قوة العمل لديهم؛ وهو الشكل المتمثل في استخدام العمالة غير الموثّقة. ومع أن صنّاع السياسات يزعمون أن برامج العمالة الوافدة تسعى لأن تكون بديلًا لعمل المهاجرين الذين لا يملكون أوراقًا ثبوتية، إلا أنها في الواقع تسهِّل ذلك. تقوم برامج العمالة الوافدة الشديدة التقييد بجلب العمال المهاجرين لسنوات قلائل فقط. وحين ينتهي أجل عقودهم، يختار العمال (الذين ما زالوا تحت وطأة الفقر) البقاء في الولايات المتحدة من دون توثيق، عوضًا عن العودة إلى الوطن؛ ويواصل كثيرون منهم العمل بصورة غير شرعية مع أرباب العمل أنفسهم، ولكن بأجور أقل وتقلقل وظيفي أكبر. بالتالي فإن برنامج براسيرو لم يقُم بتخفيض الهجرة غير الموثّقة، كما كان متوقّعًا منه. على سبيل المثال، خلال الفترة بين عامي 1942 و1964، استُقبل 4.6 مليون عامل، وألقيَ القبض على 4.9 مليون مهاجر غير موثّق؛ في حين أفلت كثيرون آخرون. من ثم ألهَم "فشلُ" برنامج براسيرو كبديل للهجرة غير الموثّقة إطلاقَ "عملية المكسيكي الفار" (Operation Wetback) في عام 1954،

التي أدت إلى ترحيل 1.1 مليون مكسيكي، ومنهم أطفال مواطنون وُلدوا في الولايات المتحدة لآباء عملوا في إطار برنامج براسيرو [(631)]، وكثيرون منهم عادوا ببساطة ودخلوا الولايات المتحدة من جديد بعد الطرد.

مع ذلك، يُعتبر برنامج العمالة الوافدة فشلًا فقط حين ننظر إليه من منظور توتري؛ لأنه يشجع على الانقطاعات الفعلية في الروابط القانونية. من منظور المرونة، كان المهاجرون الذين لا يملكون أوراقًا ثبوتية دائمًا، وما زالوا، هم الشكل المفضَّل والأكثر مرونة من أشكال مهاجري الطبقة الكادحة. ومن منظور أرباب العمل وإعادة التوزيع الحركية لفائض تدفقات العمالة، تُعَدّ برامج العمالة الوافدة مبرِّرات قانونية واهية لجلب عدد، حُدِّد اعتباطيًّا، من العمال المهاجرين إلى الولايات المتحدة، ولمنح أرباب العمل ملاذًا قانونيًّا لطرد العمال الذين لا يملكون أوراقًا ثبوتية متى شاؤوا. كلما انخفضت الأجور وقلّت المعاشات وحقوق العمال وكانت مدة العقد أكثر تقلقلًا، ازدادت مرونة الانكماش والتوسع للفائض البشري المهاجر. فالعمالة غير الموثّقة أكثر مرونة، ومن ثم فهي أكثر استجابة لمطالب أرباب العمل والأسواق والظروف الاجتماعية المتغيرة. ولذا فالعمال الذين لا يملكون أوراقًا ثبوتية هم الطبقة الكادحة المهاجرة بامتياز. وهم أكثر انعدامًا من المِلكية، نظرًا إلى أنهم محرومون من الحق في التملك، لا بحكم الواقع وإنما بحكم القانون، ويُختزَلون في ما لا يزيد عن نوع من الحياة المجردة، نظرًا إلى كونهم جُرِّدوا تمامًا من وضعيتهم الإقليمية والسياسية والقانونية والاقتصادية. وبالتالي، كما قد نتوقع، فنصف المهاجرين الذين لا يملكون أوراقًا ثبوتية تقريبًا في الولايات المتحدة قد دخلوا البلاد بشكل قانوني بتأشيرات عمل، ولكن مكثوا بشكل غير قانوني من أجل العمل [(632)]. بهذه الطريقة، تعمل القوى التوترية والمرنة معًا لخلق مجموعة بشرية جنائية من دون حقوق عمالية (وهذه هي عملية النبذ)، من أجل إعادة توزيعها كقوة عمالية فائضة وفقًا لحاجات عملية التقييم الأميركية (وهذه هي عملية التوسع).

(608) Philip Russell, *The History of Mexico: From Pre - Conquest to Present* (New York: Routledge, 2010), p. 457.

(609) Ibid.

(610) Ibid., pp. 457, 440, 462.

(611) أشيرَ إليه في: Ibid., p. 463.

ويُنظر أيضًا:

CDIA (Centro de Investigaciones Agrarias), *Estructura agraria y desarrollo agrícola en México* (Mexico City: Fondo de Cultura Económica, 1974), pp. 1028 - 1042.

(612) أجبر تشريع صدر في مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين شركات التعدين الأجنبية على بيع 51 في المئة من رأس مالها إلى المكسيكيين، ونصَّ على أن أي امتيازات جديدة في مجال التعدين ستُمنح فقط إلى شركات لا يقل فيها رأس المال المكسيكي عن نسبة 66 في المئة".

Russell, p. 464.

(613) Ibid.

(614) أشيرَ إليه في: Ibid., p. 506.

(615) أشيرَ إليه في: Ibid., p. 493.

(616) يُنظر:

Ibid., pp. 490 - 506.

(617) أشيرَ إليه في: Ibid., p. 506.

(618) يُنظر:

Joseph Schumpeter, *Capitalism, Socialism, and Democracy* (New York: Harper, 1950).

(619) Ibid., pp. 542 - 545.

(620) أشيرَ إليه في: Ibid., p. 543.

(621) أشيرَ إليه في: Ibid., p. 545.

ويُنظر أيضًا:

Marko Voljc & Joost Draaisma, "Privatization and Economic Stabilization in Mexico," *Columbia Journal of World Business*, vol. 28 (Spring 1993), pp. 122 - 134, الاقتباس في ص 126.

(622) أشيرَ إليه في: Russell, p. 508.

(623) Ibid., p. 556.

(624) Richard H. K. Vietor & Alexander Veytsman, "American Outsourcing," Harvard Business School Case 705 - 037, April 2005 (revised February 2007).

(625) D'Vera Cohn, Ana Gonzalez - Barrera & Danielle Cuddington, "Remittances to Latin America Recover - but Not to Mexico," Pew Hispanic Center, 15 / 11 / 2013, at: https://pewrsr.ch/3CIsVm0

(626) أشير إليه في: David Bacon, *The Right to Stay Home: How US Policy Drives Mexican Migration* (Boston: Beacon Press, 2013), p. 19.

(627) أشيرَ إليه في: Ibid., pp. 19 - 20.

(628) Francisco Balderrama & Raymond Rodriguez, *Decade of Betrayal: Mexican Repatriation in the 1930s* (Albuquerque: University of New Mexico Press, 1995).

(629) لوصف العمالة المهاجرة المؤقتة، استُخدِمت على مدار التاريخ مصطلحات مثل "براسيرو" (bracero) - التي تعني "العمالة اليدوية" (مشتقة من كلمة brazo، التي تعني "ذراع") - أو مصطلحات من الجذر نفسه. ففي القرن الثالث عشر، في جنوب فرنسا، اعتمد "الشغّيلة" في معيشتهم تمامًا على بَيع قوة أذرعهم (جهدهم وشُغلهم) والعمل بالأجرة لدى فلاحين أغنى أو لدى طبقة إقطاعية.

(630) كما طرح الفيلم الوثائقي "حصاد العار" "Harvest of Shame" الذي عُرض في تشرين الثاني / نوفمبر 1960 على شاشة CBS.

Edward Murrow & Dan Rather, *Harvest of Shame* (New York: Docudrama, 2005).

(631) Philip Martin, "The Bracero Program: Was It a Failure?," History News Network, accessed on 24 / 4 / 2015, at: https://bit.ly/3CGar5v

(632) The Pew Hispanic Center, "Modes of Entry for the Unauthorized Migrant Population," *Fact Sheet*, 22 / 5 / 2006, at: https://bit.ly/3rFweE8

الفصل السابع عشر: القوة النَّغَشانية وقوة المهاجر

مثلما تَنتج ظاهرة الهجرة المعاصرة عبر قوى التوسع والنبذ الاجتماعي، تتميز أيضًا بالقوى المعاكِسة النغشانية المتمثلة في التذبذب والموجات والضغوط. فالنغشان الاجتماعي حركة غير منتظمة لجسدٍ كلي؛ فهو اضطراب اجتماعي، وهو قوة حركة الشخصية الاجتماعية التي تتحرك خارج الأشكال السائدة للحركة الاجتماعية؛ ألا وهي شخصية المهاجر.

في ما يتعلق بالهجرة بين المكسيك والولايات المتحدة، هناك إقرار عام وقانوني صريح بهذه القوة النغشانية في الخطاب الشعبي؛ أي عند الحديث عن "طوفان المهاجرين" [(633)]. في كتابه **المدّ البنّي** (*Brown Tide Rising*)، يجمع أوتو سانتا آنا كل الكلمات المستخدمة لتوصيف حركات الهجرة في الفترة بين حزيران / يونيو 1992 وكانون الأول / ديسمبر 1994 في صحيفة **لوس أنجلوس تايمز** (*Los Angeles Times*) خلال نقاش في شأن "مشروع كاليفورنيا 187" (وهو قانون يحظر على المهاجرين الذين لا يملكون أوراقًا ثبوتية الحصولَ على الخدمات الاجتماعية، من قبيل الرعاية الصحية والتعليم العمومي وغيرهما في ولاية كاليفورنيا) [(634)]. من بين الأوصاف الإجمالية المستخدَمة في توصيف المهاجرين المكسيكيين، كان النوع السائد (بنسبة 58 في المئة) هو نوع "المياه الخطِرة": طوفان، مدّ، بحر، دَفْق، تدفُّق، موجات، غرق، مَساميّ، عُباب، امتصاص، أنبوب، متلاطِم، انهيال، انسيال، غَمْر، بركة، صِمَام أمان [(635)]. يشرح سانتا آنا أهمية هذه الأوصاف، قائلًا:

> المياه المتحركة سائلة. وفوق كل خصائصها الأخرى، يُنظر إلى السوائل عادة، وتقاس، من جهة الحجم والكتلة، لا الوحدات. يعكس الاستخدام اليومي لهذه الكلمات غير المعدودة طاقة متنقلة. فالمياه تتحرك، وحين توضَع تحت ضغط لا يمكن ضغطها، وإنما تشق طريقها أو تتجه إلى وجهة ما. تنطوي هذه الدينامية على قوة حركية وهيدروليكية، إضافة إلى أن السيطرة على حركة المياه تتطلب أيضًا قوة وطاقة. ... وتنطوي زيادة حجم المياه وحركتها على حاجة أكبر إلى الضمانات والضوابط [(636)].

ليس الخطاب الشعبي حول حركة المهاجرين باعتبارها "مياهًا خطِرة" شيئًا تنفرد به صحيفة **لوس أنجلوس تايمز**، وإنما يمكننا أن نجده في الصحف ووسائل الإعلام الأميركية على مدار الأعوام العشرين الماضية، وآخر الأحداث التي وُصفت بهذا هي وصول الأطفال اللاجئين من أميركا الوسطى إلى الولايات المتحدة [(637)]. في الواقع، وكما أوضَح القسم الثالث من هذا الكتاب، يُعَدّ مفهوم "المياه الخطِرة" (المرتبط بالتذبذبات، والموجات والضغوط غير المنتظمة) مفهومًا نغشانيًّا بالأساس يمكن تعقّبه على مدى تاريخ الهجرة؛

فالقوة المائعة والمضطربة للهجرة ليست اكتشافًا جديدًا. فلطالما كانت المجتمعات تخشى الاضطراب والحركة اللامنتظمة للمهاجرين، ووصفتهم دائمًا بالمصطلحات نفسها المرتبطة بالسوائل.

وثّقت دراسة أخرى هذا التوصيف السائد نفسَه للهجرة باعتبارها "مياهًا خطِرة" في الخطاب القانوني للمحكمة العُليا الأميركية [(638)]. يحاجج كاتب هذه الدراسة أن التسمية القانونية للمهاجرين بصفتهم "طوفانًا" تنسب إليهم ثلاث خصائص مميِّزة: اتجاه (وهو التذبذب)، وشكل (كالموجة)، وقوة (هي الضغط). تُعرِّف المحكمة العليا الأميركية الاتجاه المتذبذب لهذا الطوفان بأنه "**مدٌّ متجه شمالًا** من الداخلين إلى الولايات المتحدة بصورة غير قانونية"؛ ثم تُعرِّف الشكل الذي يشبه أمواج المحيط لهذا "**المد الشاسع** من الهجرة غير الشرعية" إلى الولايات المتحدة بأنه يخلق "مشكلات في إنفاذ القانون ذات **أبعاد هائلة**". "تبدو موجات المهاجرين التي يأتي وصفها في أحكام المحكمة العليا ككتل تُنذِر بغَمْر كل شيء تأتي عليه، بما في ذلك الثقافة الأميركية". وتُعرِّف المحكمة العليا قوة هذه الأنواع من المد الذي يشبه أمواج المحيط على أنها تشكّل ضغطًا على الحدود والبلاد. وكما يقول مؤلّف هذه الدراسة، فإنه "مثلما تحاول الحواجز إعاقة كميات كبيرة من المياه، تُطرَح الحدود بمنزلة سد هش قد يتلاشى في أي لحظة، نظرًا إلى الضغوط التي تنتج من الطوفان الأجنبي". تقول المحكمة العليا إن "النظام بأكمله أثبتَ فشلًا ملحوظًا في ردع أو تحجيم هذا **التدفق الكثيف**؛ وقد كانت تكاليف هذا النظام، بما فيها الأعباء الإضافية على المحاكم، كبيرة. [ولذا فإن] 'تدفق الغرباء غير الشرعيين **لا يمكن ضبطه ومراقبته** بكفاءة على الحدود'" [(639)].

فطوفان المهاجرين أكثر من مجرد مجاز. فالقوة المتمثلة في حركة المهاجرين هي حرفيًّا نغشان اجتماعي شبيه بالحركة المائية الحركية للتذبذبات والأمواج والضغوط اللامنتظمة [(640)]. غير أن ما يَغفَل عنه كتّاب هذه الدراسات هو أن النغشان ليس قوة "سيئة" من الناحية المعيارية. فهو يبدو قوة سلبية فقط في الخطاب الشعبي والقانوني نتيجةَ آلاف السنين من بعض الأشكال السائدة في الضبط الاجتماعي الحركي (الجابذ والنابذ ... إلخ). لا تختلف مهمة المهاجر السياسية في الوقت الراهن جذريًّا عمّا كانت عليه تاريخيًّا؛ ألا وهي إعادة نشر قوى النغشان في مناهضة قوى النبذ الاجتماعي. بالتالي، فإن نغشان المهاجرين اليوم خليط من الشخصيات التاريخية الأربع للمهاجر وإعادة نشرٍ لهم؛ وهم شخصيات البدوي والأعجمي والمتشرد والكادح. فلنتناول كلًّا منهم في سياقهم المكسيكي - الأميركي المعاصر.

البدوي

البدوي هو المهاجر الذي يتم التخلي عنه عبر عملية النبذ الجابذة، **ويهجر** هو الأرض لينشئ حياةً ما على الطرقات. فالبدو لا يُتعقَّبون فقط، وإنما هم

يفرون. غير أن خروجهم تواجهه دائمًا قيود إقليمية. وحين يواجه تلك القيود تأخذ قوّتهم النغشانية شكل "الغارة". ليس الدافع الأساسي لتلك الغارة هو العنف أو الحرب، وإنما البقاء.

البدوي في السياق المكسيكي الأميركي المعاصر هو العامل الموسمي؛ في سياق الانتجاع الحديث. بدلًا من نقل مواشيهم من المراعي الشتوية إلى المراعي الصيفية، يقوم هؤلاء البدو بنقل خيامهم وسياراتهم وشاحناتهم وسيارات النقل ذهابًا وإيابًا عبر الحدود، من أجل جمع الموارد التي تم تكديسها ومراكمتها جبذًا عبر عملية النبذ.

ما زال شكل القوة المعاكِسة الحركية لدى المهاجر اليوم هو الغارة. فالمهاجرون المكسيكيون يجتازون الحدود لجمع الموارد، آملين في العودة إلى الوطن. إذا وقع عنف أو صراع على طول الطريق، فليس هذا هو الهدف الأساسي للغارة؛ وإنما هو مجرد نتيجة ثانوية لها. اليوم، وكما كان هو الحال تاريخيًّا، لا تبدو الغارة اختلاسًا إلا من منظور اللصوص الحقيقيين؛ أولئك الذين قاموا بمراكمة الموارد جبذًا، وسيَّجوا الأراضي لتكون أقاليمهم الخاصة، وأقصوا الآخرين. فما هو إلا بسبب هذه السرقة الأولى للمراعي الخصيبة أن الموارد الخاصة بالبدو تبدو كأنها ليست لهم (لمجرد أن حضورهم غير دائم طوال العام).

بالتالي، يُعبَّر اليوم عن القوة المعاكِسة الحركية للغارة في مجموعات مثل "ملائكة الحدود" (Border Angels) و"حدود إنسانية" (Humane Borders) و"مسرح الاضطراب الإلكتروني" (Electronic Disturbance Theater). تتكون هذه المجموعات من متطوعين كرّسوا وقتهم لمساعدة المهاجرين على تجاوُز المخاطر الموسمية لعبور الحدود المكسيكية - الأميركية، وذلك من خلال تزويدهم بالطعام والمياه والخرائط الموضِّحة لمحطات المياه، مع تغطية لشبكات الهاتف الجوال، وتزويدهم بأرقام الطوارئ وبالملابس والإمدادات، مع تقديم الاستشارات القانونية المجانية، وغير ذلك من الإرشادات؛ وهي الأشياء الأساسية للبقاء. فقد قامت مجموعتا ملائكة الحدود وحدود إنسانية بإنشاء مئات من محطات الإنقاذ على طول الحدود، لتوزيع هذه المساعدات؛ فيما قام مسرح الاضطراب الإلكتروني بإطلاق "أداة المهاجرين العابرة للحدود" (Transborder Immigrant Tool)، باستخدام نظام مخترَق من أنظمة تحديد المواقع (GPS) على الهواتف الجوالة، وذلك لتزويد المهاجرين بخريطة تُحمَل في اليد لجميع محطات المياه والطرق العامة الرئيسية والأماكن التي مات فيها المهاجرون، وغير ذلك. مع حرارة الصيف الصحراوية، التي تصل إلى أكثر من 52 درجة مئوية، ودرجات الحرارة الشتوية التي تصل إلى ما دون التجمد، فإن الجدار الحدودي يدفع المهاجرين بشدة إلى مناطق خطِرة لطالما عُرِفَت بالبداوة (أي الصحارى والجبال). قامت مجموعة ملائكة الحدود وشبكة البيوت

الآمنة التي أنشأتها لمساعدة المهاجرين على تجاوُز عقبات السفر بتسهيل حِراك المهاجرين عبر الصحارى بحثًا عن المراعي الخصيبة. تُعَدّ مجموعة ملائكة الحدود والبيوت الآمنة (أو بيوت المهاجرين (*casas de migrantes*)) فعليًّا جزءًا من فريق الإغارة. محطات الإنقاذ والبيوت الآمنة هذه، أشبه بالبدو أنفسهم، تظهر وتختفي (تتذبذب)تبعًا للأحوال الجوية والمواسم ودوريات حرس الحدود ومناطق الإنشاءات المتغيرة على طول الحدود [(641)]. وفي تضامنها اللاإقليمي أو العابر للأقاليم، تتقاسَم المجموعات البدوية وحلفاؤها رابطةً أو موجةً اجتماعية مشتركة. ينشأ الضغط الناجم عن حركتهم نتيجة وجود الجدار الحدودي الذي يَعُوق تدفقهم، فينتج من هذا ضغط اجتماعي يشق فتحات في الجدار.

الأعجمي

بالمثل، ليس الأعجمي مجرد شخصية تاريخية جرى إقصاؤها نبذًا من الحياة السياسية واستعبادها أو تجنيدها من الإمبراطورية. يبتكر أعاجم اليوم أيضًا نشاطهم السياسي الخاص، في صورة ثورة أو "عودة" إلى الأرض وإلى أوطانهم؛ حتى وإن كانت هذه الثورة تبدو كغزو أو تدمير بعد أن تم القضاء على أوطان هؤلاء الأعاجم وصاروا يبحثون عن **أوطان جديدة** [(642)]. هذا البحث هو تحديدًا ما يقترحه فالتر بنيامين في مفهومه الإيجابي حول العُجْمَة، إذْ يقول: "نؤكد هذا سعيًا لتقديم مفهوم جديد إيجابي للعُجْمَة. عَلامَ يجبر فقر التجارب الأعجمي؟ إنه يجبره على أن يبدأ من جديد، على أن ينطلِق من الجديد" [(643)]. وهذا هو أيضًا ما ينادي به نيتشه في دعوته الموجَّهة إلى "أعاجم القرن العشرين" [(644)]، الذين سوف "يستأثرون بالحق في إجراءات استثنائية، كتجربة التغلب على الذات والحرية؛ ويدخلون في أوضاعٍ ليس مسموحًا فيها بانعدام العُجْمَة" [(645)]. وهناك شكل نغشاني صريح مماثِل من "العُجْمَة الجديدة" الثورية سبق أن ظهر أيضًا في أعمال الأناركييْن الفرنسيين إرنست كوردوروا وأوكتاف فوتييه [(646)]، وأخيرًا في "البيان الأعجمي" العظيم بعنوان **المجال الإنساني** (*L'Humanisphère*) (الصادر عام 1899) لجوزف ديجاك:

> في خضم العاصفة الاجتماعية، وفي تيار ذلك الطوفان المتجدِّد، ستنهار "الحضارة" تفسّخًا وانحطاطًا. وفي نفخة الروح الخلاقة سيجتاز المحيط الشعبي خليجَه. وذلك الاضطراب للأفكار الجديدة هو ما سيطيح رؤوسَ ذوي الحضارة، ويسوِّي أنقاضَها بقوة الحديد والنار. فهذا هو ما سيجرّ جميع العقود الموثّقة، والحاصلين عليها، إلى دوامة من العنف والدماء، وسيجعل الأراضي المفتتة والمقسَّمة وحدةً جماعية. هذه المرة، لن يجلب الأعاجم الظلام إلى العالم، وإنما سيجلبون النور [(647)].

ومثلما شهدَت الإمبراطورية الرومانية تحولات جذرية على يد "الأعاجم القدماء"، يحتاج النظام الإمبراطوري المعاصر للرأسمال العالمي - كما يقول كلٌّ من مايكل هاردت وأنطونيو نيغري - إلى تغييرات جذرية على يد "الأعاجم الجدد" فيه [(648)]. أو كما كتب الإيطاليان مؤيِّدا التمرد كريسو وأودوتيو:

> عسى أن يفر الأعاجم؛ وعسى أن يشحذوا سيوفهم، ويلوِّحوا بفؤوسهم، ويَصرَعوا أعداءهم دونما شفقة. وعسى أن تحل الكراهية محل التسامح، وعسى أن يحتل الحنق موضع التقبل والتسليم، وعسى

أن يأخذ الغضب مكان الاحترام. عسى أن تشن القبائل الأعجمية هجماتها، باستقلالية، وفق ما تعتزمه. وعسى ألّا يقوم أبدًا بعد مرورهم برلمان ولا مؤسسة ائتمانية ولا متجر ولا ثكنة عسكرية ولا مصنع. عسى أن يثوروا في وجه تلك القوالب الخرسانية التي تزأر في وجه السماء، وفي وجه ذلك التلوث الذي سَدّ آفاقها [(649)].

وقالا أيضًا إن أعاجم اليوم "لديهم مسارات أخرى في السفر، وعوالِم أخرى للاكتشاف، وتجارب أخرى ليعيشوها" [(650)].

يُعدّ المهاجرون المكسيكيون جزءًا من الأعاجم الجدد اليوم، من جهة ثورتهم ضد نبذهم من أراضيهم وضد "عبودية" العمالة الوافدة المأجورة، ومن جهة محاولتهم تشكيل قوة اجتماعية جديدة. تتخذ هذه الثورة، في الحالة المكسيكية - الأميركية، شكلًا داخليًّا وخارجيًّا. في الداخل المكسيكي، أدت عمليات النبذ الاجتماعي الجماعية للسكان الأصليين "الفلاحين" (*campesinos*) من أراضيهم ونزع الصفة السياسية عنهم إلى تاريخٍ طويل من الاستحواذ على أراضي الفلاحين ومن ثم الثورات. ومن المجتمعات البالينكية (*Palenques*) في القرن السادس عشر (وهي مجتمعات من المارون، تشكلت من عبيد فرّار يعيشون في الجبال) إلى جيش الفلاحين الذي شكّله إيميليانو زاباتا (Emiliano Zapata)، وميراثه الطويل في إعادة الأراضي إلى الفلاحين - ناضَل النازحون داخل المكسيك من أجل استعادة أراضيهم التي امتلكوها بصورة جماعية. مؤخرًا، قادت حركة زاباتيستا بولاية تشياباس ثورة الأعاجم المعاصرة داخل المكسيك. بعد القضاء قانونيًّا وسياسيًّا على نظام الأراضي المشترَكة، في عام 1992، ثم دخول نافتا حيز التنفيذ في عام 1994، أجبِر كثير من الفلاحين من السكان الأصليين على ترك أراضيهم (من خلال الديون، والإفقار، وعمليات الإكراه العنيف، وإنشاء مزارع المواشي، والخصخصة)، واللجوء إلى الجبال كمهاجرين داخليين. في أول أيام عام 1994 ثار جيش زاباتيستا للتحرر الوطني، ضد المزارع الخاصة والقادة المحليين شبه العسكريين وضد الحكومة، لكي يتمكنوا من العودة إلى أراضيهم. استولى المسلحون، من رجال ونساء المجتمعات المحلية للسكان الأصليين، على سبع بلدات وأكثر من خمسمئة مزرعة خاصة في ولاية تشياباس [(651)]. كغيرها من ثورات الأعاجم، جرى تفسيرها من الدولة على أنها "اجتياح" ضد أولئك الذين استولوا على الأراضي في المقام الأول.

على مدار الأعوام العشرين الماضية، خاضَت حركة زاباتيستا معركة متواصلة ضد ما سمّته "كابوس الهجرة العالمية" [(652)]، الذي كانت تقوم بتسهيله كلٌّ من الحكومة المكسيكية والقوى شبه العسكرية ومستثمرو الشركات. تناضل الحركة من أجل الحق **لا** في الهجرة، وإنما الحق في العودة إلى الوطن (في الثورة). وبالتالي فإن نضال المهاجرين لا يسعى فقط ليتنقلوا بحرّية، وإنما أيضًا ليظلوا في أرض الوطن، في ظل استقلالية من منظور سياسات الحركة. وقد كانت الحركة، ولا تزال، تنشئ وطنًا جديدًا؛

يتضح في قوة سياسية بديلة تقوم على الابتكارات النغشانية التقليدية المتمثلة في الكومونات المستقلة الفدرالية وفي الديمقراطية المباشرة والاقتصادات التعاونية وفي عملية صنع القرار بالإجماع [(653)]. ويظل نضال الحركة اليوم قوة أعجمية داخلية تستمر بطريقة لا تصبح معها قوة خارجية. وتزعم الحركة أنه "إذا وجد المكسيكيون في أراضيهم ما يُحرَمون الآن منه، فلن يضطروا إلى البحث عن عمل في بلدان أخرى" [(654)].

مع ذلك، فإن كثيرًا من المهاجرين المكسيكيين ليس بمقدورهم مواصلة الثورة في المكسيك، ويضطرون، بدلًا من هذا، إلى التحول إلى قوة أعجمية خارجية في الولايات المتحدة، حيث يثورون طلبًا لحقّ العودة إلى وطنهم في المكسيك ولكن أيضًا طلبًا لحقّهم في أن يجدوا أوطانًا جديدة في الولايات المتحدة. وهنا بإمكاننا تحديد أنواع عدة من المجموعات المطالبة بالعدالة للمهاجرين (التي تمثّل مئات المنظمات)، وهي مجموعات تسعى للدفاع عن الوضعية السياسية للمهاجرين المكسيكيين وحقوقهم؛ ومنها مثلًا: الجبهة ثنائية القوميةِ لمنظمات السكان الأصليين (Binational Front of Indigenous Organizations) واختصارًا FIOB من الإسبانية (Frente Indigena de Organizaciones Binacionales)؛ للدفاع عن حقهم في العودة إلى أوطانهم أو البقاء فيها)، ومنظمة العفو الدولية (للدفاع عن حقوقهم السياسية في الولايات المتحدة)، وجمعية "المدن المَلاذ" (Sanctuary Cities) (للدفاع عن حق تكوين وطن جديد في الولايات المتحدة).

من جديد، تفسَّر في الثقافة القانونية والشعبية جميع هذه الجهود السياسية في خلق قوة ثورية معاكِسة من المهاجرين ضد عملية النبذ الاجتماعي على أنها شكل من أشكال "الاجتياح". فتنتشر على نطاق واسع كتابات في وسائل الإعلام الشعبية تصوِّر الهجرة المكسيكية على أنها غزو من "الأعاجم على الأبواب" (في إشارة واضحة إلى التاريخ الروماني) [(655)]. غالبًا ما تبدو مكامن النقص والدونية، عِرقيًّا ولغويًّا وجغرافيًّا، واضحةً في التشبيه (كما كانت دائمًا). بل إن المحكمة العليا الأميركية تصف حركة وتنقلات هؤلاء المهاجرين على أنها "غزو صامت يقوم به الغرباء غير الشرعيين القادمون من المكسيك" [(656)]، وهو الغزو الذي يستدعي منا "حماية" حدودنا والدفاع عنها"، وأن "نكافح" جهودهم "الخصيبة" (الإنجابية بيولوجيًّا) و"الإبداعية" من أجل البقاء [(657)]. تُعتبَر ثورات الأعاجم المعاصرة، تمامًا كأسلافها القديمة (في الحروب الغالية والقوطية)، دفاعًا عن نضال المهاجرين من أجل العودة إلى الوطن (أو البقاء فيه)، وضد عملية النبذ القسري والاستعباد (servitude) في ظل النظم الإمبراطورية (سواء الرومانية أو الرأسمالية).

المتشرِّد

للتشرد أيضًا مظهَر معاصر في القوة المعاكِسة النغشانية للمهاجرين المكسيكيين. في الداخل المكسيكي، هناك تجريم واسع النطاق للتسول والتشرد من دون مأوىً والتشرد عمومًا، وتحديدًا في الضواحي (كولونياس). فتمامًا كما استجاب المتشردون المُجرَّمون في العصور الوسطى لعملية النبذ التوتري التي تعرّضوا لها، عبر التمرد المفتوح في شكل حشود ثائرة ضد جباة الضرائب والسادة الإقطاعيين، وعبر الاستيلاء المباشر على المواد الغذائية والأدوات التي يحتاجون إليها من أجل البقية - فهكذا أيضًا لدى متشردي المكسيك اليوم شكلهم الخاص من التمرد المباشر. تتكون الضواحي الحدودية والحضرية في المكسيك - بشكل غير متناسب - من مهاجرين داخليين طُردوا من الأراضي المشترَكة الخاصة بهم. ردًّا على هذا، يحتل المهاجرون مباشرة الأراضي ومواد البناء التي يحتاجون إليها كمجتمع مؤقت من واضعي اليَد. بمجرد الاستيلاء الجماعي على الأراضي والمواد، يرفض المقيمون جميع أشكال تحصيل الضرائب. وكما احتل الفلاحون المتشردون في العصر الإقطاعي الغابات والأهوار و"الأراضي البور" في أوروبا، واصطادوا فيها "بصورة غير قانونية"، فهكذا أيضًا يقيم المتشردون المكسيكيون دونما مأوىً بغير إذن، ويرفضون الضرائب، ويستخدمون التيار الكهربائي مباشرةً ويحفرون آبار المياه من دون موافقة الحكومة. ونظرًا إلى كون هذه المجتمعات فقيرة، فإن نسبة غير متكافئة من دخلها تأتي من الاقتصاد غير الرسمي القائم على الاختلاس، تمامًا كما كان الحال في كثير من مجتمعات المتشردين في العصور الوسطى، كمجتمعات باكود.

في الولايات المتحدة، تتخذ القوة المعاكِسة المتمثلة في المتشردين الشكلَ المباشر نفسه من التمرد، الذي يرتكز على رفضٍ مفتوح للسلطات المسؤولة عن الهجرة وعلى الاستيلاء غير القانوني على الخدمات الضرورية. أولًا، يتضح هذا في العصيان المدني الذي يقوم به مهاجرون ليست لديهم وضعية قانونية، ينتظمون في مجموعات منها "من دون أوراق، لا خوف" (No Papers, No Fear)، و"غير موثَّقين وغير خائفين" (Undocumented and Unafraid)، و"الحالمون" (Dreamers). يواجِه هؤلاء المهاجرون المُجَرَّمون، مباشرةً وبشكل جماعي، أولئك الذين طردوهم قانونيًّا، ويطالبون بإبطال ذلك التجريم لوضعيتهم. لاقَى هذا الأمر نجاحًا ما في الولايات المتحدة، فقد ألقي القبض على المشاركين في مجموعة "من دون أوراق، لا خوف"، ولكن لم يرحَّلوا مباشرة، وذلك خلال "مسيرة العدالة" (Ride for Justice) المتجهة إلى العاصمة واشنطن [(658)]، وصدر مرسوم رئاسي بتأجيل ترحيل أكثر من ثلاثين ألفًا من الشباب المهاجرين الذين لا يملكون أوراقًا ثبوتية. ثانيًا، يجد كثير من المهاجرين الذين يعيشون ويعملون في الولايات المتحدة سبلًا للمشاركة الاجتماعية محرَّمة عليهم قانونيًّا؛ من قبيل التعليم والاحتجاجات السياسية

والعمل وتشكيل النقابات العمالية. على نطاق واسع، يمثّل هذا في الولايات المتحدة تمردًا مباشرًا على القوانين التي تقيِّد تنظيمَهم وتخصيص الخدمات التي عادة ما يدفعون مقابلها في صورة ضرائب.

يضعنا هذا أمام شكل ثالث من التمرد ضد أولئك الذين قد يقومون بنبذ المتشردين ثم فرض الضرائب عليهم. ففي حين أن الأغلبية العظمى من المهاجرين المكسيكيين يدفعون الضرائب الأميركية بشكل مباشر من خلال عملهم (سواء كان عملًا بوثائق أم لا)، ومن خلال الضرائب على المبيعات، ويدفعون ضرائب عقارية بشكل غير مباشر في صورة الإيجار - يتمرد كثير من المهاجرين ضد فكرة تحصيل الضرائب من دون تمثيل سياسي أو منافع، في احتجاجات عامة لأنهم يعتبرونها نوعًا من الاختلاس السياسي. تفرض الولايات المتحدة ضرائبَ على المهاجرين، ولكنها لا تسمح لهم بإبداء الرأي في كيفية توزيع تلك الضرائب من خلال السماح لهم بالتصويت. وبالتالي فإن رفض المهاجرين لتحصيل الضرائب الجائر يُشبه رفضَ الفلاحين في العصور الوسطى للضرائب التعسفية التي كان يحصِّلها السادة، وتُفرض على الفلاحين دونما منفعة جمعية تعود عليهم. ربما ليست تمردات اليوم بالعنف الفيزيائي والجسدي ذاته الذي اتسمَت به تمردات العصور الوسطى، التي أحرقت بيوت الأغنياء وقتلت جباة الضرائب؛ ولكنها تشبهها في المواجهة المباشرة و / أو اختلاس ما هو حقًّا من متعلقات المهاجرين.

الكادِح

لِكدْح المهاجرين أيضًا تمظهره المعاصر في الشكل الأكثر تحديدًا ربما في القوة المعاكِسة النغشانية لدى المهاجرين؛ وهي قوة العامِل المهاجر. يتخذ هذا، في الداخل المكسيكي، أشكالًا عدة تشبه إلى حد كبير تلك التي ابتكرتها الحركات الاجتماعية الحديثة. أولًا، تنتظم الطبقة الكادحة المكسيكية في صورة حركات اجتماعية مناهضة للنزوح والترحيل. مع تزايُد حركة المهاجرين المكسيكيين وانتشارهم، يزداد أيضًا انتِشار شبكاتهم وروابطهم الاجتماعية المعتمِدة على تذبذباتهم المتنقلة. تشكِّل حالات الهجرة التي يقومون بها، وبصورة حَرْفية تمامًا، موجة من الإلهام والتأثير والارتباط بين المهاجرين القدامى والحاليين. عبر مختلف الدول وعبر الحدود الدولية، تربط الحركات التضامنية - مثل الجبهة ثنائية القوميةِ لمنظمات السكان الأصليين (FIOB) - مجموعة متنوعة من جماعات الضغط المختلفة في المكسيك والولايات المتحدة حول قضايا مشتركة يواجهها المهاجرون المكسيكيون (من قبيل قضايا القانون والصحة والبيئة والعمل). توفر "الجبهة" موارد للتواصل (من قبيل الطباعة والإنترنت ... إلخ) والتنظيم والعمل المباشر في ما يتعلق بالنضال المشترك للمهاجرين من السكان الأصليين في المكسيك والولايات

المتحدة؛ فهي تسعى لتوحيد نضالات المهاجرين في حركة اجتماعية دولية واسعة النطاق في مواجهة عملية النبذ الاجتماعي.

من الأمثلة الأخرى على الوحدة الموجية التي أنشأها المهاجرون الكادحون تلك الحركة الاجتماعية "لا فيا كامبسينا" (طريق الفلاحين) (La Vía Campesina)؛ وهي حركة دولية تنسق بين منظمات الفلاحين من منتجين وعمال زراعيين ونسوة ريفيات ومجتمعات سكان أصليين، على نطاق صغير ومتوسط، في قارات آسيا وأفريقيا وأميركا وأوروبا. نفَّذت حركة "لا فيا كامبسينا" حملات دولية عدة لحماية السيادة الغذائية للمزارعين ومن أجل إقرار حقوق الفلاحين، ونفَّذت أيضًا حملة عالمية من أجل الإصلاح الزراعي؛ لتوفير جميع أشكال الحماية للحق في ألّا يتحول الفلاحون إلى فائضٍ من المهاجرين. وهي تقوم، كحركة اجتماعية، بتوحيد مختلف المهاجرين في النضال المشترك ضد ظروف النبذ التي يشتركون فيها. وتوفر الحركة الاجتماعية استمرارية تامة ورنينًا وقوة تتغلغل بين العمال / المزارعين المعزولين من المهاجرين.

الطريقة الثانية التي تسعى بها الطبقة الكادحة المكسيكية لمقاومة عملية النبذ الاجتماعي هي من خلال التوظيف النغشاني للإضراب. فمع الانكماش الاقتصادي المكسيكي (وتجريد العمال من حقوقهم في الحصول على ظروف عمل آمنة ومعاشات وخدمات اجتماعية وأجور عادلة) ومع إعادة توزيع فائضه إلى الشمال، نظّم العمال المهاجرون (ومن لا يرغبون في الهجرة) أنفسهم في اتحادات عمالية وطنية، وأعاقوا هذا الانكماش. كانت حركتهم (النغشانية) تمثّل رفضًا للحركة (المرنة). فقد استخدمت الطبقة الكادحة في جميع أنحاء المكسيك المتاريس والإضرابات العمالية وحركات المقاطعة وتقديم العرائض وغيرها من أشكال المقاومة، من أجل حماية الظروف والأوضاع التي تتيح لهم البقاء في الوطن. على وجه التحديد، فإن بعض أكبر الاتحادات العمالية في المكسيك هي اتحادات عمال المناجم، الذين أضربوا ضد شركة غروبو مكسيكو في مدينة كانانيا، لأمور تتعلق بظروف السلامة (التي تدهورت نتيجة الانكماشات الاقتصادية) في حزيران / يونيو 2007. مثَّلَ الإضراب ضغطًا على الأرباح وتداولها.

بعد أن حاولت الشرطة فض الإضراب في كانون الثاني / يناير، أضرب 25 ألف عامل في عشرة من أكبر مناجم المكسيك. تلا ذلك معارك في الشوارع حين جُلبت الشرطة للتغلب على العمال واعتقالهم، مع توظيف محامي الشركات لتغيير قوانين العمل التي كانت تقدِّم الحماية للاتحادات العمالية [(659)]. ومع الانكماش المكسيكي وخصخصة القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد المكسيكي (من قبيل قطاعات صناعة السيارات والنفط والتعدين والزراعة)، نشطت الاتحادات العمالية في كل مكان، للدفاع عن حق العمال في ألّا يُضطروا إلى الهجرة؛ عن حقهم في المقاومة. ولكن بحلول عام 2012، تم

"إصلاح" المادة 123 من الدستور المكسيكي، التي تحمي حقوق العمال في مكافأة نهاية الخدمة، وفي العمل مدة 40 ساعة فقط في الأسبوع، وفي الإسكان والرعاية الصحية والتدريب، وحقوقهم في الإضراب وتحديد حد أدنى للأجور وفي الحماية من فض الإضرابات؛ والمقصود بـ "إصلاحها" هو أنها أزيلت، من أجل تشجيع استثمارات رأس المال ولإيقاف موجات الإضراب [(660)]. مع ذلك، استمرت الإضرابات المكسيكية غير المرخّصة في التنظيم وشغْل أماكن العمل، أملًا في خلق ضغط معاكِس ضد الفقر والهجرة.

من الناحية الحركية، يتشابه ثالث الأساليب النغشانية في الداخل المكسيكي مع الإضراب، ولكن نظرًا إلى تزايُد عملية تجريم الإضراب، بدأ ذلك الأسلوب الآن يتخذ شكلَ "اعتصام" (بالإسبانية *plantón*) أو "احتلال"، وهو القوة النغشانية للقدم. فكلمة *plantón* الإسبانية تعني "الوقوف" و"ألّا تتحرك"، وهي مشتقة من الفعل الإسباني *plantar*، الذي يعني أن "يقف المرء ثابتًا، أو الحفاظ على الأرضية التي يقف المرء عليها"، وهو فعل بدوره مشتق من الفعل اللاتيني *plantare*، أي أن "يتحرك بباطن القدم أو كعبه". وبالتالي فإن القوة النغشانية للقدم ليست مجرد القدرة على الحركة والقفز، وإنما تشمل القدرة على التوقف والبقاء والمقاومة، أو الاعتصام (*plantón*). ومع بيع الأراضي العمومية وأراضي السكان الأصليين، ومع إجبار قاطنيها على الرحيل، حشدَت الطبقة الكادحة المكسيكية نفسَها في صورة عائق من "الاعتصامات". فهي حرفيًّا تسعى لـ "الحفاظ على أرضها" باستخدام المتاريس وتقديم العرائض والمقاطعة والإضرابات العمالية، حين تؤخَذ منهم تلك الأرض. عندما منحت الحكومة الأراضي العمومية إلى شركات التعدين الخاصة في سان خوسيه دي بروغريسو، تمترَس سكان المنطقة في مدخل المنجم [(661)]. وحين احتكرت شركة سميثفيلد فارمز (Smithfield Farms) تربية الخنازير واشترت جميع الأراضي، قطع مزارعو بيروته (Perote) الطرقات السريعة المؤدية إلى معامل الشركة أو المنطلقة منها. حين تم خفض أجور المعلمين في ولاية واهاكا في عام 2006، قام مئات الآلاف من الناس - الذين نظّموا أنفسَهم وشكلوا الجمعية الشعبية لأهالي واهاكا (Popular Assembly of the Peoples of Oaxaca (APPO)) - باحتلال عاصمة الولاية في تشرين الثاني / نوفمبر أسابيع عدة. تلك المقاومة التي تُبديها الطبقة الكادحة هي القدرة النغشانية على التوقف والحفاظ على أراضيهم والبقاء في الوطن وعدم الحركة؛ أي القدرة على إيقاف أسباب الهجرة (من قبيل الفقر والخصخصة والمصادَرة وانتزاع المِلكية).

للولايات المتحدة تاريخ طويل من التضامن العمالي عبر الحدود، منذ دخول المكسيكيين إلى الولايات المتحدة للعمل في مجالات السكك الحديد والتعدين والزراعة [(662)]. اتحد منظمو العمل النقابي من البلدين، في ظل

ظروف الاستغلال المشتركة، في مجموعات حركية نغشانية، مثل "عمال القطاع الصناعي في العالم" وغيرها من الروابط الشيوعية الأخرى في البلدين.

حقق أعضاء هذه المجموعة (المعروفين في الأوساط العامة باسم "المُتهادون" (Wobblies)) نجاحًا خارقًا في أوساط الأعداد الكبيرة والمتنقلة من المهاجرين، لأن أفراد هذه المجموعة يتحدثون جميع لغات القوة العمالية الهجينة. توضّح القصتان المقبولتان عن اشتقاق اسم Wobblies هاتين الخاصيتين المركزيتين للحركة، وهما حِراكها التنظيمي والهُجْنَة العِرقية - اللغوية فيها: القصة الأولى هي أن من المفترض أن يشير وصف Wobbly إلى الافتقار إلى مركز، وإلى تلك الرحلة الطويلة المرنة وغير القابلة للتنبؤ المتمثلة في نضالات أعضاء المجموعة؛ والقصة الثانية هي أنه يقال إن الاسم مشتق من اللفظ المشوه لطبّاخ صيني في مدينة سياتل كان يقول "أنا أتهادى، أتهادى" [(663)](I Wobbly Wobbly).

هناك اليوم في الولايات المتحدة عدد كبير من الحركات الاجتماعية المنادية بالعدالة للمهاجرين، وهي تقوم بتنظيم نقابي للعمال المهاجرين وحمايتهم. لا يُصدَّر العمال المهاجرون من المكسيك فحسب، وإنما تصدَّر أيضًا تجاربهم في المقاومة والتنظيم النقابي. على سبيل المثال، يمتد التاريخ المتين للاتحادات العمالية المكسيكية إلى تنظيم أنواع أخرى من الإضرابات البشرية وأصناف المقاطعة ضد أشكال التمييز العنصري والاجتماعي ضد المهاجرين المكسيكيين في الولايات المتحدة.

في عيد العمال العالمي لعام 2006، نظّم المهاجرون المكسيكيون "الإضرابَ الأميركي الكبير" (The Great American Strike) وبالإسبانية (El Gran Paro Estadounidense)، وخلاله امتنع المهاجرون وحلفاؤهم الأميركيون عن الشراء والبيع والعمل وحضور الدراسة، وذلك سعيًا لإظهار قوة المهاجرين المكسيكيين. بالإسبانية، يعني الفعل *parar* أيضًا "إعاقة حركة ما" أو "التوقف".

في مثالٍ آخر على هذا النوع من الإشغال والاحتلال، أرسل "التحالف من أجل الحقوق السياسية للمكسيكيين في الخارج" (Coalition for the Political Rights of Mexicans Abroad) خطابَ دعمٍ إلى حركة "احتلوا وول ستريت" (Occupy Wall Street)؛ وفصَّل فيه التحالفُ ظروفهم المشتركة للنبذ الاجتماعي، ودعا إلى إشغالات عمومية عبر الحدود (تنظَّم وفق القوى النغشانية المتمثلة في الملكية المشتركة، واتخاذ القرار بإجماع، والديمقراطية المباشرة). وجاء في الخطاب "نتقدم بالتحية إلى حركتكم، لأن نضالكم ضد قمع حقوق الإنسان وضد المظالم الاجتماعية والاقتصادية يمثّل جانبًا أساسيًّا من نضالنا جميعًا، أي من نضال المكسيكيين الذي يعبرون الحدود وملايين المهاجرين المكسيكيين الذين يعيشون في الولايات المتحدة" [(664)]. وبعد إقامة مخيم لحركة احتلّوا وول ستريت في حديقة زوكوتي، ما لبث أن بدأ "اعتصام" تضامني في مدينة تيخوانا، وهي الموطن الذي أوى كثيرًا من المهاجرين النازحين من جنوب المكسيك. ومع اختلافاتهم، تلتقي الطبقة الكادحة المهاجرة من المكسيكيين والأميركيين في أمرٍ ما مشترك؛ فكلتا الطبقتين تُعامَل كفائضٍ من الكادحين يجب تهجيره من وطنه لمصلحة أرباح القطاع الخاص. بين عامي 2006

و2010، احتُجز 13 مليون منزل في الولايات المتحدة [(665)]. مثّلت هذه العملية الكبيرة في نبذ المهاجرين الأساس الذي قامت عليه أكبر حركة إشغال دولية في التاريخ، لم تكن المكسيك والولايات المتحدة فيها سوى بلدين فقط.

(633) أشار أيضًا مؤلفون آخرون عدة إلى هذه الصلة. يُنظر:
Tim Cresswell, "Towards a Politics of Mobility," *Environment and Planning D: Society and Space*, vol. 28, no. 1 (2010), pp. 17 - 31; Patricia Tuitt, *False Images: Law's Construction of the Refugee* (London: Pluto Press, 1996), pp. 67 - 79; A. White, "Geographies of Asylum, Legal Knowledge and Legal Practices," *Political Geography*, vol. 21, no. 8 (2002), pp. 1055 - 1073.

(634) تم تمرير "مشروع كاليفورنيا 187" (California Proposition 187) في تشرين الثاني / نوفمبر 1994، ولكن في عام 1999 حكمت محكمة فدرالية بعدم دستوريته، ونقضته.

(635) Otto Santa Ana, *Brown Tide Rising: Metaphors of Latinos in Contemporary American Public Discourse* (Austin: University of Texas Press, 2002), pp. 69, 76.

(636) Ibid., p. 75.

(637) Thomas Nail, "Child Refugees: The New Barbarians," *Pacific Standard: The Science of Society* (19 August 2014),
وأعيد نشرها في:
The Medes (15 January 2015).

(638) Keith Cunningham - Parmeter, "Alien Language: Immigration Metaphors and the Jurisprudence of Otherness," *Fordham Law Review*, vol. 79, no. 4 (2011), pp. 1545 - 1598.

(639) Ibid., p. 1581.

(640) في شأن مفهوم التغير الاجتماعي بصفته ضغطًا، يُنظر:
Yves Citton, *Renverser l'insoutenable* (Paris: Seuil, 2012), pp. 53 - 118.

(641) "تلتزم مجموعة حدود إنسانية دعمَ محطات المياه والإسعافات الأولية عبر صحراء سونورا (Sonora)، وقد استخدمَت نظم المعلومات الجغرافية (Geographic Information Systems (GIS)) وغيرها من تقنيات تحديد المواقع لزيادة هذه الممارسات".
J. Walsh, "Remapping the Border: Geospatial Technologies and Border Activism," *Environment and Planning D: Society and Space*, vol. 31, no. 6 (2013), pp. 969 - 987,
ذُكر في: ص 970.

(642) يُنظر:
Maria Boletsi, *Barbarism and Its Discontents* (Stanford: Stanford University Press, 2013), pp. 127 - 138.

(643) Walter Benjamin, "Erfahrung und Armut," in: Rolf Tiedemann & Hermann Schweppenhäuser (eds.), *Gesammelte Schriften, Vol. 2* (Frankfurt am Main: Suhrkamp, 1972), pp. 213 - 219,
ذُكر في: ص 215.

(644) "السؤال: أين هم أعاجم القرن العشرين؟ من الواضح أنهم سيظهرون في المشهد ويعززون حضورَهم، ولكن بعد أزماتٍ اجتماعية هائلة".
Friedrich Wilhelm Nietzsche, *The Will to Power*, R. J. Hollingdale (ed.), Walter Arnold Kaufmann (trans.) (New York: Vintage Books, 1968), p. 465.

(645) Ibid., p. 487.

(646) Ernest Coeurderoy & Octave Vauthier, *La barrière du combat* (Brussels: Impr. Labroue, 1852); Ernest Coeurderoy, *De la révolution dans l'homme et dans la société* (Brussels: Impr. Labroue, 1852).

(647) Joseph Déjacque, *L'Humanisphère* (Brussels: Administration, 1899), working translation by Shawn P. Wilbur, at: https://bit.ly/3rGmMjC

(648) Michael Hardt & Antonio Negri, *Empire* (Cambridge: Harvard University Press, 2000), p. 20.

(649) Crisso & Odoteo, *Barbarians: The Disordered Insurgence*, Wolfi Landstreicher (trans.) (Sacramento: Black Powder Press, 2006), p. 82.

(650) Ibid., p. 76.

(651) John Holloway & Eloína Peláez (eds.), *Zapatista! Reinventing Revolution in Mexico* (London: Pluto Press, 1998), p. 1.

(652) Subcomandante Insurgente Marcos, *Ya Basta! Ten Years of the Zapatista Uprising*, Žiga Vodovnik (ed.) (Oakland: AK Press, 2004), p. 208.
(653) Thomas Nail, *Returning to Revolution: Deleuze, Guattari and Zapatismo* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2012).
(654) Marcos, p. 197.
(655) للاطلاع على مجموعة من الإشارات الشعبية إلى المهاجرين باعتبارهم "غزاة"، يُنظر:
Ediberto Román, "The Alien Invasion?," *Houston Law Review*, vol. 45, no. 841 (2008), pp. 872 - 881.
(656) رئيس المحكمة العليا الأميركية وارين إيرل برغر، في عام 1975. وقد استُشهد بكلامه في:
Cunningham - Parmeter, p. 1546; United States v. Ortiz, 422 U.S. 891, 904 (1975) (Burger, J., concurring) (quoting United States v. Baca, 368 F. Supp. 398, 402 - 08 [S.D. Cal. 1973]).
(657) Cunningham - Parmeter, p. 1583.
(658) Bob Miller, "'No Papers, No Fear': Undocumented Immigrants Declare Themselves on Bus Tour," NBC News, 17 / 8 / 2012, at: https://bit.ly/3eloIuR
(659) David Bacon, *The Right to Stay Home: How US Policy Drives Mexican Migration* (Boston: Beacon Press, 2013), pp. 98 - 112.
(660) Ibid., p. 104.
(661) جميع الأحداث التالية نوقشت بتفصيل مطوَّل في:
Ibid.
(662) Ibid., pp. 122 - 129.
(663) Hardt & Negri, p. 207.
(664) Ibid., p. 205.
(665) Ilyce Glink & Samuel J. Tamkin, "Is the Foreclosure Crisis Over? Evidence Points Both Ways," *Chicago Tribune*, 29 / 9 / 2013, at: https://bit.ly/3fPuo0C

خاتمة

إن المهاجر هو الشخصية السياسية في عصرنا الحالي. يقع معظم الناس اليوم، بشكل متزايد، في مكان ما وفي لحظة ما، على طيف الهجرة؛ بدءًا من السائح العالمي إلى العمالة غير الموثّقة. ونتيجة لهذا، يختبرون (من بين أشياء أخرى) درجة ما من الحرمان أو النبذ من وضعيتهم الاجتماعية. وبهذا المعنى، فليس المهاجر "نمطًا من الأشخاص" أو هُوية ثابتة، وإنما هو وضع اجتماعي متنقل أو طيف يتحرك الناس عليه، دخولًا وخروجًا، في ظل ظروف اجتماعية معيّنة لذلك الحراك والتنقل. فشخصية المهاجر مفهوم سياسي يحدد الظروف والهيئات التي من خلالها تُنبَذ اجتماعيًّا شخصيات عدة، نتيجةَ حِراكهم أو يكون ذلك الحراك بسبب هذا النبذ.

بدلًا من النظر إلى الهجرة الإنسانية على أنها الاستثناء من قاعدة الثبات السياسي والمواطَنة، يُعيد هذا الكتاب تفسير تاريخ القوة السياسية من منظور الحركة التي هي حدُّ تعريف المهاجر. فلا ينطلق هذا الكتاب من مبادئ معيارية أو فلسفية، وإنما من الظروف الاجتماعية والتاريخية التي تحدِّد الشخصيات الذاتية التي صرنا إليها؛ أي **المهاجرين**. من هذا المنطلَق الجديد، فإنه يُعيد تفسير النظرية السياسية باعتبارها سياسات الحركة.

يتيح لنا هذا المنطلَق الجديد في الفلسفة السياسية التغلب على مشكلتين فصّلناهما في بداية هذا الكتاب. المشكلة الأولى هي أن شخصية المهاجر كان يُنظَر إليها، بشكل حصري تقريبًا، من خلال منظور الركود الاجتماعي؛ ومن ثم كان يُنظَر إليها على أنها شخصية ثانوية. مع ذلك، يقدِّم الفصلان الأول والثاني إطارًا مفاهيميًّا جديدًا، يُبرز أولية الحركة والتدفق اللذين يميزان المهاجر. من ثم، فُسِّر الركود على أنه "وُصْلة" ثانوية في الحركة. وقد كانت نتيجة الانطلاق من فلسفة التدفقات هذه، المتمركزة حول الحركة، أنه صار بإمكاننا إعادة تفسير العديد من الظروف التاريخية الرئيسية التي أنتَجت ظاهرة الهجرة وذلك وفق أنظمتهم المختلفة في الحركة الاجتماعية. وهكذا نكتشِف، في القسم الثاني من الكتاب، أن أحد شروط توسيع الحركة الاجتماعية وتمديدها هو نبذ المهاجرين من العديد من الأنظمة الإقليمية والسياسية والقانونية والاقتصادية.

المشكلة الثانية التي تغلّبنا عليها هي أن المهاجر كان في السابق يُنظر إليه بشكل أساسي من منظور تاريخ الدولة؛ وبالتالي على أنه لاتاريخي. غير أن القسم الثالث من الكتاب يطوِّر تاريخًا حركيًّا لعدّ تشكيلات اجتماعية رئيسية، أنشأها ونظَّمها باستقلالية المهاجرون في مواجهة الأشكال السائدة من النبذ الاجتماعي. وكانت نتيجة هذا التاريخ المفاهيمي هي ما أمدنا به من فكرة

ملموسة عن البدائل التي وُجدت أو يمكن خلقها لمواجهة الأشكال السائدة في النبذ المدفوع بسياسات الحركة.

المكسب النهائي والنتيجة المستقاة من التحليلات المفاهيمية (في القسم الأول) والتاريخية (في القسم الثاني) وتحليلات القوة المعاكِسة (في القسم الثالث) لظاهرة الهجرة والحركة الاجتماعية هما أن تلك التحليلات تمدنا بأدوات لتحليل ظاهرة الهجرة المعاصرة بطريقة جديدة؛ من منظور **أوّلية** الهجرة والحركة (في القسم الرابع). وقد كان هذا ممكنًا لأن المهاجر ليس مجرد شخصية تاريخية، وإنما هو أيضًا شخصية معاصرة، تظهر في ظل ظروف اجتماعية معيَّنة استمرت طوال التاريخ، بأوجه عدة مختلفة وبدرجات متفاوتة وفي تراكيب مختلفة. فظاهرةُ الهجرة المعاصرة خليط هجين منها جميعًا.

بالتالي، فإن تحليل ظاهرة الهجرة المعاصرة وفق أوّلية الحركة يقدِّم لنا ثلاثة إسهامات مهمة. الإسهام الأول أنه يتيح لنا إدراك أن الهجرة المعاصرة ليست ظاهرةً ثانوية تحدث ببساطة بين الدول؛ وإنما هي الشرط الأوّلي الذي وفقه أساسًا تقوم أشياء كالمجتمعات والدول. فالهجرة جزء جوهري في كيفية حركة المجتمعات؛ إذ إن عملية نبذ المهاجرين، على وجه التحديد، هي شرطٌ للتوسع الاجتماعي وعملية إعادة الإنتاج الاجتماعي؛ فهي، إذًا، شرطٌ تأسيسي. الإسهام الثاني أن هذا النمط من التحليل يتيح لنا إدراك أن الهجرة المعاصرة يساء فهمها حين نفهمها وفق محور أحادي للنبذ الاجتماعي. فإنما الظروف الاجتماعية للهجرة دائمًا ما تكون خليطًا من أنماط إقليمية وسياسية وقانونية واقتصادية من النبذ. فجميع هذه الأنماط الأربعة تعمل في الوقت نفسه بدرجات مختلفة. ومن ثم فالمهاجرون هم دائمًا خليطٌ من ميول ذاتية تجاه البداوة والعُجْمَة والتشرد والهجرة الكادحة. أمّا الإسهام الثالث، أخيرًا، فهو أن هذا التحليل المتمركز حول الحركة يتيح لنا أن ندرك أن هناك بدائلَ للظروف الراهنة للهجرة يقوم المهاجرون بتطويرها اليوم.

مع ذلك، لا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعيَّن إنجازُه في ثلاثة مجالات أساسية. المجال الأول تاريخي؛ فقد حصَر هذا الكتاب نطاقَه التاريخي، بُغيَة الوضوح والإيجاز، في تحليل أربعة أنواع رئيسية من القدرة الحركية (الجابذة والنابذة والتوترية والمرنة) خلال فتراتهم العامة في الهيمنة الاجتماعية. عند ظهور هذه الأنواع من القدرة الحركية في سياقها التاريخي، تميل إلى الاستمرار والامتزاج بعضها ببعض، وهو ما يخلق تراكيب هجينة مختلفة. على سبيل المثال، تخلق تقنية التسييج نبذًا إقليميًّا من الأراضي، ونبذًا سياسيًّا للفلاحين من عملية صناعة القرار، ونبذًا قانونيًّا من القوانين العُرفية، ونبذًا اقتصاديًّا من العمل وعملية التوظيف. فالنبذ دائمًا عملية متعددة الجوانب؛ والمسألة تتعلق دائمًا بنوعه ودرجته. بالتالي فإن ما ينبغي القيام به مستقبلًا

هو تحليل تقنيات سياسات الحركة التي جرى استعراضها هنا (وفي أماكن أخرى) تبعًا **للمزيج** أو **الهُجْنَة** التاريخية والحركية الخاصة بها؛ وهي التي قدَّمها هذا الكتاب في عُزلتها النسبية فحسب.

أمّا المجال الثاني فهو مجال معاصر. فقد وظَّف هذا الكتابُ إطارَه المفاهيمي والتاريخي من أجل تحليل منطقة رئيسية واحدة فقط في ظاهرة الهجرة المعاصرة؛ وهي الهجرة بين المكسيك والولايات المتحدة. لا يزال هناك كثير من المناطق الأخرى الرئيسية والمثيرة للاهتمام في ظاهرة الهجرة المعاصرة ممّا ينبغي تحليله من خلال هذا الإطار؛ وذلك من قبيل حركة الفلاحين من غير ذوي الأملاك في البرازيل، وحالات حبس الرَّهْن العقاري الأخيرة التي تجري في جميع أنحاء العالم، وعمليات انتزاع الأراضي والنبذ الاجتماعي في كمبوديا، ونضال المهاجرين "الذين لا يملكون أوراقًا ثبوتية" في فرنسا. يحدث اليوم كثير من عمليات النبذ الاجتماعي للمهاجرين، لدرجة أنه لا يزال هناك الكثير للقيام به من أجل إعادة تفسير تلك العمليات وفق أوّلية الحركة ووفق الشخصيات المهاجرة التي قد تمثّل بديلًا لتلك العمليات.

أمّا المجال الثالث فهو مجال ذاتي. إضافة إلى تضييق نطاقه التاريخي والمعاصر، حصَر هذا الكتاب نطاقه الذاتي للتركيز فقط على أربع ذوات مهاجرة رئيسية، لأن تاريخهم هو ما كان في أمسِّ الحاجة إلى الإصلاح، وهو ما أظهر أوضح أشكال النبذ الاجتماعي، وهو ما يظل أكثر صلة بمعظم المهاجرين اليوم. غير أن الكتاب بقيامه بهذا الأمر قد ترك التاريخ الغني والتحليل المعاصر لكثير من الشخصيات المهاجرة الأخرى التي تعرَّضت للنبذ من وضعيتها الاجتماعية بقدر أقل بكثير من جهة الكثافة أو الشدة. بالتالي يظل مطلوبًا بعض العمل المستقبلي لإظهار كيف لشخصيات كالسياح والمتنقلين يوميًّا إلى أعمالهم والدبلوماسيين ورجال الأعمال والمستكشفين والمُوفَدين وموظفي الدولة أن يتأثروا بدرجات معيّنة من النبذ الاجتماعي في ما يتعلق بحركتهم. تنتج أيضًا تلك الشخصيات المهاجرة أنواعها الخاصة السائدة والهجينة (تاريخيًّا ومؤخرًا) وفق الظروف السياسية - الحركية الأربعة [التي فصّلناها في هذا الكتاب]. وبالفعل، يأخذ العمل في هذا المجال مجراه من أوجه عدة في مجلّة **حِراكات** (*Mobilities*)؛ وإن لم يكن من الواضح أن هذا العمل يعتمد دائمًا فلسفة متمركزة حول الحركة بالطريقة التي يتّبعها هذا الكتاب.

لا يزال هناك الكثير ممّا يتعين القيام به في التحليل السياسي - الحركي لظاهرة الهجرة. وقد كان هدف هذا الكتاب تمهيد الطريق أمام المزيد من التحليل، عبر تشكيل إطار مفاهيمي وتاريخي عام يلائم المهاجر (وهو إطار قائم على الحركة الاجتماعية)، بحيث يمكن توظيفه للقيام بمزيد من التحليل

التاريخي والمعاصر لظاهرة الهجرة في أماكن أخرى. مما لا شك فيه أن قرن المهاجر الجاري سيتطلب كثيرًا من التحليلات الهجينة الجديدة.

ثبت المصطلحات [(666)]

إدماج - Adscription استبعاد لاإقليمي - Aterritorial abandonment العُجْمَة - Barbarianism القوة الجابذة / قوة الجذب المركزي - Centripetal force القوة النابذة / قوة الطرد المركزي - Centrifugal force التدوير - Circulation عصيان مدني - Civil disobedienc جَمْعَنَة / تجميع / تنظيم جماعي - Collectivization كومونة / لجان ثورية لإدارة البلديات - Commune الإبدال القانوني للعقوبات - Commutation مُتراكِز / متحد المركز - Concentric التدفقات الموحَّدة - Conjoined flows اقتران - Conjunction السخرة - Corvé عبودية السخرة لقضاء الديون - Debt slavery نزع التمَوضُع - Delocalization التجريد من الجنسية - Denationalization حرمان لاسياسي - Disenfranchisement, Apolitical حرمان سياسي - Disenfranchisement, Political التدفقات المنفصلة - Disjoined Flows الأراضي المشتركة - نظام في ملكية الأراضي وإدارتها في المكسيك يتشارك فيه سكان القرية - Ejido, Collective lands القوة المرنة - Elastic force الهجرة / النزوح إلى بلاد أخرى للاستقرار فيها - Emigration الهجرة ورحيل المرء عن بلاده - Immigration ظاهرة الهجرة بشكل عام - Migration - عِرْق / إثنية - Ethnicity / Race التوسع من خلال النبذ - Expansion by Expulsion التوسع - Expansion النبذ - Expulsion السكان المتنقلون - Floating Population الطوفان - Flood التدفق - Flow الفَيْض - Flux العمالة القسرية - Labor forced العمالة الوافدة - Guest workers استدارة تلامسية - Haptic circularity ضريبة الإرث - Heriot الاختلال - Homeorhesis الاستتباب - Homeostasis الإنسان المنتصِب - Homo erectus الإنسان العاقل - Homo sapiens بيت الرعب - House of Terror عنيد - headed - Hydra الوُصْلة - Junction سياسات الحركة - Kinopolitics القدرة الحركية - Kinopower الإصلاح الزراعي - Land Reform أملاك شاسعة / ضِياع فسيحة - Latifundia الوُصَل الحَدِّية - Limit Junctions البروليتاريا الرثَّة - Lumpenproletariat الحُبُوس / الأوقاف - Manomorta ضريبة الزواج - Mercheta شريط موبيوس - Möbius strip الإنسان البدائي - Neanderthal العُقدة - Node البداوة - Nomadism السكان الرحَّل - Nomadic population الوُصَل غير الحَدِّية - Non - Limit Junctions النَّغَشان - Pedesis القوة النَّغَشانية - Pedetic force الحركة النَّغَشانية - Pedetic motion الترحيل الجزائي - Penal transportation الكادح أو الطبقة الكادحة ككل - Proletariat الكدح - Proletarianism قَنانَة ترجو الخلاص - Remensa / Remença إعادة التدوير - Recirculation إعادة التوزيع - Redistribution إعادة التمَوضُع - Relocalization ثورة - Revolt تمرُّد - Rebellion العبد قضاءً وقدَرًا - Slave by fortune العبد طَبْعًا وطبيعةً - Slave by nature تضامن اجتماعي / "العصبية" في المصطلح الخلدوني - Social Solidarity الإقطاع الثانوي - Subinfeudation شخصية ذاتية - Subjective figure زراعة الكفاف - Subsistence agriculture ضريبة الفلاحة - Tallage جباة الضرائب - Tax collectors القوة التوترية - Tensional force ضريبة العُشْر - Tithe الانتجاع - Transhumance التحضّر / التمَدْيُن / التمَدُّن - Urbanization المتشرد - Vagabond التشرد - Vagabondage دُور التشغيل - Workhouses

(666) مرتَّب ألفبائيًا وفق اللغة الإنكليزية.

المراجع

Acheraïou, Amar. *Questioning Hybridity, Postcolonialism and Globalization* Hampshire: Palgrave Macmillan, 2011.

Agamben, Giorgio. *The Kingdom and the Glory: For a Theological Genealogy of Economy and Government*. Lorenzo Chiesa & Matteo Mandarini (trans.). Stanford, CA: Stanford University Press, 2011.

Alexander, Desmond & David W. Baker. *Dictionary of the Old Testament: Pentateuch*. Downers Grove: InterVarsity Press, 2003.

Aliverti, Ana. *Crimes of Mobility: Criminal Law and the Regulation of Immigration*. Abingdon: Routledge, 2013.

Anderson, Benedict. *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. London: Verso, 1991.

Anderson, Perry. *Passages from Antiquity to Feudalism*. London: NLB, 1974.

Anderson, Stuart. "How Many More Deaths? The Moral Case for a Temporary Worker Program," in: *National Foundation for American Policy Brief* (March 2013), at: https://bit.ly/3MbV5J6

Andrewes, Antony. *The Greeks*. London: Hutchinson, 1967.

Angelis, Massimo de. "Marx and Primitive Accumulation: The Continuous Character of Capital 'Enclosures." *The Commoner*. At: https://bit.ly/3SmUc2C

Anzaldúa, Gloria. *Borderlands / La Frontera: The New Mestiza*. San Francisco: Spinsters / Aunt Lute, 1987.

Appianus. *The Civil Wars*. John M. Carter (trans.). London: Penguin, 1996.

Arendt, Hannah. *The Origins of Totalitarianism*. New York: Harcourt, Brace, 1951.

Aristotle. *Politics*, C. D. C. Reeve (trans.) Indianapolis: Hackett, 1998.

__________. *Metaphysics*. Joe Sachs (trans.). Santa Fe: Green Lion Press, 1999.

Bacci, Massimo & Carl Ipsen. *A Short History of Migration*. Cambridge: Polity, 2012.

Backman, Clifford. *The Worlds of Medieval Europe*. New York: Oxford University Press, 2003.

Bacon, David. *Illegal People: How Globalization Creates Migration and Criminalizes Immigrants*. Boston: Beacon Press, 2008.

__________. *The Right to Stay Home: How US Policy Drives Mexican Migration*. Boston: Beacon Press, 2013.

Badiou, Alain. *Polemics*. Cécile Winter (trans.). London: Verso, 2006.

Bærenholdt, Jørgen & Kirsten Simonsen. *Space Odysseys: Spatiality and Social Relations in the 21st Century*. Aldershot; Hampshire: Ashgate, 2004.

Bakunin, Mikhail. *Bakunin on Violence: Letter to S. Nechayev, June 2 1870*. New York: Anarchist Switchboard, [s.d.].

Balderrama, Francisco & Raymond Rodriguez. *Decade of Betrayal: Mexican Repatriation in the 1930s*. Albuquerque: University of New Mexico Press, 1995.

Balibar, Etienne. *Masses, Classes, Ideas: Studies on Politics and Philosophy before and after Marx*. J. Swenson (trans.). London: Routledge, 1994.

Balzac, Honoré de. *La fille aux yeux d'or*. London: L. Smithers, 1896.

Barnard, Hans. & Willeke Wendrich (eds.). *The Archaeology of Mobility: Old World and New* .*World Nomadism*. Los Angeles: University of California, 2008

Bar - Yosef, Ofer. "The Natufian Culture in the Levant, Threshold to the Origins of .Agriculture." *Evolutionary Anthropology*. vol. 6, no. 5 (1998)

Bataille, Georges. *The Accursed Share: An Essay on General Economy*. Robert Hurley (trans.). .New York: Zone Books, 1988

Bauman, Zygmunt. *Globalization: The Human Consequences*. New York: Columbia University .Press, 1998

Beier, A. L. *Masterless Men: The Vagrancy Problem in England 1560 - 1640*. London: Methuen, .1985

Bender, Steven. *Greasers & Gringos: Latinos, Law & the American Imagination*. New York: .New York University Press, 2003

Bennett, H. S. *Life on the English Manor: A Study of Peasant Conditions, 1150 - 1400*. .Cambridge: Cambridge University Press, 1967

Bentham, Jeremy. *Pauper Management Improved Particularly by Means of an Application of the* .*Panopticon Principle of Construction*. London: R. Baldwin, 1812

.*The Works of Jeremy Bentham*, vol. 4. Edinburgh: W. Tait, 1843 ._________

.Bercé, Yves - Marie. *Histoire des croquets*. Paris: Seuil, 1986

History of Peasant Revolts: The Social Origins of Rebellion in Early Modern .__________ .*France*. Amanda Whitmore (trans.). Ithaca: Cornell University Press, 1990

.Beresford, M. W. *The Lost Villages of England*. Stroud: Sutton Publishing, 1998

.Bergson, Henri. *Creative Evolution*. London: Macmillan, 1911

An Introduction to Metaphysics T. E. Hulme (trans.). New York: Putnam's Sons, ._________ .1912

.*Creative Evolution*. Arthur Mitchell (trans.). New York: Modern Library, 1944 ._________

The Creative Mind. Mabelle L. C. Andison (trans.). New York: Philosophical ._________ .Library, 1946

Matter and Memory. Nancy Paul & William S. Palmer (trans.). New York: Zone ._________ .Books, 1988

.Bernoulli, Daniel & Jean Bernoulli. *Hydrodynamics*. New York: Dover Publications, 1968

Betts, Allison. "Things to Do with Sheep and Goats: Neolithic Hunter - Forager - Herders in North Arabia," in: Hans Barnard & Willeke Wendrich (eds.), *The Archaeology of Mobility:* .*Old World and New World Nomadism* (Los Angeles: University of California, 2008)

.Bhabha, Homi. *The Location of Culture*. London: Routledge, 1994

.Bloch, Marc. *Feudal Society*. Chicago: University of Chicago Press, 1961

Slavery and Serfdom in the Middle Ages: Selected Essays. Berkeley: University of ._________ .California Press, 1975

Blunt, Alison. "Cultural Geographies of Migration: Mobility, Transnationality and Diaspora." *Progress in Human Geography*. vol. 31 (2007) Boissonnade, P. *Life and Work in Medieval Europe: The Evolution of Medieval Economy from the Fifth to the Fifteenth Century*. Eileen .Power (trans.). New York: Harper & Row, 1964

Bouton, Cynthia. "Review of History of Peasant Revolts: The Social Origins of Rebellion in Early Modern France by Yves - Marie Bercé." *Journal of Social History*. vol. 26, no. 3 .(Spring 1993)

Bradley, K. R. & Paul Cartledge (eds.). *The Cambridge World History of Slavery*, vol. 1: *The* .*Ancient Mediterranean World*. Cambridge: Cambridge University Press, 2011

Braidotti, Rosi. *Nomadic Subjects: Embodiment and Sexual Difference in Contemporary Feminist* .*Theory*. New York: Columbia University Press, 2011

Braudel, Fernand. *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II*. Siân .Reynolds (trans.). New York: Harper & Row, 1972

.Brice, Martin. *Stronghold: A History of Military Architecture*. London: Batsford, 1984

Brickner, Rachel. *Migration, Globalization and the State*. New York: Palgrave Macmillan, .2013

Briefs, Goetz. *The Proletariat: A Challenge to Western Civilization*. New York: McGraw - Hill, .1937

Brody, Hugh. *The Other Side of Eden: Hunters, Farmers, and the Shaping of the World*. .Vancouver: Douglas & McIntyre, 2000

Brydon, Diana & William Coleman (eds.). *Renegotiating Community: Interdisciplinary* .*Perspectives, Global Contexts*. Vancouver: University of British Columbia Press, 2008

Buchanan, Patrick. *The Death of the West: How Dying Populations and Immigrant Invasions* .*Imperil Our Country and Civilization*. New York: St. Martin's Press, 2002

State of Emergency: The Third World Invasion and Conquest of America. New York: ._________ .St. Martin's Press, 2006

.*State of Emergency*. NY: St. Martins Griffin, 2007 ._________

Burn, Richard. *The History of the Poor Laws: With Observations.* New York: A. M. Kelley, .1973

Byrd, Brian. "The Dispersal of Food Production across the Levant," in: Anne Gebauer & T. Douglas Price (eds.), *Transitions to Agriculture in Prehistory* (Madison: Prehistory Press, .1992)

.Byrne, Joseph Patrick. *Encyclopedia of the Black Death*. Santa Barbara: ABC - CLIO, 2012

Cahill, Thomas. *How the Irish Saved Civilization: The Untold Story of Ireland's Heroic Role from* .*the Fall of Rome to the Rise of Medieval Europe*. New York: Doubleday, 1995

Castles, Stephen. *Mistaken Identity: Multiculturalism and the Demise of Nationalism in* .*Australia*. Sydney: Pluto Press, 1992

Alastair Davidson. *Citizenship and Migration: Globalization and the Politics of* & _________ .*Belonging*. New York: Routledge, 2000

CDIA (Centro de Investigaciones Agrarias). *Estructura agraria y desarrollo agrícola en* .*México*. Mexico City: Fondo de Cultura Económica, 1974

Chevalier, Louis. *Laboring Classes and Dangerous Classes in Paris during the First Half of the* .*Nineteenth Century*. New York: H. Fertig, 1973

Labouring Classes and Dangerous Classes in Paris during the First Half of the ._________ .*Nineteenth Century*. Frank Jellinek (trans.). London: Routledge, 1973

.Citton, Yves. *Renverser l'insoutenable.* Paris: Seuil, 2012

Clastres, Pierre. *Society against the State: Essays in Political Anthropology*. New York: Zone .Books, 1989

Clère, Jean - Jacques. *Les paysans de la Haute - Marne et la Révolution française: Recherches sur les structures fonçières de la communauté villageoise, 1780 - 1825*. Paris: Ed. du CTHS, .1988

Coeurderoy, Ernest. *De la révolution dans l'homme et dans la société*. Brussels: Impr. .Labroue, 1852

.Octave Vauthier. *La barrière du combat*. Brussels: Impr. Labroue, 1852 & _________

Cohn, Norman. *The Pursuit of the Millennium: Revolutionary Millenarians and Mystical Anarchists of the Middle Ages*. New York: Oxford University Press, 1970.

Cole, Phillip. *Philosophies of Exclusion: Liberal Political Theory and Immigration*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2000.

Cresswell, Tim. *The Tramp in America*. London: Reaktion, 2001.

_________. "Towards a Politics of Mobility." *Environment and Planning D, Society and Space*. vol. 28, no. 1 (2010).

_________. *On the Move: Mobility in the Modern Western World*. Hoboken: Taylor & Francis, 2012.

_________ & C. Martin. "On Turbulence: Entanglements of Disorder and Order on a Devon Beach." *Tijdschrift Voor Economische En Sociale Geografie*. vol. 103, no. 5 (2012).

Cribb, Roger. *Nomads in Archaeology*. Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

Crisso & Odoteo. *Barbarians: The Disordered Insurgence*. Wolfi Landstreicher (trans.). Sacramento: Black Powder Press, 2006.

Cunningham - Parmeter, Keith. "Alien Language: Immigration Metaphors and the Jurisprudence of Otherness." *Fordham Law Review*. vol. 79, no. 4 (2011).

Dauvergne, Catherine. *Making People Illegal: What Globalization Means for Migration and Law*. Cambridge: Cambridge University Press, 2008.

Deleuze, Gilles & Félix Guattari. *Anti - Oedipus: Capitalism and Schizophrenia*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1983.

_________ & _________. *A Thousand Plateaus: Capitalism and Schizophrenia*. Brian Massumi (trans.). London: Continuum, 2008.

Desan, S. "What's after Political Culture? Recent French Revolutionary Historiography." *French Historical Studies*. vol. 23, no. 1 (2000).

Diamond, Jared. *The Third Chimpanzee: The Evolution and Future of the Human Animal*. New York: HarperCollins, 1992.

Dockes, Pierre. *Medieval Slavery and Liberation*. Arthur Goldhammer (trans.). London: Methuen, 1982.

Donnachie, Ian & Robert Owen. *Social Visionary*. Edinburgh: John Donald, 2005.

Drescher, Seymour. *Capitalism and Antislavery: British Mobilization in Comparative Perspective*. New York: Oxford University Press, 1987.

Duveau, Georges. *1848: The Making of a Revolution*. New York: Pantheon Books, 1967.

"Effects of Emigration on Production and Consumption." *The Economist*. no. 494 (12 February 1853).

Ehrich, Robert. (ed.). *Chronologies in Old World Archaeology*. 3rd ed. Chicago: University of Chicago Press, 1992.

Ekirch, Roger. *Bound for America: The Transportation of British Convicts to the Colonies, 1718 - 1775*. Oxford: Clarendon Press, 1987.

Elden, Stuart. *The Birth of Territory*. Chicago: University of Chicago Press, 2013.

Eltis, David. & Stanley L. Engerman (eds.). *The Cambridge World History of Slavery, Volume 3: AD 1420 - AD 1804*. Cambridge: Cambridge University Press, 2011.

Elton, Hugh. *Warfare in Roman Europe, AD 350 - 425*. Oxford: Clarendon Press, 1996.

Engels, Friedrich. *The Peasant War in Germany*. Moissaye Olgin (trans.). New York: International Publishers, 1966.

The English Standard Version Bible: Containing the Old and New Testaments with Apocrypha. .Oxford: Oxford University Press, 2009

Escobar, Martha. "Domesticating Migration: The Gendered Criminalization of Mexican Migrants by Tijuana Police." Paper Presented at the Annual Meeting of the American .Studies Association. Hilton Baltimore. Baltimore. 9 / 1 / 2014

.Federici, Silvia. *Caliban and the Witch*. New York: Autonomedia, 2004

Fernandes, Deepa. "Militarization Continues in Southern Mexico," in: *NACLA Report on the* .*Americas*. vol. 33, no. 3 (1999)

Filippelli, Ronald. *Labor Conflict in the United States: An Encyclopedia*. New York: Garland .Publishing, 1990

.Finley, Moses I. "Was Greek Civilization Based on Slave Labour?." *Historia*. vol. 8 (1959)

Ancient Slavery and Modern Ideology. B. D. Shaw (ed.). rev. exp. ed. Princeton: ._________ .Markus Weiner Publishers, 1998

.Fletcher, Anthony. *Tudor Rebellions*. London: Longman, 1973

Foley, M. W. "Privatizing the Countryside: The Mexican Peasant Movement and Neoliberal .Reform." *Latin American Perspectives*. vol. 22, no. 1 (1995)

Foner, Nancy, Rubén G. Rumbaut & Steven J. Gold (eds.). *Immigration Research for a New* .*Century: Multidisciplinary Perspectives*. New York: Russell Sage Foundation, 2000

Forster, R. *Seeds of Change, Peasants, Nobles, and Rural Revolution in 18th - Century France*. .New York: Macmillan, 1975

Foucault, Michel. *The History of Sexuality*. Robert Hurley (trans.). vol. 1. New York: .Pantheon Books, 1978

Discipline and Punish: The Birth of the Prison (trans.). Alan Sheridan. New ._________ .York: Vintage Books, 1995

Security, Territory, Population: Lectures at the Collège De France, 1977 - 1978. ._________ .Alessandro Fontana (trans.). Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2007

Fox, Jonathan. & Haight. Libby (eds.). *Subsidizing Inequality: Mexican Corn Policy since NAFTA*. Washington: Woodrow Wilson International Center for Scholars / CIDE / UC Santa .Cruz, 2010

Gavron, Daniel. *The Kibbutz: Awakening from Utopia*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, .2000

Geary, Patrick. *The Myth of Nations: The Medieval Origins of Europe*. Princeton: Princeton .University Press, 2002

Gebauer, Anne & T. Douglas Price (eds.). *Transitions to Agriculture in Prehistory*. Madison: .Prehistory Press, 1992

Geltner, Guy. "Medieval Prisons: Between Myth and Reality, Hell and Purgatory." *History* .*Compass*. 4 (2006)

The Medieval Prison: A Social History. Princeton, NJ: Princeton University ._________ .Press, 2008

Detrusio, Penal Cloistering in the Middle Ages." *Revue Bénédictine*. vol. 118," ._________ .no. 1 (2012)

.Geremek, Bronislaw. *Poverty: A History*. Oxford: Blackwell, 1994

Gold, Steven J. & Stephanie J. Nawyn. *Routledge International Handbook of Migration* .*Studies*. London: Routledge, 2013

Goldin, Ian, Geoffrey Cameron & Meera Balarajan. *Exceptional People: How Migration* .*Shaped Our World and Will Define Our Future*. Princeton: Princeton University Press, 2011

Goubert, Pierre. *Beauvais et le Beauvaisis de 1600* à *1730: Contribution* à *l'histoire sociale de la France du XVII^{e} siècle*. Paris: SEVPEN, 1960.

Graeber, David. *Debt: The First 5,000 Years*. Brooklyn: Melville House, 2011.

Griaznov, M. P. *The Ancient Civilization of Southern Siberia*. James Hogarth (trans.). New York: Cowles, 1969.

Griffith, Grosvenor Talbot. *Population Problems of the Age of Malthus*. London: A. M. Kelley, 1967.

Groebner, Valentin. *Who Are You?: Identification, Deception, and Surveillance in Early Modern Europe*. Brooklyn: Zone Books, 2007.

Hacking, Ian. *The Taming of Chance*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

Haggett, Peter. *Locational Analysis in Human Geography*. New York: St. Martin's Press, 1966.

Halsall, Guy. *Barbarian Migrations and the Roman West, 376 - 568. Cambridge*: Cambridge University Press, 2007.

Hammond, J. L. & Barbara Bradby Hammond. *The Village Labourer*. London: Longman, 1978.

Hannam, Kevin, Mimi Sheller & John Urry. "Editorial: Mobilities, Immobilities and Moorings." *Mobilities*. vol. 1, no. 1 (2006).

Hardt, Michael & Antonio Negri. *Empire*. Cambridge: Harvard University Press, 2000.

Harvey, David. *The New Imperialism*. Oxford: Oxford University Press, 2003.

Hatton T. J. & Jeffrey G. Williamson. *The Age of Mass Migration: Causes and Economic Impact*. New York: Oxford University Press, 1998.

_________ & _________. *Global Migration and the World Economy: Two Centuries of Policy and Performance*. Boston: MIT Press, 2005.

Heather, P. J. *Empires and Barbarians: The Fall of Rome and the Birth of Europe*. New York: Oxford University Press, 2010.

Hegel, Georg Wilhelm Friedrich. *Introduction to the Philosophy of History*. Leo Rauch (trans.). New York: Hackett, 1988.

_________. *Lectures on the Philosophy of World History*. Robert F. Brown & Peter Crafts Hodgson (trans.). Oxford: Clarendon Press, 2011.

Henderson, Timothy. *Beyond Borders: A History of Mexican Migration to the United States*. Malden: Wiley - Blackwell, 2011.

Herodotus. *The Landmark Herodotus: The Histories*. Andrea L. Purvis (trans.). New York: Pantheon Books, 2007.

Hershkovitz, I. (ed.). *People and Culture in Change: Proceedings of the Second Symposium on Upper Paleolithic, Mesolithic, and Neolithic Populations of Europe and the Mediterranean Basin*. Oxford: Archaeopress, 1989.

Hilton, H. *Bond Men Made Free: Medieval Peasant Movements and the English Rising of 1381*. New York: Viking Press, 1973.

Hobsbawm, Eric. "The General Crisis of the European Economy in the 17th Century." *Past and Present*. vol. 5, no. 1 (1954).

_________. *The Age of Revolution: Europe 1789 - 1848*. London: Weidenfeld & Nicolson, 1962.

_________ & George F. E. Rudé. *Captain Swing*. New York: Pantheon Books, 1968.

Holinshed, Raphael et al. *Holinshed's Chronicles of England, Scotland, and Ireland*. vol. 1. .London: J. Johnson, 1807

Holland, Eugene. *Nomad Citizenship: Free - Market Communism and the Slow - Motion General .Strike*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 2011

Holloway, John & Eloína Peláez (eds.). *Zapatista! Reinventing Revolution in Mexico*. London: .Pluto Press, 1998

Hook, Sidney. *Marx and the Marxists: The Ambiguous Legacy*. Princeton: Van Nostrand, .1955

.Hoskins, G. *The Age of Plunder: King Henry's England, 1500 - 1547*. London: Longman, 1976

Hudson, Michael & Van de Mieroop. *Debt and Economic Renewal in the Ancient Near East*. .Baltimore: CDL Press, 2002

Hufton, Olwen. *Women and the Limits of Citizenship in the French Revolution*. Toronto: .University of Toronto Press, 1992

.Hunt, K. H. *Kinematic Geometry of Mechanisms*. Oxford: Oxford University Press, 1978

Huntington, Samuel. *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*. New York: .Simon & Schuster, 1996

Reconsidering Immigration: Is Mexico a Special Case?. Washington: Center for .__________ Immigration Studies, 2000. At: https://bit.ly/3CD1hqq

Ibn Khaldūn. *The Muqaddimah: An Introduction to History*. Franz Rosenthal (trans.). .Princeton: Princeton University Press, 1969

International Council on Human Rights Policy. "Irregular Migration, Migrant Smuggling and .Human Rights: Towards Coherence." 2010. At: https://bit.ly/3Cim5mQ

International Organization for Migration. "Migration, Climate Change and the .Environment." At: https://bit.ly/3BRV8oK

.Işin, Engin. *Citizenship after Orientalism: An Unfinished Project*. London: Routledge, 2014

Jacobson, David. *Rights across Borders: Immigration and the Decline of Citizenship*. Baltimore: .Johns Hopkins University Press, 1996

Johnson, Stanley. *A History of Emigration: From the United Kingdom to North America, 1763 - .1812*. New York: E. P. Dutton, 1913

Jones, Peter. *The Peasantry in the French Revolution*. Cambridge: Cambridge University .Press, 1988

Kahn, Paul & Francis Woodman Cleaves. *The Secret History of the Mongols: The Origin of .Chinghis*. San Francisco: North Point Press, 1984

Kanter, Rosabeth Moss. *Commitment and Community: Communes and Utopias in Sociological .Perspective*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1972

Kaufmann, Vincent. *Re - thinking Mobility: Contemporary Sociology*. Aldershot, Hampshire: .Ashgate, 2002

.Kerridge, Eric. *The Agricultural Revolution*. New York: A. M. Kelley, 1968

Khasnabish, Alex. *Zapatistas: Rebellion from the Grassroots to the Global*. Halifax: Fernwood .Publishing, 2010

.Klein, Herbert S. *The Atlantic Slave Trade*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999

Kotef, Hagar. *Movement and the Ordering of Freedom: On Liberal Governances of Mobility*. .Durham: Duke University Press, 2015

Koopmans, Ruud & Paul Statham. "Challenging the Liberal Nation State? Postnationalism, Multiculturalism, and the Collective Claims Making of Migrants and .Ethnic Minorities in Britain and Germany." *American Journal of Sociology*. vol. 105 (1999)

Kraidy, Marwan. *Hybridity, or the Cultural Logic of Globalization*. Philadelphia: Temple .University Press, 2005

Kuijt, Lan & Goring - Morris. "Foraging, Farming, and Social Complexity in the Pre - Pottery Neolithic of the Southern Levant: A Review and Synthesis." *Journal of World .Prehistory*. vol. 16, no. 4 (2002)

Lambert, Malcolm. *Medieval Heresy: Popular Movements from the Gregorian Reform to the .Reformation*. Oxford: B. Blackwell, 1992

.Landa, Manuel de. *Intensive Science and Virtual Philosophy*. London: Continuum, 2002

A New Philosophy of Society: Assemblage Theory and Social Complexity. London: ._________ .Continuum, 2006

.Langland, William. *Piers Plowman*. Berkeley: University of California Press, 1979

.Laroche, Emmanuel. *Histoire de la racine NEM - en grec ancient*. Paris: Klincksieck, 1949

Lefebvre, Georges. *Les paysans du nord pendant la Révolution française*. Bari, Italy: Laterza, .1959

La Révolution française et les paysans," dans: *Études sur la Révolution*" .__________ .*française* (Paris: Presses universitaires de France 1963)

Lenski, Noel. *Failure of Empire: Valens and the Roman State in the Fourth Century A.D.*. .Berkeley: University of California Press, 2002

Lewis, J. "Agrarian Change and Privatization of Ejido Land in Northern Mexico." *Journal of .Agrarian Change*. vol. 2, no. 3 (2002)

Linebaugh, Peter. *The London Hanged: Crime and Civil Society in the Eighteenth Century*. .London: Penguin, 1991

Marcus Rediker. *The Many - Headed Hydra: Sailors, Slaves, Commoners, and the* & _________ .*Hidden History of the Revolutionary Atlantic*. Boston: Beacon Press, 2000

Stop, Thief! The Commons, Enclosures, and Resistance. Oakland: PM Press, .__________ .2014

Locke, John. *The Second Treatise of Government: An Essay Concerning the True Original, Extent .and End of Civil Government, and, a Letter Concerning Toleration*. Oxford: Blackwell, 1966

.S. Moryadas. *The Geography of Movement*. Boston: Houghton Mifflin, 1975 & _________

.Lucretius. *De Rerum Natura*. Cambridge: Harvard University Press, 1975

Luhmann, Niklas. *Theory of Society*. Rhodes Barrett (trans.). Stanford: Stanford University .Press, 2012

Maier, Pauline. *From Resistance to Revolution: Colonial Radicals and the Development of .American Opposition to Britain, 1765 - 1776*. New York: Knopf, 1972

Malkki, Liisa. "National Geographic: The Rooting of Peoples and the Territorialization of National Identity among Scholars and Refugees." *Cultural Anthropology*. vol. 7, no. 1 .(1992)

Malthus, Thomas. *An Essay on the Principle of Population*. Oxford: Oxford University Press, .1993

.Manning, Erin. *Relationscapes: Movement, Art, Philosophy*. Cambridge: MIT Press, 2009

.Manning, Patrick. *Migration in World History*. New York: Routledge, 2005

.*Migration in World History*. London: Routledge, 2013 ._________

.Tiffany Trimmer. *Migration in World History*. Abingdon: Routledge, 2013 & _________

Manning, Roger. *Village Revolts: Social Protest and Popular Disturbances in England, 1509 - .1640*. Oxford: Clarendon Press, 1988

Marcellinus, Ammianus. *The Roman History of Ammianus Marcellinus, during the Reigns of the Emperors Constantius, Julian, Jovianus, Valentinian, and Valens*. Charles Duke Yonge (trans.). London: H. G. Bohn, 1862.

__________. *Roman History*. Cambridage, MA: Harvard University Press, 1950.

Margulis, Matias E., Nora McKeon & Saturnino M. Borras Jr. (eds.). *Land Grabbing and Global Governance*. London: Routledge, 2013.

Marcos, Subcomandante Insurgente. *Ya Basta! Ten Years of the Zapatista Uprising*. Žiga Vodovnik (ed.). Oakland: AK Press, 2004.

Marcos Garcilazo, Jeffrey. "*Traqueros*"*: Mexican Railroad Workers in the United States, 1870 to 1930*. Santa Barbara: University of California Press, 1995.

Markoff, John. *The Abolition of Feudalism: Peasants, Lords, and Legislators in the French Revolution*. University Park: Pennsylvania State University Press, 1996.

Markusen, James & Steven Zahniser. *Liberalization and Incentives for Labor Migration: Theory with Applications to NAFTA*. Cambridge: National Bureau of Economic Research, 1997.

Marx, Karl. "First Draft of Letter to Vera Zasulich," in: Karl Marx & Friedrich Engels, *Karl Marx, Frederick Engels: Collected Works* (New York: International Publishers, 1975).

__________. *Capital: A Critique of Political Economy*. Ben Fowkes (trans.). London: Penguin Books, 1976.

__________. *Capital: A Critique of Political Economy*. Ben Fowkes (trans.). London: Penguin Books, 1990.

__________. *Collected Works of Karl Marx and Friedrich Engels*. vol. 10. London: Lawrence & Wishart, 1978.

__________. *Grundrisse: Foundations of the Critique of Political Economy*. Martin Nicolaus (trans.). London: Penguin, 1993.

__________ & Friedrich Engels. *The Civil War in France*. New York: International Publishers, 1940.

__________ & __________. *Karl Marx, Frederick Engels: Collected Works*. vol. 41. New York: International Publishers, 1975.

Massumi, Brian. *Parables for the Virtual: Movement, Affect, Sensation.* Durham: Duke University Press, 2002.

Meaker, Gerald. *The Revolutionary Left in Spain, 1914 - 1923* Stanford, CA: Stanford University Press, 1974.

McCarthy, J. M. (ed.). *21st Century Kinematics*. London: Springer - Verlag, 2013.

McGarry, Daniel. *Medieval History and Civilization*. New York: Macmillan, 1976.

Mendelsohn, Isaac. *Slavery in the Ancient Near East: A Comparative Study of Slavery in Babylonia, Assyria, Syria, and Palestine, from the Middle of the Third Millennium to the End of the First Millennium*. New York: Oxford University Press, 1949.

Merriman, Peter. *Mobility, Space and Culture*. New York: Routledge, 2012.

Moch, Leslie. *Moving Europeans: Migration in Western Europe since 1650*. Bloomington: Indiana University Press, 1992.

Moody, Anna Hickey & Peta Malins (eds.). *Deleuzian Encounters: Studies in Contemporary Social Issues*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2007.

Moore, R. I. *The War on Heresy: Faith and Power in Medieval Europe*. Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 2012.

Mooney, Patrick & Theo J. Majka (eds.). *Farmers' and Farm Workers' Movements: Social .Protest in American Agriculture*. New York: Twayne Publishers, 1995

.More, Thomas. *Three Early Modern Utopias*. Oxford: Oxford University Press, 1999

.Morley, Neville. *The Roman Empire: Roots of Imperialism*. London: Pluto Press, 2010

Morris, Norval & David J. Rothman (eds.). *The Oxford History of the Prison: The Practice of .Punishment in Western Society*. New York: Oxford University Press, 1995

.Mörters, Peter et al. *Brownian Motion*. Cambridge: Cambridge University Press, 2010

Mumford, Lewis. *The City in History: Its Origins, Its Transformations, and Its Prospects*. New .York: Harcourt, 1961

The Pentagon of Power: The Myth of the Machine. vol. 2. New York: Harcourt .________ .Brace Jovanovich, 1970

.Murrow, Edward & Dan Rather. *Harvest of Shame*. New York: Docudrama, 2005

Nail, Thomas. *Returning to Revolution: Deleuze, Guattari and Zapatismo*. Edinburgh: .Edinburgh University Press, 2012

Child Refugees: The New Barbarians." *Pacific Standard: The Science of Society*" .________ .(19 August 2014)

Near, Henry. *The Kibbutz Movement: A History*. Oxford: Published for the Littman Library by .Oxford University Press, 1992

Nevins, Joseph. *Operation Gatekeeper and Beyond: The War on* "*Illegals*" *and the Remaking of .the U.S.* - *Mexico Boundary*. New York: Routledge, 2010

.Nicholas, David. *Medieval Flanders*. London: Longman, 1992

Nicholas, Stephen. *Convict Workers: Reinterpreting Australia*'*s Past*. Cambridge: Cambridge .University Press, 1988

Nietzsche, Friedrich Wilhelm. *The Will to Power*. Walter A. Kaufmann (trans.). New York: .Random House, 1967; New York: Vintage Books, 1968

Thus Spoke Zarathustra: A Book for All and None. Adrian Del Caro (trans.). .________ .Cambridge: Cambridge University Press, 2006

Overhoff, Jürgen. *Hobbes*'*s Theory of the Will: Ideological Reasons and Historical .Circumstances*. Lanham: Rowman & Littlefield, 2000

Pagden, Anthony. *The Fall of Natural Man: The American Indian and the Origins of .Comparative Ethnology*. Cambridge: Cambridge University Press, 1982

Papastergiadis, Nikos. *The Turbulence of Migration: Globalization, Deterritorialization and .Hybridity*. Cambridge: Polity Press, 2000

Parinetto, Luciano. *Streghe e politica: Dal Rinascimento italiano a Montaigne da Bodin a .Naud*é. Milan: Istituto Propaganda Libraria, 1983

.Paz, Octavio. *The Other Mexico: Critique of the Pyramid*. New York: Grove Press, 1972

.Perlman, Fredy. *The Continuing Appeal of Nationalism*. Detroit: Black & Red, 1985

.Pirenne, Henri. *Storia d'Europa: Dalle invasioni al 16 secolo*. Florence: Sansoni, 1956

Economic and Social History of Medieval Europe. New York: Martino Fine Books, .________ .2014

.Plutarch. *Plutarch*'*s Lives, Volume 3*. London: Bell, 1883

Pollard, Sidney. *Peaceful Conquest: The Industrialization of Europe, 1760* - *1970*. Oxford: .Oxford University Press, 1981

Poynter, J. R. *Society and Pauperism: English Ideas on Poor Relief, 1795* - *1834*. London: .Routledge, 1969

Pseudo - Aristotle. *The Metaphysics Books X - XIV; Oeconomica and Magna Moralia*. Hugh .Tredennick & G. Cyril Armstrong (trans.). London: William Heinemann, 1969

Ramírez, Gloria. *The Fire and the Word: A History of the Zapatista Movement*. San Francisco: .City Lights Books, 2008

Rancière, Jacques. "Le bon temps ou la barrière des plaisirs." *Révoltes Logiques*. no. 7 .(1978)

Ranney, Joseph. *In the Wake of Slavery: Civil War, Civil Rights, and the Reconstruction of .Southern Law*. Westport: Praeger Publishers, 2006

Renaudot, Françoise & Antoine Cancellieri. *L'histoire des français en Algérie, 1830 - 1962*. .Paris: Laffont, 1979

Rich, E. E. & C. H. Wilson (eds.). *The Cambridge History of Europe*. vol. 4. Cambridge: .Cambridge University Press, 1967

Rifkin, Adrian & Roger D. Thomas (eds.). *Voices of the People: The Social Life of 'La Sociale' .at the End of the Second Empire* London: Routledge & Kegan Paul, 1988

Rodriguez, Junius. *Encyclopedia of Slave Resistance and Rebellion*. vol. 1. Westport: .Greenwood Press, 2007

.Rodway, James. *Guiana: British, Dutch, and French*. London: T. F. Unwin, 1912

Rollefson, G. O. & Köhler - Rollefson. "The Collapse of Early Neolithic Settlements in the Southern Levant," in: I. Hershkovitz (ed.), *People and Culture in Change: Proceedings of the Second Symposium on Upper Paleolithic, Mesolithic, and Neolithic Populations of Europe and the .Mediterranean Basin* (Oxford: Archaeopress, 1989)

Rollefson, G. O., A. H. Simmons & Z. Kafafi. "Neolithic Cultures at 'Ain Ghazal'." *Journal of .Field Archaeology*. vol. 19, no. 4 (1992)

.Román, Ediberto. "The Alien Invasion?." *Houston Law Review*. vol. 45, no. 841 (2008)

Rosenau, James. *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity*. New York: .Harvester Wheatsheaf, 1990

Rubenstein, Richard. *The Age of Triage: Fear and Hope in an Overcrowded World*. Boston: .Beacon Press, 1983

Russell, Philip. *The History of Mexico: From Pre - Conquest to Present*. New York: Routledge, .2010

Santa Ana, Otto. *Brown Tide Rising: Metaphors of Latinos in Contemporary American Public .Discourse*. Austin: University of Texas Press, 2002

Sassen, Saskia. *The Mobility of Labor and Capital: A Study in International Investment and .Labor Flow*. Cambridge: Cambridge University Press, 1988

Globalization and Its Discontents: Essays on the New Mobility of People and Money .__________ .(New York: New Press, 1998

.*Sociology of Globalization*. New York: W. W. Norton, 2007 .__________

.*Sociology of Globalization*. New York: W. W. Norton, 2007 .__________

Territory, Authority, Rights from Medieval to Global Assemblages. Princeton: .__________ .Princeton University Press, 2008

A Savage Sorting of Winners and Losers: Contemporary Versions of" .__________ .Primitive Accumulation." *Globalizations*. vol. 7, nos. 1 - 2 (2010)

Expulsions: Brutality and Complexity in the Global Economy. Cambridge: Belknap .__________ .Press of Harvard University Press, 2014

Saturnino, Borras et al. "Towards a Better Understanding of Global Land Grabbing: An .Editorial Introduction." *Journal of Peasant Studies*. vol. 38, no. 2 (2011)

Schumpeter, Joseph. *Capitalism, Socialism, and Democracy*. New York: Harper, 1950.

Scott, James. *The Art of Not Being Governed: An Anarchist History of Upland Southeast Asia*. New Haven: Yale University Press, 2009.

Scott, J. W. & D. Keates (eds.). *Schools of Thought: Twenty - Five Years of Interpretive Social Science*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001.

Senior, Nassau. *On the Third Report of the Commissioners for Inquiry into the Conditions of the Poor in Ireland*. London: House of Commons, 1837.

Sennett, Richard. *Flesh and Stone: The Body and the City in Western Civilization*. New York: W. W. Norton, 1994.

Serres, Michel. *The Birth of Physics*. Jack Hawkes (trans.). Manchester: Clinamen Press, 2000.

Sewell, William. *A Rhetoric of Bourgeois Revolution: The Abbé Sieyes and What Is the Third Estate?*. Durham, NC: Duke University Press, 1994.

Shiva, Vandana. *Water Wars: Pollution, Profits and Privatization*. London: Pluto Press, 2002.

Sills, David (ed.). *International Encyclopedia of the Social Sciences.* vol. 14. New York: Macmillan, 1968.

Simpson, Lesley Byrd. *The Encomienda in New Spain: The Beginning of Spanish Mexico*. Berkeley: University of California Press, 1950.

Slater, Gilbert. *The English Peasantry and the Enclosure of Common Fields.* New York: A. M. Kelley, 1968.

Smith, Adam. *The Wealth of Nations*. Lawrence: Digireads.comPublishing, 2009.

Smith, Michael E. "Form and Meaning in the Earliest Cities: A New Approach to Ancient Urban Planning." *Journal of Planning History*. vol. 6, no. 1 (2007).

Snell, Daniel. *Flight and Freedom in the Ancient Near East.* Leiden, Netherlands: Brill, 2001.

Snow, David, Sarah Anne Soule & Hanspeter Kriesi (eds.). *The Blackwell Companion to Social Movements*. Malden, MA: Blackwell, 2004.

Sombart, Werner. *Socialism and the Social Movement.* New York: A. M. Kelley, 1968.

Southwest Center for Environmental Research and Policy (SCERP). *The U.S. - Mexican Border Environment: A Road Map to a Sustainable 2020*. Border Environment Research Reports, no. 5 (May 1999). At: https://bit.ly/3EpMC2U.

Soysal, Yasemin. *Limits of Citizenship: Migrants and Postnational Membership in Europe*. Chicago: University of Chicago Press, 1994.

Stein, Lorenz von. *The History of the Social Movement in France, 1789 - 1850*. Kaethe Mengelberg (trans.). Totowa, NJ: Bedminster Press, 1964.

Stephen, Lynn. "The Construction of Indigenous Suspects: Militarization and the Gendered and Ethnic Dynamics of Human Rights Abuses in Southern Mexico." *American Ethnologist*. vol. 26 (1999).

Strabo. *The Geography of Strabo*. Horace Leonard Jones (trans.). London: W. Heinemann, 1917.

Tarrow, Sidney. *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

Tate, William E. *The Enclosure Movement*. New York: Walker, 1967.

Taylor, Richard. *Film Propaganda: Soviet Russia and Nazi Germany*. London: Croom Helm, 1979.

Thoburn, Nicholas. *Deleuze, Marx and Politics*. London: Routledge, 2003.

Thrift, Nigel. *Spatial Formations*. London: Sage, 1996.

Tiedemann, Rolf & Hermann Schweppenhäuser (eds.). *Gesammelte Schriften*, *Vol. 2*. .Frankfurt am Main: Suhrkamp, 1972

.Tilly, Charles. *From Mobilization to Revolution*. UK: Addison - Wesley, 1978

.*The Contentious French*. *Cambridge*, MA: Belknap Press, 1986 ._________

Popular Contention in Great Britain, 1758 - 1834. Cambridge, MA: Harvard ._________ .University Press, 1995

.*Regimes and Repertoires*. *Chicago*: University of Chicago Press, 2006 ._________

Tocqueville, Alexis de. *Democracy in America*. Brady Phillips (ed.). Henry Reve (trans.). .New York: Vintage, 1954

.Toynbee, Arnold. *A Study of History*. vol. 3. London: Oxford University Press, 1935

.*A Study of History*. London: Oxford University Press, 1972 ._________

.Traugott, Mark. *The Insurgent Barricade*. Berkeley: University of California Press, 2010

.Tuitt, Patricia. *False Images: Law's Construction of the Refugee*. London: Pluto Press, 1996

Tyler, Alice Felt. *Freedom's Ferment: Phases of American Social History to 1860*. Minneapolis: .University of Minnesota Press, 1944

United States. *Nazi Conspiracy and Aggression*. vol. 6. Washington: US Government Printing .Office, 1946

Urry, John. *Sociology beyond Societies: Mobilities for the Twenty - First Century*. London: .Routledge, 2000

.*Mobilities*. Cambridge: Polity, 2007 ._________

US Customs and Border Protection. "Border Patrol Agent Staffing by Fiscal Year (as of 20 / 9 / 2014)." At: https://bit.ly/3MdxMym

.Uteng, Tanu & Tim Cresswell. *Gendered Mobilities*. Aldershot: Ashgate, 2008

Vanderlint, Jacob. *Jacob Vanderlint on Money Answers All Things*. Baltimore: Lord Baltimore .Press, 1734

Vietor, Richard H. K. & Alexander Veytsman. "American Outsourcing." Harvard Business .School Case 705 - 037. April 2005. Revised February 2007

Vigneswaran, Darshan. *Territory, Migration and the Evolution of the International System*. New .York: Palgrave Macmillan, 2013

Virilio, Paul. *Negative Horizon: An Essay in Dromoscopy*. Michael Degener (trans.). London: .Continuum, 2006

Voljc, Marko & Joost Draaisma. "Privatization and Economic Stabilization in Mexico." .*Columbia Journal of World Business*. vol. 28 (Spring 1993)

Vries, Jan de. *Economy of Europe in an Age of Crisis, 1600 - 1750*. Cambridge: Cambridge .University Press, 1976

Wakefield, Walter & Austin P. Evans. *Heresies of the High Middle Ages*. New York: Columbia .University Press, 1969

Walsh, J. "Remapping the Border: Geospatial Technologies and Border Activism." .*Environment and Planning D, Society and Space*. vol. 31, no. 6 (2013)

Webb, Sidney & Beatrice Webb. *English Poor Law Policy*. London: Longmans, Green, .1910

White, A. "Geographies of Asylum, Legal Knowledge and Legal Practices." *Political* .*Geography*. vol. 21, no. 8 (2002)

.White, Ben et al. (eds.). *The New Enclosures*. Hoboken: Taylor & Francis, 2013

Winstanley, Gerrard. *The True Levellers Standard Advanced; or The State of Community Opened* .*and Presented to the Sons of Men*. London: [n. p.], 1649

.Wood, Ellen Meiksins. *The Origin of Capitalism: A Longer View*. London: Verso, 2002

Woodham - Smith, Cecil. *The Great Hunger: Ireland 1845 - 1849*. New York: Harper & Row, .1962

.The World Health Organization. "Migrant Health." 2015. At: https://bit.ly/3fmsPqN

World Tourism Organization (UNWTO). "World Tourism Barometer." vol. 11, 2013. At: .https://bit.ly/3y2mqYp

Woude, Ad van der, Akira Hayami & Jan de Vries (eds.). *Urbanization in History: A Process* .*of Dynamic Interactions*. Oxford: Oxford University Press, 1990

Yeager, Timothy. "Encomienda or Slavery? The Spanish Crown’s Choice of Labor Organization in Sixteenth - Century Spanish America." *Journal of Economic History*. vol. 55, .no. 4 (1995)

Zimmerman, Michael (ed.). *Environmental Philosophy: From Animal Rights to Radical Ecology*. .Upper Saddle River: Pearson Prentice Hall, 2005